د. مهى سهيل المقدم

المجتمع القروي

بين التقليدية والتحديث

دراسة نظرية وميدانية



المجتمع القروي

بين التقليدية والتحديث

الطبعة الأولى

1415 هـ ـ 1995 م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام

هاتف . 802296- 802407- 802428

ص. ب : 113/6311 ـ بيروت ـ لبنان

تلكس : 20680- 21665 LE M.A.J.D

د. مهى سهيل المقدم

المجتمع القروي

بين التقليدية والتحديث

دراسة نظرية وميدانية

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

إهداء

كان في الخاطر أن تُهدى كلماتي إلى «المقدمين» في قرية «إيعال» وقد كانوا أساتذتي الأول في عمري الهارب فعلموني حب الأرض، ومحبة الإنسان لأخيه الإنسان، وأن المشاركة والتعاون هما درب التقدم لأية قرية ولأي مجتمع، ولكل الأوطان. مثلما علموني من حكايات زعامتهم على مرّ الأيام أن شرط نجاح القيادة واستمرارها يقوم على التجاوب مع أماني القاعدة الشعبية وعلى حماية مصالحها والرعاية الدائمة لمشاكلها، كما يقوم على التطلع الدائم نحو غدٍ أفضل في ظل العطاء الذي لا يحد، والوفاء الكبير للإيمان بالإنسان وسعادته.

ولكن تلك كانت دروس الطفولة الأولى... لأساتذتي الأول... ويكفي من وفائي لهم اهتمامي بدنياهم الصغيرة وكأنها العالم الرحب بأسره.

غير أن الوفاء كل الوفاء يفرض عليّ تقديم خلاصة جهدي إلى من رسّخا في أعماقي قيم الخير والحقيقة والمعرفة، إلى من كانا رائدي نحو الأكمل والأفضل والأنبل.

إلى أسامة

وعطا

أهدي دراستي تحية وفاء، ومحبة، ومودة.

المقدمة

1 ـ الأهمية العلمية لدراسة القرية

إن القرية هي أكثر مظاهر الاستقرار البشري انتشاراً على سطح الأرض، ويرجع ظهور القرى إلى العصر الحجري الحديث الذي انتقل فيه الإنسان من مرحلة الجمع والالتقاط ومطاردة الحيوانات التي تهيم في الفيافي والقفار إلى مرحلة الرعي والزراعة، وهكذا انتقل الإنسان من مرحلة البحث عن الطعام إلى مرحلة إنتاج الطعام والمعيشة الثابتة المستقرة في قرية بعد أن اكتشفت الزراعة ولمس فائدتها فأصبح منتجاً للغذاء، ووجد نفسه مضطراً إلى أن يرتبط بمكان واحد هو الأرض التي يزرعها وأن يبني لنفسه مأوى يعيش فيه ويقيه الحرارة والبرودة من أجل تأمين قوته. فالقرية إذن هي المظهر الأول لتجمع عدد من الناس في مكان واحد، وتعتبر من أقدم المجتمعات المحلية المستقرة التي عاش فيها الإنسان، وهكذا عرفت جميع التحركات البشرية القرية حتى أننا لا نكاد نسمع بجنس من الأجناس أو شعب من الشعوب إلا وقد استقر في ظل النظام القروي أجيالاً طويلة.

وربما كانت هذه القرى هي النواة الأولى التي تطور منها هذا النوع من العمران البشري إلى المدن، وبتعبير آخر فإن المدينة كانت في أصلها قرية، ولكنها تطورت بعد مرحلة ما من مراحل نموها تطوراً أسرع وأكبر من تطور القرية، بينما بقيت القرية محتفظة ببعض خصائصها مع تطور بسيط من نوع آخر ومن طبيعة أخرى. ففي البدء كان كل شيء ريفياً، ولو اتخذنا أميركا الشمالية مثلاً لرأينا أنها ظلت ريفية أو تكاد حتى عام 1900 تقريباً، وبعد هذا

التاريخ تغير لون الحياة فيها تغيراً محسوساً[1].

وقد أثبت التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية أنها كانت جميعاً مجتمعات ريفية ثم توالت عليها عوامل التغير والتطور حتى سارت في اتجاهين مختلفين، وكأنما تفرع نهر الحضارة الريفية إلى فرعين: حضارة الريف وحضارة المدن. وقد مرت القرية في تطورها منذ أقدم العصور حتى وقتنا الحاضر في أربعة أطوار وهي على التتابع:

1 - القرية البدائية.

2 - القرية القديمة.

3 - القرية الاقطاعية.

4 - القرية الحديثة.

ويخضع اختيار مواقع القرى إلى عددٍ من العوامل الطبيعية وهذه العوامل تغلب عليها الصفة المحلية، فالطبيعة تقدم الاحتمالات المكانية، والإنسان يختار منها ما يلائم حاجاته، لذا قامت بعض القرى حيث تتوفر موارد المياه، وقد يكون ماءً باطنياً مثل العيون أو الآبار أو المجاري المائية الفصلية كقرى فلسطين، كما روعي في اختيار مواقع القرى في وديان الأنهر الكبيرة ألا يطغى عليها النهر في فصل الفيضان، كقرى مصر، كما اختيرت مواقع القرى في البقع الجافة الأكثر ملاءمة للصحة مثل قرى غرب أوروبا وإيرلنده.

هذا وعلى الرغم من أن الإنسان قد مرَّ بتغيرات عديدة ومختلفة في حياته الطويلة إذ تمَّ انتقاله من مرحلة البحث عن الطعام إلى إنتاج الطعام والمعيشة الثابتة في قرية، ومن المعيشة في قرية إلى حياة المدينة الأولى، ومنها إلى حياة المدينة الصناعية، فإن المدينة لم تنفصل عن بيئتها الزراعية لأن أهلها يعتمدون على فائض إنتاج القرى التي تقع في محيط المدينة، فالمدينة قد تطورت عن أن تكون محلات زراعية، ونمت وزادت أهميتها وأصبحت مراكز تجارية محلية، كما تطورت لأسباب تاريخية معينة حتى أصبحت قاعدة للحكم والإدارة، فاتجه جزء من سكانها نحو نشاطات أخرى غير زراعية،

(1) Oghurn, William, and Nimkoff, F. Meyer: «A Hand book of Sociology. printed by Buthler and Tonner, Fourth, edition, London. 1960, P.278.

وهكذا بقي القرويون يمدون اقتصاد المدينة بالمحاصيل الزراعية وبالرجال وبقي الحضريون على صلة وثيقة بالقرية على الرغم من المعيشة في مدن راقية المظهر والمشرب.

ولما كانت الزراعة تتطلب استقراراً ونظاماً وتعاوناً، فهي تعتبر الأساس الأول لكل حضارة ولكل مدينة، باعتبارها تربط الإنسان إلى بقعة من الأرض أقصرها تاريخ دفن البذور إلى تاريخ جني المحصول. ومن البدهي أن يولي الإنسان الأول الزراعة كل اهتمامه ليتوصل إلى عملية ثابتة تمكنه من إنتاج ما يحتاج إليه من الغذاء كي ينعتق إلى أبعد حدود من الاتكال فقط على ما تقدمه له الطبيعة.

ولما كان إنتاج الأرض يتوقف على غزارة المطر وخصب التربة، وبما أن الإنسان لم يكن قد تعلم تسميد الأرض وزيادة خصوبتها فقد كان من الطبيعي أن يعزو خصب التربة وكرم الطبيعة إلى قوى خفية، وما قصة أدونيس التي كانت تمثل في أودية لبنان سوى رمز ترمز إلى خصب الأرض وكرم السماء، كما ترمز إلى عقائد اللبناني الغيبية وتفكيره وإيمانه الديني.

ومن المعروف أن أكثرية السكان في الدول النامية لم تزل تنتمي إلى الريف فإن القسم الأكبر للدخل القومي الحالي فيها يسدد من القطاعات الريفية، وسيظل على هذا المنوال في المستقبل القريب لذا فتقدم القطاعات الريفية ذات أهمية رئيسية في مثل هذه البلاد النامية ومن هنا تبرز أهمية دراسة القرية في لبنان فهو بلد ريفي، شأنه شأن جيرانه من الدول العربية فقد كان قرية قبل أن يكون مدينة، ومهما تقدمت بعض مدنه في مضمار الحضارة العصرية، فلن تطبع لبنان بطابعها المميز، لأن قرى لبنان المرشوشة على أكتاف التلال، وعلى مشارف الجبال الشاهقات قد حملت حضارة لبنان وطبعته بطابعها المميز، فالكثرة الساحقة من سكان لبنان هم من سكان هذه القرى أو من الذين يعتمدون عليها في أسباب معيشتهم ومقدمات حياتهم، وما زال الجزء الكبير من دخله القومي زراعي المنشأ، فلبنان بطبيعته مؤهل ليكون بستاناً جزيل العطاء يؤمن لسكانه الغذاء الكامل لو أُتيحت له الفرصة لتحقيق ذلك، فموارد القرية الطبيعية ما زالت دفينة لم تُستثمر حتى الآن إلا جزئياً، ففيها أراضٍ قابلة للتشجير لم تشجر وأراض قابلة للري لا تزال عطشى،

وأرض مهملة لم تستغل رغم أنها صالحة للزراعة، وسكان القرية في ازدياد مستمر مما أدى ويؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة نتيجة لعدم التوازن بين تزايد السكان وبطء إنتاج الأرض، فلأرض القرية إمكانات واسعة مدفونة وضائعة إذا ما استثمرت بصورة تصاعدية يفيض إنتاجها عن حاجة السكان الذين يتكاثرون هم أيضاً بصورة تصاعدية، ويرتفع مستواهم الحياتي بصورة تصاعدية أيضاً، ومن المؤسف حقاً أن تكون أغلب الدراسات والتخطيطات الانمائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان وبعض الاقطار العربية على المستوى القروي، مبنية على العديد من الافتراضات والاستنتاجات التي ينقصها الخبرة والتجربة، لذا يجب علينا التعلق بالتربة التي أعطتنا عبر سنوات عديدة وفاضت بعطائها كما يجب علينا أن نرد إلى الأرض حظوتها التي كانت لها وأن نحيط الفلاح بعنايتنا واهتمامنا وأن نؤثر الريف في دراساتنا الانمائية والتخطيطية بطريقة موضوعية، فعلى تقدم قرى لبنان وازدهارها وتطورها يتوقف تقدم لبنان ونموه وازدهاره.

2 ـ الأهمية العملية التطبيقية لدراسة القرية:

أ ـ «إيعال» مركز حكم للمقدمين[1] في التاريخ: إن هذه القرية الصغيرة المسماة «إيعال» لها صلة وثيقة بمرحلة هامة من تاريخ لبنان على الرغم من أنها تكاد تكون مجهولة لدى الكثيرين اليوم، ويرد ذكر إيعال عند المؤرخ الخوري عون كامل نجيم في «يوميته» الشهيرة عند المؤرخين فيقول عنها إنها كانت مركزاً للمقدمين[2]:

«وفي 15 أيار سنة 1693، جمع علي باشا والي طرابلس كل حكامه:

«مقدمي إيعال وأمارة الكورة، وميخائيل نحلوس الأهدني حاكم الجبه... الخ. كما تحدث عنها البطريرك اسطفان الدويهي الأهدني في كتابه «تاريخ الأزمنة» فقال:

---

(1) إن كلمة مقدم كانت تعني في كثير من الأحيان كلمة أمير، وأن بعض المقدمين كانوا في أصلهم أمراء فجمعوا اللقبين معاً، ثم غلبت عليهم كلمة مقدم.

(2) الأب أغناطيوس طنوس الخوري: «مصطفى آغا بربر»، مطبعة الرهبانية اللبنانية، بيروت، 1957، ص159.

«إن الأمير علي السيفلي الذي حكم بلاد جبيل والمنيطرة لفترة قصيرة سنة 1634 والمقدم زين الدين بن الصواف، لجأ إلى «إيعال» مع رجالهما ودارت بينهم معركة كانت الغلبة فيها للأمير علي... الخ.

كما تحدث عن «إيعال» وعن المقدمين فيها طنوس بن يوسف الشدياق في كتابه «أخبار الأعيان في جبل لبنان»[1]، في أكثر من موضع وذكر المعارك التي دارت رحاها في «إيعال» كما تحدث عن المقدمين وعن نسبهم وتفرقهم في جهات متعددة من لبنان.

فإيعال إذن كانت مشهورة في التاريخ حتى قبل أن يبني فيها مصطفى آغا بربر قلعته الضخمة، فقد شهدت حروب المقدمين ومعاركهم، كما شهدت تاريخ حكمهم.

ب ـ «إيعال» مركز لإصطياف مصطفى آغا بربر حاكم أيالة طرابلس: عرفت قرية «إيعال» منذ مطلع القرن التاسع عشر عظمة رجل من رجال لبنان توصل وهو الامي والخادم الأقرع إلى تولي حكم أيالة طرابلس ما يقرب من الثلاثين عاماً، وقد شيد لنفسه قلعة خاصة به في «إيعال» متخذاً إياها مركزاً للاصطياف له ولتابعيه من حريم ومماليك وجنود وخصيان، ودرعاً في أيام الشدة يأوي إليها كلما تأزمت الأمور وتألب عليه الدهر، وقد اتخذها مقراً له ولا سيما في أواخر سني حياته حيث توفي ودفن فيها.

جـ ـ إيعال وقلعتها التاريخية وأهميتها السياحية والأثرية: لقد كان هذا الحصن التاريخي «قلعة إيعال» موضوع درس للمؤرخين والآثاريين، ومثار إعجابهم ودهشتهم في عهد الانتداب الفرنسي 1918 ـ 1946[2] وعنواناً لإهمال دائرة الآثار عندنا وتجاهلها له، فقد مسته يد الخراب وبات مهدداً بالزوال، ولن يمر وقت قصير حتى يصبح أثراً بعد عين.

تقع هذه القلعة على تلة مرتفعة عند مدخل «إيعال»، وإذا وقف الإنسان على حافة سورها المرتفع امتد نظره إلى طرابلس وجميع قرى الزاوية،

---

(1) يوسف بن طنوس الشدياق: «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مطابع سميا، الجزء الثاني بيروت، 1954، ص230.

(2) الأب أغناطيوس طنوس الخوري: «مصطفى آغا بربر»، ص164.

والرسوم الباقية تدل على أن هذه القلعة أنشئت لغاية حربية بطريقة فنية وترتيب داخلي متقن جعل منها حصناً حصيناً، وهي محاطة بأربعة أسوار من الحجر الصلب تتخللها المرامي «نوافذ صغيرة» المعدة للدفاع عنها حيث يتمكن المحاصرون فيها من المدافعة عنها وإطلاق النار على المعتدين المغيرين، وهذه المرامي مصنوعة على نفس النسق الذي نراه في مرامي القلاع الصليبية. ولا يمكن الدخول إلى القلعة إلا من باب خارجي وهو ضخم جداً يستحيل تحريكه إذا ما أحكم إقفاله، وتعلو هذا الباب نافذة صغيرة أو «هراسة» كان الحارس يحتجب وراءها فيرى القادم إلى القلعة دون أن يراه، فلا يتوانى عن إهلاكه إذا ما أراد دخولها معتدياً بإلقاء الحجارة عليه التي كانت مُعدة لهذه الغاية ومن هنا كان اسم هذه النافذة «هراسة»، ويوجد في داخل القلعة مستودعات للأسلحة والذخيرة والمؤن واسطبلات للخيول وآبار مياه، ومجالس للحكم، كانت تنصب فيها المشنقة لتأديب المخالفين للأوامر وردهات استقبال، وجناح خاص لسكن صاحبها وحريمه، ومسجد للصلاة يؤدي أهالي «إيعال» واجباتهم الدينية فيه، لأنه المسجد الوحيد في القرية، ويقربه فسحة من الأرض أقيم فيها ضريح متواضع لباني القلعة وقبور المخلصين من رجاله وخدمه ومماليكه. فهذه القلعة تحمل في الواقع صفحة ذات قيمة كبيرة من صفحات تاريخ لبنان الحديث.

وبعد فإن الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على الحياة الاجتماعية القروية، والتعرف على خصائص ومميزات قرية «إيعال» وأحوال التربية والتعليم والاسكان والصحة والتغذية، ومناهج الدخل والاستخدام، وبنية المجتمع القروي وطريقة تصرفه والعمالة والبطالة فيه والتطور الاجتماعي الذي طرأ عليه مؤخراً واستعداده للتغير والتطور في المستقبل. ونظرة أهالي القرية إلى الحياة وتطلعهم إلى مجتمعات أكثر رقياً وتحضراً من مجتمعهم ومشكلة النزوح التي تعاني منها القرية وتفاقم خطرها في المستقبل، عادات هذه القرية وتقاليدها، معتقداتها الخرافية وأساطيرها وارتباطها بالممارسات الدينية، خلافاتها ومنازعاتها، القيادات والزعامات السياسية والطبقية فيها.

وهذه الدراسة على وجه التحديد تعتبر إلى جانب ما ذكرنا رداً على الأسئلة التالية:

- كيف تعيش «إيعال»؟

- كيف يتصرف الأفراد فيها وما هي نوع العلاقات السائدة بينهم؟

- إلى أي حد نستطيع أن نقارنها بالمجتمعات الريفية اللبنانية والعربية الأخرى؟

- كيف تحكم على نفسها وكيف يحكم عليها الآخرون؟

- ما هي آمالها وأحلامها وأمانيها؟

- كيف تتطور وإلى أي مدى؟ وهل يعتبر تطورها بطيئاً أم سريعاً؟

- إلى أي مدى تقبل التطور، وإلى أي مدى ترفضه، وكيف تواجهه؟

- ما هي نظرة أهالي «إيعال» إلى العمل والحياة فيها؟

- كيف تعالج المشاكل الاجتماعية التي تعترضها؟

- ما هو دور المرأة ومركزها في الأسرة؟

- ما هي إمكانية نمو وتطور القرية في المستقبل؟

ولتحقيق هذه الدراسة قمنا باستخدام المسح الشامل كطريقة موضوعية لإجراء الدراسة الميدانية على هذه البيئة القروية، ذلك أن البيئة هي حقل التجارب وهي التي تستطيع إمدادنا بمعلومات مفصلة وبيانات لا يرقى إليها الشك عن احتياجات «إيعال» ومبلغ تطورها ونموها. وهي التي تكشف لنا المشكلات الاجتماعية التي تعانيها وتبرز لنا عللها وأسبابها.

فالمسح الشامل يعتبر الطريقة المثلى القادرة على تحقيق الأهداف التي ترمى إليها باعتباره تتناول دراسة شاملة لبيئة واسعة النطاق ويمدنا باحصاءات شاملة وبحوث متفرعة وباجراءات دقيقة.

وقد صممنا استمارة البحث بعد اختبارها لملاءمة البيئة المدروسة بشكل يناسب الأهداف التي نسعى للوصول إليها ويلائم تفريغها في جداول منظورة وسهلة تستطيع أن تفي بالاحتياجات المطلوبة، لهذا استخدمنا الأسئلة المفتوحة والأسئلة المحددة وعملنا على تطبيقها على أسرة في «إيعال» كطريقة تجريبية، لمعرفة ملاءمتها لهذا الميدان، ثم عدنا إلى تعديلها وإعادة تركيبها بعد أن أهملنا الأسئلة التي وجدناها غير ضرورية وغير قادرة على خدمة

الغرض الذي وضعت من أجله، هذا وقد صيغت الأسئلة بطريقة سلسة قابلة للتغيير والتحوير عندما تتطلب الضرورة ذلك أثناء المواجهة الاستجوابية، أي عند تطبيق الاستمارة في المقابلات الفردية، والتي حرصنا على إلقائها باللهجة العامية، مستخدمين بعض العبارات المحلية الخاصة بهذه القرية. وتقع هذه الأسئلة في ثلاثة اتجاهات:

1 ـ **الاتجاه الأول:** يتناول الأوضاع المعيشية الحالية بالنسبة للاسعاف والصحة والتربية والاستخدام وملكية الأرض ومصاريف استئجارها أو التزامها ومدخولها والأساليب الحالية للزراعة والحركة الاقتصادية المتعلقة بها.

2 ـ **الاتجاه الثاني:** يبحث في العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع ممثلة بعلاقات النساء مقابل علاقات الرجال.

3 ـ **الاتجاه الثالث:** يتناول الأفراد وشعورهم بالنسبة إلى الحياة الاجتماعية القروية التي يعيشونها وبمختلف طرقها واتجاهاتها، يعبر عنه بالرضى أو بالرفض لأحوالهم الحاضرة.

وصنفت هذه المواضيع على أساس:

أ ـ أسئلة للنساء فقط.

ب ـ أسئلة للرجال والنساء معاً.

جـ ـ أسئلة للرجال فقط.

د ـ أسئلة يستطيع الاجابة عليها من يرغب في الأسرة.

وقد حرصت على أن أضع في بداية الاستمارة ملحقاً في صفحتين يتضمن عدد المقيمين في المساكن والوضع التعليمي والمهني، ومدى استقرار الخاضعين للاستجواب في القرية، كما ألحقت صفحة في نهاية الاستمارة سميتها بديناميات التفسير، وسجلت فيها ملاحظاتي وتعليقاتي ومشاهداتي العابرة لخدمة البحث ولتحقيق الأمانة العلمية، ويبلغ مجموع الأسئلة الموضوعة ثلاثة وسبعين سؤالاً بعضها يحتوي على احتمالات متعددة للإجابة. وقد جاءت هذه الكثرة في الأسئلة محاولة منا لشمول الدراسة جميع نواحي الحياة الاجتماعية في «إيعال» لاستيفاء دراسة الوضع الاجتماعي والأهداف والعلاقات الداخلية والخارجية المتوفرة بين هذه الأوجه المختلفة ولتلافي

النقص الذي حصل في الدراسات القروية التي انحصرت في الكشف عن وجه معين من أوجه الحياة الاجتماعية دون غيرها.

وقد طبقنا الاستمارة على جميع الأسر التي كانت مقيمة في «إيعال» أثناء إجراء الدراسة الميدانية والتي بلغ عددها خمسين أسرة.

هذا وقد اخترنا من كل أسرة رب البيت وربة البيت وفي حالة غياب أحدهما بسبب عجزه أو وفاته حلّ البديل عنهما كالابن الأكبر أو العمة أو الجدة وما شابه ذلك، فبلغ مجموع الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة مئة فرد موزعين كما يلي:

أ ـ خمسين رب أسرة حلّ البديل محل ثلاثة منهم بسبب الوفاة.

ب ـ خمسين ربة أسرة حلت البديلة محل واحدة منهن بسبب الوفاة.

ويهمني أن أوضح أن المجموعة التي طبقنا عليها البحث هي طبقة الفلاحين، وطبقة ورثة بربر، المقيمين إقامة دائمة في القرية، أما طبقة المقدمين، فلم نستطع تطبيق الدراسة عليها ذلك أن فئة قليلة منها تتردد على «إيعال» لفترة قصيرة من أجل الاشراف على أرضها، بينما الفئة الباقية تتصل ببعض القرويين الموظفين عندها للاستطلاع على المواسم الزراعية واحتياجات أرضها ومتطلباتها.

وتجدر الإشارة أن الاستمارة قد طبقت على فترات زمنية متباعدة وجاءت النتائج متشابهة، ولم نلحظ أي تغير اجتماعي قد طرأ على هذه القرية خلال هذه الفترات.

وكانت طريقة مقابلة الأسرة الخاضعة للاستجواب تتم طبقاً للمنهج التالي:

1 ـ إعلان الزيارة إلى رب الأسرة.

2 ـ شرح أهداف البحث مفسرين الغرض منه ومن طبيعته.

3 ـ طرح الأسئلة على من يرغب في الرد عليها أولاً، وإن كنا حاولنا إلى حدٍ ما الانفراد برب الأسرة أو بربة الأسرة كل على حده حتى لا يتأثروا بإجابات بعضهم البعض.

وقد اختلفت وتنوعت اجابات المشتركين غير أننا لمسنا تحمساً واستعداداً للرد على اسئلتنا لتزويدنا بالمعلومات اللازمة، وإذا كانت الإجابة المتعلقة بالرد على وضع المرأة المهني والسماح لها بالعمل خارج الحقل وخارج منزلها قد أحيط ببعض التكتم والغموض، فإننا قد استطعنا الكشف عن سبب تناقض إجابات الرجال مع إجابات النساء لأننا نعلم أن عمل المرأة في «إيمال» يعتبر مدعاة لتعيير الرجل وتحقيره، فلطالما حط من كرامتها لارتباطه عبر سنين خالية بالخدمة المنزلية في مساكن طبقة «المقدمين».

وفيما عدا ذلك نستطيع تأكيد صحة النتائج التي توصلنا إليها وصدق الإجابة وثباتها مما يساعدنا على الاعتماد والركون إليها وخاصة في التقييم والتحليل والاستنتاج إلى أبعد حد.

ولمّا كان ينبغي أن يشمل المسح الاجتماعي أياً كان نظامه ومداره جانبين:

1 ـ المسح الكمي: Quantitative Survey القائم على أساس التقديرات الكمية الممثل بجميع البيانات الاحصائية.

2 ـ المسح الكيفي: Qualitative Survey القائم على دراسة الاعتبارات المتصلة بالقيم والوظائف الاجتماعية وطبيعة التنظيم الاجتماعي، فإننا لم نحاول الاقتصار على دراسة المظهر الأول لسهولة القيام به كما يفعل بعض الباحثين الذين لم يدربوا على دراسة المظهر الكيفي وتحليل الظواهر وتعميمها، بل عمدنا إلى دراسة المظهرين معاً لصعوبة الفصل بينهما في الحياة الاجتماعية.

ولقد تنوعت الأساليب العلمية التي استخدمناها من أجل الحصول على المعلومات التي تخدم البحث وتجعلنا أكثر اقتراباً من تناول المرضوع، فقد حاولنا إلى جانب الدراسة الميدانية التي قمنا بها، الافادة من الطرق الانتروبولوجية في الملاحظة المباشرة باعتبارنا ملاحظين مشاركين، كما استفدنا من الاحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات أهلية تتميز بدقة أبحاثها العلمية وحاولنا عدم الركون إلى ذاكرة كبار السن ضماناً لدقة المعلومات، وإن كنا قد استفدنا منها في البحث والتنقيب عن المصادر التاريخية التي تؤيد ما خبروه وسمعوه عن «إيمال» خلال عهود غابرة.

وإذا كان رد فيليد Redfield يرى أننا نستطيع أن نفهم القرية بكليتها من خلال دراسة علاقة الإنسان بالإنسان[1] لا من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة كما فعل إيفانز بريتشارد «Evans- Pritchard» عند دراسته للنوير[2] لأن العامل الايكولوجي في نظر رد فيليد مهما كان أثره لا يصلح أساساً لتفسير العلاقات الاجتماعية في المجتمعات القروية، إذ أنها تتميز بطابعها التاريخي وتظهر عليها دلائل تفاعل السنين الطويلة، فأننا نعترف بأن إيعال تمثل مجتمعاً تاريخياً وماضياً معمراً أثر على النشاط الإنساني والحياة الاجتماعية فيها، فتحليل الماضي يسهم في معرفة المدى الذي تأثرت فيه النظم والأفكار والعادات والمشاكل الاجتماعية القائمة بالماضي، وإلى أي حد سوف تستمر في التأثر به في المستقبل.

لهذا استطعنا أن نتبين العلاقات التي تربط الأفراد والجماعات في «إيعال» على ضوء العامل التاريخي إلى حد ما، على الرغم من قلة الدراسات والمصادر التاريخية والوثائق التي استطعنا الركون إليها، واضعين في الحسبان أهمية علاقة الإنسان بالطبيعة حيث يظهر التفاعل واضحاً بين سكان القرية الواحدة لارتباطهم بأرض زراعية واحدة تفسر مظاهر حياتهم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

هذا وقد عمدنا إلى تحليل البيانات التي توصلنا إليها ومقارنتها لسبر غور العلاقات الاجتماعية التي ترجع إلى جذور عميقة في أرض المجتمع وإلى عصور سحيقة في تاريخ حياته. ومن الصعوبات التي واجهتنا، عدم توفر المعلومات التاريخية الضرورية لرسم صورة حقيقية كاملة لهذه القرية التي تعتبر جزءاً من كل اجتماعي وثقافي معقد، والتي ترتبط بمجتمع أوسع وثقافة أشمل. وعلى قلة الدراسات التي استطعنا ملاحظتها باستثناء بعض المصادر والوثائق التاريخية الهامة، فإن ما عثرنا عليه لا يعدو أن يكون خواطر وانطباعات غلب عليها التقرير والإنشاء، مما اضطرنا إلى استبعادها كمصدر لبحثنا.

(1) Redfield, Robert: «The little Community, View points for the Study of a human whole», The University of Chicago press, Chicago, 1955, p.33.

(2) pritchard, Evans, Edward: «The Nuer», at the Clarendon, press, Oxford, 1940.

ولما كان على الباحث أن يتلقى المعلومات من مصادرها الأولية، أي عليه أن يتوجه إلى القرية ويعيش فيها ردحاً من الزمن، يخالط أهلها ويعاشرهم ويكسب ودهم وصداقتهم، فقد كان من يمن طالعي أن لا تكون نشأتي بعيدة عن هذه القرية، فمنذ طفولتي حتى بلغت الصبا وأنا أتردد على هذه القرية أمضي فيها فترة الصيف أرافق فيها عمي الذي يتفقد موسم أرضه الزراعية.

ففي ساحتها لعبت ألعاب القرية، وفي وعرها جمعت الزنابق والزهور، وفي وديانها العميقة تهت فبكيت، وعلى دروب العين حيث تلتقي بنات الضيعة وعلى أكتافهن الجرار مشيت، ولم أكن أعلم بعد لماذا تكثر الهمسات والوشوشات والأخبار والأسرار على مثل هذه الدروب، وعلى بيادرها وقفت مشدوهة أتأمل الفلاحين يسوقون البقر في دوائر مباركة والقمح تحت النوارج ينطلق من قيوده الذهبية من سنابله، وتحت الدلبة[1] جلست ورفاقي، صرخت فردد الصدى صراخي، وغنيت فردد الصدى غنائي.

وهكذا ملكت زمام الأمر منذ البداية وتكونت لدي سليقة أعانتني على هذه الدراسة وسهلت مهمتي في البحث والاستنتاج والتحليل، فليس بيني وبين أهالي «إيعال» ما يوجب الحذر، وليس بيني وبينهم ما يحتم التستر والاخفاء.

فالباحث في قرية يتردد عليها منذ طفولته، يكون أقدر على فهم الحياة فيها وأشد اتصالاً بها من أي باحث آخر غريب عنها، فدراسة الدكتور حامد عمار لقرية سلوا[2]، والدكتور عاطف غيث لقيطون[3]، ودبيه[4] للقرية الهندية خير دليل على ذلك. ولما كان التقدم في أي فرع علمي يعتمد بشكل نهائي على التطور في مجال النظرية والتطبيق وعلى الترابط الدقيق بينهما، فقد التزمنا بهذا الاتجاه، فاعتبرت الدراسة النظرية بمثابة تقديم للدراسة الميدانية، وأسهمت اسهاماً كبيراً في القاء الضوء عليها. كما ساهمت الدراسة الميدانية

(1) نوع من الشجر، لا زهر له ولا ثمر.

(2) Ammar, H: «Growing up in Egyptian Village, Silwa; province of Aswan», London, 1954.

(3) انظر محمد عاطف غيث: «القرية المتغيرة القيطون، محافظة الدقهلية»، دار المعارف القاهرة، 1962.

(4) انظر:

Dube, S, C: «Indian Villages», London, 1955.

في كشف الحقائق التي ساعدت على تجديد الأطر المثلى لتطور القرية ونموها.

وأخيراً نرجو أن يكون هذا البحث اسهاماً علمياً متواضعاً في دراسة قرية من قرى لبنان الشمالي احتلت مركزاً مرموقاً في تاريخ لبنان القديم، وهي تعتبر سجلاً لما رأيناه شخصياً وخبرناه وسمعناه ثم حققناه بعد اطلاعنا على المصادر والوثائق العلمية المتنوعة والمتفرقة، ثم حللناه وقيمناه إثر الدراسة الميدانية التي قمنا بها. فهذه الدراسة إذن نقطة بداية تتمنى أن تتبعها دراسات متتالية في نفس الحقل لقرى لبنانية وعربية مختلفة، كما نرجو أن نكون قد أفلحنا في جعل هذه الدراسة لبنة من اللبنات التي يبني عليها المشتغلون بميدان الدراسات الريفية صرح الدراسة العلمية لمختلف البيئات الريفية اللبنانية خاصة والعربية عامة.

القسم الأول

الدراسة النظرية

الباب الأول

بنية القرية الاجتماعية.

الفصل الأول : الهجرة.

الفصل الثاني : الاقامة.

الفصل الثالث : الزي.

الفصل الأول

الهجرة

تمهيد

إن الهجرة قديمة قدم التاريخ، بل هي سابقة للعصور التاريخية واكثر شعوب الأرض اليوم، ترجع في أصلها إلى هجرات قديمة، أو حديثة، وقد تكون الهجرة فردية أو جماعية، قسرية، أو طوعية، وقد تناول دوركايم موضوع الهجرة مبيناً عموميتها كظاهرة اجتماعية ومشيراً إلى أنها خارجية وذات قوة ضاغطة مؤثرة[1] كما أشار إلى المؤسسات التي تتطلبها الهجرة سواء كانت على شكل مكاتب للسفر، أو شركات للنقل أو اتفاقيات بين الدول لتبادل السكان أحياناً... وهكذا. فهي تستجيب لميول جمعية وحاجات مشتركة تتجاوز الأفراد المهاجرين، ويؤكد قوله هذا الألوف المؤلفة التي هاجرت في القرن التاسع عشر من أوروبا إلى العالم الجديد. وقد حصل هذا التيار النازح على شكل دفعات متتالية يصعب مقاومتها أو الحد من هجرتها. ومن الأمثلة على الهجرات القسرية اخراج المجرمين من أوطانهم، أو اضطرار الأفراد إلى ترك موطنهم بسبب أحداث طبيعية قاهرة كالجفاف أو الطوفان أو تبدل المناخ أو بسبب احداث سياسية كهجرة الفلسطينيين التي كان لها الاثر الأكبر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في معظم دول المنطقة، وهجرة اللبنانيين والسودانيين بأعداد كبيرة بسبب الحرب الأهلية في البلدين.

ومن الأمثلة على الهجرات الطوعية تدفق المهاجرين إلى أمريكا بعد

(1) انظر مهى المقدم، «محاكمة دوركايم في الفكر الاجتماعي العربي» دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

اكتشاف الذهب فيها طلباً للكسب وجمع الثروات.

وقد تكون الهجرة رأسية وتتمثل في القرويين الذين يتركون القرية إما بصفة دائمة أو ليعملوا في غير العمل الزراعي في جهات بعيده ويعيشون مع جماعات تختلف عنهم من حيث المركز الاقتصادي والاجتماعي ويكون الحراك الاجتماعي هنا أفقياً لأنه قد صحب الهجرة تغير لوضع الفرد الاجتماعي، كما قد تكون هذه الهجرة أفقية وهي تتمثل في القرويين الذين يهجرون القرية مؤقتاً ليعملوا في الزراعة خصوصاً في مواسم الحصاد أو الجني ثم يعودون إلى قريتهم مرة أخرىٰ وهؤلاء ينقلون من جماعة إلى جماعة مماثلة دون تغيير لدور الفرد ومركزه الاجتماعي.

وقد ترسل الدول الصناعية بعض مواطنيها إلى مستعمراتها لتخفيف الكثافة السكانية على أراضيها ولاستثمار موارد البلاد المحتلة، كما قد تفتقر هذه الدول إلى أيد عاملة فتستدعي العمال لتشغيلهم في المناجم أو في الأعمال الشاقة التي يحجم عن العمل فيها مواطنوها، وهكذا يمكن أن يكون بلد ما مركز توافد ومركز ارتحال في آن واحد ففي جميع الهجرات لا بد من وجود مركز دفع ومركز جذب.

١ ـ تعريف المهاجر

المهاجر، هو الشخص الذي يترك مجتمعه لكي يتخذ له إقامة في مجتمع آخر، سواء كان داخل المدينة أو خارجها، في نطاق المحافظة أو خارج الوطن، وقد تكون إقامته بصفة دائمة أو لمدة غير محدودة ويتوقف ذلك على ما قد يكسبه من مهنته أو على قدراته التي سرف يستفيد منها في المهجر. ويرىٰ كل من Hatt و Good[1] في كتابهما «مناهج البحث الاجتماعي» أن مثل هذه التعريفات لا يمكن اعتبارها جازمة إذ أن تعريفات الهجرة والمهاجر يجب أن تتلاءم مع المشكلة التي يريد الباحث دراستها، فإن بدا هذا التعريف ميسوراً من الناحية النظرية، إلا أنه قد يبدو غير صالح من الوجهة العملية.

وحينما نتحدث عن الهجرة والمهاجرين في لبنان، فلا نعني من هذه

(1) Good, W, Y, Hatt, P, K,: «Methods in social research», Mc Graw, Hill Book Co; New york, 1952, P. 310.

الكلمات كل ما نتوخاه عن مهاجري لبنان فيما وراء البحار، إذ المهاجرون هم الأشخاص الذين غادروا لبنان بالفعل إلى الأميركيتين واوستراليا وأفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن أما أولادهم وأحفادهم وأولاد أحفادهم فنطلق عليهم كلمة المتحدرين، ونطلق على الاثنين معاً كلمة لبنان ما وراء البحار.

2 ـ تعريف المهجَّر

المهجَّر هو كل مقيم بأرض الا‌وطن وقع عليه فعل التهجير الذي استخدم فيه العنف المادي أو المعنوي أو كليهما بصورة عشوائية أو نظامية، لذا فالمهجَّر اللبناني خلافاً للنازح العادي، هو مدفوع إلى الخارج كما أن قرار نزوحه إلى منطقة أخرى محدد بعوامل خارجة عن إرادته.

3 ـ أنواع الهجرة

إن الهجرة تعني انتقال إنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر ولها مظهران هما.

1 ـ هجرة داخلية في حدود الوطن الواحد.

2 ـ هجرة خارجية أي من وطن إلى آخر.

أ ـ الهجرة الداخلية: ويُقصد بها الهجرة التي تتم في حدود الوطن الواحد، سواء كانت داخل العاصمة من المدينة إلى الضاحية أو من المدينة إلى مدينة أخرى أو من الريف إلى المدينة، وهذا النوع الأخير هو الغالب على الهجرة الداخلية في لبنان، لذا تشهد طرابلس وبيروت وصيدا وصور وزحلة أرتالاً زاحفة إليها من شتى أرجاء المناطق الريفية سعياً وراء فرص عمل أحسن وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية، وتعتبر هذه الهجرة آفة كبيرة فقد أدت إلى دمار وخراب القرية التي كانت حياة لبنان، وتشكل الهجرة الداخلية أو الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية جزءاً هاماً من الدينامية التي يتميز بها المجتمع الحديث[1]. هذا وقد لاحظت «Dorothy Swaine»

(1) Sorokin, Pitrim and Zimmerman. C. Carle: «principles of rural Urban Sociology» Kraus Reprint Co, New york, p, 523.

«Thomas» أنه في تاريخ الهجرات من الريف إلى المدن تكمن أربعة أسباب[1]:

1 ـ أن يختار المهاجر إلى المدينة من العناصر الممتازة في الريف.

2 ـ أن يختار المهاجر إلى المدينة من العناصر السيئة في الريف.

3 ـ أن يختار المهاجر إلى المدينة بطريقة عشوائية.

4 ـ أن يختار المهاجر إلى المدينة من العناصر السيئة والممتازة معاً.

ويختلف حجم الهجرة الداخلية وخاصة من الريف إلى المدن باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بهذه المدينة أو بتلك، وينبغي الإشارة هنا إلى أنه بسبب انعدام الاستقرار على حدود لبنان الجنوبية، وما نتج عنه من غارات إسرائيلية متكررة داخل جنوب لبنان، وبسبب العجز عن وقفها منذ عام 1967 قد أدىٰ إلى وضع معيشي مضطرب بالنسبة لمعظم اللبنانيين من سكان القرىٰ الحدودية وأسفر ذلك عن حدوث هجرة كثيفة من تلك القرىٰ اتجهت في الغالب نحو مدينة بيروت وضواحيها، وأصبحت قرىٰ حدودية عديدة خالية من السكان.

ب ـ **الهجرة الخارجية**: ونعني بهذا الشكل من الهجرة انتقال الأفراد من قطر معين إلى قطر آخر وتتطلب هذه العملية تغيير محل الاقامة من منطقة جغرافية لها حدودها السياسية إلى منطقة أخرى.

إن الهجرة بشكلها الداخلي والخارجي قد تكون:

أ ـ هجرة مؤقتة أو موسمية: وهي الهجرة التي يقوم بها بعض الأفراد في مواسم معينة من السنة ثم يعودون إلى مجتمعهم، وهذا النوع من الهجرات دليل على وجود عوامل جذب تشجع على ترك المجتمع القروي إلى مجتمع آخر تتوافر فيه امكانات تتفق مع حاجات المهاجرين، وقد يكون الانتقال من مناطق الزراعة الأرلية إلى مناطق الزراعية الآلية الحديثة.

ب ـ هجرة دائمة: وتعتبر هذه الهجرة احدىٰ صور التكيف بأنماط جديدة من العمل والحياة، وهي تعبير عن مقدرة الفرد للسعي وراء حياة أفضل. وتؤثر الهجرة بجميع أنواعها في النظام الاجتماعي وفي طبيعة

(1) Nelson, Lowry; «Rural Sociology», American Book Co, New york, 1952, P. 142.

العلاقات الاجتماعية في المجتمع المهاجر منه والمجتمع المهاجر إليه، وقد تكون ذات نتيجة سلبية كما قد تكون ذات نتيجة إيجابية، فهجرة أصحاب الكفاءات العالية من البلدان العربية إلى أوروبا الغربية وأمريكا تعتبر مشكلة رئيسية تواجه غالبية البلدان العربية، فهي تفقدها مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطورها كما تفقدها القدرة على التخطيط بفاعليه على تحليل مشاكلها بصورة عامة، ولقد كان لازدياد إيرادات النفط الأثر الظاهر في ازدياد الطلب على الكفاءات العالية في جميع الميادين بحيث بات النقص في المهارات المختلفة يعتبر من المعوقات الأساسية لعملية التنمية، لذلك وضعت بعض الدول العربية سياسات مهمة لاجتذاب المهارات العربية، ولكن هذه السياسات لم تتكلل بالنجاح الكامل بسبب النقص في البيانات المتاحة عن المهارات العربية في الخارج.

فمشكلة الهجرة مشكلة معقدة ومرتبطة بحل المشاكل الدولية الحالية، وستبقى هذه المشكلة قائمة ما دامت هناك الملايين من الاميال المربعة من الأراضي المفتقرة للسكان إلى جانب الملايين من الاميال المربعة المكتظة بالسكان كما تقدم لنا الاحصائية التالية[1]:

الأراضي المفتقرة إلى السكان		الأراضي المكتظة بالسكان	
	نسبة لكل ميل^2		نسبة لكل ميل مربع
استراليا	2,2	بلجيكا	702
كندا	3	هولنده	627
سيبريا	5	بريطانيا	468
		ايطاليا	358
أرجونيا	13	المانيا	348
افريقية	13	اليابان	321
البرازيل	15	الصين (دون سينكيانج)	200
نيوزيلنده	15	الهند (بما فيها بورما)	196
الولايات المتحدة	42		

---

(1) جون كمبل، «مناطق الهجرة في العالم»، ترجمة دولت صادق، دار سعد، القاهرة، لم يذكر سنة طبعه، ص27.

لذا سنواجه باستمرار أزمات متتالية من جراء رغبة بعض السكان في النزوح من بلادهم المكتظة بالسكان إلى بلاد لا ترحب بهم خوفاً من ابادة شعبها واستبدالها بشعب جديد نتيجة للهجرات الكثيفة، كما حصل في الولايات المتحدة الأميركية.

4 ـ الهجرة اللبنانية

إن عمر الاغتراب اللبناني بدأ منذ آلاف السنين يوم نزل أول لبناني في أرض أجنبية ولم ينته حتى الآن وقد تميزت بعض الأمصار عما سواها بقوة التيار الدافع والتيار الجاذب للمهاجرة وفقاً لموقعها الجغرافي أو لنظمها الاجتماعيه والسياسيه أو بسبب عمرانها المادي.

فليست الهجرة اللبنانية حديثة العهد، أنها ترجع إلى عهد الفينيقيين الذي كانوا يركبون متن البحار ويطوفون في بلاد عديدة يؤسسون فيها المستعمرات سعياً وراء التجارة والربح، ففي تاريخ أجدادنا أمثلة من الهجرة مليئة ببوادر الشجاعة والبطولة والمغامرة والتضحية، وإذا كان الفينيقيون في السنوات الغابرة قد عبروا البحار بحثاً عن سوق لتصريف بضائعهم أو بحثاً عن شاطىء مضياف، فإن أحفادهم اليوم يفيدون من سرعة وسائل التنقل لتحقيق أهدافهم، وهكذا عُرف عن سكان هذا الساحل الفينيقي، بحب الاسفار والابحار والتنقُّل حتى جاء في أقوال أهل لبنان: «إذا أراد الله سعة عيش امرىء حبب إليه الأسفار».

ولسوف يستمر اللبنانيون في التنقل يوماً بعد يوم لأن بلادهم صغيرة أرضها، وجبالهم لا تستطيع أن تؤوي وتطعم الملايين من الناس، فلبنان ما امتلأ مرة بأهليه حتى تلفت بعضهم إلى المهجر. ولكن كم نتمنى أن يعودوا إلى الوطن الذي هجروه، وقد لا يكون في وسع لبنان العيش بلا اغتراب، كما قد يكون في تفاقم الهجرة هلاكه، على الرغم من أن لبنان وجد في دنيا الاغتراب دائماً، مورد رزقه.

إن الهجرة اللبنانية ذاتها هي درب من الدروب الوعرة التي مشى عليها لبنان وإن العودة منها هي شعبة من شعابها التائهة تحمل ذات اللون وذات الطابع، لقد كانت إخفاقاً وعادت كذلك إخفاقاً، ذلك أن الذي ابتلعته الهجرة من لبنان كان من المتوقع أن تبتلعه فوهة أخرىٰ غيرها أكثر ضرراً وأشد ايلاماً، لقد كانت الهجرة حلاً من الحلول الشاقة التي تركت في لبنان آثار جروحها،

عندما فتح باب الهجرة على مصراعيه توزع اللبنانيون في جميع أقطار الدنيا وتزايد هذا التجمع فإذا بالمقيمين هم قلة بالنسبة لكثرة المغتربين، فبلغ عدد المتحدرين في الخارج ما يقارب ضعفي عدد المقيمين في الداخل[1].

ولما أقفلت أميركا بوجه اللبنانيين باب الدخول راحت الهجرة تضيق رراح لبنان ينكفىء قليلاً على نفسه، ولكن الريف الذي لا يمكن أن تسد أبواب الهجرة في وجهه راح إلى المدن، يفتش عن مفتاح يفتح به الباب الموصد، ولما لم يجده لبث في المدينة هجرته، وهكذا أصبحت المدينة في لبنان ريفاً خسر نشاطه الزراعي، وبالإمكان ذكر المئات من القرىٰ اللبنانية التي خسرت أكثر من خمسين بالمئة من عدد سكانها في مدىٰ عشرين سنة، فغصت بهم المدن التي اتسعت رقعتها حتى تداخل الماحل حولها كما في مدينة بيروت فأصبح الكيلو متر المربع الواحد متخوماً بأعداد كبيرة من السكان ويظهر أثر التضخم السكاني في المدن فيما نرىٰ من تزاحم على ملاك التوظيف، بعد أن فرغ الريف من كل طاقاته، هكذا أخذت الهجرة الداخلية تتزايد تزايداً كبيراً فشكلت خطراً على الريف اللبناني، وتضخماً في المدن، فتضاعف في سنوات قليلة عدد سكان بيروت وطرابلس وصيدا وصور.

اتجهت الهجرة اللبنانية إلى وادي النيل أولاً، ذلك أن الخديوي إسماعيل (1863 ـ 1879) الذي فتحت قناة السويس في عهده، رغب في إعادة تنظيم الحكم والإدارة في مصر، تنظيماً يتفق مع رغباته، في جعل مصر بلداً عصرياً، فوجد في خريجي الجامعات الأجنبية في لبنان موظفين أكفاء. ومنذ سنة 1890 اتجهت الهجرة إلى أميركا الشمالية بفضل دعاية شركات النقل الزائفة وبحافز الرغبة في الثروة.

انقطعت سبل الاغتراب اللبناني يوم غاب آخر أسطول لبناني عن سطح البحار، ووقع لبنان تحت الحكم الأجنبي، وعاد الاغتراب إلى مجراه القديم لما تيسرت المواصلات في ظل حكم مستقل، ووصلت موجة الاغتراب الأخيرة إلى العالم البعيد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر واشتدت

---

(1) انظر مهى المقدم «مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها في المجتمع» معهد الإنماء العربي، بيروت، 1978.

تيارات الهجرة اللبنانية بين سنتي (1889 ـ 1914) وبعد الحرب العالمية الأولى، كما يتبين ذلك في الجدول التالي[1]:

تيارات المهاجرين اللبنانيين

المعدل السنوي	عدد المهاجرين	السنة
3,000	120,000	1900 ـ 1860
15,000	210,000	1914 ـ 1900
4,400	80,000	1939 ـ 1921
2850	25,500	1959 ـ 1951

وبطبيعة الأمر انقطعت الهجرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وما لبثت أن عادت بعد انتهائها ولكنها غيرت اتجاهها السابق بعد صدور القوانين التي قيدت الهجرة سواء فيما يتعلق بدخول الأجانب أو حقهم في العمل أو الاستيطان أو التملك في كندا وأميركا الشمالية، فاتجهت الهجرة نحو أمريكا الجنوبية واتجه تيار آخر نحو أفريقيا وخاصة منذ سنة 1935، وكان في طليعة المهاجرين المثقفون، هرباً من الأحوال المتخلفة في الولايات العثمانية ثم تبعهم التجار والعمال.

وتتبين هذه التموجات في حركة الهجرة من الأرقام الواردة في تقارير الدولة المنتدبة[2].

عدد المهاجرين اللبنانيين	السنة
6400	1924
7630	1925
7500	1926
3725	1927
5998	1928
5047	1929

(1) انظر عزمي رجب، «محاضرات في الاقتصاد السياسي»، مكتب منديا، بيروت، 1963.

(2) جامعة الدول العربية، «أحوال السكان في العالم العربي» مطبعة الرسالة القاهرة، 1955، ص293.

السنة	عدد المهاجرين اللبنانيين
1930	3883
1931	1387
1932	1171
1933	1516
1934	1699
1935	1992
1936	2277
1937	3345
1938	1439

وصل بعض هؤلاء المهاجرين إلى بلاد الغربة دون علم أو فن أو ثقافة، ولكنهم سرعان ما تأقلموا بالبيئة الجديدة ونبغوا وحصّلوا في سنة ما كان غيرهم يحصله في سنين، فطرقوا جميع الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية وتركوا فيها أثراً محفوفاً بالتقدير والاحترام، وقد تجلى نشاطهم في العالم الجديد باستثمار الأراضي التي يقيمون فيها فتملكوا الحقول الواسعة وساعدوا البلدان التي أضافتهم على استخراج ثروة أراضيها وأدخلوا المطروات المصنوعة في الوطن الأم على الصناعة والتجارة، وخاضوا ميدان الصحافة والأدب(1)، فنبغ العديد منهم في اللغات والعلوم السياسية والاجتماعية، وعرفت فئة منهم في ميدان الاختراع في حقلي الكهرباء والتلفزيون إلى جانب تبوئهم المراكز العالية في الجيش وفي المجالس النيابية وفي مجالس الشيوخ... الخ حتى أنه قد قيل: «لو كان للقمر طريق، لكنت ترى لبنانياً حاملاً كشته صاعداً إليه وخلفه لبناني شك دواته في زناده لينشىء أول جريدة في القمر». تضخم تيار الهجرة حتى أنك لا ترى عائلة في لبنان إلا ولها أفراد منها في المهجر، فلا رادع يحد من هذا التيار لا في عهد الدولة العثمانية لعدم

(1) Christopher, B, John: «Lebanon yesterday and Today» Halt Rinnehart and Winston, inc New york, 1966, p,158.

اهتمامها بشؤون البلاد الداخلية ولا من جانب الدول الأجنبية لأنها لم تكن تُعنى بأمور لبنان إلا بقدر ما كانت تتطلب مصالحها، ثم تعاقبت الحكومات الوطنية وما فطنت يوماً إلى الأضرار الناجمة عن هذا الخطر الفادح ولا سعت يوماً إلى معالجة الداء بما في يدها من شتى الوسائل الفعالة سواء كان على صعيد التربية أو السياسة أو الاقتصاد.

وقد دلت الدراسة التي أعدتها وزارة السياحة عن المهاجرين الجدد من عام 1956 إلى عام 1969 أن عدد المهاجرين في ازدياد مستمر، هذا ويبلغ عدد المهاجرين المتحدرين من أصل لبناني في العالم أكثر من 4 ملايين نسمة، وينقسم هؤلاء إلى أجيال الهجرة والولادة والنشأة حتى أجيال الاغتراب الحديث المعاصر، ويتوزع هؤلاء على بلدان العالم في القارات الثلاث الأميركية والافريقية والأسيوية[1].

وقد عرف لبنان في سنوات حربه الأهلية الأخيرة ما يُسمى بالعنف التهجيري المادي والمعنوي، العشوائي والنظامي، حيث حُرم المهجر من التمتع بتمام حقوقه وحرياته الطبيعية في الديار والأملاك التي هُجّر منها، ومنذ سنة 1975، بدأت بعض الأسر بمغادرة منازل إقامتها الأصلية إما قسراً وإما بداعي الخوف من ردات الفعل وإما بسبب الانتماء الحزبي، وكان للاسرائيلي الدور الأكبر في الوصول إلى هذا الصراع التهجيري الذي أحدث تغيرات بنيوية في النسيج الاجتماعي والتركيب السكاني اللبناني، وقد ركزت مختلف القوىٰ السياسية على العامل الديمغرافي واستغلته في صراعها السياسي، فحاولت الاستفادة منه أو التأثير عليه مما ساهم في عملية التهجير التي بدت واضحة في توزع السكان حسب الانتماء الديني على القرىٰ والبلدات، فهدد أسس التعايش التي ارتكز عليها المجتمع اللبناني.

فإذا كان المهاجر اللبناني يعرف ضيع بلاده، المعلقات في الأعالي، الزمردات، الغاليات، ضيعة ضيعة، وقمة قمة، ووادياً تلو وادٍ، وكان قلبه سخياً في محبة أرضه فحولت يديه التي لا تعرف إلا العطاء الصخور إلى بيوت، والغابات إلى كروم، وإذا كانت الضيعة مسرح طفولته الهانيء حيث

---

(1) أنظر وزارة السياحة، «الهجرة اللبنانية المعاصرة»، بيروت، 1970.

يود حقاً أن يعيش وأن يموت، فحري بنا أن نعالج الأسباب الداعية إلى هجرته هذه مشيرين إلى مساوئها مؤكدين على ضرورة معالجتها لأن هذه الهجرة تعتبر الدليل على وضع بائس ومضطرب سواء كان بالأمس البعيد أو القريب. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حديثي عن الهجرة ينطبق على جميع القرى اللبنانية كما ينطبق على «إيعال» بل ينطبق على لبنان ككل.

يبلغ عدد المهاجرين من إيعال 450[1] نسمة وهم يتجهون إلى افريقيا واستراليا والبرازيل، كما أن هناك عدداً قليلاً قد هجر «إيعال» ليقيم في طرابلس نهائياً.

ج- أسباب الهجرة

- عوامل اقتصادية:

وتتمثل في انخفاض أجر العامل الزراعي وقلة دخل الريفي وضعف مستوى المعيشة، وفي بحث أجري في ايطاليا عن الهجرة الداخلية من الريف إلى روما اتضح فعلاً أن الدافع الاقتصادي كان السبب الرئيسي في الهجرة[2]، كما برهنت بحثة «ايرفد» في دراستها أن سكان الأرياف يهجرون لبنان ويتجهون إلى المدن إما لحاجة مادية أو لحاجة نفسية، وغالباً ما تُصبح الهجرة فراراً من وضع راكد وساكن فرض على الفرد مكانة اجتماعية متدنية لا تتناسب أبداً مع مقدراته وإمكانياته، وفي هذه الحالة لا تعتبر الهجرة تبديلاً في المكان فحسب، وإنما محاولة للصعود والارتقاء في السلم الاجتماعي.

وقد بقي الريف اللبناني يعاني الفقر على طول الخط الجردي من عكار حتى الهرمل ومن سفح جبل الشيخ حتى دير ميماس، وليست مدينة طرابلس في الشمال ومدينة صيدا في الجنوب تعويضاً يوماً إليه عنّ هذا الشلل الذي كانت عوارضه هجرات متتالية من الريف إلى المدينة. وإذا ألقينا نظرة عابرة على الفلاح اللبناني لوجدناه يشقى ويكدح في تربية أغنامه وحصد قمحه وطحنه وتجفيف العنب وعمل الدبس... الخ، في سبيل جمع مؤونة الشتاء،

---

(1) انظر الحركة الاجتماعية، «دراسة عن التجهيزات في لبنان»، بيروت، 1971.

(2) Krier, H: «Rural manpower and Industrial, development adaptation and training orgnisation for economic Cooperation and development, 1961, p.16.

بعد هذا إذا صعدنا في أيام الشتاء إلى القرى اللبنانية لوجدنا المواسم قاسية لا تبشر بالخير ولا تستطيع أن تغذي أصحابها[1]. إن الاقتصاد اللبناني يتأثر تأثراً كبيراً بخصوبة الأرض وعطاء الزراعة والصناعة والتجارة وفي نفس الوقت بالاتساع الديمغرافي للبلاد فهو الحجر الرئيسي في تكوين الأمة، ولو عدنا إلى العهد العثماني لوجدنا أن السياسة العثمانية، التي جعلت شعارها «فرق تسد» لم يكن من مصلحتها أن ترى الاقتصاد اللبناني ينمو فكان هدفها بتر الاستقلال الداخلي وبعث الخلافات في الأقاليم اللبنانية المختلفة الخاضعة للأمبراطورية العثمانية وساعد «المقطعجية»[2] بالتعدي على الفلاحين واعتصار قوتهم عن طريق تكليفهم بالقيام بأعمال شاقة من أجل الحصول على المال الوفير غير مكترثين بغنى الأرض وقوة أبنائها مما ساهم في انهيار الاقتصاد اللبناني وضعفه تدريجياً فكانت الزراعة تجريبية والصناعة بدائية والتجارة ضيقة، فارتفعت نسبة الضرائب في الوقت الذي نقص فيه عدد الملتزمين بدفعها، إلى جانب اعمال السخرة التي أوجدها أسياد المقاطعات والتي لا تقل عن الضريبة جوراً وظلماً وتعدياً. وقد تراوحت نسبة الفائدة بين 30 و40٪ في الحالات العادية إلى جانب بدائية الآلات الزراعية التي كانت لا تتعدى منكاش اليد ومشط البستاني، والمعول والمذرارية، وارتفعت تكاليف المعيشة بعد أن احتكر الباشوات تجارة الحبوب، هذا ويمكننا تلخيص الوضع الاقتصادي بفقر وحرمان لم ينفع في مداواتهما جهد ولا نشاط في وسط رجعي النزعة وفي ظل عهود غاشمة، تستحل الأرزاق، وتهدد الأرواح[3] فالفلاح الذي لا يعرف قدرة اللحم إلا مرة في العام، والذي يتألف غذاؤه من خبز الذرة والشعير، وبضع بصلات وطبق من عدس، وفي أيام القحط من بضع بلوطات مطهية تحت الرماد، وغرفته المظلمة تضيق بالزوج والأولاد، ورزقه مباح لرجل الدين والحاكم، يسمع الأخبار عن بلاد بعيدة تدر الخيرات وتؤمن الحريات فتنتابه رعشة تسرى في جسده وتجعله كالمحموم يهذى بكلمة الهجرة ويعلق

---

(1) Tehini, Edmond: «Artisanat et relèvement rural», Editions les Lettres Orientales, Beyrouth, 1962, p, 38.

(2) كان المشايخ والأمراء والمقدمون يلقبون بالمقطعجية.

(3) Devolney, Constantin: «Voyage en Syrie en Egypte pendant les années 1783, 1784, 1785, T. (2), Paris, 1790, P. 377-378.

عليها كل أمانيه. فالعوامل الاقتصادية هي أقوى العوامل المسببة للهجرة التي دعت إليها حكومات البلاد المهاجر إليها وسهلت سبلها بمختلف وسائل الدعاية والتشجيع. ويجدر أن نلاحظ بأن الهجرة قد تكون من البلاد الزراعية ذات الضغط الشديد بالسكان إلى بلاد أقل سكاناً واحفل بالامكانات المعاشية كهجرة الهنود إلى افريقيا الجنوبية واللبنانيين والفلسطينيين والسوريين إلى أمريكا وغيرها.

وقد لا تتوفر فرص العمل للفلاح في معظم أيام السنة وخصوصاً في أيام الشتاء فيتعرض للبطالة التي أجمع البحاثة على أنها أعظم خطر يهدد المجتمع لأن اضرارها لم تكن مقصورة على الحقل الاقتصادي فحسب بل تتعداه إلى الحقلين النفساني والسياسي أيضاً، ذلك أن العاطل، عن العمل سرعان ما يتغلب عليه الشك في نفسه ثم اليأس لأنه يشعر أن المجتمع ليس في حاجة إلى مؤهلاته ولا إلى عملة فتضعف شخصيته ويصبح عندئذ فريسة لأول غوغائي يعيد إليه كرامته.

ومن الواضح أن مداخيل الناس في المناطق اللبنانية لا سيما خارج جبل لبنان هي أدنى بكثير مما هي عليه في المدن عموماً وفي عامي 1970 و1971 كانت الزراعة تسهم بنسبة 9٪ من الناتج الاجمالي المحلي Gross domestic product وكانت هناك 19٪ من القوى العاملة تعمل في هذا القطاع و42٪ من السكان يعيشون في المناطق الريفية، ولو سلمنا بوجود مداخيل إضافية يحصل عليها أبناء الريف من الأعمال غير الزراعية فإن فروق الدخل تظل كبيرة في شتى الأحوال بين الأرياف والمدن[1].

والبطالة في لبنان على ثلاثة أنواع:

1 ـ البطالة الموسمية: كأن يعمل الفلاح في المواسم الزراعية فحسب، أو أن يعمل في مواسم الاصطياف فقط، إذا كانت قريته تستقبل السياح والمصطافين حتى إذا ما انتهت هذه المواسم جلس حول الموقد يلعب الورق، ويشرب القهوة ويتبادل الأحاديث مع أصدقائه.

---

(1) الأمم المتحدة، «التنمية الريفية والتحضر في لبنان» النشرة السكانية، بيروت، 1978، ص19.

2 ـ البطالة المقنعة: حيث أن العمل الزراعي يقوم به عدد من العاملين أكثر مما يتطلبه ذلك العمل.

3 ـ البطالة العقلية: ونعني بها عدم توفر العمل للشباب الجامعي بالمستوى الطامح واللائق بهم، فخريجوا الجامعات في لبنان في ازدياد مستمر وعددهم لا يتناسب مع الوظائف الخالية إن وجدت وهكذا أصبحت حالة التعليم الجامعي لا تتفق مع حالة البلاد الاقتصادية فلم يعد هناك موازنة بين العرض والطلب ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جميع المتعلمين قد هجروا قرية إيعال، ولعل العامل الرئيسي الذي يشجع على تدفق الطاقة البشرية المتعلمة إلى الخارج هي النظرة الرفيعة والأهمية الاقتصادية لهذه الموارد البشرية التي يتم التعامل معها على أساس الكفاءة فقط، هذا إلى جانب توفر فرص اكتساب إقامة دائمة لهم أو الحصول على جنسية البلد الذي يهاجرون إليه.

كما أثرت في الهجرة الأزمات الاقتصادية المالية التي تعرض لها لبنان منذ نكبة بنك أنترا وجشع الرأسماليين وعدم تحصيل ضريبة الدخل من الأغنياء وأصحاب الرساميل المستثمرة وهروب الرساميل الأجنبية والشركات الأميركية والأوروبية ونقل مراكز عملها إلى اليونان وتركيا وإيران وقبرص عوضاً عن لبنان كمركز للشرق الأوسط، هذا إلى جانب انهيار سمعة البلاد دولياً وانعدام ثقة الشعب بالدولة، وترافق التهجير في لبنان مع بداية الحرب الأهلية أي منذ عام 1975، بضائقة اقتصادية ومعيشية كبرى، تمثلت بانتشار البطالة وانخفاض مستوى دخل الأسرة التي بلغت حافة المجاعة، والتي فقدت مُعيلها، فأقبلت على ممارسة بعض الأعمال الهامشية لتحصيل لقمة العيش.

إن الفلاحين على العموم يكادون لا يعرفون ما يقاسون من صعوبات ولكن ذلك لا يعني أنهم لا يشعرون ببؤسهم، وشعورهم هذا يزداد أكثر فأكثر كلما اشتدت وطأة الفقر عليهم. والبرهان على سخطهم ونقمتهم على حالتهم الحاضرة يظهر في الاضطرابات التي قام بها بعضهم في سنين متعددة ممتنعين عن دفع الضرائب، فضلاً عن انضمام بعضهم إلى أحزاب تهدف إلى قلب النظام الاجتماعي الحاضر بسبب أتباع الدولة اللبنانية لسياسة إنمائية غير متوازنة أدت إلى حرمان مناطق وتخمه مناطق أخرى مما خلق فوارق كبيرة جعلت الصراع مكشوفاً بين محرومين من كل الطوائف والمناطق ومستفيدين في بعض

المناطق والطوائف، ويبدو لنا أن الذي دفع باللبنانيين إلى مجاراة أسلافهم الفينيقيين، إنما هو القحط الذي مُني به جبلهم.

وقد صدق أرنولد توينبي حين قال: «قيُض لجبليي لبنان في العصور الحديثة أن يجاروا المآثر التاريخية التي أثرت عن أهل صور وأرواد فسعوا للرزق في ديار الغربة ووجدوا في سُبل عيشهم في البيع والشراء بعيد وتحت كل سماء»[1].

ـ عوامل نفسية:

إن مشاكل الفلاح في لبنان المتعددة قد خلقت لديه مع مرور الأيام عقدة الخوف فمنذ خمسين سنة وهو يحاول أن يقف على قدميه ليصبح مواطناً كبقية المواطنين يشعر بالمساواة والعدل، متحرراً من شعوره بعقدة الخوف[2]، فهو يحاول التخلص من حياته الماضية بما فيها من مرارة وأسى والارتفاع إلى مستوى لائق يحقق عن طريقه أحلامه وأمانيه. هو يحلم بمجتمع كبير، خارج قريته المحدودة التي سئمها وسئم رتابتها المملة حيث الطبيعة الهادئة والليالي المقمرة، وحيث الصمت الرهيب من حوله يضفي على قلبه حالات من التأمل تحمله بأحلامه إلى المدينة التي تختلف عن قريته بما فيها من إدارات عامة وأماكن مختلفة للترويح عن النفس والتسلية، وميادين للعمل، وطبقه من الخدم والعمال الصغار في التجارة، في المدينة يتدرج في السلم الوظيفي من عامل مبتدىء إلى رئيس عمال وقد يصل إلى رئيس قسم مثلاً أو أكثر، وأجره يتزايد باستمرار حسب كفاءته ومدة خدمته، أو تعلمه لحرفه معينة أو اكتسابه لمهارة خاصة، تزيد من ثقته بنفسه ورضاه عن قدراته، لهذا وجب البحث عن نفسية الإنسان القروي[3] عندما نتحدث عن الهجرة، فعدم انتظام ساعات العمل في المواسم الزراعية، إلى جانب صعوبة العمل الزراعي ومشقته نتيجة

---

(1) الندوة اللبنانية: «لبنان في شخصيته وحضوره»، بيروت، 1962، ص17.

(2) انظر:

Père le Genisele: «Inquiétudes et espérances» Editions les lettres Orientales, Beyrouth, 1962.

(3) - انظر:

Boisneau: «Problémes ruraux et devenir libanais», Editions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

أيام العمل الطويلة في فترات معينة تخلق لديه توتراً وشعوراً بالقلق، مما يجعل حالته النفسية غير قادرة على تحمل أعباء العمل الزراعي الشاق الذي يعود خيره للآغا أو للأفندي كما كان في إيعال وغيرها من القرى اللبنانية فالعامل الزراعي لا يستفيد من إجازة مرضية وفرصة سنوية بمعاش كامل، كما بقي محروماً من التعويض العائلي وتعويض الصرف من الخدمة وبقي أجره متدنياً ومعرضاً للارتفاع والانخفاض وفقاً لإقبال المواسم أو إدبارها، فكانت النتيجة أن هجر قسم كبير من العمال الزراعيين ومن أصحاب الملكيات الصغيرة قراهم، وقدموا إلى المدينة للعمل في الصناعة والتجارة أو إلى دنيا الاغتراب للعيش والارتزاق. وهكذا أصبح قسم من الأرض بوراً ومهملاً بدون زرع ولم تعد هذه الأرض تعطي الإنسان الذي تخلّف عن استثمارها.

- المهاجرة إلى لبنان والاستيطان به:

ساعد موقع لبنان الجغرافي داخل إقليم الشرق الأوسط والمظهر الجبلي العام لأراضيه على اجتذاب كثير من الجماعات البشرية ذات المذاهب الدينية والفكرية المختلفة، ووجدت تلك الجماعات في الجبل اللبناني معقلاً آمناً يجدون فيه الحماية والانطواء بعيداً عن الجماعات القوية التي تتركز عادة في المناطق السهلية من لبنان.

ومن المعلوم أن لبنان قد حصل على امتيازات بالنسبة لبقية القطاعات الخاضعة للأمبراطورية العثمانية، مما جعلت منه محراباً للحرية وخاصة بالنسبة للفارين من الضيق. فالصخور المنحدرة فيه والجبال الوعرة والحواجز الطبيعية تجعله ملجأً للأغلبية الهاربة، ولأصحاب المعتقدات الدينية المغلوبين على أمرهم. وقد أشار «Volney» إلى وصول اللاجئين المسيحيين الذين استقبلوا من قبل أصحاب دينهم ومن قبل الدروز أطيب استقبال كما أشار إلى أن الأمير بشير الثاني قد احتضن وصان المنفيين السياسيين والمسيحيين المقهورين وهكذا فتح لبنان أبوابه على مصاريعها لاحتضان من طلب اللجوء إليه من الطوائف والأقوام المضطهدة حتى بات شعاره إغاثة الملهوف، وكلنا نذكر هجرات الجوار التي وجدت في أرض لبنان كل الجاذبية سواء كانت سومرية، سامية، عامورية، كنعانية، فينيقية، أرامية، كما نذكر كيف اعتصمت بجباله العشائر الحمادية من الشيعة قادمة من بخارى في بلاد العجم في القرن السادس

عشر وكيف احتمى به دروز الجبل الأعلى في مستهل القرن التاسع عشر، كما نذكر كيف استقبل لبنان أقليات الشرق المضطهدة من أرمن وأشوريين وشركس وأكراد، وكيف استقبل النازحين عن سنجق الاسكندرون وفلسطين، فكان يدفعهم إلى لبنان الظلم وسوء الإدارة في البلاد التي يتركون ويجذبهم إليه الحرية والأمن والازدهار[1].

وقد وجد بعضهم في لبنان وطناً مضيافاً فتوفرت له موارد الرزق والعيش الهنيء على أنه ظل منكمشاً على ذاته يعيش منعزلاً عن غيره يستنضب خير لبنان لمصلحته الخاصة ويسهم أسهاماً يكاد لا يذكر في الأعمال الايجابية البناءة التي بوسعها أن تجعل من لبنان وطناً أفضل.

ولكل من هذه الفئات النازحة الأجنبية ثقافتها وتقاليدها ولغتها وأهدافها القومية لهذا احتفظت بطابعها المميز لها ولم تحاول أن تنصهر في بوتقة الحياة الاجتماعية اللبنانية وقد اختاروا المدن الكبرىٰ لسكناهم فارتفعت الأسعار وقيم الايجار في الأماكن التي ازدحموا فيها. وقد لجأت هذه الفئات النازحة إلى لبنان في وقت كان سكانه يشكون البطالة وضيق العيش وبعد أن بلغت نسبتهم 300 ساكن للميل المربع الواحد[2] فغذّت هذه الضيافة تيار الهجرة من لبنان، فاضطر ألوف اللبنانيين الأصيلين إلى النزوح عن وطنهم سعياً لتحصيل الرغيف في مجاهل أفريقيا وأقاصي القارة الأمريكية واستراليا، وكندا، رزيلندا الجديدة وغيرها من بقاع الأرض البعيدة.

لذا غادر اللبناني مضطراً وكله أمل أنه سيعود يوماً إلى الأرض التي أحبها أجداده فحولوا صخورها إلى تربة خصبة واستبدلوا بأشواكها رياحين. وهكذا يفدون من مشارق الأرض ومغاربها لينعموا بخيره، على الرغم من أن معظم سكانه في هجرة دائمة، فلا يمر عام إلا وعدة آلاف من اللبنانيين يتجهون إلى دنيا الاغتراب بحثاً عن حياة وعيش أفضل، ولكنه يستقبل اعداداً من الأجانب الذين يتخذون منه موطناً لهم. وتجدر الملاحظة بأن عدداً كبيراً من المصريين والسوريين والفلسطينيين الذين استعادوا جنسياتهم واستحصلوا

(1) Safa, Elie: «L'Emigrations Libanaise», les presses de l'imprimerie, Catholique, Beyrouth, 1960, P, 167.

(2) انظر جمال كرم حرفوش، «أزيلو أسباب الهجرة»، الشراع، بيروت 9 أيلول، 1954.

عليها عام 1953 و1954 و1955 و1956 قد هاجروا إلى استراليا وكندا والولايات المتحدة وفنزويلا والبرازيل والارجنتين وبعض الدول العربية المصدرة للنفط، ومنهم من توطن وعمل فيه بموجب الهوية الصادرة عن طريق المحاكم أو المراسيم.

ومن الملاحظ أن تيار الهجرة بين البلاد العربية لم ينقطع خلال العصور التاريخية رغم عوائق الحدود والتفرقة السياسية ولا غرابة في ذلك فالبلاد العربية يتمم بعضها بعضاً في النواحي البشرية والاقتصادية وهذه الهجرات العربية قد تكون ذات غايات سياسية أو تجارية أو ثقافية، فهناك العديد من الشعوب العربية المقيمة في غير موطنها الأصلي كالجزائريين والتونسيين والليبيين الذين أموا بلاد الشام ومصر بعد احتلال الأجانب لمواطنهم وتنكيلهم بالمجاهدين، وكذلك السوريين واللبنانيين الذين اكتسبوا الجنسية المصرية.

- عوامل سياسية:

عانى اللبناني أثناء الأمبراطورية العثمانية من تحكم جائر، فاحتملوا الضرائب والمظالم وخضعوا لنظم قلم المراقبة وعسف ديوان الجاسوسية وعانوا من الفقر والجهل والاهواء، ولما لم يعد باستطاعتهم الصبر على الطغيان والضيق اندفعوا تاركين بيتهم وأرضهم وراء مغامرة الهجرة والاغتراب وهي في لبنان أكبر مغامرة جماعية عرفها أصغر بلدان العالم، فأحداث 1843 و1860 الرهيبة، وحتى عهد المتصرفية الهادىء لم يكن قادراً على ايقاف تحرك الهجرة اللبنانية بالمثل الشعبي: «نيال مين الو مرقد عنزة في لبنان»[1]. وهناك سبب سياسي آخر دفع اللبنانيين إلى المهاجرة وهو الهروب من الخدمة في الجندية التي كانت إجبارية على كل مسلم في أول الأمر، ولكن بعد إعلان الدستور سنة 1909 شملت المسيحيين والمسلمين معاً، يستثنى من ذلك اللبنانيون الذين كانوا بفضل بروتوكول 1860 معفيين من هذه الخدمة، فاتسع نطاق الهجرة اتساعاً مخيفاً بين 1900 و1914 حتى بلغ عدد الداخلين سنوياً 15,000[2] وكان جلهم من المسيحيين الذين فضلوا الهجرة على البقاء في

---

(1) يا لحسن حظ من له قطعة أرض في لبنان تكفي لرقاد عنزة.

(2) انظر: جامعة الدول العربية، أحوال السكان في العالم العربي، معهد الدراسات العالية، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955، ص292.

الجندية تحت سيف الخدمة المصلت فوق رؤوسهم. هذا إلى جانب الفوضى والقلاقل التي اجتاحت البلاد بين الحربين العالميتين فاضطربت الأحوال السياسية واختل الأمن وأهمل الفرنسيون المحتلون شؤون البلاد الاقتصادية، فضاقت سبل العيش في وجه اللبنانيين، والتمسوها في بلاد الهجرة وتحت كل سماء وقد سهل عليهم السفر ازدهار الملاحة ووقوف السفن على شواطىء لبنان تدعوهم فنزلوا من قراهم التي ضاق بهم عيشها متجهين إلى دنيا الاغتراب وقد كان تيار الهجرة خلال 1860 متجهاً نحو مصر بتشجيع من الإدارة الخديوية حيث انتقل إليها الصفوة المثقفة فاحتلوا المراكز الرفيعة في الإدارة ولاقوا من أخوانهم المصريين معاملة حسنة، وجمعوا ثروات لا بأس بها، وحدث في الوقت نفسه أن لغط العالم بأسره بتقدم الولايات المتحدة وسائر أنحاء أميركا واستراليا في الصناعة والتجارة، فهرب عدد من اللبنانيين من مصر نتيجة ثورة الباشوات إلى مالطا وايطاليا واسبانيا وفرنسا حيث يتحدثون هناك كثيراً عن أميركا، واتصل بيوسف بك كرم الذي هرب إلى ايطاليا رفاق السلاح القدامى فاطلعوا على تحرك الهجرة الايطالية، وأسهم فريق من السائحين والحجاج الذين يأتون باعداد كبيرة إلى فلسطين وبلاد الشرق الأوسط عموماً في توجيه الهجرة اللبنانية نحو أميركا جاذبة إليها صفوف الفلاحين فهاجروا بأعداد كبيرة وجاهدوا بعد وصولهم جهاد الابطال إن في التجارة أو في غيرها من نواحي الحياة الاقتصادية فتحققت أحلام بعضهم، وأخفق البعض الآخر وذاق الذل والهوان.

ومع انعدام الاستقرار السياسي في لبنان اليوم وما تولد عن النزاع المسلح من تناقضات اجتماعية وطائفية حادة لم تعرف البلاد مثيلاً لها منذ مطلع هذا القرن سيزداد عدد المهاجرين اللبنانيين إلى الخارج، ورغم أنه يصعب علينا في هذه المرحلة أن نحكم على المدة التي ستستغرقها هذه الهجرة فمن المؤكد أن قسماً كبيراً منها ستكون هجرة دائمة.

ـ عوامل دينية:

عرف لبنان منذ فجر التاريخ هجرات متقطعة لجماعات تدين بأديان مختلفة فكان ملجأ للمعتقدات المقهورة، فاعتاد اللبناني هذا التنوع في الدين. كان الصراع في لبنان حتى سنة 1840 صراعاً داخلياً متقطعاً يصطدم فيها

الدرزي بأخيه الدرزي والنصراني بأخيه النصراني تبعاً للحزب الذي ينتمي إليه كل منهما. وكان ولاء الناس إلى أميرهم أو اقطاعهم أو إلى حزبهم لا إلى دينهم أو طائفتهم. لكننا عندما نتحدث عن الأسباب الدينية الدافعة للهجرة في تاريخ لبنان يقفز إلى ذهننا أحداث السنة المشهورة 1860[1] ظاهرها ديني وباطنها استبداد السياسة التركية، ومظالم الولاة، وغطرسة الاقطاعيين، وفقدان الحرية والأمن، كانت حركة 1860 فتنة مدبرة ابتدأت في شهر نيسان نتيجة لتشاجر وقع بين صبيين الأول ماروني والثاني درزي وظلت نيران هذه الحركة تستعر حتى نهاية تموز من تلك السنة المشؤومة بعد أن ذبح آلاف السكان من المارونيين والدروز رحرق كل منهم قرى الآخر نتيجة لهذه الفتنة الأهلية التي عمل الجيش التركي على إذكاء نارها، فلجأ بعض السكان إلى مداخل الجبل اللبناني ويطونه طامحين في الحماية، بينما أخذت جموع غفيرة تغادر لبنان زرافات ووحدانا هرباً من أذى يقع عليهم بسبب هذه الفتنة الطاغية وخوفاً من ظلم قد يلحق بهم بعد اشتداد وطأة الاضطهاد[2].

وقد استغل العامل الديني في الحرب اللبنانية الأهلية الأخيرة من قبل أمبراطوريات كبرى استفادت من اللعبة الطائفية اللبنانية وخاضتها بنجاح فأثارت النعرات المذهبية لإنجاح عملية التهجير وأدت إلى دفع تجمعات لبنانية إلى بلدات أخرى فأضعفت نفوذها، كما هدفت إلى رسم حدود لمقاطعات طائفية معينة.

وقد تتخذ العوامل العرقية والدينية شكلاً سياسياً كطرد العرب واليهود من اسبانيا بعد تهافت الحكم العربي فيها، وكذلك طرد الأرمن من تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وإجلاء الألمان من منطقة السوديت في تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ـ الاقطاع:

إن النظام الاقطاعي اللبناني يتلازم وطبيعة البلد الزراعية فالإمارات اللبنانية المختلفة التي نجح فخر الدين الثاني بتجميعها تحت سلطته الوحيدة لا

---

(1) Hitti, Philip, K: «Lebanon, in history» Macmillan and Company limited, New York, 1967, P. 438.

(2) Ismail, Adel: «Le Liban Histoire d'un peuple» Les presses de L'Imprimerie Ghorayeb, Beyrouth, 1965, p.155.

يزال جزء من خطوطها العريضة ماثلاً في أيامنا هذه في السهول الكبيرة في البقاع وفي بعض أقاليم لبنان الشمالي والجنوبي، إذ إن اقطاعات الأمراء والمشايخ والمقدمين تتناقل إليهم وراثياً.

كان سكان لبنان في ذلك العهد ينقسمون إلى طبقتين: الأولى طبقة الأسياد والثانية طبقة الفلاحين، وكانت كل طبقة منهما تتطور بدرجة واحدة ثابتة، الأولى تتمتع بالرفاهية والغنى والثانية تنوء تحت كاهل البؤس والشقاء والفقر، بطريقة تدعو إلى اتساع الهوة ولم يجرؤ الفلاح الأجير الذي اعتاد على أخذ الاكراميات من أسياده أن ينفض عن نفسه هذا الذل والهوان لأنه لم تتح له الفرصة المناسبة، فظل يعمل خادماً في البيوت الكبيرة الموزعة بين المشايخ والأمراء والبكوات والأفندية والمقدمين، فلا عجب فالعهد عهد اقطاع وكان لرب البيت هذا لقب من هذه الألقاب.

وقد ثار اللبنانيون على أوضاعهم ثلاث مرات خلال 50 سنة: ثار الفلاحون على الاقطاعيين الذين أرهقوهم بالضرائب، وتدخل الأجنبي بالدس والتخريب فأثارهم على بعضهم لإشباع أطماعه السياسية ومصالحه التجارية.

وكان لا بد أن تفقد الاقطاعية ولو قليلاً من مركزها القديم بعد أن جرح غرورها بنفي الأمير بشير الثاني فشعر الفلاح بقوته ووجد الفرصة مناسبة للمناداة بالمساواة والحرية، المساواة أمام الضريبة والتحرر من التدرج الرتبي في تقسيم الأرض، لأنها لا تتلاءم مع المجتمع المتطور المتحرر، كما وجد الفرصة مناسبة لتلقي العلم على يد البعثات الأجنبية والاتجاه بالهجرة صوب مصر التي استيقظت من سباتها بغزوة بونابرت، وكذلك نحو أوروبا وفي النهاية نحو الأميركيتين.

وبإمكاننا القول إنه إذا كان لبنان قد تحرر من الحكم الاقطاعي وأصبح الحكم فيه ديمقراطياً حراً بانهيار اقطاعيات الأمير بشير والأمير فخر الدين المعني التي اقتطعها لهما الحكم العثماني فإن بعض آثار الاقطاع لا تزال ماثلة في أغلب القرى اللبنانية في الآغا والبيك والأفندي والمير والشيخ حتى اليوم[1].

---

(1) Mourad, Jean: «Problèmes ruraux et devenir Libanais» Editions les lettres Orientales, Beyrouth, 1962, P.124.

ـ الطموح:

إن اللبناني يتميز بطموح كامن في طبيعته متحدر إليه بالبداهة من أجداد جابوا القفار وخاضوا البحار على متن زورق من زوارق الحظ، تدفعهم إلى عرض اليم محاولة إثر محاولة فذللوا المخاطر، وكبحوا الانواء وحلوا بعد بلاء في الشطوط المجهولة حاملين سلعاً من صناعتهم للمقايضة، وعادوا بالمواد الأولية والمعادن رنشروا اللغات وتناقلوا الأخبار، وقد كانوا بحق رراد مدنية وحضارة.

من هنا نشأت التجارة والأسواق والخدمات كما نشأت المدينة البحرية والمستعمرة، وحينما اندمجت فينيقيا القديمة في عالم جديد أخذ بالانغلاق من صوب البحر، حينذاك أعوزها الهواء، فما كان من أولي هذا الشاطىء إلا أن رحلوا كي لا يضيق عليهم الخناق ورحلوا في الغالب لغير رجوع.

لهذا نجد الكثير من اللبنانيين يركبون متن البحار إلى المهجر يستحثهم دافع الطموح إلى تحسين أحوالهم ورفع مستوى معيشتهم فلم تكن الهجرة دائماً دفعاً للفقر بل حباً بالثروة ورفاهية العيش، عندما عجزت العواصم عندنا كبيررت وصيدا وطرابلس وصور عن سد كل حاجاتهم وفي قمتها الطموح اللبناني، ففتحت أمامهم أبواب الهجرة براً وبحراً وجواً لتحقيق أمانيهم التي كادت تختنق وتخبو في مهدها في ظل إمكانيات المجتمع اللبناني المحدودة.

ـ ازدياد كثافة السكان وضيق المساحة:

عشرة آلاف كيلومتر مربع من الجبال الطبيعية يسكنها سكان لبنان، 35٪ أرض زراعية منتعشة، 65٪ جبال جرداء ووديان وصخور، ومدن وقرى وطرق معبدة وغير معبدة، وتوزيع السكان كثيف في المدن وقليل في القرى بصورة تظهرها وكأنها مهجورة في بعض الأحيان، لذا ارتبطت الهجرة اللبنانية بنمو السكان وبمعدل هذا النمو «Taux d'accroissement». فالريف اللبناني يعتبر منبعاً للثروة الزراعية والسكان الذين يتواردون على المدن، يساهم في ازدياد نموها.

وقد لوحظ من دراسات النفوس واتجاهات تزايدها أن سكان الأرياف في مستواهم المعيشي والاقتصادي يتزاوجون ويتكاثرون بأسرع مما تتكاثر فيه

طبقات السكان الأخرى. إن معرفة عدد السكان بوجه عام ولا سيما معدل زيادته السنوية أمر على جانب كثير من الأهمية، ذلك أن مساحة الأرض محدودة، فإذا زاد سكان مجتمع من المجتمعات عن العدد اللازم، حصلت مجاعات وحروب وهجرات، من أجل ذلك عكفت الدول على درس حركة سكانها بالنظر إلى مساحة أراضيها والموارد غير المستثمرة فيها وعلى ضوء دراساتها اختطت لنفسها السياسة التوالدية **Politique de natalité** التي تلائمها، وهي إما أن تشجع على ازدياد التناسل أو تعمل على الحد منه، أو تفتح أبواب الهجرة أمام العدد الذي يفيض عن قدرة استيعابها، ومن المسلم به أن لبنان مزدحم بالسكان وبلادنا جبلية قليلة الخصوبة، لا صناعة ثقيلة فيها ولا معادن غنية مدفونة في جرفها، فهي إذن عاجزة عن إعالة كل سكانها الذين ازدادوا زيادة كبيرة على مرور الزمن وسوف يزداد عدد السكان في المستقبل نظراً للتقدم المطرد في الميدان الصحي، وقد فتحت أمام هذه الزيادة أبواب الهجرة لمعالجة التضخم السكاني الذي كاد أن يخنق المدن بعد أن عجزت عن وقف زحف الريف إليها، هذا وقد فاق لبنان المغترب بعدده لبنان المقيم ونشأت مدن عديدة لاستيعاب جهود المهاجرين في البرازيل ولوس انجلوس وغانا وغيرها.

ومن المعروف أن تزايد عدد السكان في بلد جبلي صخري التربة، موارده محدودة، يؤدي إلى الضيق الاقتصادي ويحمل أبناءه على ركوب البحار فيطوفون الآفاق ويوغلون في الأبعاد. من أجل هذا كله اقتضى كيان لبنان الاقتصادي تدابير استثنائية لانماء قطاعات الإنتاج وأخصها قطاع الزراعة وذلك في سبيل توازن أفضل واستقرار أوسع.

ـ سهولة تكيف اللبناني:

إن اللبنانيين يتميزون بمرونة فائقة وقدرة على الاقتباس والتكيف بسرعة في أي محيط غريب حلوا فيه، فرضها عليهم موقع لبنان الجغرافي، وساعدهم على ذلك كثرة اختلاطهم بالغرب، ففي عهد إبراهيم باشا تسربت البعثات الأجنبية إلى لبنان وأنشئت المدارس والمطابع وألفت الكتب فتلقحت العقلية العربية بالفكر الأجنبي فولدت الأفكار المتعلقة بالقومية العربية، وتشكلت جمعيات علمية ودينية وأدبية، وترجمت كتب أجنبية عديدة إلى

اللغة العربية، وقد كانوا يتكلمون أكثر من لغة واحدة، فلا عجب إذا نزل هذا المهاجر اللبناني بكل ارتياح في الوسط الانغلوسكسوني كما ينزل في الوسط الغربي، ولن نغالي إذا قلنا بأنه سيتأقلم بسهولة في كوريا واليابان وتحت كل سماء.

ـ قسوة الطبيعة:

إن القروي اللبناني قد حول الصخور والمقالع في قريته إلى تربة زراعية صالحة، فانتشرت القرى اللبنانية بفضل جهده وتعبه على سفوح الجبال وفي بطون الوديان، غير أنه قد عصفت بالمزروعات وبزارعيها في بعض السنين يد الطبيعة القاسية بسبب انتشار الآفات الزراعية، وعقم طرق تصريف الغلال، وقلة المطر، ذلك أنه من خصائص الأمطار في لبنان ذلك التباين الكبير بين كميات المطر التي تسقط من سنة لأخرى وفي مواعيد ابتداء هطول الأمطار ونهايتها مما يجعل الزراعة في لبنان رهينة التقلبات الجوية وسخاء الطبيعة بالأمطار الكافية في الوقت الملائم، وبالتالي تكون المواسم الزراعية غير مستقرة ومتقلبة بتقلب العوامل الجوية المختلفة، وعلى الرغم من أن الأمطار تهطل في أشهر الشتاء بين تشرين الثاني وآذار فإن أمطار الخريف الضرورية لحراثة الأرض وزراعتها وأمطار الربيع اللازمة لنضج الغلال كثيراً ما تكون غير كافية وقد لا تتساقط البتة في بعض السنين الشحيحة، لذا جدبت المواسم مراراً وتمكنت المحاصيل الأجنبية من مزاحمة المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية في فترات متقطعة لهذا اختار هؤلاء الفلاحون الهجرة إلى الديار البعيدة لكسب المال وإرساله إلى العائلة التي تركها تعاني وتجابه القدر.

ـ حب اللبناني للعلم والمعرفة:

إن الفلاح اللبناني شغوف بالعلم، محب للمعرفة، ولم تكن القرية اللبنانية بمعزل عن التأثر بالتطورات التي حدثت في المجتمع اللبناني ككل، فلعبت الأفكار الاقطاعية والحزبية والثقافية في حياة القرية دوراً كبيراً، كم من شاب ترك القرية وأمّ المدرسة فالجامعة ليتلقى العلم على يد الارساليات الأجنبية أو المعاهد الرسمية أو في الجامعات المصرية، كما اتجه أغلب شباب إيعال المتعلم، فالقروي اللبناني الذي يجيء إلى العاصمة يندفع نحو الحاجة

إلى العلم وللعلم فقط ولا يعود إطلاقاً لقريته[1] وقد ساعد انتشار التعليم في مراحله الأولى بالريف اللبناني على تشجيع فريق من أبنائه على مواصلة تعليمهم الثانوي فالجامعي في المدينة أو الأقطار العربية أو المهجر.

ـ من الأسباب التي ساهمت في توسيع الهجرة:

وصول الأخبار إلى لبنان تنبيء بنجاح هؤلاء المغامرين وفيها كثير من المبالغة مما جعل الناس يتوهمون أن الذهب يتدفق كالمطر على المهاجرين الأول، وكان لهذه الاشاعات تأثيرها السريع فاتجه كثير من اللبنانيين إلى المهجر على متن المراكب الشراعية وبواخر الشحن لرغبتهم في مجاراة أقربائهم الذين جمعوا ثروة طائلة في دنيا الاغتراب.

وفي عداد الأسباب الجاذبة إلى أقطار المهجر، رغد العيش وسهولة العمل والاثراء وتوفير تسهيلات تعليمية وصحيه إلى جانب ما يجد المهاجر في الغربة من الحرية والعمران الاجتماعي، الذي لم يكن له مثل هذا الأثر في بلاد الشرق، حتى إذا ما استقر المهاجرون الأولون، استدعوا المتخلفين وساعدوهم على الإقامة حتى أصبح تيار الهجرة جارفاً.

6 ـ منافع ومضار الهجرة

تعتبر قضية الهجرة من القضايا التي عالجها الباحثون طويلاً وأعملوا فيها الدرس والتمحيص، فنظر إليها بعضهم ككارثة خطيرة تحرم البلاد من الأيدي العاملة ورأى فيها آخرون ضرورة وطنية تدر على الوطن الأم أموالاً ضخمة فتساهم في بناء الاقتصاد ذلك أنها:

ـ فتحت باباً واسعاً أمام الذين سدت في وجوههم أبواب الرزق في الوطن نتيجة لوضع سيء طال أمده، عبرت عنه الهجرة بهذا النزوح المخرب الذي راحت آثاره تظهر بنزوح العمال إلى المهجر فخفت وطأة الفقر وبقيت الأجور عالية فتمكن العمال الباقون في البلاد من المحافظة على مستوى معيشتهم.

---

(1) Najjar, Joseph: «Problèmes ruraux et devoir Libanais», Editions les lettres Orientales, Beyrouth, 1962, p.174.

ـ إذا كان موسم الحرير قد أنقذ لبنان من الفاقه بين 1860 و1914 فإن مورد الهجرة اللبنانية إلى ما وراء البحار، إلى الأمريكيتين ومصر وأفريقيا واستراليا قد أنعش لبنان بفضل تبرع المغتربين السخي خلال الحربين العالميتين والحرب الأهلية الأخيرة، لمساعدة ذويهم بملايين الدولارات فساهموا مساهمة فعالة في إنقاذ بلدهم من الفقر المدقع ومكن العدد الأكبر من المقيمين من العيش في بحبوحة[1].

هذا إلى جانب الأموال التي يسهم المغتربون في إنفاقها على تشييد الهياكل والمعابد والمدارس، فقد أرسل مهاجرونا إلى ذويهم من الهبات نحو من أربعين مليون ليرة سنة 1952[2]، وكثيرون منهم أرسلوا المبالغ الطائلة لشراء الأراضي أو لإنشاء المباني في قراهم والأمثلة على ذلك كثيرة في إيعال.

ـ هذا ويلاحظ أن وجود أعداد كبيرة من المغتربين اللبنانيين والعرب في الخارج وخاصة الأمريكيتين قد ساعد مساعدة فعالة في الدعاية للقضايا العربية وتنوير الرأي العام العالمي بحقيقة ما تنطوي عليه هذه القضايا من حقائق بعيداً عن زيف الدعاية الاستعمارية المضللة، ولن ننسى تهافتهم ـ بعد تأزم الوضع في الشرق أثر حرب 1967 ـ في مختلف الولايات الأميركية وتأليفهم لجنة سياسية خاصة دعيت باللجنة الأميركية اللبنانية لبذل المساعي السياسية والاعلامية الدائمة لدى الإدارة الأميركية ولفت نظرها إلى الأخطار التي تهدد سلامة لبنان وأمن الدول العربية الشقيقة.

ـ هكذا أصبح لبنان مصنعاً لتصدير الرجال إلى الخارج، وإن إقفال باب الهجرة في وجهه معناه خنق الطاقات الحية في دائرة ضيقة لقاء إنتاج ضئيل، ولن يخسر لبنان في رأي البعض ما دام أغلب المهاجرين من لبنان هم من طبقة المعدمين مادياً، أي أنهم غادرونا ولا رأس مال لهم سوى نشاطهم وأملهم، وهكذا لن تخسر بلادنا بخروجهم أية خسارة مادية مباشرة، كما لن تنقص ثروتها الأهلية شيئاً.

---

(1) Chehab, Maurice: «Rôle du Liban dans l'histoire de la soie», Les presses de l'impremerie Catholique. Beyrouth, 1967.

(2) انظر أحمد الخشاب: «دراسات ديمغرافية في سكان العالم العربي»، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1959.

ـ هذا وللهجرة قيمة تهذيبيه، فالمهاجر يرى في بلاد الناس ما لا يراه في بلاده ويشاهد مشاهد قد لا يشاهدها في وطنه، فتتسع دائرة اختباره ومعارفه ويتعود الاعتماد على النفس والمثابرة على العمل والصمود في وجه المصائب والصعوبات.

وعلى الرغم من فوائد الهجرة التي ذكرتها فإن لها مآسي لا يزال لبنان يعاني نتائجها حتى اليوم فهي:

تكاد أن تكون كارثة وطنية لم تشعر بها الدولة، لانهماكها في ظروف المنطقة العربية المحيطة بها، وقضايا الشرق الأوسط، وأحوال البلاد السياسية الداخلية، فالهجرة اللبنانية مأساة من أخطر المآسي التي شهدها المجتمع اللبناني؛ ومن المؤلم أن يتغنى اللبنانيون هنا بأمجاد هذه المآسي متخذين بذلك مقياسهم ممن أسعده الحظ من أصحاب الملايين؛ متجاهلين الألوف الذين يطوون ليلهم أسى وجوعاً، والملاحظ المتتبع لتاريخ لبنان، يرى أنه قد تألبت عليه ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية كانت بمثابة تيارات فعالة في توجيه طابعه الحياتي العام، ولكن هذا الطابع ظل سليماً واضح المعالم حتى مطلع الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عندما اجتاحته موجتان من الهجرة الجماعية، خلفتا بعض القرى فيه واهية مشلولة الحركة، فلا عرزال ولا مجوز لا راع ولا خيمة ولا مطل على الدروب، أصبحت قرانا مرآة تنطفىء. فإذا كنا نحن اليوم نهلل لعودة عدد من أخواننا المشتتين في مجاهل الأرض ممن سهلت عليهم إمكاناتهم المادية الوصول إلى ما تمنوه طويلاً، فإن سعادة هذه الحفنة لا تقاس بتعاسة الألوف الذين لا زالوا يدفعون شبح الفاقة والعوز في أعمال تستنزف العافية والشباب ولا تفتح باباً للرجاء بحياة أفضل، إذ أنه وراء كل مُثرٍ عظيم يعود إلى وطنه بالجيب العامر وسيارة فخمة، مئة من الفاشلين يقاسون شظف العيش ويمارسون أحط المهن، تمنعهم كبرياؤهم من العودة إلى ديارهم فقراء أذلاء.

إن الهجرة تزداد اتساعاً منذ عهد الفينيقيين حتى اليوم، وهي إن كبحت إلى حين تعود لتصبح هدعاة قلق، فلبنان يغادره بنوه وإسرائيل التي لم تخصها الطبيعة بما حبتنا نراها تعلن من حين لآخر عن توطين مهاجرين جدد في أراضيها.

فالهجرة كانت ولا تزال بالنسبة للبنان مصيبة كبرى، إذ تجرده من عناصر خيرة كان في وسعها لو عرفت الحكومات السابقة المتعاقبة أن تستغلها لتفادت مخاطرها. وإن الهجرة لم تحظ من الدولة بوضع دراسة موضوعية إحصائية شاملة لأحوال وظروف المهاجرين والمغتربين المنتشرين في العالم، على الرغم من وجود دوائر مسؤولة يهمها معرفة مدى أبعاد الكارثة التي حلت بلبنان وبمستقبل بنيه، وبإمكاننا حصر مساوىء الهجرة في لبنان بما يلي:

- هجرة القيادات المتعلمة لمجتمع القرية والمدينة، مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنوع الأقدر على قيادة هذه المجتمعات نحو التقدم والاطراد، فهي إذ تخسرهم تخسر نشاطهم وإقدامهم وذكاءهم.

- نقص اليد العاملة في الزراعة مما يؤثر أحياناً تأثيراً ضاراً على كفاءة العمل الزراعي، فتقل الفاعلية الزراعية، وينعدم تفاؤل الفلاح فلا يكافح صعوبات الإقليم لتحويل الأرض البور إلى أراض منتجة، فتصاب الحركة الزراعية بشلل كلي، فيتدنى الإنتاج الزراعي وتقل الثروة الوطنية ويتدنى مستوى العيش، وتفتقد القرية يدها العاملة ونشاطها الحيوي، فالأرض البائرة والخرائب العديدة في لبنان دليل على أن الهجرة اللبنانية لن تعمر لبنان أبداً.

- الهوة الثقافية:

لكل مجتمع ثقافة ثنائية، الأولى متحررة سريعة التغيير ويمتاز بها المجتمع الحضري، والثانية بطيئة في تغيرها قوية في محاربتها للتغيير ويمتاز بها المجتمع الريفي، وتبرز أهمية الهوة الثقافية عندما ينتقل المهاجر من مجتمعه الريفي إلى مجتمع حضري أي حينما ينتقل من بيئة تسود فيها العلاقات الشخصية وحيث العناصر الاقتصادية متشابهة ومتقاربة، فيشتد التمسك بالأوضاع الاجتماعية السائدة في بيئة تمتاز العلاقات فيها بأنها ذات صبغة غير شخصية لضعف سيطرة الأوضاع التقليدية، ومن ثم يحدث صراع بين وجهة النظر الحضارية ووجهة النظر الريفية الوافدة إلى المدينة، فتنهار الروابط والمسؤوليات والضمانات التي كانت تعين أفراد العائلة وقت الحاجة، وتزداد حدة الهوة الثقافية لمن لم تكن له خبرات سابقة في ثقافة المدينة بسبب العزلة النسبية التي كان يعيش فيها لعدم اتصاله بالمجتمع الحضري ورؤيته

المظاهر الحضرية فيه[1]، وتختلف الهوة الثقافة التي يتعرض لها المهاجرون باختلاف مجتمعاتهم، سواء كانت منعزلة ونائية عن الحياة الحضرية أو كانت على اتصال دائم بها، فالمهاجر من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري، إنما هو رجل هامشي خلال فترة معينة قبل أن تتم عملية تكييفه الثقافي.

هذا كما أن استمرار تدفق الهجرة إلى المدن يؤدي إلى وجود عدد كبير لا يحصلون على مورد رزق مُنتظم، فتنخفض الأجور التي يقبلونها بحكم مستوى العيش الذي اعتادوه في القرية، فتقل نسبة التغذية وتسوء الشروط الصحية فيضطر هؤلاء للعيش في أحياء مكتظة Slums مع ما يعانونه من ظروف العمل القاسية والأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة مما قد يدفع إلى السلوك الاجرامي، هذا وقد عني ممفورد Mumford ببحث ما يتعرض له المهاجر من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية في مؤلفه «The Culture Cities».

كان من الطبيعي نتيجة الهجرات المتتالية من لبنان أن تمنى الفنون الشعبية بنكسة هائلة وتتقلص الحرف القروية التي كان الشبان النازحون يتولون إدارتها، وتوقفت أنوال الحياكة في لبنان بعد أن طغت على هذه الصناعة الأقمشة الأوروبية المنسوجة على الانوال الميكانيكية، ولما أصابت لبنان أزمة اقتصادية حادة في ظل عهد الانتداب الفرنسي عاد الناس إلى تجديد صناعة أجدادهم وهي صناعة النسيج الوطني وأخذوا يفتنون بها ليقبل عليها أبناء هذا الزمان، ولكن العمال قليلون، فقد خيم على القرى جو كئيب موحش وافتقدت السواعد المفتولة وضربة المعول في الصخر، افتقدت النجار والبناء والحداد والفخاوري، افتقدت الذكريات الحلوة والأماني العذاب، وإذا كان في القرية اليوم أحداً منهم فإنه يعمل بهمة باردة وبروح يعتريه السأم لأن دنيا الاغتراب تناديه، هكذا تيتمت الحرف الشعبية اللبنانية بعد أن أشاح الشبان بعيونهم وأيديهم عنها، وقد كانت، كما نعلم عملاً تعاونياً يشترك في إنجازه أفراد العائلة كلهم، فلما تولت النساء الإدارة والعمل، بقيت ثغرة في صلب الجهاز فاختل نظام العمل.

وفي المهجر ينصرف الشاب المهاجر إلى العمل ولا يفكر بالزواج إلا

---

(1) Landis, Paul: «Rural life in process», Richard. T. La pierre, Consulting Editor, London, 1948, p. 211.

بعد أن تتحقق أحلامه بجمع ثروة طائلة أي بعد سنوات طويلة من هجرته، حينما تبدأ مرحلة كهولته وفي هذه الحالة ينقص النسل نقصاناً كبيراً، وبإمكاننا إعطاء المثل على ذلك من قرانا نفسها التي تكاد تكون خالية من السكان بالنسبة لعدد سكانها الأصلي.

ـ جهل المغترب اللبناني حاضر لبنان وماضيه والدور الحضاري الذي أداه، إذ أن الرابطة المعنوية التي تربطه ببلده تزول إذا قضى نحبه في المهجر وترك ثروة لأولاده فهم يستأنفون عمله في دنيا الاغتراب دون التفكير بوطن لا يعرفونه، لأنهم أبناء المهجر الجديد، ولدوا وترعرعوا فيه، أما لبنان فلا يعرفون عنه إلا ما حدثهم به الآباء فجهلوا لغتنا.وابتعدوا عن تقاليدنا وعاداتنا، فمن الطبيعي أن يندمجوا في محيطهم الجديد حيث ذكرياتهم، ولهوهم ومرحهم، وأن يضيعوا فيه ويفتقدوا سمات العروبة، وإنك لتحسب اللبناني في أميركا أميركياً وفي كندا كندياً وفي البرازيل برازيلياً وفي أوستراليا أوسترالياً، ذلك هو الجيل الذي يجب علينا أن نهتم به حكومة وشعباً لتمكين الصلة بيننا وبينه.

ـ لا يستفيد لبنان مادياً من المهاجر إلا في السنوات الأولى من هجرته، ولكن عندما يتزوج وينجب أولاداً تنقطع الصلة بينه وبين ذويه الباقين في الوطن للانصراف إلى العناية بعائلته المقيمة معه، ولا يبقى بينه وبين وطنه سوى رابطة الذكريات التي يحملها معه.

ـ سلخت الهجرة من لبنان الشباب الفتي القروي المتمرس بتقاليد لبنان، شباب في ريعان الصبا يزحف يومياً بالمئات إلى أبواب القنصليات الأجنبية ليجيز له وكلاؤها السفر إلى ما وراء البحار إلى حيث سيتوفر له الرغيف، وبذلك يخسر الوطن بذهابه خسارة فورية ناشئة عن تناقص عنصر الشباب فيه وهو العنصر الأكثر حيوية وفعالية في تطور البلاد، إذ لا يبقى في البلاد سوى المثرين والمتنفذين والفقراء والقانعين والشباب الواهين العزيمة والعاجزين الهمة، كما تتناقص نسب الزواج، ففي عام 1952 و1953 كان 77٪ من المهاجرين اللبنانيين ذكوراً و75٪ منهم تتراوح أعمارهم بين 15 و44 سنة كما تدل الأرقام التالية[1]:

---

(1) جامعة الدول العربية: «أحوال السكان في العالم»، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955، ص290.

	عام 1952			عام 1953		
الاعمار	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
60 سنة فما فوق	50	22	72	120	58	178
45 سنة ـ 55	153	40	193	283	108	391
30 ـ 44	561	95	656	582	184	766
15 ـ 29	1250	160	1410	1251	434	1685
لغاية 14 سنة	231	163	394	172	123	295
المجموع	7245	480	2725	2408	907	3315

هكذا يأخذهم المهجر من لبنان في فتوتهم العنيفة وفي عنفوانهم الأشد وفي خطواتهم الواثقة ويردهم إذا أراد على غير ما أخذهم، وكان المهاجرون في بدء حركة المهاجرة يبغون الهجرة المؤقتة ثم العودة إلى الوطن ولكن الأحوال كانت ترغم البعض منهم على البقاء في المهجر، كالذين يتزوجون في ديار الغربة، أو الذين أخفقوا في أعمالهم، وكان من جراء ذلك أن ازدادت نسبة عدد النساء والأولاد والشيوخ في لبنان.

ـ من مساوىء الهجرة:

تعود الكثيرين على عمل المهاجر فيكسلون ويتقاعسون وقد أظهرت صحة ذلك الحرب الكونية العظمى والأزمات المالية الحاضرة، عندما انقطعت عن البلاد سيول الأموال المتدفقة من الخارج مما اضطر الكثيرين من ذوي المهاجرين أن يعيشوا في مستوى أدنى كثيراً من المستوى الذي تعودوا أن يعيشوا عليه في زمن الوفر والبحبوحة.

ـ وبين الأغنياء المهاجرين من تأصلت في نفوسهم عادة الشح والتقتير بتأثير الأعوام الأولى لهجرتهم، فلما بلغ أعلى درجات الغنى ظل منكمشاً على نفسه لا يؤمن إلا بفضيلة البخل التي مهدت له سبل الثراء، ثم أصبحت عاراً على جبينه.

ـ لقد تعودنا أن لا نعرف من العائدين إلى لبنان إلا أصحاب المال والثروة ولا نسعى البتة إلى معرفة ما كلف جمع هذا المال من الجهود الضخمة الجبارة والتقتير على النفس، ومن هذه الضائقة الخانقة تولدت في المهجر مهنة

«الكشة» عندما وجد المهاجر من يأتمنه على القليل التافه من اللعب والامشاط والصابون والعطور يضعها في علبة ويطوف بها على المنازل، ومن لم يسعفه الحظ بامتهان مهنة «الكشة» كان يتسول في الطرقات وعلى أبواب المنازل أو يعمل في كنس الشوارع أو نقل أمتعة المسافرين.

ـ لاقى المهاجر من عنت الطبيعة ومن عداء الناس ما لم يلقه أبطال الأساطير، وتحمل هذه المصاعب بصبر عجيب ولولا نشاطه وطموحه وطول أناته لما استطاع أن يتحمل صعوبة العيش في الدول الافريقية حيث ضرورات الحياة مفقودة، ولو أتيح لهذا المهاجر معرفة الغيب وتمثلت له المصاعب التي ستعترضه في غاية المطاف لعدل عن الهجرة رغماً عن كل العوامل القاهرة التي دفعته إليها، ولو كاشفته النجوم بما تخبئه له حياة الغربة من مفاجآت قاسية لنهض إلى تربة لبنان يعتصرها خيراً دفيناً، وبإمكاننا التأكيد أنه لو كان المهاجر يشتغل في وطنه بنفس الهمة الماضية والتقتير والتضحية التي يشتغل بها في المهجر لنجح حتماً نجاحاً متناسقاً مع حاجاته ونفقاته وظل عزيزاً في وطنه.

ـ إن المهاجر اللبناني ينسى راحته وحاجة جسمه، ويضحي بشبابه وصحته في دنيا المهجر لكي يجمع ثروة ضخمة تؤمن له مستقبله ومستقبل أسرته، فحياته كلها تأوه وحنين للعودة إلى وطنه وأهله وهو لا يفتأ يعد نفسه بالآمال الكاذبة كلما دب في نفسه يأس الجهاد وفرقت قلبه حسرة الغربة وهو لا ينقطع عن رجاء البحر الذي حمله إلى هذه الديار من أن يرده إلى وطنه إلى نور الشمس في بلاده، إلى حقول الزهر في قريته التي لا ينقطع فيها الربيع، إلى الكروم التي هجرها فهجرتها البركات والخيرات، إلى عذوبة مائة، إلى عليل هوائه، إلى صفاء سمائه.

7 ـ الحلول المقترحة

إن هجرة أبناء لبنان إلى العالم الجديد كانت ضرورة لا مهرب منها، وفي ظروف خاصة وتحت وطأة عوامل ذكرناها من قبل، كانت وسيلة للنجاة من ضائقة فأصبحت غاية بعد انفراج الضائقة، كانت انتقالاً فأصبحت استقراراً دائماً، وبدأ لبنان يحس ألم الخسارة التي نكب بها، فهو أحق من الأجنبي بمساعدة أبنائه وبقواهم الحية التي راحت تعمر وتبدع في بلاد الغرب، ونعتقد بأن موجات الهجرة لن تتوقف إلا في ظل دولة عصرية متحركة مسؤولة أمام

أجيالها وأمام التاريخ وعندما نتساءل عن الحلول التي تساعد في التخفيف من مساوىء الهجرة نراها في البنود التالية:

ـ اتخاذ الاحتياطات لتحديد الهجرة وتشجيع الريفيين على البقاء في أراضيهم عن طريق المشاريع الزراعية والصناعية التي تستخرج من الريف خيراته الدفينة[1] وعن طريق تحسين برامج الري والأخذ بالأساليب الحديثة في الزراعة[2] هذا إلى جانب مساعدة المحترف اللبناني في بيته القروية وتحسين مستوى معيشته وإقامة المعارض السنوية لعرض إنتاجه، وتحويل الخامات الريفية البائرة أو غير المستثمرة إلى منتجات لها قيمة اقتصادية، والاكثار من التعاونيات الزراعية التي تهدف إلى خدمة الفلاح، وتسهم في ضمان مستقبله إلى جانب إنشاء قرى نموذجية حديثة.

ويفترض في السياسة الريفية أن تذهب إلى أبعد من التنمية الزراعية، لتتناول التنمية الريفية الشاملة، وينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز حياة القرية عن طريق تشجيع التعاونيات الاستهلاكية والجمعيات الحرفية، وتوفير الخدمات الصحية ومساعدة التجمعات الريفية على انشاء حد أدنى من وسائل الراحة الاجتماعية.

ـ مكافحة البطالة الموسمية والمقنعة والعقلية، وتوفير العمل للقادرين عليه وامتصاص الطاقة الفائضة لمن لا يجدون مجالاً في الحقل، فقد أصبح اللبنانيون غرباء في أراضيهم بعد أن ازداد لجوء الغرباء من الشرق والغرب إليه والعمل فيه، ويجب الاهتمام بشؤون الشباب الحياتية وإفساح المجال لتفجير طاقاته ومواهبه، وبإمكاننا الاستفادة من التجارب التي تمرست بها الدول الأخرى كتجربة ليون مثلاً[3]، تلك البلدة الفرنسية المشهورة في صناعة الحرير، فقد استطاعت فرنسا أن تقضي على البطالة بخلق مهن متعددة في المناطق الريفية التي تحيط بهذه المدينة وهذه المدن تتصل اتصالاً كبيراً بصناعة الحرير هذه.

(1) Bartoell, Antoine: «Le crédit agricole et l'irrigation» réunion d'étude international sur les problèmes du crédit agricole dans le bassin méditérranéen, Beyrouth, 1968, p.1.

(2) Basbous, Malek: «Revalorisation du sol» Editions, les lettres Orientales, Beyrouth, 1962, p.30.

(3) Naccache, Alexandre: «Problèmes ruraux ed devenir libanais», Editions les lettres Orientales, Beyrouth, p.194.

هذا ويجب أن تكون أسعار الكهرباء للأعمال الصناعية في القرى أرخص مما عليه في المدن لتشجيع أصحاب الصناعات على إنشائها هناك حيث أجور العمل وثمن الأراضي والبناء أرخص فيجد القرويون مجالاً للعمل في القرية دون حاجة للهجرة إلى المدينة.

ـ تشجيع التعليم الزراعي في لبنان ويجب أن تشرف وزارة الزراعة على هذا التعليم في مراحله الثلاث:

1 ـ مرحلة التعليم الزراعي الابتدائي.

2 ـ مرحلة التعليم الزراعي الثانوي.

3 ـ مرحلة التعليم الزراعي العالي.

فإذا أتقن المزارع حرفته وطبق الأساليب الزراعية الحديثة بروح علمية، فسيتوفر له زيادة في إنتاجه وستنخفض التكاليف فيرتفع مستوى معيشته عن طريق زيادة دخله مما يحفظ اليد العاملة في أرضه، كما يجب أن تزداد المدارس المهنية التي تتناول برامج التعليم فيها، طرق استثمار الموارد الطبيعية المتعددة، فلقد ثبت أن في جوف القرية مغاور مملوءة بالمياه، وإن قدر لها أن تستثمر لتدفقت منها المياه اللازمة لري معظم الأراضي الزراعية، كما يجب أن ينشط الارشاد الزراعي في نقل آخر ما توصل إليه العلم الزراعي من نتائج عملية قيمة يمكن تطبيقها في القرية لرفع مستوى معيشة الفلاح وزيادة إنتاجه وتوجيهه توجيهاً زراعياً واجتماعياً واقتصادياً.

ـ حماية اليد العاملة الوطنية من المزاحمة الأجنبية وتنظيم منح رخص العمل للأجانب في لبنان والتشدد في مراقبة وتطبيق هذا الأمر، وتنشيط أجهزة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيادة فعاليتها.

ـ إن بين مهاجرينا الكثير من الأغنياء الذين أفلحوا في تكوين ثروات حسنة، وهم يرغبون رغبة شديدة في العودة إلى وطنهم ولكنهم مع ذلك لا يعودون ما دامت حالة بلادنا على هذا المنوال، والسبب في ذلك يعود إلى خوفهم من تبديد ثرواتهم إذا عادوا إلى الوطن، ففي المهجر يستطيعون أن يتابعوا استثمار أموالهم بالأساليب التي اعتادوها أما في الوطن فإن مثل هذا مستحيلا إذا لم يتوفر من يمهد لهم الطريق مقدماً ويشق لهم ميادين الاستثمار

والعمل ويخطوا بهم الخطوة الأولى على الأقل، وما دامت هذه العناصر مفقودة فإن الأمل بعودة المهاجرين المكتفين مفقود.

- لقد بات معروفاً أن ما ينقص أبناء البلاد ليس العزم ولا النشاط، بل المحيط الذي يمكن أن يبرزوا فيه بدليل أن الصفات العملية الجبارة تجلت في أبنائنا عند هجرتهم لأن المهجر هيأ لهم الجو المناسب لإظهار أهليتهم، فإذا سعت الحكومة اللبنانية إلى خلق هذا الجو في البلاد نفسها فإن جميع أبنائها يقلعون عن التطلع إلى ما وراء حدودهم.

- حل مشكلة التهجير التي تفاقمت في السنوات الأخيرة باعتبارها السبب المباشر للخلل الاجتماعي الفاضح كما أنها السبب الرئيسي لانعدام التوازن السياسي وتراجع الاعتدال وتنامي مناخ التطرف الذي يفتك ويدمر كيان الوطن ويساهم في ارتفاع نسبة الهجرة إلى الخارج.

- تصنيع البلاد وتأسيس المصانع برساميل وطنية وأجنبية مشتركة، لا لمصلحة الأقلية المتنفذة الثرية من سماسرة ومتعيشين بل لمصلحة جميع المواطنين على حدٍ سواء مما يتوافق وروح العصر ومتطلبات القرن العشرين وحسب شروط بناء الأمم والدول العصرية المتقدمة.

- تأمين العدالة وتطبيق القانون على الجميع فكم من مغترب ضاع حقه بسبب انتصار القضاء للأقوياء، فمحاربة الوساطة، وفتح المجال أمام الشباب للمشاركة في تحمل المسؤوليات هام جداً في هذا الصدد.

- تنفيذ خطة سياسية اقتصادية إنمائية، والسعي لمعالجة مشكلة الطائفية عن طريق تقوية المفاهيم الوطنية، وبناء أجيال تنتمي إلى الوطن، وتحديث مستوى العلاقات بين الطوائف ومستوى العلاقات بين اللبنانيين، وتوحيد الكتاب المدرسي، وتعليم النشء وفق حقيقة واحدة وولاء واحد، وتعزيز وضع الجامعة اللبنانية لاستعادة الأدمغة المهاجرة وإعادة توحيدها.

- إعادة الثقة للمواطن بوطنه والتشدد على تأكيد هيبة الأمن وتمكين الاستقرار والهدوء السياسي وبث روح التعاون بين الشعب والحكومة، وروح العمل من أجل الجماعة لا من أجل الأفراد والمآرب الخاصة، والتشدد في محاربة الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينتشر في أكثر من قطاع.

ـ ضمان الرساميل الأجنبية وتشجيع استثماراتها في لبنان.

ـ تود الحكومات العربية التي ينتمي إليها المهاجرون لو تسترجعهم إلى أرض الوطن فتعمد إلى إذاعة ونشر التصاريح المزوقة والوعود المشرقة حيث يلتقي حسن النية بقصر النظر فعودة المغتربين هي غربة ثانية بالنسبة إليهم، لقد توثقت الصلات التي تربطهم بالمهجر ووهنت صلاتهم بالوطن الأم، فإن عادوا إليه لن يجدوا فيه الأواصر والأرحام التي جزعوا للانسلاخ عنها يوم هجرتهم، هذه الغربة الثانية لا يقدم عليها المهاجر ما لم تتوفر فيها ذات الحوافز التي حفزته للغربة الأولى.

ـ يجب أن ينصرف قادة الفكر والتوجيه في البلاد إلى درس حياة الريف وتقدير وتشجيع إمكاناته، ونشر فكرة احترامه بين الناس، وأن تضع الحكومة القرية في قائمة مشاريع البلاد الاصلاحية والعمرانية.

ـ تنشيط الفن ووسائل الترفيه، ففي الريف مصدر فن كامن يتجلى منه الكثير في الصناعات اليدوية والرقص والموسيقى والغناء والزجل، وإن هذا الفن في حاجة ماسة إلى حركة قومية تعنى به كل العناية فتدرسه وتقدره حق قدرة وتوفر له أساليب التنشيط والنمو.

هكذا أصبحت مشكلة الهجرة في قرانا ولبناننا، مشكلة بلد تخلى عن مواطنيه، فلم يجدوا غير الهجرة طريقاً لتحقيق آمالهم وأمانيهم الكبيرة في بلاد وديار غريبة، لكنها تؤمن بالطاقات والقدرات العلمية، بل وتؤمن بكرامة الإنسان.

الفصل الثاني

الإقامة

تمهيد:

استخدم رجال العصر الحجري الكهوف الطبيعية العديدة الموجودة في لبنان قبل أن يبني المسكن بعناصره الأولية المعروفة. وقد ترك هؤلاء قطعاً من الفحم وعظام الحيوانات الكلسية مما يدل على أنهم قد استخدموا النار لتحضير فريستهم أو طريدتهم التي اصطادوها. هكذا اتخذ اللبناني الأول الكهوف الصخرية منزلاً له وسكن في ظل اشجار الجبال المخيمة على الوادي هارباً إلى البرية المقفرة التي لا أنيس فيها.

إن آثار هؤلاء البدائيين لم تكن موجودة عند مدخل المغاور ولكن في داخلها، ولم تدلنا هذه الآثار على ظهور نظام أو توزيع في الداخل، كما أن قطاع الحجارة المتساقطة من سقف هذه المغاور قد استخدمها كمقاعد وهي من الأثاث الرئيسي، وبغض النظر عن أي مغارة قد استخدمها الإنسان البدائي قبل غيرها فإن آثار الإنسان قد باتت عديدة في مغاورنا وكهوفنا الممتدة من الشمال إلى الجنوب، والأدلة على ذلك واضحة في مغاور نهر الكلب التي هدمت أثر بناء النفق «Tunnel» وداخل كهوف نهر إبراهيم المتآكلة وداخل الملاجىء الصخرية لقصر عقيل «Akil» بالقرب من انطلياس، وقد أكدت الحفر الرملية في رأس بيروت أن رجال العصر الحجري لم يكونوا يسكنون سوى المغاور، هذا ولم يعثر على أثر لبيت بدائي أو لكوخ أو لملجأ قد شيد في هذه الأزمان، فأدوات البناء الأولية كانت بدائية للغاية، فلأول مرة وبواسطة هذه الأدوات البدائية تمّ تصميم المساكن على هيئة أكواخ كلسية مثبتة بواسطة حجارة، ولم يعثر المنقبون على أي أثر أو أساس للأخشاب القائمة المستخدمة في البناء.

ويحدثنا علم الآثار عن جمال المدن الفينيقية ومهارة الصناع، تلك المدن التي اشتهرت وعرفت في منطقة البحر المتوسط ككل، والتي ذكرت في الكتاب المقدس، فقد جاء عن صور: «إن سطوحها في قلب البحار، هؤلاء الذين بنوها قد جعلوها آية في الجمال»[1].

فالقديم والحديث في لبنان، يظهران في الواقع في تراكم الآثار على مدى آلاف السنين، ابتداء من المساكن الأولى في جبيل حيث يلمس الزائر فيها على الفور بقايا بيوت وضيعة يمتد عهدها إلى سبعة آلاف سنة على الأقل، إلى قصر بيت الدين مروراً بسلسلة من الزمن محاطاً بدور عصرية ورياض وأسباب راحة ورفاه حتى ليتساءل المرء أين يبدأ الحديث وأين ينتهي القديم[2]. وقد خضعت المساكن اللبنانية لتأثيرات وتغيرات طارئة نتيجة التطور الثقافي الذي ساد عبر أجيال متلاحقة حتى أنه قد أصبح للمسكن قصة تاريخية، ومن ثم أصبحت المساكن تبنى بطريقة تمكنها من دخول الهواء البارد المنعش في فصل الصيف، كما تمكنها من مقاومة ضغط المطر المنهمر بغزارة كالشلالات في فصل الشتاء، ولم يكتف اللبناني بذلك، فقد حاول اكتشاف الهضاب المرتفعة التي تحتل مركز اللوحة الفنية سواء من حيث المنظر الجميل المشرف على المدارج الخضراء، أو من حيث تعرضها لأشعة الشمس والهواء والأمطار، فبنى مسكنه الذي أصبح بالنسبة إليه مصدر بشر وانطلاق[3]. لكن التصميم المتداول في لبنان تحت اسم - البيت اللبناني - يتألف من غرفة رئيسية وعنها تتوزع غرفتان أو ثلاث، وقد صمم المطبخ بشكل يتفق ومجرى الهواء لابعاد رائحة المطبخ عن المنزل، وهذا النوع من المنازل قد وجد في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين وقد استخدم أيضاً ولكن باعداد كثيرة من الباطون في سنة 1920 وفي سنة 1930.

وهكذا نرى بأن المساكن اللبنانية بعد أن كانت المغاور والكهوف

---

(1) L'habitation au Liban, pulblié par l'association pour la protection des sites et anciegnes demeures, Imprimerie Syco, première partie, Beyrouth, 1966, p, 8.

(2) «LIBAN», Les presses d'Héliograhia, S, A, Lausanne, 1967, p, 10.

(3) L'habitation au Liban, Publié par la protection des sites et anciennes demeures. Imprimerie Syco deuxième partie, Beyrouth, 1966, p, 7.

والأكواخ والخيام قد أصبحت تبنى من طين أو لبن أو أغصان شجر ثم أصبحت تبنى من الحجر الخام، وبعد أن كانت تبنى بدون سقف أصبحت من سقوف خشبية أو قرميدية وأخيراً حجرية حسب حاجاتهم ولم تعد الحجارة القديمة هي المستعملة في البناء، بل أصبحت هذه الحجارة تدخل المصانع لصنعها واستخراجها. وهكذا أصبح المنزل يتألف من عدة غرف، وأنشئت أيضاً شبكات من الأنابيب والقنوات لأجل التخلص من مياه الشتاء والقاذورات وقد تميزت هذه المساكن بحرية التقسيم الداخلي حسب حاجة الأفراد وطريقتهم في السكنى ومتطالباتهم الإنسانية.

ولما كان المسكن من الحاجات الأساسية للفرد فإن توفره بشكل مناسب من أهم عناصر المستوى المعيشي، والتكوين المورفولوجي للقرية، وتؤثر هندسة بناء المساكن ونوع مواد البناء واتساع الحجرات أو ضيقها وحالة التهوية وغير ذلك، تأثيراً واضحاً في نوع العلاقات الاجتماعية التي يمكن قيامها بين سكان القرية الواحدة، فالمسكن يمثل بالنسبة للفلاح تاريخاً طويلاً وتقاليد معمرة وعادات متمكنة، وقد لخصت لجنة صحة المساكن التابعة للجمعية الصحية الأمريكية وسائل إصلاح المسكن في أربعة متطلبات رئيسية هي[1]:

1 ـ الحاجات الفسيولوجية الأساسية.
2 ـ الحاجات السيكولوجية الأساسية.
3 ـ الوقاية من الأمراض الصدرية.
4 ـ الوقاية من الأخطار والحوادث.

ويحرص القروي في «إيعال» على امتلاك بيت مهما كلفه الثمن، وقد دفعته محبته إلى التغني بالبيت المشهور: «يا بيتي يا بويتاتي، يا مستر لي عويباتي»[2] ولعل حلول لفظة «بيت» في «إيعال» مكان لفظة «عائلة» فيقال مثلاً «بيت فلان» وهم يريدون أسرته، وكذلك الدعاء لبعضهم البعض في بعض المناسبات «الله يعمر بيتك»، يدل على ما للبيت من أهمية في نظر القروي.

(1) علي فؤاد أحمد، «مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي»، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة 1968، ص، 65.

(2) يابيتي، يا ساتر عيوني.

لذا سوف نتناول المسكن في القرية مشيرين إلى أسلوب تجمعه وأنواعه وطرق تنظيمه من الداخل والتصنيفات المختلفة التي يحتوي عليها إلى جانب طرق تنوع الأثاث والأدوات المنزلية المختلفة، ومدى توفر الشروط الصحية كالتهوية والإنارة وما شابه ذلك.

1 ـ أنواع المساكن

إنه من الصعب تحديد البيت اللبناني القروي النموذجي، لأن بيوت القرية تختلف هندسة ومادة، ولكن من المؤكد أن البيت الريفي يقتصر على المسكن وحده وعلى المسكن المتواضع فقط، وإذا كانت هذه المساكن تختلف اختلافاً جزئياً طفيفاًإلا أن مبدأ الهندسة فيها على غاية من البساطة ولكنها تفي بحاجات القروي السكنية الضرورية، ومن الملاحظ أن القروي يحرص على أن يبني بيته إلى جانب بيت أبيه أو أخيه أو قريبه، وتنقسم المساكن في «إيعال» إلى أربعة نماذج هي:

أ ـ البيت القديم البدائي: ويملكه الفلاحون الفقراء المعدمون وهو يقتصر على غرفة واحدة بدون تهوية ولا إنارة، تنام فيها الأسرة مهما بلغ عدد أفرادها، وتخزن فيها المؤونة وأثاث المسكن البدائية وأدوات الزراعة الضرورية، ويعود تاريخ هذا النوع من المساكن إلى ما قبل تاريخ بناء قلعة بربر وتبنى جدران هذا النوع من المساكن من الحجارة القديمة الضخمة والقوية، ويقوم سقف المنزل على جسر رئيسي من الصنوبر العتيق يدعمه في الوسط عمود أو عمودان وتغطى هذه الأخشاب بطبقة من الحجارة الرقيقة وفوقها طين من تراب ممزوج بالتين وفوقه طبقة من تراب تتراوح سماكتها بين 12 ـ 15 سنتمتراً ويتم «حدل» السقف بحجر أسطواني ثقيل يسمى المحدلة لكي يمنعوا الدلف[1]. ومن الضروري أن تعود المحدلة لعملها في كل شتاء حتى لا تتساقط المياه داخل المنزل كلما امطرت، وعلى الرغم من ذلك فهي ترشح شتاء، وجدرانها تمتص الرطوبة وتعرض ساكنيها لمختلف أنواع الأمراض، أما الباب الخارجي فهو منخفض وضيق ويكون عادة قطعة واحدة ويقفل بالسكرة،

(1) Féghali, Michel, «Notes sur la maison Libanaise» Edition Ernest Leroux, Paris, 1923, p. 12.

وهي قطعة خشب عمودية طولها نحو ثلث ذراع تتصل بقطعة خشب أخرى متخذة شكل صليب، أما الفراش فيرفع ويوضع في الجزء المخصص له من الغرفة حيث يفصل بحاجز خشبي، كما يفصل جزء آخر ويقسم إلى أقسام مربعة ويخزن فيه الحبوب والطحين.

وفي زاوية الغرفة توجد «موقدة» من طين تطبخ ربة البيت طعام الأسرة عليها، ولما كان لا يوجد مدخنة لهذه الموقدة، فقد يتصاعد الدخان في المسكن بشكل هائل يدمع العيون ويفسد الهواء بسرعة لعدم التهوية الكافية فيؤثر على صحة ساكنيه وخاصة أنه لا توجد فتحات أو نوافذ فيه مما يجعل الإضاءة سيئة سواء كانت نهاراً أو ليلاً وضعيفة للغاية.

ب ـ **البيت القديم**: وهو أكثر تهوية ونظافة ولكن بدون إنارة أيضاً وقد يبنى من الأسمنت أو من الحجارة القديمة الضخمة كما أن سقفه عادي أي لا يدخل شجر الصنوبر في بنيانه ولكنه يحتوي على غرفتين أو ثلاث، إحدى هذه الغرف للنوم والاستقبال معاً، حسب غنى صاحب البيت أو فقره، والغرف الباقية مخصصة للمؤونة وللمطبخ، أما الأرض فهي مغطاة بالاسمنت تعلوها الحصر وجلود الحيوانات، ويفصل بين الغرف: «عتبة» عالية، كما يحتوي هذا المسكن على عدد من النوافذ تسمح بدخول الشمس والهواء ولكن بشكل ضئيل، أما «الموقدة» فتوجد في الخارج ويُضاء هذا المسكن بقنديل من الكاز، كما يُضاء المسكن القديم البدائي. ويصمم الباب الخارجي بنفس الطريقة التي صمم بها المسكن القديم البدائي أيضاً.

جـ ـ **بيوت القلعة**: ويعود تاريخها إلى سنة 1812، وهو تاريخ تشييد القلعة، وقد كانت هذه البيوت تسمى جناح حريم مصطفى آغا بربر، ولكنها اليوم مقفرة باستثناء منزل واحد يسكنه أحفاد مماليكه. وهذه البيوت تعتبر نموذجاً قائماً بذاته تتلاءم وهندسة القلعة التي بُنيت لأسباب حربية.

تدخل البيت فتقابلك باحة فسيحة غير مسقوفة أمامها غرفة مفتوحة على الباحة تستخدم في الصيف، وغرفة أخرى يمكنك اقفالها وهي للشتاء ويوجد المطبخ على يمين المدخل مباشرة. أرض المسكن من الحجارة، ونوافذه مشبكة بقضبان الحديد تطل على طرابلس وجميع قرى الزاوية، ويتميز هذا النموذج باضاءته الحسنة وشروط التهوية الصحية.

د ـ بيت «التنك» : وهو مستطيل الشكل، وقد شيد حديثاً وبطريقة لا يدخل في بنائه غير مادة «التنك» فقط وهي لا تستطيع أن تقاوم عواصف الشتاء من أمطار ورياح، أرض هذا المسكن من تراب، وهو عبارة عن غرفة واحدة، للنوم والجلوس، ويوجد الموقد خارج هذا المسكن، وتجدر الإشارة أنه يوجد في قرية إيعال مسكن واحد من هذا النموذج.

هـ ـ البيت الحديث: وهو لا يختلف عن البيوت القديمة في المدينة إلا من حيث الجمال والرونق، ويستخدم القرويون في بناء هذا النوع من المساكن أكثر مواد البناء من المدينة لأن البيئة المحلية لم تعد تفي بالأغراض المطلوبة، فهم يستقدمون الأخشاب بأنواعها المختلفة والقضبان الحديدية والاقفال والبلاط والأسمنت والنوافذ.

وتحاط حافات هذه الأنواع السكنية الثلاث بفراغات «التنك» العتيقة التي تملأ تراباً ويزرع فيها مختلف أنواع الأزهار من ورد وحبق وفل ومنتور، كما تشترك هذه النماذج في كون سقف المسكن مسطحاً فهو عدا كونه غطاء للبيت، يؤلف مركزاً للفاعلية الريفية الهامة، فهو يستخدم في الصيف وخصوصاً في الليالي الحارة للنوم أو لقضاء السهرة وتبادل الأحاديث على ضوء القمر، كما قد يستخدم لتجفيف المحاصيل الزراعية المختلفة من تين وعنب ومشمش.

وسواء كان المنزل بدائياً أو قديماً أو حديثاً فإن الحظيرة توجد على العموم خارج المنزل وتسمى «القبو» حيث يضع الفلاح أدوات الفلاحة والحطب وعلف الحيوانات ويبنى في داخله «قناً» للدجاج.

وهذا القبو يعتبر مظلماً وذا رائحة كريهة، وقد يبني القروي حظيرة للماشية في النهار وفي أيام الصيف. ولكن هذا لا يمنع من مشاهدة الدواجن المختلفة في كل مكان في المسكن، ولمنع تسرب مياه الشتاء أو «الدلف» يبنى سقف القبو بواسطة الكلس أو التراب الافرنجي كما يسمى عند أهالي هذه القرية.

2 ـ أسلوب تجمع المساكن

ولما كان المسكن في إيعال هو مكان إيواء مكونات الأسرة المادية من

بشر وحيوان وأدوات ومحاصيل لذا لم يهتم القروي بتنسيق المسكن داخلياً أو اعطائه مظهراً جمالياً خارجياً.

وتتوزع المساكن على ثلاث طرق:

أ ـ الطريق الأول: طريق القلعة.

ب ـ الطريق الثاني: طريق البساتين.

جـ ـ الطريق الثالث: طريق القلع.

وتجدر الإشارة إلى أن المساكن قد امتدت اليوم على طول الطريق من القلعة إلى نهاية القلع بعد أن تزايد عدد السكان، ونتيجة لانفصال الأسر الحديثة واستقلالها عن الأسرة الممتدة، فقد انقسمت مساكن العائلات إلى عدة مساكن، فاتسع حجم القرية اتساعاً ملحوظاً نتيجة لازدياد حركة البناء المستمرة، وبفضل تدفق الأموال من المهاجرين إلى ذويهم، وكقاعدة كلما زاد حجم العائلة وزادت مساحة أرضها، زاد حجم المسكن، ولذلك كانت مظاهر التفاوت الحجمي تقوم على كبر أو ضيق المساحة التي يشغلها المسكن وعدد الحجرات الداخلية واتساع حظيرة الماشية، ومن الملاحظ أن أغلب العائلات التي تنتمي إلى نفس البدنة تتجاور في سكنها.

ولا نستطيع أن نفصل بين المساكن الحديثة والمساكن القديمة حسب التصنيف المشار إليه، لأنه إذا كان طريق القلعة قد تميز بمساكن قديمة تعود في بنائها إلى تاريخ بناء القلعة فإن هذه المساكن منتشرة هنا وهناك بين البساتين وعلى طريق القلع، ولكن من الظاهر للعيان أن أغلب المساكن الحديثة في بنائها قد امتدت على طول الطريق الذي يصل قرية إيعال بغيرها من القرى، كما يصلها بمركز القائمقامية ومركز المحافظة.

3 ـ أثاث المسكن

يتميز أثاث المسكن في إيعال بالبساطة والتواضع وبابتعاده ابتعاداً كلياً عن التعقيد، ولكنه يختلف من حيث الكم والكيف باختلاف المركز الاقتصادي، فإذا كان هذا الأثاث في بعض المساكن وخاصة البدائية القديمة لا يتعدى بعض حاجات ضرورية للنوم والأكل والشرب الذي يجري في غرفة واحدة، إلا أنه لا يخلو من بعض التعقيدات في مساكن أخرى وخاصة المساكن الحديثة للدلالة على المركز الاجتماعي، لأنه كلما زاد الأثاث في

أسرة ما، كان لديها القدرة على الظهور في القرية في المناسبات المختلفة، وقد كان أعيان القرية وأغنياؤها عامة يملكون الحصر والأبسطة وجلود الحيوانات وفناجين القهوة، ونارجيلة، والأدوات المنزلية المختلفة. . . الخ مما يظهرهم بمظهر يميزهم عن الفلاحين في القرية.

ويختلف أثاث المسكن في إيمال باختلاف مركز الأسرة الاقتصادي، فتزداد المظاهر الجديدة كلما زاد الدخل، وتقل كلما قل الدخل، فالأثاث في إيمال يختلف باختلاف النماذج السكنية المذكورة، من بيت بدائي قديم إلى بيت قديم، إلى بيت القلعة وبيت التنك حتى البيت الحديث، ولكننا نستطيع القول أن مطالب القروي وأمانيه لا تتعلق بتأثيث المسكن وإنما تتعلق بكثرة الانجاب وبفائض يحقق آماله المتعلقة بشراء قطعة أرض جديدة.

أ ـ أثاث البيت البدائي القديم: ان الأثاث في هذا المسكن رث وقديم وهو لا يزيد عن فراش يرفع في أثناء النهار ويوضع في المكان المخصص له، وعلى عدد من كراسي القش وطراريح محشوة بالخرق البالية وبعض التبن، كما توجد «طبلية»[1] يتناول أفراد الأسرة طعامهم عليها، وتوضع في زاوية من الغرفة بعد الأكل، كما نجد بعض الصحون الفخارية مبعثرة في الغرفة، ومن سطحها يتدلى مهد الطفل وهو عبارة عن أرجوحة معلقة في السقف.

ب ـ أثاث البيت القديم: يختلف الأثاث في هذا المسكن عن البيت البدائي إذ أن الأرض مغطاة بالبسط وجلود الحيوانات، وفي غرفة النوم يرفع الفراش والأغطية والشراشف عن الأرض، ويمتد في زاوية الغرفة «حبل» يقوم مقام المشجب لتعليق الثياب، كما يوجد «سكملة» وهو صندوق خشبي توضع فيه البياضات والثياب الجديدة والمجوهرات إذا كان لدى ربة المنزل مجوهرات، هذا ويمتد في الجانب المقابل لهذا الصندوق «الدشك» وهو عبارة عن «سحاحير» من الخشب توضع فوقها ألواح خشبية تتناسب وهذه السحاحير طولاً وعرضاً يعلوها فراش من القطن أو الصوف، كما يُغطى ظهر الدشك «بمساند» قوية شديدة محشوة بالقش أيضاً، أما المطبخ، فيحتوي على طاولة الطعام، وغالباً ما لا تستخدم ويستعاض عنها «بالطبلية» الموجودة في جانب

---

(1) الطبلية، طاولة للأكل تتميز بانخفاض ارتفاعها.

من المطبخ، ويتدلى من السقف «نملية» وهي عبارة عن قفص خشبي يستخدم لحفظ الطعام فيه إذ انه قد صمم بشكل يتلقى الهواء من جميع جوانبه. هذا وتتوزع كراسي القش بين الغرفتين، كما يوضع على الطاولة إبريق الماء وبعض الصحون الفخارية والنحاسية.

جـ ـ **أثاث بيت التنك:** لا يحتوي هذا المسكن إلا على بعض مقاعد من القش، وعلى بعض الحصر والأبسطة وعلى فراش يرفع في نهاية الغرفة على كرسي، أما الأواني والأدوات المستخدمة في الطبخ فلا تختلف عن البيت البدائي.

د ـ **أثاث البيت الحديث، وبيوت القلعة:** على الرغم من قدم بيوت القلعة فإنها تحتوي على أثاث يشابه الأثاث الموجود في البيوت الحديثة، إن لم يكن يفوقها، فالتشبه بسكان المدينة أصبح الآن في القرى أمراً يحاول بلوغه كل قروي كلما سمحت له أحواله الاقتصادية، لذا اختلف الأثاث في هذا النموذج السكني بين أسرة وأخرى، فمن أسرّة حديدية تستخدم للنوم إلى أسرة خشبية إلى افتراش الأرض، كما يوجد في بعضها الدشك الذي تحدثنا عنه في البيت القديم، ويوجد لدى البعض الآخر، «طقم كنابايات» لاستقبال الضيوف، كما توجد خزانة لتعليق الثياب، وأثاث غرفة الطعام قد يكون جزئياً وقد لا يكون بالمرة، كما تزين الحيطان بصور الأقرباء والمهاجرين، ويخصص جزء من الحائط لتعليق أسلحة الصيد، فالقروي في إيعال يحرص أن يحتفظ ببندقية مهما غلا ثمنها، وتستخدم الأواني الزجاجية والنحاسية معاً، هذا ويتصدر البراد والراديو والتلفزيون إذا وجدت غرفة الاستقبال تحيط بها ستائر من القماش صنعت لهذا الغرض، وقد يشتمل المطبخ على بوتاغاز أو غسالة كهربائية ولا بد من الإشارة هنا أن جزءاً كبيراً من هذه الأدوات قد لا تستخدم في الاستعمال اليومي، ويظل القروي محافظاً عليها لاستعمالها في المناسبات أو عند إظهار الكرم والضيافة في وجود الغرباء.

هذا وتجدر الإشارة إن المساكن التي لا يحتوي مطبخها على موقدة، غالباً ما يستخدم أصحابها «المنقل» وهو وعاء حديدي أو نحاسي للتدفئة يوضع الفحم فيه ويقربه الملقط لتحريكه من وقت لآخر.

الفصل الثالث

الزي

تمهيد

إن اللباس ظاهرة اجتماعية تقوم على عنصري الإبداع والتقليد وترتبط هذه الظاهرة بالتاريخ والدين والتقاليد الاجتماعية وملامح الحياة الشعبية بصورة عامة، كما ترتبط بالحركات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومما لا شك فيه أن الإنسان بدأ أول ما بدأ عارياً فلم تلده أمه بملابس، وترجع تغطية الإنسان لجسده وهي التغطية التي تطورت فيما بعد على مر التاريخ إلى صور الأزياء التي نراها اليوم، إلى[1]:

أ ـ الأسطورة الدينية: فقد ورد في الكتاب المقدس، أن آدم وحواء بعد أن أكلا من الثمرة المحرمة شعرا بخجل شديد لهذه المعصية وأدركا على الفور أنهما عريانان وشعرا بالحاجة إلى ستر عورتيهما، فاستخدما أوراق شجر التين، وقد ورد هذا أيضاً في القرآن الكريم **﴿فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى، فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى﴾**[2]. وجاء بعد ذلك أن الله بعد أن لام آدم وحواء على ما ارتكبا من معصية هداهما إلى جلود الحيوان بدلاً من أوراق التين، وكان هذا أول تطور في الأزياء عرفته البشرية.

ب ـ تقلبات الجو: ان تعاقب الفصول وما يصاحبها من تغيرات جوية

---

(1) انظر تحية كامل حسين، «تاريخ الأزياء وتطورها»، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، لم يذكر سنة طبعه.

(2) سورة طه، الآية: 120 و121.

وتنوع في درجات الحرارة والرطوبة، دفعت الإنسان إلى حماية جسمه بتغطيته بأوراق الأشجار العريضة الضخمة، ثم استطاع استخدام جلود الحيوانات بعد أن اخترع الأدوات الحادة التي تمكنه من اصطيادها. وأخيراً تمكن من استعمال الألياف النباتية التي تمتاز بمرونتها مما يجعلها تأخذ شكل الجسم بسهولة ويسر، فدخل عنصر التأنق في استخدام الملبس الذي يتيح لصاحبه نوعاً من التفوق والامتياز ويرضي غرائز حب الظهور والسيطرة، فتفنن في التفوق على جيرانه وأقرانه، وساعده الملبس في اظهار جماله والإيحاء بمحاسنه.

هذا وربما كان استعمال الملابس عند الإنسان الأول وسيلة لحمل أسلحته بدلاً من أن يحملها بيده، وما من شك أن غرور الإنسان ورغبته في أن يكون مختلفاً عن الحيوان دفعه لارتداء الملابس والتفنن في أشكالها رغبة في تجميل المظاهر وتزيين الجسد، وقد قال تعالى ممتناً على عباده: ﴿**يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباس التقوى، ذلك خير، ذلك من آيات الله لعلهم يذكّرون**﴾[1]. وعلى كل حال فالرغبة في الأناقة رغبة فطرية في الإنسان صاحبته منذ فجر حياته، والدليل على ذلك يظهر في الوشم الذي كان يزين به الإنسان جسمه العاري في المرحلة البدائية، ويتفنن في رسمه فيدغدغ غروره ويزيد من ثقته بنفسه.

ويرى المفكر الفرنسي تارد «Tarde» أن ظاهرة الأزياء تقوم على عنصري «الابداع والتقليد» فالزي هو اقتداء الناس بعضهم ببعض في المكان، بينما العادة تقوم على اقتداء الناس بعضهم ببعض في الزمان، فالعادة تقليد الناس للجيل السابق وللأوائل، فهي تدل على المحافظة، بينما يعتمد الزي على تقليد الناس المعاصرين فهو على عكس العادة وليد التجديد، وقد ينقلب الزي إلى عادة راسخة ويدخل في جملة التقليد.

فالأزياء القروية التي لا تزال تشاهد أشكالها وألوانها المختلفة والجميلة في قرانا اللبنانية ما هي إلا بقايا أزياء قديمة توارثها الناس جيلاً عن جيل

---

(1) سورة الأعراف، الآية: 26، ﴿**أي أنزلنا عليكم لباسين، لباساً يواري سوآتكم، ولباساً يزينكم**﴾.

وطائفة عن طائفة، وما التباين الذي نلمسه على سطح هذه الأزياء إلا انعكاسات لمؤثرات دينية واجتماعية واقتصادية ومناخية وتاريخية، حدثت في فترات زمنية معينة طويلة أو قصيرة، لهذا وصفت الأزياء بأنها دورية، قائمة على التغير والتبدل لارتباطها بالطوائف والأقليات والهجرات والحروب، فإذا كنا نقول اليوم هذا زي لبناني وهذا زي عراقي وهذا زي مصري، فنبين اختلاف مواد هذه الأزياء الأولية وتفصيلاتها وألوانها فإننا نستطيع أن نميز داخل الزي اللبناني، الزي الريفي والزي الحضري، بدرجاته المتعددة والمتفرقة، فدراسة الأزياء في المجتمع اللبناني القروي، دراسة جديرة بالاهتمام والعناية، فهي تحمل إشارات تدل على تراثنا الماضي وما يلاحظ من أمور في حياتنا الحاضرة، كما أنها تمثل إحدى مناحي مستوى المعيشة وأسباب الحياة في هذا المجتمع في عصر معين، كما أن مثل هذه الدراسة تشير إلى مقدمات الحضارة الإنسانية، لأن الأزياء تميز الشعوب وتكسبها بعض شخصيتها بغير عنصرية، لذا سوف نشير إلى اللباس في القرية موضحين الاختلافات بين ألبسة الرجال والنساء والطبقات الاجتماعية الموجودة فيها، مشيرين إلى تنوعها وتعددها، دارسين كل الظواهر الخارجية التي تمّت إلى اللباس بصلة، كطريقة ترتيب الشعر وتسريحه والتزين بالحلى وما يُجاري ذلك من ضروب الأناقة وفنونها.

إن للأزياء اللبنانية تاريخاً طويلاً ويعود هذا التاريخ إلى القرن الثامن عشر عندما بدأ الشرق يجتذب المسافرين الذين لم تعد هذه البلاد بالنسبة لهم أرض الأعراف المقدسة فقط، وإنما حملهم حب استطلاعهم على دراسة عادات وتقاليد المناطق المختلفة في الشرق، فسجلوا بدقة ليس فقط تفاصيل الأزياء اللبنانية وتنوعها من مناطق ساحلية إلى جبلية بل ذيلوا دراساتهم برسوم وصور ونقوش متعددة مشيرين إلى تواريخ وتغيرات هذه الأزياء تبعاً لتغير الحكام والأمراء، وقد اصطدم تاريخ الزي اللبناني قبل هذا القرن بعقبات عدة، ذلك أن المصادر والمراجع المحلية بهذا الصدد شبه معدومة، كما أصاب الطبقات الثرية أو الحاكمة من النكبات ما جعلها غير قادرة على اقتناء الثياب الفاخرة، فعمدت إلى بيعها لما لها من قيمة بفضل اللالىء وخيوط الذهب المزينة لها، ومن ناحية أخرى لقد أثر الإسلام والديانات المناهضة لعبادة الصور التي تتالت

على لبنان في أنها لم تساعدنا في الحصول على صور تخلد ذكرى هذه الأزياء قبل القرن التاسع عشر على عكس الحال في أوروبا، كما أن الأدباء الشرقيين الذين كانوا على الأغلب إما سفراء أو نقاد، فإنهم لم يسجلوا اطلاقاً تفاصيل الأزياء التي لبسها مواطنوهم، وقد اهتم المسافرون الأجانب الذين كانوا في الغالب حجاجاً، بالمواضع الدينية والمقدسة أبان القرن السادس عشر، وكانوا يمرون بطرابلس وصيدا دون أن يستطيعوا التوغل داخل لبنان في جباله وقراه نظراً لانعدام الطرق وفقدان الأمن، وفي مطلع القرن السابع عشر قام الأمير فخر الدين بتوجيه لبنان نحو سياسة تعاون أوثق مع أوروبا، فقتح البلاد أمام الأوروبيين وتجارهم وفنانيهم، ويبدو أن هؤلاء قد مكثوا في صيدا وبيروت، وكان معظم كتاب ذلك القرن من مدوني السير والمعجبين بالأفعال الكبيرة التي قام بها الأمير فخر الدين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، حتى أنهم كرسوا مؤلفاتهم لوصف حياته وفخامة قصوره، معرضين بذلك عن ملامح الحياة اليومية، وبالتالي عن دراسة الأزياء اللبنانية في تلك العصور(1).

ولقد كان لبنان معقلاً للحرية وملجأ للجماعات والطوائف التي أجبرتها الظروف السياسية أن تتوزع المناطق فقد قطن المسلمون السنة في شمالي البلاد وفي مدن الساحل دفاعاً ضد عودة الصليبيين، كما سكن الموارنة الأودية والجبال الواقعة بين طرابلس والأرز، وتوغلوا حتىٰ نهر الكلب، فحلوا شيئاً فشيئاً مكان الشيعة الذين طردهم الأمير يوسف في القرن الثامن عشر فوق المنحدر الشرقي للجبل إلى البقاع وجنوب العوالي.

أما الدروز فقد احتلوا أواسط البلاد ووادي التيم، وتحت حكم رؤسائهم الاقطاعيين وسلطة الأمراء المسلمين قام الدروز بتشجيع مختلف الطوائف المسيحية وخاصة الموارنة على الهجرة إلى مناطقهم، حيث قام هؤلاء بمساعدتهم في أعمال الزراعة.

وقد عاشت جميع هذه الطوائف إلى جانب بعضها البعض بعاداتها المشتركة والمتباينة قليلاً بتباين دياناتها، مثلها الأعلى الحرية، فكان لكل طائفة

(1) Chehab, Maurice: «Le costume au Liban», Bulletin du musée de Beyrouth, Librairie d'Amérique et d'Orient, Adrien Maisonneuve, VI, Paris, 1943, P. 49.

لباسها الخاص بها الذي أصبح فيما بعد يمثل اللباس الاقليمي، وغالباً ما كانت الأقليات تأخذ بلباس الأكثرية.

أما الطبقات النبيلة الارستقراطية فقد تأثرت بأزياء السلاطين الأقوياء، وقد تعدت الحدود الاقليمية، على الرغم من كونها عميقة الإيمان بالدين كما كان للباشا التركي ممثل السلطان العثماني، الذي كان يقيم في المدن الساحلية اللبنانية، أكبر الأثر على الأزياء اللبنانية المحلية لارساله الخلعة الأميرية والثياب الفاخرة إلى أمراء الأقاليم، ولألبسة جنوده المتعددة الذين كانوا في البدء من المغاربة ثم أصبحوا من الألبانيين.

وبعد سقوط الاقطاعية عام 1860 ميلادية تأثر الزي اللبناني بالأتراك ومختلف دول أوروبا وأخذ يقترب تدريجياً من الزي الأوروبي حتى أصبح يجاريه.

1 ـ أزياء الرجال

على الرغم من أن النساء كانت ولم تزل أكثر اهتماماً بالأزياء وأكثر انسياقاً للتزين، فإن الرجل يقع تحت تأثيرها رغبة في التزين والتقرب من الجنس الآخر عن طريق ابراز جماله ومحاسنه، وللظهور في مرتبة العالي الراقي، ويعتبر الزي مترجماً لمزايا الرجل الحسية والمعنوية، فهو يبرز شخصيته ويطبعه بطابعه الخاص، ويزيل توتره ويساهم في زيادة طمأنينته، وجلب الأنظار والانتباه نحوه، فزي الرجال يعبر عن ذوقه وخلقه ورغبته في الأناقة والتجمل، ومن ملابس الرجال الفولكلورية الشائعة في إيعال ما يلي:

أ ـ الشروال[1]: يرتدي الشروال في إيعال كبار السن والطبقة المحافظة على التقاليد الموروثة ويلاحظ استخدام هذا الزي في بلاد فينيقيا ابتداء من تاريخ فتحها على يد الفرس في القرن السادس ق.م أما زمن الحكم الروماني فقد ظهر بكثرة على نقوش تدمرالتي كانت على أوثق علاقة مع الأمبراطورية الفارسية ويكون الشروال عادة أما من جوخ رصاصي اللون مطرز بخيوط حريرية حول فتحتين «جيوب» إلى الجانبين، وكان هذا الزي خاصاً بالأعيان

(1) الشروال: كلمة كردية، اشتقت من سربال الفارسية، وهي لفظتان «سر» ومعناها «فوق» و«بال» ومعناها قامة، ويراد بها لباس يرتدي فوق القامة أي فوق البدن.

في لبنان إلى أن عم في العهد المتصرفي، والشراويل أنواع من حيث حجمها، منها الواسع ومنها الزيعقلي وهذا أشبه بالبنطلون الافرنجي في ضيقه يلبسه سكان الشمال، وأكثر ما يكون هذا الأخير من الكتان أو الخام المصبوغ، أما الواسع فلا يكون إلا من الجوخ أو الصوف المطرز على جيوبه ورجليه بنقوش من قصب.

ب ـ **القميص**: يلبس في النصف الأعلى من الجسم ويدخل تحت الشروال وهو مصنوع من الحرير أو القطن، وأطرافه مخيطة حتى نهايتها وأردانه جد فضفاضة بشكل تسمح معه رؤية الذراعين عاريين، وهي مطرزة برسوم من شغل الابرة. وكان هذا القميص لا يخبأ تحت الشروال في القرن التاسع عشر وخاصة لدى العامة من الناس، بل يترك مسدلاً فوق الفخذين.

جـ ـ **الحزام أو الزنار**: وهو عبارة عن قطعة من القماش ضيقة وعريضة يلف به الخصر ويصنع من الكشمير أو الحرير أو من بعض المواد الأخرى حسنة الصنعة والقيمة كالصوف والقطن، ويتميز بلونه الأحمر أو البرتقالي أو الأبيض تتخلله خطوط سوداء رفيعة، وقد يكون هذا الحزام شريطاً جلدياً ويصلح كمخبأ لثروة صاحبه حيث يطلق عليه لفظة «كمر».

وقد اعتاد القروي أن يضع في زناره العيارات النارية والمسدسات، بينما كان يضع في القديم المحابر النحاسية وهي ذات أسطوانة طويلة لحفظ الأقلام ويضع اليوم القروي في زناره حاجاته الضرورية ككيس التبغ مثلاً.

د ـ **الصدرية والمنتيان والكوبران والدامر**: يلبس القروي فوق القميص صدرية أو منتيان بأزوار وعرى متلاصقة صغيرة في الأولى، كبيرة في الثانية وهي بدون أكمام، أما الكوبران فيكون غالباً من جوخ مطرز، أما الدامر فيدعى «دامر تفتيك» ويكون على جانب عظيم من الاتقان ويمتاز بما يعلق فيه عند الكتفين من كمين مفتوحين مزركشين بالقصب بأشكال هندسية غاية في الجمال والأناقة، وتتشابه هذه الأزياء اللبنانية مع الأزياء الشعبية الفلسطينية والسورية، فالشروال والصديري قد عرفا في شمال فلسطين وسوريا كأزياء رجالية كما عرفا في لبنان.

هـ ـ **اللبادة**: يعود استعمال هذا النوع من غطاء الرأس إلى عهود قديمة فهي تتناسق مع ما عثر عليه من الدمى الفينيقية الصغيرة البالغة في القدم، ومن

المؤكد أنها استعملت ابتداء من القرن الثامن عشر[1] قبل الميلاد، ومما يلفت النظر بصورة أخص هو ما تراه اليوم في شمال سوريا، إذ ان اللبادة التي يحملها الرأس غالباً ما تكون قليلة الارتفاع بالنسبة إلى اللبادة اللبنانية، ويؤكد هذا الدمى الصغيرة للنقوش القديمة التي تعود إلى الألفين الثالث أو الثاني قبل الميلاد، ونقوش قلعة حلب، حيث دلت على تناسق اللبادة السورية اليوم المتميزة بانخفاض ارتفاعها مع هذه النقوش، وتتميز اللبادة اليوم في إيعال كما يتميز بها لبنان الشمالي عامة بطولها الملحوظ، حيث تأتي العمرة لتلتف بضع مرات حول هذه القلنسوة الحادة الأطراف، تاركة قمتها أو رأسها ليبرز بوضوح.

و ـ **الحذاء**: من الأحذية الشائعة في إيعال «الجزمة» السوداء و«المداس» وهم لا يلبسون الجوارب، وغالباً ما يمشون حفاة داخل مسكنهم.

ز ـ **تصفيف الشعر**: ساهمت العناية بالشعر في اضفاء لمسات جمالية على الأزياء وقد كان اللبناني قديماً يطلق من شعره خصلة منه تتدلى من قمة الرأس، كما كانوا يتباهون بطول لحاهم التي كانت تعطيهم هيبة وجلالاً ووقاراً، وبتجعيد شعورهم وبكبر شواربهم، ونستطيع أن نميز اليوم في «إيعال»، ان القروي قد قص شعره ولحيته، وإن كان لا يزال يحتفظ بشاربه ويتباهى به لأنه يعتبر في نظره دليلاً على الرجولة، وغالباً ما يقسم أغلظ الإيمان بشاربه لما له من أهمية.

2 ـ أزياء النساء

كانت الأزياء في جميع العصور والدهور فناً نسوياً، بل يكاد يكون هذا الفن مقصوراً على النساء، وهي تتميز بكثرة النقوش والألوان إذا قيست بالنسبة لأزياء الرجال، فالريفية تصرف فراغها في زخرفة ملابسها والتفكير في تحسينها وتطويرها وجعلها تضفي عليها رونقاً وبهاء، وقد توارثت هذا الفن عن الامهات والجدات، والذي يتأمل تاريخ الأزياء عند النساء، يعجب كيف يعود الزي القديم أحياناً وتتغير دلالته.

---

(1) Bulletin du musée de Beyrouth, VI, p.50.

فمن المعروف أن المرأة عموماً أكثر انسياقاً للدارج من الأزياء من الرجال، وذلك رغبة منها في التزين والاغراء والتقرب ونيل الحظوة عند الرجل، ومن جهة أخرى لدغدغة غرورها والظهور بين الأقران في مرتبة عالية من الثراء، فلا عجب أن تسابق صيادو الدببة والثعالب والنمور إلى صيد هذه الحيوانات وتقديم فرائها هدية للمرأة، ولا عجب أن تسابق رجال التعدين إلى الكشف عن الماسات والجواهر لتحلي بها الحسان جيدهن ويتفوقن على أترابهن، فقد لاحظ أناتول فرانس[1] أن النساء لا يتزين لأزواجهن بل ليظهرن أمام لداتهن بالغنى والثراء، فهن يتمسكن بهذا الاعتبار لمنافسة غيرهن في اكتساب الرجال ويؤيد ذلك أن للكثيرات من القرويات ثوباً واحداً فحسب يستعملنه للخروج ويكون عادة جميلاً وجديداً بينما يرتدين في البيت الثياب البسيطة.

وإذا كانت المرأة الريفية تلبس في القديم الشراويل الحريرية الفضفاضة والزنانير المقصبة والفساتين المزركشة والستر المطرزة والطاقيات والطراطير التي تنسدل عليها أخمرة حريرية شفافة تزيد الحسن حسناً، وتجعل القروية أشبه بأسطورة تتبختر على الأرض، فإن القروية في إيعال اليوم قد تميزت ببساطة زيها وبشكله الفضفاض والذي ارتبط بسخط المجتمع الريفي على المرأة التي تبدو مغرية وجذابة بارتدائها ملابس خاصة تلفت النظر، ويرجع هذا السخط عن خشيتهم من الغواية التي قد يسببها اهتمام الشباب بالفتاة التي ترتدي أزياء مغرية، وتتكون ألبسة النساء في «إيعال» مما يلي:

أ ـ **التنورة**: مصنوعة من القماش القطني يحيط بها في مستوى الخصر زنار عريض ترتفع قليلاً عن الأرض حتى تساعدها في الحركة والعمل في الأرض الزراعية، بينما كانت تلبس القروية قديماً القنباز الطويل المشقوق من الأمام، له أزرار نحاسية صفراء وتحته قميص من الحرير الأبيض المطرز.

ب ـ **القميص**: وتختار القروية قميصها من القماش الفضفاض الزاهي الألوان، له أردان طويلة وياقة مرتفعة قليلاً على الرقبة ومفتوحة على الصدر تقفل بأزرار ملونة من نفس القماش وينسدل داخل التنورة، التي يشدها زنار

---

(1) انظر نمر سرحان، «أزياؤنا الشعبية»، مجلة الآداب، العدد العاشر، بيروت، 1967.

رفيع يبرز الخصر النحيل والأرداف ولا سيما الجزء العلوي منها، هذا ويدخل في لباس الفلاحة طيات تبرز الصدر، كما تدخل بعض الفتحات لتبرز العنق.

جـ ـ الحذاء: تميزت النساء في إيعال بلبس «الطاسومة»، ذات اللون الأسود، محددة الرأس من غير كعب، كما أن هناك الكندرة والبابوج[1]، وإذا كانت القروية اللبنانية قد اعتادت لباس جوارب من حياكة أناملها بألوان ونقوش من حرير أو قطن، فإن القروية في إيعال لم تعرف هذا النوع من الجوارب إذ أنها لا تحسن على العموم استخدام الإبرة، وهذا ما افتقرت إليه نساء إيعال بالنسبة لبقية القرى اللبنانية.

د ـ تصفيف الشعر: تتباهى القروية في إيعال بغزارة شعرها وطوله وجمال لونه على الرغم من صعوبة تنظيمه وتصفيفه، وهي تعمد إلى تجديله في جدائل طويلة تصل إلى أسفل الظهر مزينة إياه بالشرائط، كما تتباهى كثيراً بالحلي والأساور والأقراط التي تكون غالباً من الذهب أو الفضة، والحلى التي تستخدمها النساء في هذه القرية عادة هي: الأقراط في الاذان والخواتم في الأنامل والأساور «والمباريم» في الزنود.

وغالباً ما يغطى الرأس «بقمطة» متعددة الألوان، تعقد تحت الذقن، بينما كان الطنطور في العهود القديمة من أخص ملابس الرأس للنساء في لبنان، وهو يلبس فوق طربوش وشكله أسطواني مخروطي محدد الرأس كالقرن، يطرح عليه نقاب يدعى الأزار ينسدل ساتراً بدن المرأة، وبقي الطنطور شائعاً حتى أبطله رجال الدين، ولبس النساء بعده المناديل والطرحات والقبعات والأزار، وقد عرفت ريفيات «إيعال» وسائل بسيطة وبدائية للتجميل فاستعملن الحناء لتلوين راحة اليد والسيقان والأذرع في مناسبات الأعراس والأعياد، ولصبغ الشعر وتلوينه اخفاء للشيب، كما تتطيب المرأة بعطر الورود والمسك، وعرفت عندهن المكحلة والماشطة التي تقوم بتزيين العروس وإزالة الشعر الزائد.

---

(1) الكندرة، حذاء للمرأة ويكون على الأغلب مقفلاً بينما يتميز «البابوج» بأنه مفتوح من جميع الجوانب، ويفضل استخدام هذا الأخير في داخل المسكن فقط.

3 ـ أزياء الطبقات الاجتماعية

لقد اقترن وجود الزي بوجود الطبقات الاجتماعية سواء كانت عالية أو وضيعة، مرتفعة أو منخفضة، غنية أو فقيرة حاكمة أو محكومة، فالزي يمكن أن ينظر إليه على أنه لغة صامتة يفهم منها معاني كثيرة، فهو يدل على مكانة الشخص الذي يرتديه وفئة المجتمع التي ينتمي إليها، لذا كان لكل صنف من الناس زي خاص يتميز به، فلأهل العلم زي وللجند زي وللقادة زي، ولأهل التصوف زي، وللمشايخ زي، وللعمال زي ولطلاب الكليات الحربية زي وللأعيان والحكام زي... وهكذا.

فالأزياءتعبر أصدق تعبير عن الانتماء الطبقي لصاحبها، ومن المعروف أن الطبقة العادية تحاول تقليد طبقة الأثرياء والوجهاء، محاولة منها الظهور بمظهر الثراء ورغبة في التطلع إلى انتماء طبقي أعلى وأرقى، وبهذه الصورة تجري الأزياء من أعلى إلى أسفل، فهي تسير طبقاً لقاعدة التقليد التي أشار إليها تارد «Tarde» أي أن الطبقة الغنية هي أول من يلبس الأزياء الحديثة، إيحاءً منها للآخرين بعلو طبقتها الاجتماعية وسموها ثم تسير الجماهير على خطاها إلى أن يشيع الزي ويسري ويصبح عاماً مألوفاً لدى الناس ولا يعد سمة فارقة بين طبقة وأخرى مما يحمل الطبقة الغنية على ابتداع زي آخر، يبطل الزي العام ويعلن تأخره، ومن المعروف أن الطبقة الغنية تلبس الصوف والحرير عادة تعبيراً عن الفئة التي تنتمي إليها بينما لا تستطيع الطبقة الفقيرة أن تجاريها في ارتداء هذه الأقمشة المرتفعة الأثمان. ولم يتعرض أي شيء للتبديل والتغيير والزيادة والنقصان قدر ما تعرضت له الأزياء في البلاد العربية عامة، فقد جاء الخليفة المعتصم إلى العراق مثلاً وأشاع لبس القلانس الطوال تشبهاً بملوك الأعاجم فلبسها الناس اقتداء به وسميت المعتصميات[1] ومن طريف ما أحدثه الخليفة، لبس الأكمام الواسعة، التي كانت تقوم مقام الجيوب، ويحفظ الإنسان فيها كل ما يحتاج إلى حفظه كالدنانير والكتب مثلاً.

ولقد بلغ البذخ في الإكثار من الملابس وحب الظهور بمظهر التبرج

---

(1) مجلة أهل النفط «ملابس العراقيين وأزياؤهم في العصور السالفة»، العدد 53، بغداد، 1955، ص16.

والمبالغة فيه بين رواد قصور العصر العباسي في العراق، إذ كان لهشام بن عبد الملك، اثنا عشر ألف قميص وعشرة آلاف تكة حرير وكان الصناع يتبارون في اتقانها لما يلاقونه من البذل في ابتياعها لتوفر الثروة بين أيدي الناس ولا سيما الخليفة وأهل دولته، وقيل إن عمر[1] رضي الله عنه إذا جاءته الغنائم من العراق وفيها الجوهر بكى لما كان يخافه على مصير المسلمين من الترف المؤذن بالانحدار.

وهكذا تعبر الأزياء عن الشعور الدفين في الإنسان بالتفوق على غيره من الناس وإشعارهم بأنهم أقل منه عن طريق ارتداء ملابس أفخر وأكثر أناقة مما يرتدون فهي وسيلة لإعلان الطبقة الغنية عن سعة يسرها فتتميز عن غيرها من الطبقات بارتدائها الأنماط المتجددة من المتاع والملبس يصعب على الطبقات الدنيا الحصول عليها لانخفاض مستوى معيشتها وعدم القدرة على ابتياعها، وقد تتوفر لدى بعض الناس الميول الدينية فيندفع إلى تقليد المشايخ ورجال الدين بلبس العمة والجبة مثلاً ويمتنع عن لبس الحرير والذهب تبعاً لتعاليم الدين الإسلامي الذي حرّم لبسهما[2] كما قد يلبس الكاهن أو الساحر، الملابس الخاصة حين يقومان بالاحتفالات الدينية أو الأعمال السحرية في الأعياد.

هذا وقد مرت الأزياء اللبنانية بتغيرات عدة خلال فترات زمنية متفرقة.

فبعد أن كان اللبنانيون يلبسون الكوفية والعقال والقميص الطويل والعباءة ويعممون بعمامة سوداء أو كحلية عملاً بما سنه الملك الناصر في دولة المماليك سنة 1300 ميلادية الذي أشار إلى اليهود أن يتعمموا بالعمائم الصفراء صاروا يرتدون كالموارنة لباساً قصيراً لا يتجاوز الركبتين وتحته السروال وعلى الرأس عمامة صغيرة ملونة وكانوا يحملون القوس والفأس والسكين والسيف والخنجر ويرسلون شعورهم، وإذا كانت النساء لا يأتزرن إلا بالكتان الأزرق ولا يلبسن في أرجلهن إلا خفين أحدهما أسود والآخر أبيض حسب مرسوم

---

(1) وليد الجادر، «الملابس الشعبية في العراق»، سلسلة الفنون، لم يذكر مكان وتاريخ طبعه، ص10.

(2) Dozy, R, «Dictionnaire détaillé des noms des vêtement chez les Arabes», Amsterdam, 1845, p, 6.

السلطان الذي قرىء في جامع دمشق سنة 1353[1] ميلادية، صرن يلبسن الثياب الطويلة الملونة وأكثرها قطنية ويغطين رؤوسهن ببرقع يسترن به وجوههن عند التقائهن بمن لا يعرفنه من الرجال وقد يتحلين بالأساور والخلاخيل والعصابات المزينة بقطع من النقود، هذا وكان الفارس يلبس كوفية حريرية ويشتمل ببرنس عريض على فرس لها سرج من المخمل الأحمر، وكثيراً ما كان المقدمون والمشايخ والأعيان يلبسون خوذاً من الفولاذ الصقيل وعباءات حريرية مزينة بخيوط من القصب تحتها صوارمهم في أغماد مرصعة بالحجارة الكريمة ومزينة بالنقوش.

ونستطيع تمييز الفوارق التالية في ملابس الطبقات الاجتماعية في ايعال التي تنقسم إلى ثلاث طبقات: طبقة المقدمين، طبقة ورثة بربر، طبقة الفلاحين الأغنياء والفقراء.

أ ـ ملابس الرجال: لقد ارتدى القروي في إيعال والذي ينتمي إلى طبقة الفلاحين الشروال والقميص والصديري، كما أنه غطى رأسه باللبادة خلال عهود متفرقة كما سبق وذكرنا، وإذا كانت فئة من الشباب اليوم تلبس البنطلون والقميص تشبهاً بشباب المدينة، فإن الرجال في طبقة المقدمين لم تعرف الشروال كلباس لها، وقد ارتدى هؤلاء البنطلون والقميص والحزام الجلدي وغطى بعضهم رأسه بالطربوش[2]. هذا ويعتبر البنطلون الشكل المتطور من الشروال، أما القميص فغالباً ما يكون قصيراً في الركبتين، توضع أطرافه داخل البنطلون، يغلق بأزرار بيضاء تكون على الأغلب من نفس لون القميص، ويزين الرجل قميصه برباط الرقبة، ويلبس فوقه السترة أو «الجاكيت» حيث يتفنن في طولها وخياطة ياقاتها ويزينها بعدة جيوب وفتحات رئيسية وفرعية.

وقد لبست فئة أخرى من المقدمين وهي الفئة الممثلة للدين الإسلامي كقضاة الشرع مثلاً «الجبة» وهي عبارة عن قماش من الصوف الناعم أو من

(1) عيسى اسكندر المعلوف، دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية، بعبدا 1907 ميلادية و1908 ميلادية، ص162.

(2) الطربوش من الفارسية سربوش ومعناه غطاء الرأس، وأول من لبس الطرابيش سلاطين آل عثمان في منتصف القرن التاسع عشر، وقد قضت حكومة مصطفى كمال على استخدامه.

الكتان تصل حتى نهاية القدمين، مفتوحة من الإمام بدون ياقة، ولها أردان واسعة وتلبس عادة فوق البنطلون والقميص وتغطي هذه الفئة الدينية رأسها «باللفة» أو العمة البيضاء اللون والتي تكون غالباً كبيرة في حجمها لتدل على وجاهة صاحبها وعلو شأنه وغزارة علمه، وهناك طرق كثير تلف بموجبها العمة وقد ذكر منها ست وستون طريقة.

وأما عدد اللفات فيجب أن لا تقل عن 40 لفة، وقد تميز الصناع بمهارة لف العمة التي ما كانت لتحل أو تتغير ولو لبسها صاحبها أياماً طويلة، واتخذت الطائفة الشيعية في لبنان العمة الخضراء كلباس للرأس لرجال الدين عندها. ومما يذكر أن العرب قبل الإسلام قد لبسوا العمامات، وأن الرسول عليه السلام قد لقب بصاحب العمامة، إذ كان يعمم بعمامة بيضاء وأن الأبيض هو اللون المفضل عنده، فقد جاء في حديث نبوي ما معناه: «إن الله يحب الثياب البيضاء، وقد خلق الجنة بيضاء».

Le prophète a dit: «Dieu aime les vêtement blanc, et il a crée le paradis blanc»[1]

وقد عرف الموارنة في لبنان بعمرتهم المخططة في القرن السادس عشر، إلى أن اذن لهم الأمير فخر الدين[2] في مطلع القرن السابع عشر بلبس العمرة البيضاء كما عرف اليهود القلنسوة ذات اللون الأحمر والتي يبلغ طولها تصف قدم وهي مستديرة في نهايتها لا تزينها أية عمرة، وكان هؤلاء يضعون العمرة الصفراء ويعطوها أشكالاً كبيرة جداً إلى أن منعهم الأتراك من استعمالها، بينما استخدم الباشا القلنسوة الحمراء الحريرية التي كان يلف حولها عمرة بيضاء شديدة النعومة تشبه التاج تدعى «شاش» متخذة شكلاً بيضوياً، وعندما كان لبنان خاضعاً للنظام الطبقي في سنة 1854 ميلادية لم يكن ليؤذن لطبقة العمال والفلاحين أن تلبس ما يلبسه الأمراء والمشايخ والأعيان المقربون من أرباب النهي، ولكن ذلك لم يلبث أن تبدل بعد إعلان النظام المتصرفي سنة 1861 ميلادية. ويلبس المقدمون الجوارب الحريرية والصوفية والأحذية المتدارلة

---

(1) Dozy, R, «Dictionnaire détaillé des noms des vêtement chez les Arabes», p, 6.

(2) Bulletin du Musée de Beyrouth, V1, p, 53.

المعروفة «بالصباط» كما يلبسون العباءة الصوفية الموشحة بالذهب والمحاكة من الديباج في مساكنهم فقط وخلال مواسم الشتاء.

وقد ارتدى بعضهم «الفراك»، في المناسبات الرسمية كالاحتفالات التي كان يقيمها الوالي التركي مثلاً، ويتكون «الفراك» من سترة طويلة «جاكيت» تصل إلى ما فوق الركبتين ويزداد قصرها من الأمام بالنسبة إلى الظهر، لها ياقة من الساتين الأسود، يلبس تحتها القميص الأبيض من الكتان ويعلق له ياقة بيضاء اللون تسمى «بابيون»، أما البنطلون فيكون على الأغلب من القماش المخطط.

هذا ويلبسون اليوم عوضاً عن «الفراك» «السموكن» في الاحتفالات الرسمية وهو يتكون من البنطلون الأسود والسترة السوداء، لها ياقة من «الساتين» أما القميص فيكون من الحرير الأبيض عادة تحيط بياقته «بابيون» سوداء اللون، هذا وقد قصروا شعورهم وحلقوا ذقونهم وشاربهم بينما احتفظ رجال الدين منهم بلحيتهم المخففة جداً. وقد كانوا يحتفظون بالشارب المخفف فوق الشفة خلال العهد التركي فقط، فهذه القاعدة كانت ملاحظة في طرابلس عامة ولدى المسلمين الاتقياء والذين يتميزون بميزات طبقية خاصة.

أما طبقة ورثة بربر فإنها ترتدي اليوم البنطلون والقميص و«الصباط» كبعض الفلاحين الموسرين في إيعال كما يرتدي القلة القليلة منهم الطربوش، وقد ارتدى هؤلاء في العهود السابقة اللباس الفولكوري الذي يرتديه اليوم بعض الفلاحين في إيعال.

ب ـ أزياء النساء: إذا كانت القروية في إيعال التي تنتمي إلى طبقة الفلاحين قد تميزت ببساطة زيها وفقره، فقد ارتدت التنوره والقمص وغطت رأسها «بالقمطة» ولبست الطاسومة والبابوج والكندرة كحذاء، وإذا كانت قد أطالت شعرها وزينته بالشرائط ولبست الأساور والخواتم الذهبية، فإن المرأة التي تنتمي إلى طبقة المقدمين، قد تميزت بتغير زيها وتنوعه خلال عهود متفرقة، فقد لبست في العهد التركي الحبرة وخاصة المسنات منهن وهي تتكون من معطف ذي أكمام من الحرير الأسود يلبس من فوقه برنس يغطي الرأس ويتدلى إلى الخصر، أما الوجه فيغطى بمنديل أسود، وتلبس النسوة عادة تحت الحبرة فستاناً يصل إلى منتصف الرجل تتفنن في تفصيله وحياكته،

وبعد فترات وجيزة استبدلت بالحبرة الايزار لسهولة ارتدائه ولملاءمته لحركة الجسم بطريقة تفضل لباس الحبرة والايزار[1] عبارة عن منديل أسود يتميز باختلاف شفافيته فيتكون من قطعة واحدة يسمى أحياناً «الفوال» (Voile) تحجب السيدة به وجهها ورقبتها وجزءاً من صدرها بالطريقة التي تراها مناسبة على شوط إلا يظهر شيئاً من شعرها، أما اليوم فقد كشفت وجهها نهائياً باستثناء فئة قليلة جداً تغطي شعرها بمنديل رمادي اللون وهي الفئة التي زارت بيت الله الحرام، والتي كانت محجبة في العهد التركي[2].

ومن المعروف في إيعال أنه يحظر على نساء هذه الطبقة التحدث أو مجالسة أحد من رجال طبقة الفلاحين أو طبقة ورثة بربر حتى لو كانت غير محجبة وعرفت نساء هذه الطبقة فن التطريز وشغل الإبرة على اختلاف أنواعه وبالغت في البذخ والإكثار من الملابس وحب الظهور، فهنالك ملابس للصباح وأخرى لبعد الظهر وأخرى للمساء بعضها مطرز بخيوط الذهب والفضة واللالىء والغاية من ذلك جمالية وزخرفية معاً إلى جانب إظهار الغنى والوجاهة والجاذبية، كما استخدمت الجوارب الحريرية والأحذية المتنوعة، واصباغ الشعر المختلفة.

وقد قصت شعرها وتفننت في تصفيفه واستخدمت الحلى المختلفة من الماس والياقوت كالخواتم والأساور والمقرد والحلق، وتطيبت بالعطور المستوردة من الخارج، وحملت في يدها الشنط المخملية والجلدية المختلفة التي استخدمتها للتأنق ولوضع الدراهم والمناديل «المحارم» فيها.

أما نساء طبقة ورثة بربر فقد تحجبت أسوة بطبقة المقدمين ولبست الحبرة والإيزار ولكنها لم تبذخ في لبسها، كما بذخت الطبقة المذكورة في التزين والتفنن والتأنق، كما أنه ليس من المعيب بالنسبة لها التحدث إلى طبقة الفلاحين، ولم تبرع في شغل الإبرة والتطريز والتبرج. ومن الطبيعي أن تختلف ألبسة الشتاء عن ألبسة الصيف بالنسبة لجميع الطبقات، حيث يظهر الاختلاف واضحاً في استخدام الأقمشة الصوفية والقطنية والحريرية، أما من

---

(1) إن كلمة «إيزار» يعطي معنى منديل، فيقال تيزرت أي تحجبت.

(2) Breque, Jacques, «Les Arabesm» Robert Delpire, Paris, 1959, p, 69, 68.

حيث تفضيل اختيار ألوان الملابس، فإن التفضيل يعتبر واحداً بالنسبة لجميع الطبقات، لذا ترتدي الصبايا الملابس ذات اللون الزاهي وتتزين بالقلائد والأساور والخواتم في الأفراح والأعياد، بينما ترتدي العجائز الملابس ذات اللون الداكن والأبيض خاصة، ويكفهر الجو بالثياب السوداء التي ترتديها النسوة في فترات الحداد عامة، بينما كان لون الثياب يعتبر المميز الأول للطبقات الاجتماعية في لبنان قديماً، فقد فضل السوقة اللون الأبيض، وانحصر استخدام اللون الأخضر بأحفاد النبي، ولم يكن أحد من المسلمين ليلبس الأسود، وإنما استخدمه الأوروبيون المسيحيون واليهود، كما استخدموا اللون الرمادي[1].

وهكذا نرى أن الملابس في إيعال تعتبر وسيلة لابراز تفوق المرأة وتبيان يسرها وأحياناً تحذلقها وإظهار كيانها، فهي وسيلة للتعبير عن النفس وللتعبير عن علاقة الفرد بمجتمعه، وتجدر الإشارة هنا أن القروية في إيعال لم تستطع مجاراة النساء في طبقة المقدمين على الرغم من إعجابها بهن وبأزيائهن وذلك يعود لفقرها ولعدم ملاءمة مثل هذه الملابس للعمل في الأرض الزراعية ولالتقاط حبات الزيتون في المواسم الزراعية المختلفة، فهي لم تعرف الحجاب الذي عرفته نساء طبقة الأعيان، لاضطرارها للعمل خارج المنزل.

فإذا كانت الأزياء الفولكلورية قد جاءت وليدة حاجات وظروف مجتمع زراعي شبه مغلق لصعوبة طرق المواصلات في فترات زمنية معينة، فإن هذه الأزياء اليوم قد اثبتت عدم ملاءمتها للعمل في القرية وحتى في الحقل بعد أن استخدمت الأدوات الميكانيكية الحديثة في الزراعة، فلا بد من تطعيم هذه الأزياء حتى تساير ظروف الحياة الجديدة، وهذا ما حصل فعلاً في إيعال، وبفضل المدرسة التي افتتحت في القرية وبفضل اضطرار فئة من القرويين للعمل في طرابلس والرجوع إلى قريتهم يومياً، اندفع القروي الشاب إلى لبس القميص والبنطلون والجرابات والملابس الداخلية التي يستخدمها شباب المدينة، وهذا التجديد يعبر عن أذواق الشباب وأوضاعهم النفسية والمالية

---

(1) اشتهرت المرأة الدرزية في لبنان بلبس الطرحة البيضاء، كما اشتهرت في العهود الغابرة بتغطية إحدى العينين وترك الأخرى طليقة لتهتدي بها إلى طريقها.

ورغباتهم الملحة لتقليد كل ما هو طريف وجديد وللعزوف عن القديم الذي يوحي إليهم بالانغلاق والجمود، فالميل إلى الجدة والرغبة في الطرافة نزعة من نزعات الصبا وصفة من صفات الشباب.

وسوف يجاري أهالي القرية التقاليد الحضرية برمتها التي تؤثر الملابس الأوروبية لما رُؤي فيها من مطابقة الذوق والفن ومن موافقة للراحة والصحة والاقتصاد وحسن الهندام، ولسوف يقلعون عن ارتداء الملابس الفولكلورية الأصلية التي تحدد طبقتهم الاجتماعية، فالملابس الحضرية هي ملابس المجتمع الأوفر قوة والأكثر علماً والأرقى حضارة، وسينعكس هذا التغير في علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، وفي الفكر القروي بوجه عام الذي سيتصل بالتقدم الصناعي والتجاري والفني على أوسع نطاق في المستقبل القريب.

الباب الثاني

نظم القرية الاجتماعية

الفصل الأول : نظام الأسرة.

الفصل الثاني : النظام السياسي.

الفصل الثالث : النظام الاقتصادي.

الفصل الرابع : الجريمة.

الفصل الخامس : نظام التربية والتعليم.

الفصل السادس : الفولكلور.

الفصل الأول

نظام الأسرة

تمهيد

الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، وهي أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، كما أنها تعتبر النواة الأولى لكل التنظيمات الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، باعتبارها الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية، ويعتبر النظام الأسري من أقدم النظم الاجتماعية التي تواجدت في المجتمعات، فنحن لا نعلم بوجود مجتمع لم يكن فيه تنظيم للزواج، وقد يختلف هذا التنظيم من مجتمع لآخر، ولكنه متواجد فيها جميعاً. وبإمكاننا تعريف الأسرة بأنها علاقة بين الرجل والمرأة وأولادهما عن طريق الزواج غير أن هذا التعريف لا يعتبر عاماً لأنه كثيراً ما قامت أسر عن طريق التبني الذي حرمته الشريعة الإسلامية.

ولما كانت دراسة نظم الأسرة تعكس لنا ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأنها في جوهرها مؤسسة اجتماعية منبثقة من تكون اجتماعي في زمن ما وفي مكان ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات الأمة ودينها وتقاليدها وتاريخها وعرفها الخلقي، لذا سوف أتناول نظام الأسرة في إيجاز على الشكل التالي:

1 ـ الزواج عند المسلمين والمسيحيين في لبنان.

2 ـ مراحل الزواج.

3 ـ الطلاق.

4 ـ التبني.

5 ـ مركز المرأة في الأسرة.

1 ـ الزواج عند المسلمين والمسيحيين في لبنان

في كل العصور أحيط عقد الزواج بحرمة وعناية بالغة، فالزواج عقد مقدس يفترق عن المساكنة لأنها مجرد حالة واقعية يتجاهلها الشرع والقانون ولا يبني عليها نتائج شرعية لأنه لا يعترف بالعلاقات بين الرجل والمرأة التي لاتقوم على أساس عقد الزواج. أما الزواج فهو حالة قانونية يتولّد عنها علاقات قانونية بين الزوجين وبين أولادهما[1] وقد نشأت منذ بدء المجتمع ،الإنساني قواعد وقوانين تحدد العلاقة بين الرجل والمرأة، وهذه القواعد هي التي نسميها بالزواج.

ولأهمية الزواج من الوجهة الاجتماعية فإن أكثر العلماء أخرجه من عداد العقود المبنية على مطلق حرية الفريقين وأخضعه إلى القواعد التي رتب لها القانون أحكاماً خاصة بناء على ضرورات المصلحة الاجتماعية التي لا يجوز للأفراد مخالفتها.

وإذا كان الزواج في الماضي نظاماً دينياً بحتاً فقد أصبح اليوم في أكثر دول العالم نظاماً قانونياً.

وأهمية الزواج الاجتماعية أنه هو أساس البيت والأسر وأساس البنوة والنسب والعلاقات الناتجة عن كل ذلك وما تستتبعه من حقوق وواجبات متبادلة، فالزواج بصورة عامة أساس الحياة الاجتماعية و مادها الأول وغايته إنشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل.

وعلى الرغم من تعدد الطوائف في لبنان فإن مختلف الطوائف اللبنانية تشترك في اعتبار الزواج عقداً ثنائياً علنياً ذا صفة دينية يتفق فيه رجل وامرأة على الحياة معاً بغية التناسل وتبادل التعاون.

وقد جرت العادة منذ القدم على أن تسبق الزواج مرحلة استعداد تُسمى

(1) انظر: أيمن: في المساكنة «مجلة الثلاثة أشهر للقانون المدني، 1935، ص747 وافتتاحية مجلة داللوز الأسبوعية، حزيران 1935، ص6.

الخطبة ويكون الغرض منها اتاحة الفرصة أمام الخطيبين للتعارف على بعضهما البعض والكشف عن إمكاناتهما في تأمين الحياة السعيدة.

وفي لبنان يميز لدى الطوائف المسيحية بين نوعين من الخطبة النوع الأول يتم باتفاق بسيط بين الخاطب والمخطوبة أو بين أهلهما ولا ترافقه أية مراسم دينية، والنوع الثاني يتم أمام الخوري أو الرئيس المحلي أو الكاهن ويجري تسجيله وتكريسه من قبله وهو وحده الذي تنظمه الكنيسة وتعترف له بنتائج قانونية[1].

أما الطوائف الإسلامية في لبنان فإن الخطبة لديها تجري عادة في حفل عائلي يضم أهل الخطيب وأهل الخطيبة، وهي غير مقيدة بأية مراسم دينية أو أية شروط شكلية، إلا أنه من العادات التي سرت بين الناس عند الخطبة قراءة الفاتحة للدلالة على التراضي بالزواج وحصول الوعد بين الفريقين.

ولانعقاد الزواج لدى جميع الطوائف اللبنانية شرائط يجب توفرها وهي تنحصر بالرضى، والأهلية والولاية، وعدم المانع، والشكل.

أ ـ الرضى: ان كل الطوائف اللبنانية دون استثناء تفرض هذا الشرط لصحة الزواج.

فالطوائف المسيحية في لبنان تعتبر أن الزواج لا يقوم إلا بالرضى المتبادل بين الفريقين وأنه عنصر جوهري لا يتم الزواج من دونه، وأنه ليس لأية سلطة بشرية أن تأتي بما يقوم مقام الرضى الغير الموجود.

ولدى الطوائف الإسلامية في لبنان يعتبر الرضى ركن الزواج ويكون بإيجاب وقبول من قبل الزوجين أو وكيليهما في مجلس العقد ولذا يعتبر الزواج الواقع بالإكراه فاسداً لإنتفاء الرضى[2].

ب ـ الأهلية والولاية: الولاية في الزواج مقررة في التشريع الكنسي كما هي مقررة في التشريع الإسلامي.

لذا فإن معظم أنظمة الأحوال الشخصية لدى الطوائف المختلفة في لبنان

---

(1) الخوري باخوس الفغالي، «في الزواج» مطابع الكريم، جونيه، 1959، ص18.

(2) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، مطابع دكاش وتمنم، الجزء الاول 1961، المادة 18 من قانون الأحوال الشخصية للطوائف الأرثوذكسية، ص217.

تشترط موافقة الأهل في زواج الأولاد القاصرين فقط غير أنه يوجد اختلاف بين تلك الأنظمة في تعيين الحالات التي يعتبر فيها الولد قاصراً.

ويجب الإشارة هنا إلى أن قانون العقوبات اللبناني قد اعتبر أن القاصر هو كل ولد لم يتم الثامنة عشرة من عمره وأن عقد زواجه دون رضى من له الولاية عليه أو إذن القاضي يشكل جريمة يعاقب عليها رجل الدين الذي عقد الزواج(1).

وهكذا يجب فهم وتفسير الأحكام الواردة في أنظمة الأحوال الشخصية لدى جميع الطوائف اللبنانية ضمن الحدود والشروط المفروضة في قانون العقوبات اللبنانية.

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع أن نعتبر بالنسبة لكل الطوائف اللبنانية أن الولد يعتبر قاصراً إذا كان لم يتم الثامنة عشرة من عمره وأنه لا يمكن عقد زواجه إلا برضى ولي أمره أو بإذن من القاضي المختص.

جـ ـ عدم المانع: يشترط للزواج لدى جميع الطوائف اللبنانية عدم وجود أحد موانعه.

فالطوائف المسيحية الكاثوليكية تقسم موانع الزواج إلى موانع محرمة وموانع مبطلة.

فالموانع المحرمة هي التي يلازمها نهي شديد عن عقد الزواج ولكن الزواج لا يضحى باطلاً إذا عقد مع وجود المانع، وأهمها: الترهب البسيط، والقرابة أو الوصاية الناشئة عن التبني إذا كانتا من أسباب المنع في القانون المدني، واختلاف المذهب.

أما الموانع المبطلة فهي التي تحول دون صحة عقد الزواج وأهمها: فقدان الأهلية الناشىء عن الصغر، والعجز السابق المؤبد عند أي من الزوجين، ووجود زواج سابق ولو غير مكتمل، واختلاف الدين (وهو غير اختلاف المذهب) بأن يكون أحد الزوجين كاثوليكياً والآخر يهودياً أو مسلماً

(1) المجلة القضائية، «قانون العقوبات مع جميع تعديلاته لغاية أول تشرين الثاني»، مطبعة صادر، بيروت 1968، ص94، المواد 483، 486.

أو وثنياً، ودخول درجات الكهنوت الكبرى، والزنا، والقرابة الدموية في خط النسب المستقيم بين كل الأقارب أصولاً كانوا أم فروعاً والقرابة الناشئة عن المصاهرة حتى الدرجة الرابعة[1].

غير أن الطوائف الكاثوليكية في لبنان تأخذ بالتفسيح في بعض الحالات أي إزالة الموانع الزوجية برفع الزام الشريعة في حالة خاصة ولكن لا يجوز لدى تلك الطوائف التفسيح مطلقاً في بعض الأمور مثل: القرابة الدموية في الدرجة الأولى، والوثاق في الزواج المقرر المكتمل، واختلاف الدين[2].

وتعتبر هذه الطوائف أن للسلطة الكنسية العليا وحدها أي الحبر الأعظم (البابا) أو المجمع المسكوني برئاسته أن تعلن هل الشرع الإلهي يمنع الزواج أم يبطله.

أما موانع الزواج لدى الطائفة الأرثوذكسية فهي:

القرابة المباشرة الدموية بين الأصول والفروع مهما علّوا أو سفلوا، وقرابة الحواشي حتى الدرجة الرابعة وقرابة المصاهرة حتى الدرجة الرابعة والقرابة الروحية بالمعمودية بدرجتيها الأولى والثانية، والقرابة بالتبني الكنسي في الأصول والفروع فقط[3] ونستطيع أن نستخلص بصورة غير مباشرة من المادة 25 من قانون الأحوال الشخصية للروم الأرثوذكس مانعاً آخر هو مانع اختلاف الدين أو المذهب ذلك أنها تفرض على غير الأرثوذكسي في الزيجات المختلطة بأن يتعهد خطياً بالخضوع لجميع فرائض وأحكام الطائفة الأرثوذكسية وأن تقبله الكنيسة الأرثوذكسية.

كما أن العدة تعتبر كمانع لدى هذه الطائفة فالمادة 79 من ذات القانون تنص على أنه لا تستطيع المرأة المطلقة أو الأرملة أن تتزوج قبل انقضاء المدة القانونية وهي أربعة أشهر إلا إذا ثبت طبياً أنها غير حامل.

---

(1) أنور الخطيب، «الزواج في الشرع الإسلامي والقوانين اللبنانية»، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص77 و78.

(2) الخوري باخوس الفغالي، «في الزواج» ص63، 67.

(3) النشرة القضائية اللبنانية، وزارة العدل، الأجزاء 1 و2 و3 و4، بيروت، 1963، السنة التاسعة عشرة، ص 252.

أما الطوائف الإسلامية في لبنان فإن موانع الزواج عندها هي[1]:

مانع وجود زواج سابق قائم بالنسبة للمرأة وزواج الرجل المرتبط بأربعة عقود زواج قائمة، ومانع العدة، ومانع وقوع البينونة القطعية، والجمع بالزواج بين امرأتين تكون كل منهما محرم للأخرى نسباً أو رضاعاً.

ومانع النسب الذي يحرم الزواج بين الفروع والأصول مطلقاً وبين الحاشية حتى الدرجة الثالثة ويشمل ذلك والدة الرجل وجداته وبناته وحفيداته واخواته وبنات اخوته واخواته وحفيداتهم مطلقاً، وعماته وخالاته مطلقاً.

ويمنع الزواج أيضاً بسبب المصاهرة في أربعة أصناف: الأول زوجات أولاد الرجل وأحفاده والثاني والدة زوجته وجداتها مطلقاً، والثالث زوجات أبي الرجل وزوجات أجداده والرابع بنات زوجته وبنات أولاد زوجته وأحفاد زوجته ويعتبر الرضاع لدى المسلمين من موانع الزواج أيضاً بحيث لا يجوز على الرجل تزوج امرأة بينه وبينها قرابة رضاع.

إن جميع الطوائف الإسلامية في لبنان بما في ذلك الطائفة الدرزية تأخذ بهذه الموانع إلا أن الطائفة الشيعية تزيد على هذه الموانع مانع اللعان وهو أن تحرم على الرجل تحريماً مؤبداً زوجته التي يقذفها بالزنا عن طريق الملاعنة، كما تضيف مانع الإحرام أي أن المحرم للحج لا يحق له أن يتزوج طيلة مدة إحرامه، كما أن هذه الطائفة تحصر مانع الجمع بين امرأتين كل منهما محرم للأخرى فقط بين الأختين بينما الطائفة السنية توسع ذلك حتى يشمل العمة والخالة وابنة الأخت وابنة الأخ[2].

كما أن الطائفة الدرزية تنفرد عن الطائفتين السنية والشيعية بمنع تعدد الزوجات وعدم الجواز للرجل بإعادة مطلقته.

د ـ **الشكل**: في معظم الشرائع ينبغي للزواج أن ينعقد بشكل معين مرسوم بالنظر لأهميته الاجتماعية الكبرى وهذا الشكل ديني بحسب القانون الكنسي ومدني في معظم القوانين المدنية الغربية، أما في الشرع الإسلامي

---

(1) انظر سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني».

(2) بشير بيلاني، «محاضرات في أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت 1966، ص42 و45.

فالزواج عقد مدني ركنه الرضى ولكن لا يصح هذا العقد عند جمهور الفقهاء إلا بشهود.

فالسلطة الدينية لدى الطوائف المسيحية في لبنان سواء الكاثوليكية أم الأرثوذكسية تقوم بالتثبت من عدم وجود مانع يحول دون عقد الزواج وذلك بالتحقيق من قبل رجال الدين وبالمناديات.

والمناديات هي إعلام توجهه السلطة الكنسية إلى المؤمنين لتعلنهم أن فلاناً وفلانة مقبلان على عقد الزواج والغاية من ذلك اشهار الزواج وتسهيل اكتشاف الموانع التي قد تحول دون عقده[1].

والشيء البارز في الزواج لدى جميع الطوائف المسيحية هو أنه زواج ديني.

فجميع الطوائف المسيحية يقتضي لصحة الزواج لديها أن يعقد بحضور الكاهن الصالح ومنحه البركة وغير ذلك مما هو وارد في الكتب الطقسية ويحضر الكاهن الزواج بصفة شاهد رسمي من الكنيسة ويتطلب أيضاً لصحة الزواج أن يحضره شاهدان عاديان على الأقل يشهدان بإبرام العقد أمامهما.

أما الطوائف الإسلامية في لبنان فعقد الزواج لديها هو كبقية العقود يتم بالإيجاب والقبول في مجلس واحد من الزوجين أو وكيليهما بحضور شاهدين[2]. مكلفين بعد الإعلان وينعقد الإيجاب والقبول بكل لفظ يدل على إرادة المتعاقدين كما ينعقد بالكتابة، غير أن الشهادة لدى الشيعة ليست شرطاً لصحة العقد بل مندوب إليها حذراً من الإنكار بينما الطائفة الدرزية تفرض أن يكون الشهود أربعة على الأقل وأن يتم العقد كتابة ويوقع عليه الزوجان والشهود.

وحسب نظام المعاملات الإدارية الملحق بقانون العائلة العثماني يجب قبل إجراء عقد الزواج أن يستحصل الخاطب والمخطوبة من هيئة الاختيارية

(1) الخوري باخوس الفغالي، «في الزواج» ص31.

(2) André, p, Y, «L'islam et les races», Librairie Oriental, Paul Geuthner, Paris Tome Premier, 1922, P, 83.

في محل إقامتهما على علم وخبر يدرج فيه اسمهما وشهرتهما واسم أبويهما وصنعتهما ومحل إقامتهما وتابعيتهما ومذهبهما وما إذا كانت تتوافر فيهما أهلية الزواج وما إذا كان ثمة مانع للزواج وهل يوافق الولي على الزواج أم لا. ويقدم هذا العلم والخبر مع تذكرتي الهوية وشهادتين صحيتين إلى محكمة إقامة أحدهما الشرعية فإذا تضمن العلم والخبر عدم موافقة الولي فالمحكمة تدعوه لجلسة لبيان أسباب اعتراضه بمواجهة الخطيبين.

وبعد انتهاء مدة عشرة أيام على نشر الإعلان في إيوان المحكمة وفي محل ممر الناس وفي الجرائد عند الضرورة، دون اعتراض من أحد، ينظم العقد في المحكمة أو في بيت أحد الخطيبين أو في أي مكان آخر بصورة علنية.

وبالنسبة لقرية إيعال فإن الذي يطبق لدى المسلمين السنيين يُطبق على أهاليها بخصوص الأحوال الشخصية.

2 ـ مراحل الزواج

للزواج أهمية كبرى في نظر القروي وتظهر هذه الأهمية في تمنياته ودعائه لابنه، الذي لم يزل طفلاً كما يظهر في أساليب كلامه في مناسبات متعددة[1]. فالزواج أمر طبيعي وضروري في نظرهم جسدياً واقتصادياً واجتماعياً، فلم يكن في القرية في فترة من فترات تاريخها الطويل إحجام عن زواج أو مشكلة زواج، وعن طريق الزواج تتحقق كامل أنوثة المرأة إذ يجعلها زوجة، ورفيقة عمر، وشريكة في كل المسؤوليات، فتستطيع أن تحيا حياتها كاملة كامرأة، وعن طريق الزواج تتحقق للرجل كامل رجولته، وإنسانيته إذ تجعله زوجاً وأباً هو في واقع الحياة الريفية قدوة صالحة يجب أن تكون من أجل تربية خيرة، فيزداد شعوره بالمسؤولية، وقد كان الزواج في إيعال وغيرها من القرى يقع على عاتق الأسرة وحدها التي تقوم باختيار العروس دون أخذ رأي العريس، فكثيرة هي الأقاصيص التي يقصونها في إيعال عن تزويج اثنين على مبدأ هذا لهذه دون أخذ رأيهما أما اليوم فقد يرفض الشاب ما تختاره له أسرته لتفضيله هذه على تلك، وكثيراً ما تصطدم قصص الحب الجارفة التي

(1) إن شاء الله نأكل بالفرح، أو بزفاف ابنك، أو دائماً بالفرح.

أينعت ونمت على دروب العين وكروم العنب وبساتين الزيتون بعدم موافقة أهل الطرفين، عندئذ قد يحصل الخطف وهو ينتهي عندهم عادة بمصالحة يعود فيها المانعون إلى الرضى وإتمام العقد، وخاصة إذا استسلمت الفتاة إلى الخطف بملء إرادتها، هذا ويتراوح سن الزواج في إيعال اليوم بين 15 و16 سنة للذكور والاناث بينما كان سن الزواج للرجال في ظل الحكم التركي يتعدى 30 سنة، أي بعد أن ينهي الرجل تجنيده الاجباري، وتُحدّد قيمة المهر حسب إمكانات الرجل المادية ومركز المرأة الاجتماعي، ونستطيع القول إنه لا وجود لظاهرة الزواج من دين مخالف إلا بين طبقة الأعيان فقط.

ويمر الزواج في إيعال عادة في المراحل التالية، غير أن هناك بعض الاستثناءات في حالة زواج القروي من عروس في قرية أخرى أو في المدينة، أو في حالة طلب العريس المهاجر بإرسال عروسه إلى البلد الذي يقيم فيه، وعلى الرغم من ذلك فسيظل يوم الزواج في إيعال يوماً اجتماعياً مشهوراً في تاريخ الأسرة القروية.

أ ـ مرحلة الاختيار: لما كانت فرص التعارف في إيعال ميسورة، فقد يظهر الشاب ميله للزواج من فتاة معينة ويقرر أن يتزوجها بعد أن يعلن عن عزمه إلى والديه فيقال «حط عينه على فلانة» فتبدأ المشاورات بين أفراد العائلة والمسنين فيها لأخذ موافقتهم على هذا الاختيار، لأنه من أقبح الأخطاء الاجتماعية التي لا تغتفر في إيعال أن يتمم العريس ووالداه الزواج بدون مشاركة عائلته الرأي والاختيار وإذا كانت «حطة العين» هنا مسألة فردية، فقد تكون جمعية أيضاً حينما تشترك الأم والأخت والعمة في «حط عينهم» على بنت فلان ويعملن على إقناع الشاب بالزواج منها عن طريق ترداد فضائلها ومزاياها المحببة على سمعه.

ب ـ مرحلة جس النبض: وهي المرحلة الأولى في مراحل الزواج في هذه القرية، وفيها يقوم وفد من بعض النسوة من أقرباء العريس أو أصدقائه بزيارة أهل العروس، لمعرفة وجهة نظرهم في أمر هذا الزواج ولكن بطريقة غير مباشرة أي دون أن يتحدث الفريق الزائر بطريقة واضحة وعلنية عن سبب زيارته غير أن ربة البيت تفهم الغاية من هذه الزيارة، وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تمهيدية منتهية لمجرد لمس القبول المبدئي لدى ربة البيت، هذا وقد

تتكرر هذه الزيارة إذا كان الوفد لم يستطع أن يلمس في زيارته الأولى قبولاً أو رفضاً حتى يتم له ذلك، ومن ثم يقوم وفد آخر من النساء من أقرباء العريس المباشرين كوالدته أو أخته أو عمته بزيارة أهل العروس تعبيراً عن المودة والتقارب ولتحديد موعد زيارة والد العريس وأقربائه من الرجال.

جـ ـ مرحلة الخطوبة أو الفاتحة: وهي المرحلة التي تسبق عقد الزواج بصفة رسمية، وتعتبر هذه المرحلة ضرورية في إيمال إذا أراد الخاطب أن يزور خطيبته، ويستعد أهل العروس للترحيب بالقادمين لأنهم يعرفون مسبقاً أن أهل العريس قادمين، ويستعد أكبر الوفد سناً للطلب بعد شرب القهوة فيقول: «يا أبو فلان... نحنا قاصديين التشرف بطلب أيد بنتكم فلانة لابننا فلان ونأمل أن لا يخيب أملنا أو يرد طلبنا».

ويرد عليه والد العروس أو عمها أو الأخ الأكبر في حالة وفاة الأب قائلاً: «البنت بنتكم، وهالخطية شرف النا، وتأكدوا أن ابنكم معزته مثل معزة بتنا، ولكن يحسن أن نشاور البنت حتى نأخذ رأيها لأن الزواج عيشة عمر».

وفي العادة يتطلب رد الجواب أسبوعاً على الأقل حتى لا يقال أن أهل العروس متهالكين على هذا الزواج أو أنهم يريدون التخلص من ابنتهم بسرعة لأن هذا القول يحط من قدرهم، هذا وبعد مرور الفترة المحددة لرد الجواب يحدد يوم قراءة الفاتحة ويتم عادة في منزل العروس ويقدم الخاطب لخطيبته في هذا اليوم «الخاتم» الذي يوضع بخنصر اليد اليمنى، كما يقدم لها بعض الهدايا كالأقمشة والحلويات وبعض الغلال من أرضه الزراعية.

وفي خلال فترة الخطبة على الخطيبة أن تبالغ بالاحتشام وبمراعاة شروط التهذيب أمام الجميع، وغالباً ما لا تطول هذه المرحلة ولا تتاح الفرصة للخطيبين أن يلتقيا ليدرسا طباعهما وعاداتهما وميولهما إلا بحضور رقيب من أسرة الخطيبة مراعاة للتقاليد الريفية التي لا تتيح مثل هذه الاتصالات إلا في أضيق الحدود وفي المناسبات الرئيسية.

د ـ مرحلة التعاقد أو كتب الكتاب: وتبدأ هذه المرحلة بعقد الزواج بصفة رسمية وتعتبر بدء الحياة الزوجية، لذا كان ليوم كتب الكتاب أهمية كبرى، ويتم عادة في منزل العروس حيث يرسل العريس مسبقاً ما يجب أن

يقدم للضيوف الذين يحضرون العقد من سكر وقهوة وحلويات وتبغ وخلافه، وهذا اليوم يخصص للرجال أيضاً ويتم العقد عادة بحضور رجل دين، يذكر مقدار المهر بصوت مسموع وهو يتناسب مع المركز الاقتصادي لأسرة الفتاة ومع احتمالات وراثتها لأرض زراعية، وكقاعدة يكثر الشبان الذين يخطبون فتاة من هذا النوع، وفي هذه الحالة يتزوجها الشاب الذي يعرض أكبر مهر ممكن، وقد تلجأ الفتاة إلى «عمل استخارة»[1] لترى فيها ما يجب أن تختار، ثم يضع أحد الوكيلين يده في يد الآخر بعد أن تغطى الأيدي بمنديل أبيض، ويقرأ الشيخ الفاتحة وتتم بعد ذلك مراسم العقد الرسمية بنفس الطريقة التي ذكرتها سابقاً، هذا ويجب أن يراعي الحضور عدم تشابك الأيدي منعاً للشر والضيق، ومن المتعارف عليه أن يقدم العريس لعروسه في هذا اليوم «العلامة» أي هدية كتب الكتاب التي غالباً ما تكون من الذهب وتتناسب قيمتها ومركز العروس الاجتماعي ووضع العريس الاقتصادي، وتتعاقب وصول الهدايا من زوج المستقبل إلى زوجته إذا تأخرت حفلة الزفاف في مناسبات متعددة كعيد المولد النبوي الشريف وأول رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحى.

هـ ـ **مرحلة الزفاف «العرس»**: إن للعرس عيداً وبهجة في القرية وتتجلى في هذا اليوم روح التعاون بأجمل صورها، حيث يشترك جميع أهالي القرية في الاعداد والترتيب لهذا الحدث الاجتماعي الضخم، فترى بعضهم يقدم يد العون في اعداد الولائم والبعض الآخر في تقديم الأطباق والملابس والأدوات اللازمة لإحياء العرس، ويتم دعوة أهالي القرية وأعيانها من «أفندية» و«اغوات»، بطريقة طريفة للغاية، إذ يمر حامل الطبلة ضارباً بطبلته نغماً معيناً على كل منزل داعياً أصحاب هذا المنزل إلى حفلة العرس. ومن المعروف أن ليلة «الحنة» كانت تسبق يوم العرس، فتقام ليلتئذٍ حفلتان، الأولى للرجال في بيت العريس وتسمى سهرة العرس والثانية للنساء في بيت العروس وتسمى

(1) الاستخارة طلب الخيرة بسؤال الله يقال: «استخر الله يخر لك» والاستخارة اصطلاحاً دعاء يسأل الإنسان به ربه أن يخير له في عمل من الأعمال قبل أن يعتزم عليه، وتسبق الاستخارة طهارة وصلاة وقراءة بعض آي الذكر الحكيم وتكون صلاة الاستخارة ركعتين، تعرف بركعتي الاستخارة وجرى البعض على أن يسبق الاستخارة بقراءة سورة الفاتحة ثلاث مرات، ويتوقع صاحب الاستخارة الإلهام في منامه.

«الجلوة»[1] ويتحنى جميع من يحضر هاتين الحفلتين حيث يتخللهما الغناء والرقص، وقد انقرضت هذه العادة من إيعال فلم يعد لون «الحنة» مستحباً لديهم، ويعود ذلك لتأثرهم بالحياة الحضرية. وفي يوم الزفاف تقوم الماشطة بتهيئة العروس للعرس في منزلها فتعمل على تمشيطها وتزيين عنقها ويديها بالمجوهرات وتزيينها ومساعدتها على ارتداء فستان الزفاف، كما يقوم أصدقاء العريس بذلك أيضاً تحت «خرنوبة العرايس»[2] في ساحة الضيعة فيتناوبون على حلاقة ذقنه وقد جرت العادة أن يأخذ البولاد كل شخص من الحضور ويحلق جانباً من ذقن العريس ثم يعقدون الدبكة ويزغردون حاملين ثياب زفافه مهللين بها قبل أن يرتديها. يجري العرس التقليدي في الساحة ضمن السور الثاني للقلعة، حيث يجلس العريس على برزه[3] والناس من حوله يهزجون ويرقصون ويزغردون، وتنطلق العيارات النارية مصاحبة حلقات الدبكة، بينما تقام حفلة أخرى للنساء في منزل العروس، هذا ومن المفروض أن تكون العروس صامتة مطرقة الرأس خجولة، تمسح الدموع التي تنهمر من عينيها من وقت لآخر حتى لا يقال إنها مغتبطة بمفارقة أهلها.

وعندما يهبط الليل يتوجه العريس وأهله ورفاقه ترافقه الأهازيج وأنغام الطبلة والمزمار إلى منزل عروسته، ويصحبها إلى منزل الزوجية بموكب حافل مخترقاً الشارع الرئيسي والنساء على جوانب الطريق يرششنهم بالعطور والأزهار مزغردات، وعند وصول العروس إلى منزل الزوج لا بد من أن تلصق خميرة فوق الباب، ولا تلج البيت إلا بعد الصاق الخميرة، وهذه الخميرة هي شعار الخير والبركات[4] وتعني أنها ستخمر بيتها الجديد بحنانها ومحبتها وأنها لن تخرج منه إلا محمولة إلى مثواها الأخير بعد أن تكون قد شاركت في بنائه

---

(1) انظر:

Touma, Toufic, «Un village de montagne au Liban, (Hadeth El-Jobbé» Mouton & Co., La Hay, 1958.

(2) الخرنوبة: واحدة الخرنوب، وهو شجر دائم الورق، ثمره كالقرن، يستخرج منه الدبس.

(3) البرزة: مقعد مرتفع عن الأرض بشكل مميز، تضاء أمامه الأنوار ويزين بالأزهار، والبرزة كلمة فارسية معناها جلاء العروس، ويقولون «انبرز» أي لبس أحسن الثياب.

(4) Khaled, Chatila, «Le mariage chez les musulmans en Syrie», Librairie Oriental, Paul Geuthner, Paris, 1934, p. 11.

ونموه وازدهاره. وهدايا العرس متعددة، فنسيب يأتي بقفة من صابون، وآخر بقفة من بن وثالث بكيس من سكر وجار يقدم له كيس برغل وآخر كيس عدس أو حمص وهكذا حتى تمتلىء بيت العريس مؤونة، أما الأفندية من المقدمين فقد كانوا يقدمون هدية العرس من الليرات الذهبية وخاصة إذا كان العروسان من «زلمهم» رجالهم، هذا وتختلف حفلات الأعيان عن حفلات الفلاحين من وجوه متعددة فهي أكثر تحضراً وغنى وسخاء ووجاهة ولا يزال يذكر أهالي هذه القرية حفلة زفاف أحد المقدمين وكيف أن الذبائح امتدت على طول الطريق من القلعة حتى آخر طريق الدلبة.

و ـ مرحلة الانجاب: إن هذه المرحلة من أهم مراحل الزواج ففيها تظهر المسؤوليات الخطيرة المتصلة باستقبال ثمرات الزواج والعناية بهم، وتقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية لهم، لذلك يضطرب الرجل إذا علم أن امرأته عاقر لأن: «البيت اللي ما فيه ولاد ما فيه نور».

Dans la maison ou il n'ya pas d'enfant il n'ya pas de lumiere.

فالمرأة التي لا تلد تصبح مدعاة للتعيير والازدراء والاحتقار[1] لذا تلجأ العروس إذا طالت فترة عدم انجابها إلى زيارة المزارات ونذر النذور، ولا يهدأ بالها إلا عندما تعلمها «الداية» ببشائر حملها فتولم الولائم احتفاء بهذا الحدث السعيد وقد تمنع الحامل من الاستحمام وتحاط برعاية زوجها وحنانه الذي يحرص على إشباع جميع رغباتها ويأتي لها بما تشتهي مهما كان ثمنه، وعندما تضع الحامل طفلها تتعالى الأعناق لمعرفة جنس المولود، فإذا كان المولود ذكراً سارعوا إلى إخبار والده لأخذ «الحلوان» الهدية، هذا ويطلق اسم الجد على المولود الجديد الأول كما يطلق اسم الجدة على المولودة الجديدة الأولى.

3ـ الطلاق

إن الطلاق المعروف لدى الطوائف الإسلامية وهو حق الوجل في حل الزواج بشروط معلومة، غير معمول به لدى الطوائف المسيحية في لبنان.

---

(1) انظر:

Féghali, Michel, «Contes, légendes coutumes populaires du Liban et de Syrie», Librairie d'Amerique et d'Orient, Paris, 1935.

ولعله من الخطأ الشائع أن يطلق كلمة طلاق ترجمة لكلمة **Divorce** الفرنسية، إن كلمة **Divorce** تعني فسخ عقد الزواج بحكم من المحكمة لسبب منصوص عليه قانوناً أما الطلاق الذي هو حق الرجل وحده حسب الشريعة الإسلامية فإن الكلمة الفرنسية التي تنطبق عليه **Répudiation**(1).

إن الطوائف المسيحية في لبنان تعتبر أن رابطة الزواج رابطة أزلية بين الرجل والمرأة وغير قابلة للانحلال إلا بالوفاة وهذا ما يعبر عنه بمبدأ عدم انفصامية رابطة الزواج(2) **Principe de l'indissolubilité de mariage**.

والطوائف الكاثوليكية في لبنان لا تجد مخرجاً لهذا المبدأ ولا تقبل إلا بتدبير واحد تعترف به الكنيسة الكاثوليكية وهو الهجر.

إذن لا طلاق عند الطوائف الكاثوليكية في لبنان على اعتبار أن الزواج الصحيح المقرر المكتمل لا تحله أية سلطة بشرية ولا أي سبب ما عدا الموت. والزواج الصحيح يعني غير المظنون، والمقرر يعني أن الزوجين معمدان، والمكتمل يعني أن الزواج قد اكتمل بالمجامعة التي يصبح بها الزوجان جسداً واحداً.

ولكن تلك الطوائف تقبل استثناء بفسخ الزواج المقرر غير المكتمل وذلك اما بتفسيخ من الحبر الأعظم لأسباب ملحة وخطيرة، وإما في حالة النذر الرهباني من قبل أحد الزوجين.

كما أن الطوائف الكاثوليكية في لبنان تقول بفسخ الزواج بين زوجين غير معمدين على أثر دخول أحد الزوجين في الدين المسيحي وقبول العماد بالماء ورفض الآخر الدخول في الدين المسيحي، وفسخ الزواج هنا مقبول لدى هذه الطوائف محافظة على إيمان الفريق المعمد، وهذا ما يطلق عليه بالانعام البولسي لورود ذكره في رسالة القديس بولس إلى أهل كورنثيوس(3).

(1) Chehoub, Khalil: «Dictionnaire Juridique», Imprimerie de la maison culturelle, Alexandrie, 1949, p, 289.

(2) De la Morandière, Julliot Léon, «Droit Civil», Précis Dalloz deuxième edition, impr Typographie Firmin- Didot et C, Tome I France, 1960, p, 344.

(3) الخوري باخوس الفغالي، «في الزواج» ص387.

وفيما عدا ذلك فإن تلك الطوائف لا تقبل من انحلال الزواج سوى الهجر. والهجر إما أن يكون مؤبداً أو مؤقتاً.

والطوائف الأرثوذكسية تأخذ بالهجر بين الزوجين إذا تعذر اشتراكهما في المعيشة ولو مؤقتاً أو وجد خطر على أحد الزوجين من الآخر. والهجر هنا هو أن يستقل كل منهما بالإقامة عن الآخر ويسمى هذا الافتراق بالهجر بالمائدة والمضجع. ويحصل ذلك بحكم من المحكمة الروحية التي يعود لها وحدها حق تقدير الأسباب الموجبة للهجر وتقرير مدته ومقدار النفقة لأحد الزوجين على الآخر كما أنها تقرر مصير الأولاد في مدة الهجر تلك.

وتنفك الرابطة الزوجية لدى هذه الطوائف اما بالوفاة وإما بإبطال الزواج أو بفسخه أو بالطلاق وذلك بموجب حكم مبرم من المحكمة الروحية المختصة.

فأسباب بطلان الزواج هنا ثلاثة: ارتباط أحد الزوجين بزواج سابق لا يزال قائماً، وعقد الزواج خلافاً للأحكام الكنسية بالرغم من وجود أحد الموانع، وعقد الزواج بواسطة كاهن لا ينتمي إلى مذهب أحد الزوجين.

وأسباب فسخ الزواج لدى هذه الطوائف ثمانية:

اعتناق أحد الزوجين ديناً آخر، ومحاولة أحدهما القضاء على حياة الآخر، وجنون أحدهما جنوناً غير قابل للشفاء، والحكم على أحدهما بعقوبة السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات لجرم شائن، وإهمال أحدهما للآخر مدة ثلاث سنوات متتالية سواء كان غائباً عن محل إقامته أو حاضراً ولم تنجح المحكمة في اقناعه بالرجوع إلى الحياة الزوجية، وترهب أحد الزوجين زهداً وتقشفاً، وعجز الرجل عن مضاجعة زوجته مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ عقد الزواج، ووقوع الزواج بالإكراه أو التغرير[1].

أما الطلاق لدى هذه الطوائف فهو كما بينته سابقاً بخلاف الطلاق لدى المسلمين ذلك أنه لا يحصل لدى الأرثوذكسي إلا بحكم من المحكمة المختصة وأولى أن يطلق عليه كلمة تفريق.

---

(1) انظر: سليم أبي نادر: «مجموعة التشريع اللبناني».

ولا يحكم بالطلاق لدى هذه الطوائف إلا لعلة الزنا أو ما هو بحكم الزنا.

إلا أن دعوى الطلاق لا تسمع إذا صفح الزوج البريء عن الآخر صراحة أو ضمناً كما لا يجوز لأحد الزوجين المطلقين الزواج ثانية إلا بعد اكتساب حكم الطلاق الدرجة القطعية بحقها ومرور سنة عليه بالنسبة لمسبب الطلاق والترخيص من الرئاسة الروحية.

الطلاق لدى الطوائف الإسلامية

إن عقد الزواج لدى الطوائف الإسلامية في لبنان كما أشرت سابقاً هو عقد مدني في جوهره يقوم على الرضى المتبادل. لذلك فكما أن العقد المدني قد يطرأ عليه من أسباب عدم التوافق وزوال الرضى ما يوجب حله، كذلك فإن الزواج عند عدم انسجام الزوجين وتوافقهما يجب أن ينتهي إلى الحل أيضاً منعاً للضرر الأعظم الذي يحصل عن استمرار الحياة الزوجية مع فقدان الانسجام والرضى.

والطلاق عند الطوائف الإسلامية في لبنان من حق الرجل من دون اشتراط في عقد الزواج[1]. ويجوز عند الطائفة السنية فقط تفويضه للمرأة في عقد الزواج أو بعده[2].

ويشترط لصحة الطلاق لدى الطائفة السنية في لبنان أن يكون الزوج مكلفاً أي عاقلاً بالغاً مختاراً فلذا لا يقع طلاق السكران والمكره والصغير.

وكذلك الطلاق عند الطائفة السنية غير مقيد بشروط شكلية أو ألفاظ معينة. أما الشيعة فلا يقع الطلاق عندهم إلا بصيغة خاصة وهي «أنت أو هذه فلانة طالق» فلو قال أنت الطالق أو مطلقة أو طلقتك فلا يقع الطلاق أبداً[3].

---

(1) انظر:

Daghestani, Kazem, «Etude sociologique sur la famille musulmane contemporaine en Syrie», Librairie Ernest Leroux, Paris.

(2) صبحي المحمصاني، «الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها»، دار العلم للملايين، بيروت، 1962، ص450.

(3) أنور الخطيب، «الزواج في الشرع الإسلامي والقوانين اللبنانية» ص48.

وإذا كانت القوانين الحديثة تفرض على الزوج أن يبلغ الطلاق إلى المحكمة الشرعية ضمن مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوعه وأن يبلغه إلى دوائر الأحوال الشخصية لتسجيله إلا ان عدم القيام بهذه المعاملة لا تأثير له على الطلاق في ذاته وكل ما يترتب على ذلك يعرض المخالف لعقوبة جزائية.

والطلاق الصادر عن الرجل لدى المسلمين في لبنان على ثلاثة أنواع: طلاق رجعي، وطلاق بائن بينونة صغرى، وطلاق بائن بينونة كبرى.

أ ـ الطلاق الرجعي: هو طلاق الرجل زوجته التي دخل بها، وكان غير مقرون بعوض مالي تدفعه الزوجة أو بعدد الثلاث.

ويحق للرجل في هذا الطلاق أن يعيد زوجته بدون عقد ومهر جديدين وذلك لدى السنة والشيعة.

ب ـ الطلاق البائن بينونة صغرى: هو أن يطلق الرجل زوجته التي لم يدخل بها مطلقاً، وإذا كان مدخولاً بها فمقابل مال تفتدي به نفسها. والطلاق البائن بينونة صغرى يزيل الزوجية في الحال، ويحق للرجل العودة إلى زوجته ولكن بعقد ومهر جديدين، لأنه لم يستعمل من طلقاته الثلاث إلا واحدة أو اثنتين.

جـ ـ الطلاق البائن بينونة كبرى: هو أن يطلق الرجل زوجته ثلاثاً أو ثلاث مرات متوالية. وينتج عن ذلك أنه لا يجوز للرجل ارجاع مطلقته إلا بعد أن تتزوج من رجل آخر زواجاً حقيقياً ويطلقها هذا الأخير وتمضي عدتها منه[1].

وهنا تعتبر الطائفة الشيعية أن ترديد كلمة الطلاق في مجلس واحد كقول الرجل لزوجته أنت طالق أنت طالق أنت طالق أو قوله أنت طالق ثلاثاً لا يقع إلا طلاق واحد ولو كان الزوج يقصد التطليق ثلاثاً[2].

---

(1) سليم أبي نادر، «المجموعة التشريع اللبناني»، المواد 108، 111، 115، 116، 117، 118، من قانون حقوق العائلة العثماني، ص20.

(2) بشير بيلاني: «محاضرات في أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان»، ص76.

وإذا كان الطلاق عند المسلمين يتم بإرادة الرجل غير أن المشترع الإسلامي لم يترك المرأة بدون سلاح، فبالاضافة إلى الحق المعطى للمرأة لدى السنة في لبنان بأن تشترط أن يكون الطلاق بيدها، فيكون لها أن تطلق نفسها كذلك، فإن لها حق طلب التفريق في حالات عديدة.

د ـ **حق المرأة بطلب التفريق**: يحق للمرأة المسلمة السنية في لبنان أن تراجع المحاكم الشرعية وتطلب التفريق من زوجها لعدة أسباب أهمها: عدم انفاق الزوج عليها مع وجوب النفقة، وعدم إمكان المقاربة بسبب العجز أو المرض المعدي أو الجنون، وابتعاد الزوج عن المنزل الزوجي مدة طويلة بسبب الفقدان أو السفر أو الحبس، وبسبب الشقاق والنزاع أو سوء المعاشرة وتنحل الرابطة الزوجية حكماً دون لفظ الطلاق من الرجل أو التفريق من القاضي وذلك إذا ارتد أحد الزوجين عن الدين الإسلامي[1].

أما الطائفة الشيعية في لبنان فإنها ترفض تدخل القاضي للتفريق بين الزوجين. والمعمول به في المحاكم السنية الآن هو أن العيوب التي يحق للزوجة بسببها طلب التفريق غير محصورة ويعود تقديرها للقاضي[2].

أما الطائفة الدرزية فإنها تختلف عن بقية الطوائف الإسلامية في بعض الأمور أهمها: إن الطلاق لا يقع من قبل الرجل إلا إذا جرى أمام قاضي المذهب، وعلى القاضي في هذه الحالة إذا ظهر له أن ليس من سبب شرعي يبرر هذا الطلاق أن يحكم للزوجة بتعويض عن العطل والضرر علاوة على مؤجل المهر.

وللزوجين أن يفسخا عقد الزواج بالتراضي على أن يتم أمام القاضي الذي يصدر حكماً بذلك ولا تحل للرجل الدرزي مطلقته بصورة نهائية بعد صدور حكم القاضي بالتفريق بينهما[3].

---

(1) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، المواد 52، 57، 119، 120، 127، 130، 131، من قانون حقوق العائلة العثماني.

(2) أنور الخطيب، «الزواج في الشرع الإسلامي والقوانين اللبنانية» ص55.

(3) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، المواد 38 و42 و48 من قانون الأحوال الشخصية للطائفة الدرزية.

وهكذا فإن كل ما توصلنا إليه بشأن الطائفة السنية في لبنان يطبق على أهالي قرية إيعال باعتبار أهاليها من السنة.

4 ـ التبني

تتفق الطوائف المسيحية في لبنان على أن شرعية الولد تثبت بأمرين: أولهما قيام رابطة زوجية بين رجل وامرأة أي إثبات عقد الزواج، وثانيهما الحبل بالولد أو ولادته أثناء الزواج وهكذا تعتبر هذه الطوائف أن الولد الذي يحبل به قبل عقد الزواج أو بعد انحلاله يجب أن يفترض غير شرعي. إلا أن المادة 82 من قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية اعتبرت أن المولود أثناء قيام الزوجية وان حصلت الولادة خارج مدة الحمل المعينة في المادة 80 من نفس القانون ـ التي أقلها مائة وثمانون يوماً وأكثرها ثلاثماية يوم ـ إن حصلت تلك الولادة ولم ينف الزوج نسب المولود خلال شهر من ولادته عد ابنه الشرعي وصحت نسبته إليه.

ونظراً لأهمية الموضوع فقد نصت قوانين الطوائف المسيحية في لبنان على اعتبار بعض فئات الأولاد الذين يلدون خارج الزواج الصحيح بمثابة الشرعيين.

فالطوائف الكاثوليكية تعتبر الأولاد الذين ولدوا من زواج موهوم أولاداً شرعيين. والزواج الموهوم هو الذي يعقد خلافاً للأصول المفروضة قانوناً أو مع وجود مانع من الموانع المبطلة ولكن عن حسن نية من الزوجين أو أحدهما[1].

كما تلحق الطوائف الكاثوليكية بالأولاد الشرعيين الأولاد الذين تزوج والداهم بعد الحمل بهم أو الذين منحوا صفة الشرعية بانعام من السلطة البابوية.

والطوائف الأرثوذكسية في لبنان تعتبر أن الولد الطبيعي غير الشرعي يصبح شرعياً وينزل منزلة الولد الشرعي إذا عقد والداه زواجهما بعد ثبوت نسبه إليهما بحكم من المحكمة الروحية[2].

---

(1) De La Morandiere, Julliot Léon «Droit civile précis Dalloz. p309

(2) سليم أبي نادر «مجموعة التشريع اللبناني»، قانون الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس، الجزء الأول، ص222.

والبنوة الطبيعية لدى الطوائف المسيحية نص عليها قانون الارث لغير المسلمين الذي يطبق في لبنان على جميع الطوائف المسيحية دون استثناء وكذلك الطائفة اليهودية.

فالولد غير الشرعي لدى هذه الطوائف هو المولود من شخصين غير مرتبط الواحد مع الآخر بعقد زواج وغير متصلين بعضهما ببعض بقرابة مانعة من الزواج وغير مرتبط كليهما بعقد زواج مع شخص ثالث.

وتثبت البنوة غير الشرعية لدى الطوائف المسيحية اما بالاعتراف الرضائي ويتم بتصريح يدون في وثيقة الولادة أو في سند رسمي ينظم لدى كاتب العدل[1] واما بالاعتراف القضائي بدعوى يقيمها الولد غير الشرعي على أبيه أمام المحاكم المختصة في حالات معينة أهمها حالة الخطف والاغتصاب عندما يكون الحمل قد حصل في الوقت العائد للخطف أو الاغتصاب، وفي حالة الاغراء بالطرق الاحتيالية كالوعد بالزواج وفي الأحوال التي يوجد فيها وسائل ومخطوطات أخرى صادرة عن الأب المزعوم ومتضمنة اعترافاً بالأبوة خالياًمن الالتباس، ولا تقبل الدعوى إذا ثبت أن الأم كانت أثناء مدة الحمل القانونية معروفة بسوء سلوكها أو أن لها في ذلك الوقت اتصال بشخص آخر. كما لا تقبل إذا كان الأب المزعوم أثناء المدة نفسها في حالة لا يمكنه معها أن يكون أبا للولد وذلك اما لبعده عن مكان وجود الأم وأما لاصابته بحادث ما. وهذه الدعوى لا تقبل إلا من الولد، أما إذا كان قاصراً فتقبل من الأم تحت طائلة السقوط في مدة سنتين ابتداء من تاريخ الوضع. وإذا لم تتقدم الأم بالدعوى فيحق للولد أن يقيمها خلال السنة التي تلي بلوغه سن الرشد وتكون المدة سنتين إذا لم تعترف الأم بالولد أثناء المدة التي كان فيها قاصراً أو إذا توفيت أثناء هذه المدة أو كانت فاقدة الأهلية.

ويجوز اثبات انتساب الولد غير الشرعي لأمه أمام المحاكم المختصة وعلى الولد الذي يطلب اعلان انتسابه لأم أن يثبت أن هذه المرأة قد وضعت ولداً وأنه هو الولد الذي وضعته ولا تسمع الدعوى إلا إذا أقيمت قبل انقضاء سنتين على تاريخ بلوغ سن الرشد ولا تقبل البينة الشخصية إلا إذا كان هنالك

(1) المرجع نفسه، المادة 28 من قانون الارث لغير المحمديين.

بده بينة خطية أو قرائن جدية.

أما الطوائف الإسلامية فقد اعتبرت أن الولد ينسب إلى أمه بمجرد ولادته في جميع الحالات من غير حاجة إلى إثبات سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو من زواج فاسد أو من غير زواج أصلاً.

كما اعتبرت أن الولد ينسب إلى أبيه إما بالفراش وإما بالاقرار أو بالبينة.

1ـ ثبوت النسب بالفراش:

وثبوت النسب بالفراش يتحقق بامكان حمل الزوجة من زوجها أي أن يكون الزوج بالغاً وإلا يثبت عدم التلاقي بين الزوجين من حيث عقد الزواج بينهما، ولا تحصل الولادة قبل ستة أشهر من الزواج وهذه هي المدة الدنيا المتفق عليها من جميع الطوائف الإسلامية أما المدة القصوى فهي مسألة خلافية بين هذه الطوائف.

2 ـ ثبوت النسب بالاقرار:

إن الاقرار يكفي لثبوت النسب، لدى الطوائف الإسلامية وقد يكون صريحاً أو ضمنياً.

فالاقرار الصريح هو اعتراف الزوج أمام المحكمة أو خارجها بأن الولد ابنه. والاقرار الضمني هو كل تصرف من الزوج يمكن تأويله بمعنى الاقرار الصريح، فسكوت الزوج بعد الولادة وعدم إنكاره للولد أثناء قيام الزوجية أو بعدها وتقبل التهاني بالولد عند ولادته والانفاق عليه ومعاملته معاملة الآباء للأبناء[1].

ولكن يشترط لصحة اقرار الأب عدة شروط أهمها: أن يكون الولد مجهول النسب، وأن يكون بالإمكان أن يولد مثل المقرر له لمثل المقر وأن يصادق المقر له على اقرار المقر إذا كان راشداً أو مميزاً.

3 ـ ثبوت النسب بالبينة:

وثبوت النسب بالبينة لدى الطوائف الإسلامية هو عبارة عن شهادة

---

(1) أنور الخطيب، «خصائص الشخص الطبيعي»، دار الحياة، بيروت، 1962، ص28.

رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول. والشرع الإسلامي يعتبر الشهادة الموافقة للدعوى ملزمة للقاضي بأن يحكم بمقتضاها. ولكنه احتياطاً لصدق الشهادة أوجب شروطاً عديدة لقبولها أهمها عدالة الشهود[1].

وبما أن قانون المحاكمات الشرعية اللبناني قد أعطى القاضي الشرعي سلطة استنسابية كما نص في المادتين 99 و102 على أن قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني معتمد فيما لم يرد عليه نص لذلك يمكن القول ان للقاضي الشرعي في لبنان الحق المطلق في تقدير الشهادة.

ما هو التبني

إن التبني هو عقد بين شخصين بإنشاء علاقة بنوة تعاقدية بينهما وتتضمن حالياً مختلف أنظمة الأحوال الشخصية لدى الطوائف المسيحية في لبنان أحكام مشابهة في تنظيم التبني وتحديد مفاعيله، فالتبني لدى هذه الطوائف عقد رسمي وديني لا يحل إلا إذا تم أمام المحكمة الكنسية المختصة ووافقت عليه هذه المحكمة والسلطة الروحية العليا.

شروط التبني:

يشترط في التبني عدة أمور أهمها[2]: أن يكون قد تجاوز الأربعين، وأن يكون الفرق بينه وبين المتبني ثماني عشرة سنة على الأقل وأن لا يكون له نسل شرعي وقت التبني، وأن يوافق الزوج الآخر على التبني إلا إذا كان بين الزوجين هجر دائم فيجب موافقة الأسقف وأن يكون دين ومذهب الفريقين متحدين. ويجب على المحكمة أن تبلغ قرارها بالمصادقة على التبني إلى المسؤولين عن سجلات العماد في كنيسة المتبني وإلى دوائر الأحوال الشخصية المدنية[3].

---

(1) سليم باز، «شرح المجلة»، المطبعة الأدبية، الطبعة الثانية، بيروت، 1898، المادة 1725، ص1995.

(2) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، الجزء الأول، المواد 100 و101 و103 من قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية، ص64، والمادة 70 من قانون الأحوال الشخصية للطائفة الانجيلية ص283. والمادة 93 من قانون الأحوال الشخصية لطائفة الروم الأرثوذكس، ص222.

(3) المرجع نفسه، المواد 113 و117 من قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية ص64.

شروط المتبنى:

إذا كان المتبنى بالغاً سن الأهلية فيجب أخذ موافقته أما إذا كان قاصراً فتجب موافقته إذا كان مميزاً، وتجب موافقة والديه أو الحي منهما أو من كان القاصر في حراسته إذا كانا منفصلين بهجر دائم أو ببطلان زواج، ويُكتفى بموافقة الأسقف إذا كان الابوان متوفيين، ويحق للمتبنى وهو قاصر أن يطلب من المحكمة خلال سنة من بلوغه سن الرشد الغاء تبنيه وعلى المحكمة أن تستجيب إلى طلبه[1].

آثار التبني[2]:

إن للتبني آثاراً عديدة أهمها:

إن المتبنى يكتسب اسم ولقب المتبني ويعتبر الولد المتبنى بحكم الولد الشرعي في كل ما يتعلق بحقوقه في تركة من تبناه أو في وصيته كما ينشأ عن التبني قرابة شرعية تمنع الزواج بين المتبني والمتبنى وفروعه، وبين المتبنى وأولاد المتبني الذين ولدوا بعد التبني، وبين المتبنى وقرينة المتبني وبالعكس، وبين الأولاد المتبنين لشخص واحد. ولكن التبني لا يفقد المتبنى من الحقوق الأخرى على أقربائه الطبيعيين سوى بقدر ما يتنازل عنه المتبنى بعد بلوغه سن الرشد بتمام حريته.

إبطال التبني:

يجوز إبطال التبني بحكم قضائي تصدره المحكمة بناء لطلب من المتبني أو المتبنى أو وكيل العدل إذا اقتنع أن أحدهما متسلط على الآخر لدرجة الاضرار به أو بعائلته وأنه يمنعه أدبياً من استعمال حريته.

ومن أهم الأسباب التي تجيز إبطال التبني: إساءة المتبني إلى المتبنى إساءة جسيمة أو بالعكس، تكبيد أحدهما الآخر أضراراً أدبية أو مادية باهظة، سلوك أحدهما سلوكاً شائناً أو تركه المذهب[3] ويمكن إبطال التبني لدى

(1) المرجع نفسه، المادة 104، ص64.

(2) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، إرث ووصية، المادة 33 من قانون الارث لغير المحمديين، ص3.

(3) المرجع نفسه، المادة 115، ص64.

الانجيليين باتفاق المتبني ومصادقة المحكمة على ذلك.

أما الطوائف الإسلامية في لبنان فالتبني غير معترف به لديها وذلك عملاً بأحكام الآيتين الكريمتين 4 و5 من سورة الأحزاب **﴿وما جعل ادعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله﴾**.

فمنع التبني عند المسلمين سببه أن المتبنى معروف النسب يتصل بأب غير الذي يتبناه لذلك لا يترتب على التبني عند المسلمين أي حق من الحقوق الثابتة بين الأبناء والآباء.

وهنا أيضاً فإن جميع الأحكام التي ذكرتها عن المسلمين وبصورة خاصة السنة فإنها تطبق على أهالي قرية إيمال جميعها.

5 ـ مركز المرأة في الأسرة

بعد أن كانت المرأة متاعاً مهملاً يملكه الرجل، أصبح لها اليوم مكانة في الهيئة الاجتماعية لا تقل عن مكانة الرجل.

وقد انقضى وقت طويل قبل أن تعرف الانسانية مركز المرأة الصحيح فقد كانت متاعاً للرجل وليست قرينة له[1].

وبينما كانت الزوجة في البلاد الغربية مثلاً حتى سنة 1870 في انكلترا وحتى سنة 1938 في فرنسا لا تملك أهلية التصرف في مالها أو أهلية التعاقد إلا بإذن زوجها كانت المرأة في البلاد العربية تتمتع عرفاً وعادة ووفاقاً للشريعة الإسلامية بأهلية تامة دون أن ينتقص الزواج منها شيئاً فالمرأة تملك مالها بالاستقلال Seperations des biens ويحق لها فيه ما يحق للرجل في ماله من حق التصرف والتعاقد سواء أكانت متزوجة أم لم تكن.

ومن المستحسن أن أذكر أنه بالرغم من أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة الاستقلال التام بالتصرف في أموالها إلا أن المادة 111 من قانون التجارة اللبناني قيدت هذا الاستقلال بعض الشيء معتبرة أن المرأة المتزوجة مهما تكن

(1) انظر:

Rogers, M, Everett: «Social Change in rural Society», Appleton- Century- Crofts, INC, New York, 1960.

أحكام القانون الشخصي الذي تخضع له، لا تملك الأهلية التجارية إلا إذا حصلت على رضى زوجها الصريح أو الضمني[1].

وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية أن الزوج مجبر على حسن معاملة زوجته وأنه إذا أساء معاملتها ونتج عن ذلك شقاق ونزاع كان للزوجة أن تطلب التفرقة أو الطلاق القضائي[2].

وسبب ذلك أن السلطة الزوجية قد شرعت لصالح الأسرة وليس لصالح الزوج لذلك نص القرآن الكريم على راجب الاحسان في استعمالها طبقاً لما جاء في الآيتين الكريمتين: **﴿وجعل بينكم مودة ورحمة﴾**[3] و **﴿عاشروهن بالمعروف﴾**[4].

وهكذا رأينا أن حقوق المرأة المسلمة مساوية لحقوق الرجل، فأهليتها كاملة وهي تحتفظ بهذه الأهلية بعد الزواج. كما رأينا أن التزوج بزوجة واحدة مقبول به في أكثر الحالات، وإذا كان للرجل حق الطلاق فإن للمرأة حق طلب التفريق في بعض الحالات[5].

والأسرة في قرية إيعال وإن كان دعامتها الرجل إلا أن للمرأة الدور الكبير فيها. فهي بالرغم من اهتمامها بالشؤون البيتية التي تقع على عاتقها وحدها فإنها تعاون الرجل في الحقل وفي مواسم الزيتون يكون التقاط حبات الزيتون على عاتق نساء قرية إيعال بصورة عامة. هذا إلى جانب اشرافها على الإنتاج الداخلي كمستخرجات الألبان والعناية بالمواشي، فسلطة المرأة في إيعال مستمدة من طبيعة الأعمال التي تشرف عليها وهي في نهاية المطاف معتمدة على سلطة الرجل لأن المرأة عامة تابعة له وعلاقتها به تكون على أساس الاحترام والطاعة ما دامت تقوم بدور ثانوي إذا قورن بالدور الذي يقوم

---

(1) المجلة القضائية، «قانون التجارة اللبناني»، مطبعة صادر، بيروت، 1969، مادة 11، ص5.

(2) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، المواد 73 و130 من قانون حقوق العائلة العثماني.

(3) سورة الروم، الآية: 21.

(4) سورة النساء، الآية: 19.

(5) Chehata, Chafic, Droit Musulman, application au proche orient, précis Dalloz imp., F, Boisseau, Toulouse, 1970, p. 31.

به ولا يقوى عليه غيره كتوفير احتياجات الأسرة المعيشية المختلفة من مأكل وملبس وغير ذلك. فمثلها الأعلى أن تظل تخدم الرجل وتطيعه وتلتمس رضاه دون أن تتوقع منه شيئاً وهي تتقبل كل مظاهر سلوكه نحوها دون مناقشة أو اعتراض ومن المعيب جداً في إيعال أن يكون للزوجة نفوذ أو تأثير على الزوج فقد يصبح مدعاة للتحقير والتعيير في القرية.

والإسلام هو الدين الذي يدين به سكان قرية إيعال اللبنانية. وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية قد أعطت المرأة حقوقاً أساسية بالإرث، فإن المرأة في قرية إيعال كانت في الماضي القريب لا تتمتع بالواقع بهذه الحقوق.

وهذا الحرمان لم يكن مقتصراً على قرية إيعال بل كان شائعاً في أكثر المناطق اللبنانية كما أن هذا الحرمان لم يكن مختصاً بالمسلمين في لبنان بل عند كل طوائفه وذلك بسبب الروح الاقطاعية وحب المحافظة على الأموال في الأسرة ومنع تسربها إلى أسرة الزوج.

وإذا كانت عادة حرمان النساء اليوم قد زالت في أكثر المناطق اللبنانية ومنها قرية إيعال فإن تعليم الأولاد العالي والمتوسط مقتصر فيها على الذكور دون الإناث مثلاً وذلك يرجع إلى سيادة سلطة الذكور، حيث أن الإناث يطعن ويخدمن الذكور، فغالباً ما يحتل الابن الأكبر مركز الأب بعد وفاته ويمارس نفس سلطاته هذا إلى جانب عوامل أخرى مختلفة أهمها الاعتقاد السائد في أكثر المناطق الريفية بأن المرأة هي في نهاية المطاف للزواج وبأنها لن تستفيد من تعلمها شيئاً ما دامت اهتماماتها ستبقى محصورة في إطار إدارة شؤون المنزل والاعتناء بنظافته واعداد الخبز والطعام وتربية الأطفال حتى السن الذي يستطيعون فيه المساهمة في العمل الزراعي، وتدريب الاناث واعدادهن للحياة الزوجية المستقبلة هو الشيء الوحيد الذي تحرص على تعلمه وهو المحافظة على شرفها الذي يحفظ لها مركزها الاجتماعي ويبرر وجودها.

وعلى الرغم من أن المشكل الذي يطرح اليوم على المشترع العربي يكمن بصورة أساسية بتحديد حق الزوج بطلاق امرأته بإعلان يصدر من إدارة منفردة وبالتدخل بوضع الصيغ الجديدة للطلاق المبني على الأسباب المحقة.

على الرغم من ذلك فإن الطلاق في قرية إيعال يكاد يكون معدوماً،

ويرجع ذلك إلى قلة عدد سكان قرية إيعال وبساطة العيش فيها وإلى القرابة التي تربط بين أكثر عائلاتها.

وهكذا نرى أنه على الرغم من أن المرأة تعتبر من الدعائم الأساسية في بناء الأسرة القروية، وعلى الرغم من أنها تعتبر حجر الزاوية في بنائها الاقتصادي فإنها دون الرجل في جميع الحقوق.

الفصل الثاني

النظام السياسي

إن التحدث عن النظام السياسي في القرية يتطلب استعراض التطور التاريخي لهذا النظام الذي أثر في حياة إيعال الاجتماعية والذي ما زالت آثاره ظاهرة في تقسيم الطبقات الاجتماعية فيها إلى ثلاث طبقات تترأسها المقدمين، حكام هذه المنطقة في السنين الغابرة، وسوف أتناول النظام السياسي هنا على أساس شقين:

1 ـ الشق الأول يبحث في الرئاسة.

2 ـ الشق الثاني يبحث في المجالس.

1 ـ في الرئاسة

بعد أن طرد المماليك الصليبيين من لبنان عينوا عليه والياً منهم فقسم هذا الوالي لبنان إلى مقاطعات وولى عليها رؤساء من عائلاتها المشهورة.

وعندما اجتاحت الجيوش العثمانية في منتصف القرن السادس عشر أمبراطورية المماليك بقيادة السلطان سليم الأول وقبل دخولها المقاطعات اللبنانية تجمع أسياد تلك المقاطعات وانتقلوا إلى السلطان العثماني معلنين له الولاء وساعدوه على طرد المماليك من بلاد الشام (وهي لبنان وسوريا وفلسطين) فما كان من السلطان إلا أن كافأ الأمراء والمقدمين اللبنانيين بتركهم حكاماً على مقاطعاتهم لقاء جزية خفيفة يدفعها للدولة العلية كما اعترف لهم بالامتيازات الاستقلالية التي كانوا يتمتعون بها أيام المماليك، وفيما عدا هذه الجزية الخفيفة التي كان يدفعها حكام المقاطعات اللبنانية فإن استقلال البلاد كان شاملاً جميع الشؤون الداخلية كفرض الضرائب والرسوم الجمركية وتنظيم

الجيوش والعلم الخاص والاعدام والعفو ومنح الألقاب كما شمل الشؤون الخارجية التي كانت تقتصر في تلك الأزمان على إبرام المعاهدات التجارية مع الدولة الأجنبية.

وكان الحكم في ذاك الوقت هرمي الشكل فكان أساسه الوجهاء يعلوهم المشايخ ثم المقدمون ثم الأمراء[1] وضمن هذه الظروف تولى الأمير فخر الدين المعني الكبير حكم لبنان فوحد المقاطعات اللبنانية وعزز الجيش ثم حاول التوسع على حساب الولايات العثمانية المجاورة والاستقلال عن السلطنة العثمانية التي عملت على القضاء عليه وأعادت هيبتها إلى تلك المناطق.

بعد انتهاء دولة المعنيين تولى الشهابيين الحكم وكان أبرزهم الأمير بشير الشهابي الكبير الذي تحالف مع والي مصر محمد علي الكبير ضد السلطنة العثمانية.

وأمام اجتياح الجيش المصري للولايات العثمانية والتي كادت أن تصل إلى الاستانة خافت الدول الأجنبية من إنشاء دولة قوية على انقاض الرجل المريض فوقفت مع العثمانيين في وجه محمد علي الذي اضطر إلى الانسحاب. عندها أصبح الأمير بشير الشهابي بلا مناصر فاستسلم للانكليز الذين نفوه إلى مالطة ثم سلموه إلى الاستانة.

وبعد حكم الأمير بشير عينت الدولة العثمانية حاكماً تركياً على لبنان فقسمه إلى قائمقاميتين درزية ومسيحية وفي ظل هذا التقسيم عاش لبنان في ظل المؤامرات التي انتهت به إلى مذابح سنة 1860 بين الدروز والنصارى، كانت المذابح سبباً لتدخل الدولة الأجنبية التي وضعت سنة 1861 نظاماً مؤقتاً للبنان ينص على أن يولي عليه حاكم مسيحي أجنبي عن لبنان مرجعه الباب العالي وبالغاء القائمقاميتين وامتيازات الحكم الاقطاعي. وظل هذا النظام المؤقت ثلاث سنوات ثم استبدل به نظام لجبل لبنان الصغير الذي اشتركت في وضعه الدولة العثمانية ودول انكلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وايطاليا.

---

(1) Hitti, Philip, «Lebanon in History from the earliest time to the present, Macimillan and company Limited, third edition, New York, 1967, p 332.

أ ـ الرئاسة في ظل نظام جبل لبنان:

في ظل هذا النظام بدأ عهد المتصرفية في لبنان، ولأول مرة في السلطنة العثمانية أصبحت السلطة السياسية خاضعة إلى رقابة دستورية[1].

وهكذا أصبح يتولى الرئاسة في جبل لبنان بموجب هذا النظام متصرف مسيحي غير لبناني تعينه الدولة العثمانية ويكون مرجعه الباب العالي رأساً.

وكانت جميع خطط الإدارة الإجرائية بيد المتصرف الذي يعمل على حفظ الأمن والذي يأمر بتحصيل التكاليف.

وللقيام بمهامه كان ينصب مأموري الإدارة المحلية ويقلد الحكام القضاء ويعقد المجلس الكبير ويتولى رئاسته[2] الخ..

ولا تصبح مضابط مجلس الإدارة وأحكام المحاكم نافذة إلا إذا اقترنت بمصادقة المتصرف الذي يوقع عليها تحت كلمة موجبنجة.

وكانت إيعال تابعة لحكم جبل لبنان ثم أصبحت تابعة لولاية طرابلس العثمانية باعتبار أهلها من المسلمين، وذلك حوالي الثالث عشر من ربيع الثاني سنة خمس وثلاثين وثلاثماية وألف الموافق 28 تشرين الأول عام 1916 ميلادية[3].

ب ـ الرئاسة في ظل الانتداب الفرنسي:

وعندما جلا الأتراك عن لبنان وخضع لسيطرة الاحتلال الفرنسي أعلن المندوب السامي الفرنسي الجنرال غورو في أيلول 1920، استقلال لبنان الكبير بعد أن ضم إلى متصرفية جبل لبنان طرابلس وبيروت وصيدا وصور والأقضية الأربعة وهي بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا، ولكن الجنرال غورو أصدر في اليوم نفسه القرار رقم 336 الذي أعطى حاكم لبنان الكبير الفرنسي السلطة التنفيذية وجعله مسؤولاً عن السلامة العامة أمام المندوب السامي الفرنسي.

---

(1) ادمون رباط، «محاضرات في القانون الدستوري اللبناني»، مكتب منديا، بيروت، 1963، ص21.

(2) خليل بشارة الخوري، «حقائق لبنانية»، مطابع باسيل اخوان، الجزء الاول حريصا، 1960، الجزء الأول ص28.

(3) انظر الوثيقة في الملحق.

وفي 29 أيلول 1923 دخل الانتداب الفرنسي في حيز التنفيذ وفقاً للقرار الذي اتخذته عصبة الأمم Société des Nations. وبالرغم من صدور الدستور اللبناني في 23 أيار سنة 1926 فإن السلطة الفعلية كانت بيد المندوب السامي الفرنسي الذي علق العمل به عدة مرات، وفي الواقع لم يتمكن لبنان من ممارسته الاستقلال الفعلي إلا بجلاء الجيوش الأجنبية عن أراضيه في 31 كانون الأول 1946.

جـ ـ الرئاسة في ظل الاستقلال:

بقي الدستور اللبناني الذي صدر في 23 أيار سنة 1926 على حاله بعد أن أخرج من أحكامه كل ما يرمز إلى الانتداب أو يقره صراحة أو ضمناً.

إن الدستور اللبناني بمعناه المادي لا يتناول محتويات النص الدستوري فحسب وإنما وضع الدولة الدستورية بكامله شاملاً في الوقت ذاته الوسط الاجتماعي والسياسي أي الشعب والدولة ومن ثم جهاز الحكم.

فالشعب إنما هو مادة الدستور الحية الأصلية لأن الدستور لا يحيا ويتطور إلا بالشعب الذي يمارسه، إذن يكون الشعب العامل الأول على إنشاء الدستور وتطبيقه.

فمن اطلاعنا على مواد الدستور اللبناني نرى أنه قد أقر الحكم الجمهوري البرلماني وأنه كرس المبدأ الخالد بأن الشعب هو مصدر السلطات ذلك أنه هو الذي ينتخب ممثلي السلطة التشريعية مباشرة وإن هؤلاء ـ أي النواب ـ يختارون من يعهدون إليه بالسلطة الاجرائية أي رئيس الجمهورية الذي يعاونه وزراء يختارهم من المجلس أو من خارجه.

وكرس الدستور اللبناني مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كما كرس مبدأ تساوي جميع اللبنانيين أمام القانون وأكد على صيانة الحرية الشخصية وحرمة المنزل والملكية الفردية وسائر الحريات العامة.

إلا أنه لا يزال في هذا الميدان متخلفاً عن غيره من الدساتير التي نصت على حريات اجتماعية أخرى اقتضاها التطور الاجتماعي والاقتصادي والعلمي الذي شهده العالم منذ سنة 1926.

وبالرغم من التقسيم الطائفي في تولي المناصب السياسية وهي لا تزال قائمة حتى اليوم كإعطاء منصب رئاسة الجمهورية لماروني ورئاسة مجلس

النواب لمسلم شيعي ورئاسة المجلس الوزاري لمسلم سني بالرغم من ذلك فإننا لم نجد في الدستور اللبناني أية مادة تنص على ذلك كما أننا لم نجد مادة تعين دينا للدولة ونعتقد أن تركيب لبنان الاجتماعي والطائفي هو الدافع الأول في عدم تعيين دين للدولة.

ولكن الدستور اللبناني بالرغم من ذلك قد جعل من الطائفية القاعدة الجوهرية لحياة الدولة والمجتمع في لبنان فنص بالمادة 95 على ما يلي: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وتشكل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة». ولكن ما يقتضي الإشارة إليه أن هذه القاعدة التي كانت منحصرة في الحياة السياسية قد امتدت إلى الإدارات العامة لتصبح قاعدة من قواعد التوظيف فيها بالاستناد إلى المادة 96 من نظام الموظفين الصادر في 12 حزيران 1959 بقولها إنه تراعي في تعيين الموظفين أحكام المادة 95 من الدستور[1].

ومن تمحيصنا لمواد الدستور اللبناني نراها تفتقر إلى جهاز يراقب مدى انطباق القوانين عليه ومدى احترام السلطات له وهذا نقص يجب تداركه.

ورئيس الجمهورية اللبناني ليس مسؤولاً إلا إذا خرق الدستور أو ارتكب خيانة عظمى عندئذ يحاكم أمام المجلس الأعلى، وبمقتضى المادة الثمانين من الدستور يتألف هذا المجلس من سبعة نواب ينتخبهم المجلس النيابي وثمانية قضاة من أرفع القضاة رتبة، ولكن بالرغم من ذلك فلم يصدر في ذلك الوقت، القانون الخاص الذي ينظم المجلس الأعلى. لذا فإن المجلس الأعلى هذا لم يعرف النور منذ اقرار النصوص القاضية بإنشائه[2] وقد استوعى هذا النقص نظر الكثيرين من العلماء الذين حاولوا أن يسدوه ببعض النظريات العلمية فلم يوفقوا[3] وما يصح في هذا الموضوع عن رئيس الجمهورية يصح قوله عن الرزراء لدى اخلالهم بواجباتهم.

(1) أدمون رباط، «محاضـ[illegible] في القانون الدستوري اللبناني»، ص66.

(2) عاطف النقيب، «محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية»، مكتب منديا، بيروت، 1967، ص42.

(3) جوزف باسيلا، «المواطن والدولة في نص الدستور وروحه»، دار المكشوف، بيروت، 1963، ص[illegible]

ومن تدقيقنا للمواد المتعلقة بالسلطة الاجرائية نرى أن رئيس الجمهورية هو السيد الأول لهذه السلطة لدرجة أن الوزارة لا تستطيع ممارسة الحكم إلا وهي في دوران مستمر في فلكه وأن البرلمان لا يسعه البقاء إلا وهو في حالة من التجارب الدقيق مع رغباته.

ومن الاطلاع على مواد الدستور اللبناني المتعلقة بالسلطة الاجرائية نرى أنها تتعلق برئيس الجمهورية أكثر منها بالوزارة مع الملاحظة أن السلطة الاجرائية قد أعطيت لمجلس الوزراء في حالة وحيدة وهي خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت.

فالمادة 17 تنص على ما يلي:

«تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام الدستور.

يتبين من هذا النص أن هذه السلطة إنما هي خاصة به باعتبار أنه هو وحده الذي يتولاها وليس للوزارة إلا دور المعاونة له.

وفي الفصل الرابع من الباب الثاني المتعلق بالسلطات والذي يفصل أحكام السلطة الاجرائية نرى أن جميع المواد من المادة 49 إلى المادة 57 مخصصة كلها لرئيس الجمهورية بصفته متولياً للسلطة الاجرائية بينما لا ترد الأحكام العائدة للوزراء إلا بشكل تبعي لما تقدمها من بيان لصلاحيات رئيس الجمهورية، فهو الذي يعين الوزراء وهو الذي يقيلهم وهو الذي يعين السفراء والوزراء في الخارج والأهم من ذلك أنه يحق له بمقتضى المادة 52 من الدستور بالمفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بدون موافقة البرلمان لأنه حسب نص المادة 52 يطلع المجلس عليها حيثما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أي أن التقدير يرجع له وحده في عرض تلك المعاهدات على المجلس النيابي.

أما سائر الصلاحيات الأخرى فبمقتضى المادة 54 من الدستور يجب أن يشترك في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون. وكل عضو من أعضاء الوزارة له صفتان الأولى صفة الرئيس الأعلى لوزارته وبذلك يكون الوزير موظفاً إدارياً كسائر الإداريين وصفة الوزير الدستوري المسؤول سياسياً أمام البرلمان إلا أن مجلس الوزراء قد تحول بحكم العادة إلى هيئة إدارية.

حتى أنه لم يعد للوزير الجرأة الكافية على اتخاذ أي قرار من القرارات

التي يخضعها الدستور لصلاحياته قبل موافقة مجلس الوزراء عليه، ولعل مرد هذا الامتداد لصلاحيات مجلس الوزراء يعود إلى الطائفية إذ إن كل وزير يعتبر ممثلاً لطائفة معينة مما يجعله مضطراً في كل قرار يتخذه أن يشرك في مسؤوليته زملاءه في الحكم وإثر هذا الوضع الذي لم يتداركه الدستور أصبح الحكم في لبنان حكماً جماعياً شاملاً الشؤون السياسية والأمور الإدارية على السواء وذلك في إطار مجلس وزراء يرئسه رئيس الجمهورية على الدوام لأن المجلس الوزاري «Conseil de cabinet» الخاص بالوزارة وحدها دون رئيس الجمهورية لم ينعقد في لبنان في ذلك الوقت إلا قليلاً[1].

2 ـ في المجالس

أ ـ المجلس النيابي:

إذا رجعنا إلى نظام جبل لبنان أيام المتصرفية نرى بأن مجلساً للإدارة كان يعاون المتصرف وإن هذا المجلس الإداري هو شبيه بمجلس تمثيلي لجميع الطوائف اللبنانية التي تسكن الجبل. فقد كان هذا المجلس مؤلفاً من اثني عشر عضواً كالآتي: اثنين مارونيين ينوبان عن مديرية كسروان وثلاثة من مديرية جزين أحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم وأربعة من مديرية المتن أحدهم من الموارنة والثاني من الروم والثالث من الدروز والرابع مسلم شيعي. وعضو واحد درزي عن مديرية الشوف وآخر من الروم ينوب عن مديرية الكورة وآخر من الروم الكاثوليك عن مديرية زحلة[2].

وكان هؤلاء الأعضاء ينتخبون من قبل مشايخ القرى كما أن انتخاب الشيخ يكون بمعرفة أهل القرية.

وكان مجلس الإدارة مأموراً بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات ومصاريف الجبل وبيان آرائه على وجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل.

---

(1) ادمون رباط، «محاضرات في القانون الدستوري اللبناني»، ص126.

(2) انظر أنور الخطيب، «الأصول البرلمانية في لبنان وسائر البلاد العربية، دار العلم للملايين، بيروت.

إن صلاحيات مجلس الإدارة أو المجلس النيابي هذا ـ إذا جاز التعبير ـ تنحصر في فرض الضرائب وتوزيعها والاشراف على الشؤون المالية اما استشارته فهي غير ملزمة للمتصرف.

ولكن على الرغم من ذلك يمكننا القول إن مجلس الإدارة هو النواة لمجلس النواب إذ أنه بعد أن كان في ظل الحكم التركي منفذاً لإرادة المتصرف اتخذ لنفسه في عهد الاحتلال وقبل الانتداب الصفة التمثيلية وراح يطالب بحقوق الشعب اللبناني كهيئة سياسية مسؤولة.

وإذا كان الدستور قد أنشأ في أول عهده مجلساً للشيوخ بجانب مجلس النواب فقد كانت هاتان الهيئتان تتوليان بالتساوي السلطة التشريعية بالدولة.

وواضح إن السلطة المنتدبة التي صدر الدستور في أيامها أرادت من مبدأ تعيين الشيوخ إمكانية التأثير على السلطة التشريعية إذ كان في استطاعتها عملياً ودائماً الإيحاء بتعيين من كانت ترى فيه رغبة بالتعاون معها[1].

وبعد انتهاء الانتداب الغي مبدأ التعيين وأصبح جميع النواب منتخبين من الشعب وأصبح مجلس النواب يمثل السلطة التشريعية المطلقة والوحيدة كما نصت عليه المادة 16 من الدستور.

إن الدستور اللبناني ترك لقانون الانتخاب أمر تحديد عدد النواب في المجلس النيابي، وقد مر مجلس النواب منذ تشكيله حتى اليوم بمراحل متعددة، فقد تشكل المجلس التمثيلي الأول في 22 أيار 1926 فتحول المجلس التمثيلي الثاني إلى مجلس للنواب، فتشكل المجلس النيابي الأول في 25 أيار 1926 الذي ضم مجلس الشيوخ الذي أنشأه الدستور وكان يحتوي على 16 عضواً ثم ألغي مجلس الشيوخ وانضم أعضاؤه إلى النواب المنتخبين كنواب معينين في 18 تشرين الثاني 1927 وقد ألغي تعيين النواب منذ المجلس النيابي السادس في 21 أيلول 1943 وأصبح جميع النواب منتخبين وقد أخذ بمبدأ التعيين لمدة قصيرة في الفترة التي تلت الحرب الأهلية الاخيرة فى لبنان بعد أن توفي عدداً كبيراً من النواب وتناقص عددهم في المجلس النيابي، ثم

(1) انظر انطوان عارج، «لبنان، السلطات العامة»، مؤسسة بدران وشركاه، بيروت، 1963.

أجريت الانتخابات النيابية لاحقاً سنة 1992، وقد ترك المشرع اللبناني تحديد تفصيلات انتخاب النواب وعددهم للقوانين الخاصة المتعلقة بالانتخابات لأن النص على مثل هذه الأمور في الدستور يجعلها جامدة صعبة التعديل أما القانون فمن السهل تعديله وجعله يتطور كلما طرأت حالات تستدعي إجراء التعديل، وقد أجري تعديلاً على عدد النواب في الانتخابات النيابية التي أجريت سنة 1992.

ومن الواضح أن النائب يمثل الدولة جمعاء ولا ينحصر تمثيله فقط بناخبيه كما يستنتج من المادة 27 من الدستور. وأهم وظيفة يمارسها المجلس النيابي هي السلطة التشريعية كما أنه يناقش الموازنة التي تعدها الحكومة ويصوت عليها ضمن الحدود المبينة في المادة 84 من الدستور التي تمنع المجلس من تقرير زيادة الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في مشاريع الاعتمادات الإضافية أو الاستثنائية.

وللنائب الصلاحية بمناقشة الحكومة على سياستها بطريقة طرح السؤال عليها أو استجوابها وفقاً للأصول المحددة في نظام المجلس الداخلي[1].

ومن حقوق المجلس بل من عناصر النظام البرلماني الأساسية منح الثقة للوزارة أو سحبها، والمادة 37 من الدستور صرحت بأن حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب ولا تجرى المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل منذ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزراء المقصودين بذلك. وهذا يعني أن لكل نائب أن يطلب عدم اعطاء الثقة لأحد الوزراء. ولكن هذا الطلب يتناول في الواقع البرلماني الوزارة بأجمعها وليس وزيراً واحداً منها.

وللنواب بموجب المادة 39 من الدستور حصانة تحميهم من الدعاوى الجزائية التي قد يقيمها عليهم الأفراد أو السلطات بسبب ما يبدو في المجلس أو خارجه من الآراء والأفكار وذلك طيلة مدة نيابتهم. وإذا كان الدستور قد منع على النائب الجمع بين النيابة والوظائف العامة إلا أنه استثنى بالمادة 28 منه الوزارة.

---

(1) انظر النظام الداخلي «مجلس النواب»، الجمهورية اللبنانية، دار الفنون للطباعة، بيروت، لم يذكر السنة.

وهكذا نرى بأن البرلمان وإن كان اختصاصه الأول تشريعي إلا أنه يمارس أيضاً اختصاصاً سياسياً موضوعه الرقابة على سياسة الحكومة وأعمالها واختصاصاً مالياً بما يتعلق بموازنة الدولة ونفقاتها واختصاصاً قضائياً محصوراً في إنشاء المحكمة العليا واختصاصاً تأسيسياً عائداً إلى تعديل أحكام الدستور.

ومنذ الاستقلال إلى الآن أصبح الشعب اللبناني ينتقي ممثليه إلى المجلس النيابي ومنهم بالطبع أهالي قرية إيعال الذين يتبعون حسب التقسيم المعمول به قديماً قضاء زغرتا، وحديثاً محافظة لبنان الشمالي[1].

وهكذا فإن أهالي قرية إيعال الذين أكملوا الحادية والعشرين من العمر والذين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية يتوجهون في اليوم المحدد للانتخاب إلى اقلام الاقتراع في نفس قريتهم التي يحدد عددها في كل موعد انتخابات وزير الداخلية، وقد جرت العادة بأن يكون لكل أربعمائة ناخب قلم اقتراع على الأقل. كما جرت العادة بأن يُجرى الانتخاب في أيام الآحاد لأنها أيام عطلة أسبوعية رسمية وكي لا يتعطل الناس عن أعمالهم في بقية أيام الأسبوع.

ويعين محافظ لبنان الشمالي لقلم اقتراع قرية إيعال رئيساً وكاتباً أو أكثر قبل الشروع بالانتخاب بخمسة أيام على الأقل. ويتوجه رئيس قلم الاقتراع إلى قرية إيعال ومعه جميع الأوراق واللوازم التي يتسلمها من المحافظة أو القائمقامية إلى مركز قلم الاقتراع بحيث يكون حاضراً في القلم بالقرية ومعه الكتبة بعد ظهر السبت الذي يسبق موعد الاقتراع ليشرف بنفسه، وعلى مسؤوليته تقع تهيئة وترتيب المكتب والمعزل ولوازمها، وعليه فور وصوله إلى قلم الاقتراع في قرية إيعال أن يتصل هاتفياً بقائمقام المنطقة.

ويُجرى الانتخاب في قرية إيعال كما في كل المناطق اللبنانية، فيضع رئيس قلم الاقتراع على طاولة القلم: 1 - نسخة من قانون الانتخاب. 2 - لائحة بأسماء المرشحين. 3 - لائحة بأسماء مندوبي المرشحين. 4 - قائمة

---

(1) نصت وثيقة الوفاق الوطني اللبناني على ما يلي: «تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات».

الناخبين وقائمة شطب مطابقة لها تماماً ومتضمنة علاوة عليها ثلاث خانات مخصصة الأولى لتوقيع الناخب والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالتثبت من الانتخاب والثالثة للملاحظات التي يمكن أن يسببها اقتراع الناخب وتكون أوراق هذه اللائحة مرتبطة ببعضها ومرقمة ويؤشر القائمقام ومن يقوم بوظيفته على كل صفحة من صفحاتها. 5 ـ ظروفاً مصمغة ممهورة بخاتم المحافظة أو القضاء مع تاريخ مهرها، عددها مطابق لعدد الناخبين في القلم تستعمل للاقتراع ويرسلها المحافظ أو القائمقام بواسطة الشرطة أو الدرك إلى رئيس قلم الاقتراع قبل الاقتراع. 6 ـ خاتماً لمهر تذاكر الهوية ومحبرة له واسفنجة وزجاجة من الحبر الخاص. 7 ـ علبة اقتراع ذات فوهة واحدة معدة لادخال الظرف المصمغ الذي يحتوي على ورقة الاقتراع مجهزة بقفلين مختلفين. 8 ـ المراسيم والقرارات المتضمنة دعوة الناخبين وتقسيم الدائرة الانتخابية إلى أقلام اقتراع وتعيين موظفي القلم[1].

وهكذا منذ الساعة السابعة صباحاً يبدأ أهالي إيعال يتوافدون على قلم الاقتراع على قريتهم حاملين تذكرة هويتهم وعليها رسمهم الشمسي. والرسم الشمسي مفروض على تذكرة هوية الذكور البالغين من العمر 18 سنة فما فوق واختياري للاناث وذلك بموجب المادة 18 من المرسوم رقم 8837 تاريخ 15/ 1/ 1932.

ويتثبت رئيس القلم من وجود اسم الناخب في لائحة الناخبين ولدى العثور على الاسم يطلب إلى الناخب أن يضع تجاه اسمه في لائحة الشطب توقيعه أو بصمته ثم يسلم رئيس القلم إلى الناخب ظرفاً ممهوراً فيدخل الناخب دون أن يبرح قلم الاقتراع إلى المعزل المعد لحجبه عن الأنظار ويضع ورقة واحدة تشتمل على أسماء المرشحين بقدر عدد النواب المراد انتخابهم في الدائرة ويلصق الظرف.

ويثبت اقتراع الناخب بتوقيع أحد أعضاء قلم الاقتراع تجاه اسمه على لائحة الشطب ويضع الكاتب خاتماً يشير إلى قلم وتاريخ الاقتراع على ظهر تذكرة الهوية العائدة للناخب ويعيدها إليه.

---

(1) دليل الانتخاب، وزارة الداخلية مصلحة الشؤون السياسية والإدارية، بيروت، 1966، ص15.

ب ـ المجالس الاقليمية:

إن التقسيمات الإدارية ليست متشابهة في البلدان كلها ذلك أن وظائف الحكام الإداريين ومجالات اختصاصهم تتفاوت بالنسبة إلى النظام السياسي لكل بلد وأثر هذا النظام في حياته الاجتماعية وتنظيماته الإدارية.

فبالنظر إلى ضيق رقعة الأراضي اللبنانية فإنها تقسم اليوم إلى محافظات وأقضية يتولى رئاسة الأولى محافظ ورئاسة الأخرى قائمقام، ويقوم في المدن والقرى ذات المجالس البلدية بتمثيل السلطة المركزية رئيس البلدية مع تمثيله بالوقت ذاته لأهالي بلدته وإدارة مصالحهم المحلية.

وبموجب المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 3 شباط 1930 أعيد تنظيم المناطق الإدارية بإنشاء خمس مناطق كبرى ثم أصبحت ست مناطق بموجب مرسوم 253، 24 شباط 1983، وهي:

1 ـ محافظة بيروت	قاعدتها بيروت.
2 ـ محافظة جبل لبنان	قاعدتها بعبدا.
3 ـ محافظة لبنان الشمالي	قاعدتها طرابلس.
4 ـ محافظة البقاع	قاعدتها زحلة.
5 ـ محافظة لبنان الجنوبي	قاعدتها صيدا.
6 ـ محافظة النبطية	

ويحسب المرسوم الأول تشمل كل محافظة على أقضية باستثناء محافظة بيروت التي تقتصر على مدينة بيروت وحدها.

وإن كل قضاء يشتمل على أماكن آهلة بعضها مدن وبعضها قرى وأكثرية هذه القرى تتألف منها بلديات، وهذا التنظيم أجريت عليه بعض التعديلات الطفيفة الواردة بالمرسوم رقم 116 تاريخ 12/6/1959.

ولما كانت قرية إيعال تابعة من حيث التقسيم الإداري إلى قضاء زغرتا وكان قضاء زغرتا يتبع محافظة لبنان الشمالي في طرابلس، ولما كان لقرية إيعال بلدية مكونة حسب القوانين اللبنانية المعمول بها كما أن لها مجلساً اختيارياً لذلك وجب علينا أن نبحث في هذه التنظيمات الإدارية المشار إليها لتعلقها بصورة أو بأخرى بقرية إيعال ولتأثيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أهالي قرية إيعال.

وبما أن المجالس الموجودة في قرية إيعال تابعة بصورة أو بأخرى لاشراف قائمقام قضاء زغرتا لذلك سأتجنب البحث في أوضاع المحافظ والمحافظة مقتصرة على البحث في القائمقامية مبينة مدى اتساع أو ضيق تدخل السلطة المركزية بشؤون أهالي قرية إيعال.

فالقائمقام يعين من بين حملة الاجازة في الحقوق أو ما يعادلها بمرسوم يصدر بناء لاقتراح وزير الداخلية واستطلاع رأي المحافظ. وهو يقيم في مركز القضاء ويمارس صلاحية المحافظ ضمن القائمقامية وأهم وظائف القائمقام في ذلك الوقت في[1]:

1 ـ إعطاء رخص حمل سلاح الصيد واستثمار المقالع واستعمال المواد المتفجرة وإعطاء رخص البناء في الأمكنة غير الداخلة في النطاق البلدي ورخص المحلات المصنفة من الفئة الثالثة ورخص استثمار الغابات المشاعية.

2 ـ تعيين نواطير الحقول العموميين والخصوصيين ونواطير لجان الري الخاصة ونواطير المشاعات.

3 ـ يفرض التدابير الصحية وينسق العمل بين دوائر الصحة العامة والوحدات الصحية التابعة للبلديات.

4 ـ يمارس بعض صلاحيات وزير الزراعة المعطاة له بقانون الغابات كما يمارس صلاحيات وزير العمل والشؤون الاجتماعية المتعلقة بتوقيع شهادات العمل وملفات المؤسسات ودفاتر الاستخدام.

5 ـ يمارس صلاحيات وزير الداخلية المعطاة له في قانون المختارين ما عدا دعوة الهيئات إلى الانتخاب.

6 ـ يقوم بتوقيع أمر إيواء العجزة والأيتام والمشردين.

7 ـ يوقع أمر السفر لجميع الموظفين التابعين لقضائه ويصدق على التفويض بقبض الحوالة.

8 ـ يقوم بتفقد جميع نواحي منطقته مرتين في السنة على الأقل ويقف على مطالب الأهلين ويقدم تقريراً بذلك إلى المحافظ.

---

(1) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، المرسوم رقم 116، تاريخ 12/ 6/ 959 تحت كلمة قائمقام، ص7.

البلدية ومجلسها في قرية إيعال:

إن بلدية إيعال هي هيئة مستقلة عن الإدارة المركزية تتولى شؤون المنطقة التابعة لها. ولبلدية إيعال كما لكل البلديات في لبنان شخصية معنوية، فلها أن تملك، وأن تشتري، وتقبل الهبات وتبيع، وتنشىء العقود، وتتقاضى أمام المحاكم.

ولقد أخذت الأنظمة المتعاقبة في لبنان فيما يتعلق بتكوين المجالس البلدية واختيار أعضائها حيناً بنظام الانتخاب وحيناً بنظام التعيين وأحياناً بنظام التعيين والانتخاب معاً.

ومن قراءتنا لنظام القانون الصادر في 29 أيار سنة 1963 نرى أنه قد أخذ بطريقة الانتخاب إذ نصت المادة 12 منه على أنه ينتخب أعضاء المجلس البلدي بالتصويت العام المباشر وفقاً للأصول المتبعة في الانتخابات النيابية.

وهكذا فإن أهالي قرية إيعال ينتخبون من يمثلهم في عضوية المجلس البلدي وذلك كل أربع سنوات وهذا المجلس ينتخب من بين أعضائه في أول جلسة يعقدها رئيساً ونائب رئيس وأميناً أو أكثر لتنظيم محاضر الجلسات. ويتألف من الرئيس ونائبه والأمناء مكتب المجلس البلدي.

ولما كان عدد سكان قرية إيعال لا يتجاوز الألفين فقد نص القانون على أن عدد أعضاء بلديتها يجب أن لا يتجاوز الثمانية أعضاء.

ولبلدية إيعال كما لكل بلدية في لبنان جهاز يتألف من سلطة تنفيذية يتولاها رئيس البلدية ومن سلطة تقريرية هي المجلس البلدي Le conseil municipal برئيسه وأعضائه(1).

وجلسات المجلس البلدي تعقد بصورة علنية ويحق للمحافظ أو القائمقام حضورها ولكن ليس لهما إلا صوت استشاري. ولا تكون مناقشة المجلس البلدي صحيحة إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائها العاملين

---

(1) انظر

Gatala, Peirre, et Gervais, André, «Le droit Libanaise, Librairie general de droit et de Jurisprudence, Tome II Paris, 1963.

وفي الجلسة الثانية تكون المناقشة صحيحة أياً كان عدد الحاضرين.

ولكن القرارات التي يتخذها المجلس البلدي في قرية إيعال لا تكون نافذة إلا بعد موافقة سلطة الوصاية عليها ذلك أن المجالس البلدية في لبنان خاضعة لوصاية السلطة المركزية الممثلة بالقائمقام والمحافظ ثم وزير الداخلية[1].

Le conseil municipal est soumis a la tutelle de l'autorité centrale, les delibérations de ce conseil ne sont executoires qu'aprés approbation de l'autorité de tutelle.

وهكذا فإن القرارات التي يتخذها المجلس البلدي في قرية إيعال لتكون نافذة يجب أن تصدق بحسب أهميتها إما من القائمقام وإما من المحافظ وإما من وزير الداخلية.

فالقرارات التي تحتاج لمصادقة القائمقام في ذلك الوقت هي:

أ ـ إدارة الأملاك البلدية.

ب ـ عقود الايجار التي لا تزيد مدتها عن ثلاث سنوات.

جـ ـ شراء الأملاك العقارية.

د ـ المشاريع والخطط وتقدير الأكلاف المختصة بالاصلاحات وأعمال الصيانة.

هـ ـ جعل المباني البلدية في ضمانة شركات الضمان.

و ـ وضع تعريفات للعربات والمركبات العمومية.

ز ـ اسعاف الفقراء والبائسين.

حـ ـ كل مشروع يختص ببناء أو إصلاح أو هدم.

ط ـ قبول أو رفض الهبات والأشياء الموصى بها للبلدية من غير أن تنشأ عنها أعباء.

والقرارات التي تستوجب مصادقة المحافظ لكي تكون نافذة في ذلك الوقت هي:

---

(1) Baroud, Antoine, «La Science adnimistrative», Bureau Mandia, Beyrouth, 1965, p. 174.

أ ـ موازنة البلدية (أصبح تصديقها بموجب قانون 29/ 5/ 1963 من اختصاص القائمقام).

ب ـ رسوم البلدية (اصبح تصديقها بموجب قانون 29/ 5/ 1962 من اختصاص القائمقام).

جـ ـ عقود الايجار التي تجاوز مدتها ثلاث سنوات.

هـ ـ المصالح العامة المختصة بالبلدية كمصلحة حراس الليل ومصلحة الصحة العامة والمياه والإنارة والمقابر والمجاري. .

و ـ قبول الهبات والأشياء الموصى بها عندما ينشأ عنها أعباء.

والقرارات التي لا تكون نافذة إلا بعد مصادقة وزير الداخلية هي:

أ ـ القرارات التي يتألف منها نظام دائم.

ب ـ التكاليف غير العادية والقروض.

جـ ـ بيع أملاك البلدية التي تكون مستملكة لمنفعة عامة أو المقايضة بها.

د ـ تخصيص ملك بلدي لمصلحة ما بعدما كان مخصصاً لمصلحة عامة.

هـ ـ إنشاء شوارع وساحات عامة أو الغاءها أو تقويمها أو تمديدها وتوسيعها وتسميتها.

أما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيس البلدية وعلى رأسها تنفيذ مقررات المجلس البلدي. كما يدير دوائر البلدية وأموالها وعقاراتها ويحضر ويقدم للمجلس البلدي في بدء كل دورة تقريراً عن الإدارة وفي بدء دورة تشرين الأول ميزانية البلدية وبرنامج الأشغال ويأمر بصرف الميزانية، ويجري عقود البيع والأجار والقسمة عندما تكون هذه الأعمال قد رخص بإجرائها من المجلس البلدي وبصفته رئيساً للبلدية يمثلها أمام المحاكم. كما يتخذ التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض وسلامة الأشخاص والأموال ولملافاة الحوادث، ويؤمن توزيع المساعدات، وبصورة عامة يكلف القيام بشؤون المحافظة على الراحة والسلامة والصحة العامة بشرط أن لا يتعرض للصلاحيات التي تمنحها القوانين والأنظمة لدوائر الأمن في الدولة.

وهكذا نخلص إلى ما يلي بشأن البلدية في قرية إبعال:

فبالرغم من أن إنشاء بلدية إبعال كان نتيجة لأخذ المشترع اللبناني بمبدأ اللامركزية الإقليمية الذي يخول البلدية استقلالاً ذاتياً في إدارة شؤونها ضمن النطاق البلدي، إلا أن المشترع جمد كل ذلك وقيده بوضعه في ظل وصيانة إدارية يمارسها الجهاز المركزي في الدولة.

فبلدية إبعال التي تتمتع من جهة بالانتخاب الشعبي والشخصية المعنوية ركني اللامركزية الإدارية في أبهى مظاهرها، تخضع لرقابة صارمة تضارع رقابة الرئيس على المرؤوس في أقوى مظاهر المركزية.

ومن بحثنا للأحكام التي عرضناها نرى أنها تجعل من سلطة الوصاية سلطة تسلسلية لا تبقي للبلديات من اللامركزية إلا كونها تتمتع بالشخصية المعنوية المنفصلة عن شخصية الدولة انفصالاً مبدئياً فقط. في حين أن المجالس البلدية التي تتمثل بها هذه اللامركزية تخضع واقعياً لواجب الطاعة الذي يخضع له موظفو الجهاز المركزي في علاقاتهم مع رؤسائهم.

جـ - المجلس الاختياري:

إن كل مكان مأهول يزيد عدد سكانه المقيمين فيه على خمسين نفساً يقوم بإدارته مختار يعاونه مجلس اختياري عدد أعضائه اثنين يزيد بتزايد عدد السكان. أما القرية التي لا يبلغ سكانها مثل هذا العدد فيقوم بادارتها مختار ومجلس أقرب قرية إليها[1].

وبما أن قرية إبعال يزيد عدد سكانها عن 500 نفس فإن عدد مجلس اختيارتها يتكون من أربعة أعضاء، والمختار بعكس رئيس البلدية لا ينتخب من قبل المجلس الاختياري وإنما ينتخب مباشرة مع الأعضاء بالطرق المطابقة لانتخابات المجالس البلدية.

Le conseil des anciens n'élit pas le Moukthar comme cela se produit pour le president du conseil municipal.

Le Moukhtar et le conseil des anciens sont élus directement et au suffrage universel conformement aux règles applicables aux elections municipales.

(1) شفيق حاتم «محاضرات في القانون الإداري»، مكتب منديا، بيروت، 1963، ص148.

ومدة ولاية المختار والأعضاء أربع سنوات تبتدىء من تاريخ الانتخاب[1].

وتنحصر مهمة أعضاء المجالس الاختيارية في ذلك الوقت في المداولة مع المختار للعمل على ما فيه خير القرية وتسهيل أمور أهاليها وبتوقيع أحدهم مع المختار على بعض المعاملات الرسمية: كالايضاحات المتعلقة بفراغ وانتقال الأملاك ومسحها، والشهادات المعطاة بهوية التفرغ والمتفرغ له أو أحدهما وبأنهما ما زالا على قيد الحياة وأنهما في الحالة المعتبرة شرعاً وأن التفرغ لم يكن صادراً عن إكراه. والبيانات المتعلقة بواضعي اليد على الأراضي التي لا يحمل أصحابها صكوكاً مسجلة.

أما المختار فيرئس مجلس الاختيارية ويمثل القرية أو الحي في مراجعة السلطات بما يعود بالمنفعة على الأهلين ويمثل الإدارة في شؤون إدارية بحتة من إعطاء شهادات أو تسهيل مهمات بعض مأموري الإدارة عند قيامهم بوظائفهم ضمن نطاق القرية أو الحي والمحافظة على سجل النفوس وقيد الوقوعات فيه والتصديق على بعض المعاملات الخ.

ومع أن وظائف المختار وأعضاء مجالس الاختيارية هي مجانية باستثناء بعض رسوم يتقاضاها المختار على بعض المعاملات.

فهم يخضعون لرقابة تسلسلية تمارسها السلطة المركزية في الدولة بواسطة ممثليها من محافظين وقائمقامين.

وبالنظر لضآلة أهمية المهمات الموكولة إلى المختارين كما يتبين، ومن أجل ابعاد القرى اللبنانية ومنها قرية إيعال عن مشاحنات الانتخاب والحزبيات المحلية كان من الأفضل أن يتم تعيينهم بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح المحافظ كما كانت عليه الحالة في ظل المادة 54 من المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 3 شباط 1930 أو أن تناط مهماتهم برئيس البلدية ومعاونته بعد أن أصبح بالإمكان إنشاء بلدية في كل مدينة وفي كل قرية بموجب أحكام المادة 3 من قانون البلديات الصادر في 29 أيار 1963[2].

(1) Baroud, Antoine, «La Science administrative», Bureau Mandia, Beyrouth, 1965, p. 78.

(2) جان نفاع، «كيفية تشكيل المجالس المحلية ومدى إشراف السلطة المركزية عليها»، مجلة نقابة المحامين، العدد الأول بيروت، 1967، ص56.

وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (الطائف)

لقد تم الاتفاق بين اللبنانيين على إجراء مجموعة من الاصلاحات وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني وذلك بعد أن توقفت الحرب الأهلية اللبنانية الأخيرة فيه، وقد طبق بعض هذه الاصلاحات، ويُنتظر تطبيق بعض البنود الأخرى في المستقبل القريب، وسنتناول بعضها. وخاصة فيما يتعلق: 1 ـ الرئاسة. 2 ـ المجالس.

1 ـ في الرئاسة:

أ ـ رئيس الجمهورية:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء، من صلاحياته:

1 ـ يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

2 ـ يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

3 ـ يصدر المراسيم ويطلب نشرها.

4 ـ يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد اقرارها في مجلس النواب.

5 ـ يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

6 ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم.

ب ـ رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، من صلاحياته:

1 ـ يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

2 ـ يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها.

3 ـ يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

2 ـ في المجالس:

أ ـ مجلس النواب:

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها، من صلاحياته:

1 ـ الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

2 ـ إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـ بالتساوي بين المسيحيين المسلمين.

ب ـ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

جـ ـ نسبياً بين المناطق.

3 ـ يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (108) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة والمراكز الشاغرة قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني.

4 ـ مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ مجلس الوزراء:

تُناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1 ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

2 ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والاشراف على أعمال كل أجهزة الدولة في إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

3 ـ إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

4 ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

5 ـ مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص ويتخذ قراراته توافقياً.

فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، وتتخذ القرارات بأكثرية الحضور أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

هذا وتجدر الإشارة هنا أنه قد تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية، ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

وقد شددت الوثيقة على أهمية الغاء الطائفية السياسية وتشكيل هيئة لدراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغائها وذلك عن طريق:

1 ـ اعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

2 ـ الغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

جـ ـ المجالس الاقليمية:

لقد ركزت الوثيقة على تحقيق اللامركزية الإدارية عن طريق:

1 ـ توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين.

2 ـ اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى وذلك عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية.

3 ـ اعتماد خطة إنمائية موحدة وشاملة وتعزيز موارد البلديات بالامكانات المالية اللازمة.

الفصل الثالث

النظام الاقتصادي

تُوزع القطاعات الاقتصادية المختلفة في لبنان إلى عشرة قطاعات هي:

1 ـ الزراعة. 2 ـ الصناعة. 3 ـ البناء. 4 ـ التجارة. 5 ـ النقل. 6 ـ أجور المباني والعقارات. 7 ـ الخدمات المختلفة. 8 ـ السوق المالي. 9 ـ القطاع العام (قطاع الدولة). 10 ـ رصيد الاستثمارات الخارجية. إلا أن القطاع الاقتصادي الرئيسي للقرية اللبنانية هو القطاع الزراعي، وأكثر القطاعات الأخرى معدومة في قرية إيعال أو ضئيلة الأهمية.

لذلك فإن الزراعة في قرية إيعال ستكون أهم موضوع في دراسة اقتصادها. وهي تنقسم إلى أربعة أقسام: 1 ـ نظام الانتاج. 2 ـ نظام الملكية. 3 ـ نظام التجارة. 4 ـ نظام الضرائب.

1 ـ نظام الإنتاج

إن الكيان الاقتصادي الخاص للبنان يقتضي تدابير استنسابية لانماء قطاعات الإنتاج وأخصها قطاع الزراعة[1].

فبالرغم من فقر لبنان بمواده الأولية فإن الصناعة لا تزال تنمو باضطراد منذ الحرب العالمية الثانية كما أن التجارة تقدم جزءاً كبيراً من ثروة البلاد، بالرغم من ذلك فإن الزراعة هي المورد الذي يهيء أسباب المعيشة لأكثر من 50٪ من مجموع السكان وقد قدر دخل القطاع الزراعي في لبنان سنة 1950

(1) Saad, Fouad: «Sur l'agriculture Libanaise et le crédit agricole», réunion d'étude internationale sur les problèmes du crédit agricole dans le bassin méditérranéen, Beyrouth, 1968, p, 1.

بحوالي 206 ملايين ليرة لبنانية أي ما يعادل 19,76٪ من مجموع الدخل القومي اللبناني في العام المذكور وفي عام 1958 قدر بحوالي 219 مليون ليرة لبنانية أي ما يعادل 16,52٪ من مجموع الدخل القومي.

أ ـ الأراضي المروية:

تكون قضية المياه مشكلة من أهم مشاكل بلدان حوض البحر المتوسط لهذا فإن إعطاء أراضي جديدة إنتاجيتها بواسطة الري، يبدو أمراً حتمياً لهذه المناطق.

كانت زراعة التوت من أهم المزروعات في الماضي في الأراضي المروية بقرية ايعال وذلك من أجل تربية دود الحرير ولكن اليوم وبعد أن اقتلعت أشجار التوت حل محلها بالدرجة الأولى زراعة الحمضيات ثم الخضار وبعض أنواع الفواكه التي لا تتطلب ارتفاعاً كبيراً.

1 ـ الحمضيات: ان موسم الحمضيات يمثل اليوم في لبنان دوراً مهماً في انتاج لبنان الزراعي، فالمناطق الساحلية اللبنانية من الناقورة حتى خليج عكار أغلبيتها مزروعة بالحمضيات وهذا واضح لأي شخص يزور الساحل اللبناني كما أن قضية تصدير الحمضيات من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومات اللبنانية في كل سنة.

ولما تخلت قرية ايعال عن زراعة التوت استبدلت أكثر أراضيها المروية بزراعة الحمضيات، وقد حصلت على إنتاج من الحمضيات له من الجودة ما يجعله يحتل المرتبة الأولى في الإنتاج العام.

وبالرغم من شكوك السرجب وشركاه ـ في تقريره عن التطور الاقتصادي في لبنان[1] ـ من بقاء زراعة الحمضيات في لبنان، فقد ازدهرت هذه الزراعة في كل الساحل اللبناني وبصورة خاصة في قرية إيعال، واستطاعت الحكومات المتتابعة أن تحل أزمة التصدير بواسطة الدبلوماسية اللبنانية وخاصة بعد أن بدأت البلاد الأوروبية الشرقية استيراد الحمضيات من لبنان.

---

(1) أنظر الكسندر جب وشركاه «التطور الاقتصادي في لبنان»، ترجمة وطبع وزارة الاقتصاد الوطني، بيروت، 1948.

2 ـ **الخضار**: ان زراعة الخضار في لبنان تلائم اقتصادياته وخاصة في المناطق المعتدلة وذلك لأسباب عديدة أهمها:

1 ـ إنها تحتاج إلى مساحات قليلة من الأراضي.

2 ـ يمكن زراعة الخضار موسمين مختلفين في الأرض نفسها خلال سنة واحدة.

3 ـ إن زراعة الخضار لا تحتاج إلى أنواع خاصة من التربة لتعطي المحاصيل الجيدة.

4 ـ انها تنمو في الأراضي السقي لذا فهي لا تحتاج إلى مطر.

5 ـ ان تغيرات الحرارة في لبنان يجعل زراعة الخضار ممكنة في أكثر الفصول، وبالنسبة لقرية إيعال فإن زراعة الخضار لا تشكل مصدراً مهماً في الإنتاج بل إن أكثر ما ينتج من الخضار يستهلك محلياً، وقد جرت العادة بأن يزرع كل فلاح في قرية إيعال قسماً من الأرض المحيطة بداره أنواعاً مختلفة من الخضار للاستهلاك المحلي.

3 ـ **الفاكهة**: إن زراعة الفاكهة كالتفاح والإجاص تعتبر من أهم الموارد الزراعية في المناطق اللبنانية الجبلية، أما بالنسبة لقرية إيعال فإن عدم ارتفاعها المطلوب عن سطح البحر ولمناخها الدافىء طيلة أيام السنة، فإن زراعة هذه الأنواع غير مرغوب فيه وأشجار التفاح والإجاص الموجودة في قرية إيعال هي من الأنواع التي تنتج أثماراً ذات حجم صغير كالتفاح «المغازلي»، والإجاص السكري، أما التفاح «الستركن» «والغولدن» و«الإجاص الكوشي» فهي من الأنواع المفقودة في قرية إيعال.

ب ـ الأراضي غير المروية:

1 ـ **الزيتون**: إن الزيتون يعيش في الأراضي الجافة ويعمر أجيالاً عديدة دون أن يُعتنىٰ به كثيراً ولهذا ازدادت كروم الزيتون، مع أن الأهالي قدّ قطعوا عدداً من أشجاره أثناء الحرب الكبرىٰ واستعملوها حطباً للتدفئة.

إن إنتاج لبنان من الزيتون من الموارد الرئيسية للدخل القومي كما أن الزيتون وزيت الزيتون يستعملان في الغالب للاستهلاك المحلي والتحويل الصناعي، كصناعة الصابون بالإضافة إلى تصدير الفائض.

وبالنسبة لقرية إيعال فإن هذا الإنتاج يعتبر أهم موسم فيها، فخراج قرية إيعال (الأراضي المحيطة بها) كله مزروع بشجر الزيتون، ويشترك أكثر أهالي القرية نساءً ورجالاً وشباباً في قطف الزيتون أيام موسمه، وفي القرية ثلاثة مكابس عصرية للزيتون تعمل ليلاً ونهاراً أيام المواسم.

وعلى الرغم من أن تقرير بعثه ايرفد برئاسة الأب لوبريه[1] الذي يستنتج ارتفاع نسبة البطالة في الكورة والزاوية (ومنها قرية إيعال) لأن الزراعة السائدة في هذه المنطقة هي الزيتون باعتباره يعطي موسماً كل سنتين، فإن هذا الاستنتاج لا ينطبق على قرية ايعال لما يوجد فيها من زراعات متنوعة وإن يكن الزيتون من أهم مواسمها.

2 ـ الحبوب: إن لبنان وإن يكن يولي زراعة الحبوب بصورة عامة والقمح بصورة خاصة أهمية كبيرة، إلا أنه لا ينتج إلا جزءاً يسيراً من مجموع ما يحتاج إليه من الحبوب وخاصة القمح. فبالرغم من أن الحكومة قد أنشأت مكتباً للقمح ـ يتبع وزارة الاقتصاد الوطني ـ للاشراف المباشر على زراعة القمح والحبوب المعدة لصناعة الخبز، فلبنان لا يزال ينتج في أفضل الظروف أكثر من 75 ألف طن من القمح سنوياً بينما يستهلك اللبنانيون أكثر من 250 ألف طن سنوياً. هكذا يكون العجز كبيراً إذ يبلغ أكثر من 175 ألف طن سنوياً مما يضطر لبنان إلى استيرادها من الخارج[2]. أما قرية ايعال فإن زراعتها للحبوب ليست ذات أهمية وإنتاجها للحبوب يستهلك محلياً، بالإضافة إلى شراء قسم كبير من أسواق مدينة طرابلس لسد حاجتها. ولكن بالرغم من عدم أهمية إنتاج قرية ايعال لهذه الأصناف إلا أنه يوجد فيها كأكثر قرى لبنان بيدر لتذرية سنابل القمح بعد درسها.

وإذا كان مقدار الغلة من الحبوب في قرية ايعال وفي لبنان بصورة خاصة يختلف من سنة إلى أخرى بحسب مقدار المطر إلا أن التقدم في زيادة إنتاج الحبوب يمكن أن يتم بإدخال أنواع محسنة جديدة من الجنس الذي ينضج باكراً ويعطي إنتاجاً أكثر بالإضافة إلى استعمال الأسمدة والزراعة التناوبية

---

(1) تقرير إيرفد، منشورات النهار، بيروت 25 حزيران 1961.

(2) أنظر عزمي رجب، محاضرات في الاقتصاد السياسي.

وتنظيف البذور وتنقيتها. وقد أخذت الحكومة اللبنانية بالاقتراح الوارد في تقرير السرجب وشركاه بأن يفكر في إنشاء طرق لخزن كميات احتياطية من الحبوب فنفذت مشروع اهراءات مرفأ بيروت (SILO) وبعض المناطق اللبنانية حتى لا يبقى لبنان تحت رحمة تقلبات الأحوال العالمية[1].

3 ـ التين: إن شجرة التين موجودة في مناطق مختلفة المناخ في لبنان وإن يكن أجودها في قرية الحلوة وشكا على طريق طرابلس بيروت.

والتين يعطي إنتاجاً بقليل من الكلفة والعناء إذ أن حاجتها من خصب التربة والماء والاعتناء بتربيتها هي قليلة.

وهذه ظاهرة معروفة في كل المناطق التي تنتج هذا النوع.

أما قرية إيعال فإن إنتاجها من التين عادي، والأنواع الموجودة فيها تحتل المرتبة الأولى بالجودة، وتستهلك إيعال قسماً من هذا النوع طرياً. كما يجفف الأهالي قسماً آخر ويطبخونه بالسكر ليخزن لفصل الشتاء هذا بالإضافة إلى تصدير الفائض إلى مدينة طرابلس.

4 ـ العنب: إن زراعة العنب من أهم المواسم الزراعية في لبنان، فبالرغم من الاستهلاك المحلي له ومن إنتاج الخمور والكحول منه، ومن أن قسماً منه يجفف كزبيب أو يحول دبس، فإن لبنان اليوم قد أصبح من الدول المصدرة لهذا النوع من الإنتاج الزراعي.

وقرية إيعال لها نصيب لا بأس به من إنتاج هذا النوع من المزروعات، بل إن الأصناف المنتجة في قرية إيعال تضاهي بجودتها كل المناطق اللبنانية المنتجة لنفس الأصناف. وكل بيت في قرية إيعال ينتج اجمالاً من هذا النوع يحول بعضه إلى دبس من أجل فصل الشتاء والبعض يجفف قسم كزبيب والباقي يصدر إلى الأسواق المحلية. ولكن نظراً لكون جميع أهالي إيعال من المسلمين فإنهم لا ينتجون أي أنواع من الخمور أو الكحول.

5 ـ التبغ: كانت الحكومة في العهود التركية تحتكر صناعة الدخان في كل السلطنة التركية إلا في جبل لبنان الذي كان يتمتع بنصيب من الاستقلال

(1) الكسندر جب وشركاه، «التطور الاقتصادي في لبنان»، ص58.

كما بينا سابقاً. وكانت شركة الريجي أو إدارة حصر التبغ والتنباك هي المسيطرة على هذه الصناعة وبقيت كذلك في زمن الانتداب الفرنسي حتى شهر أيار سنة 1930 حينما انتهت مدة امتياز الريجي. ولكن في شباط 1935 أرجع المفوض السامي نظام الاحتكار وكانت الحجج الرئيسية التي أدلى بها المفوض السامي تأييداً لموقفه هذا أن إباحة زراعة الدخان أشد ضرراً بالزراع من الاحتكار وأن دخل الحكومة من احتكار هذه الصناعة يمكن السلطات من تخفيض الضرائب[1].

والآن بالرغم من أن الدولة اللبنانية تملك أكثر من 90 بالمئة من أسهم إدارة حصر التبغ والتنباك فإن هذه الإدارة تجني من الأرباح أموالاً طائلة.

أما قرية إيعال فإن حظها من زراعة التبغ قد بدأ من مدة قريبة بعد أن بدأت إدراة حصر التبغ والتنباك تعطي لأصحاب الأراضي الراغبين بزراعة هذا النوع حق الاستثمار لقاء شرائها للمحصول. وبالفعل يوجد الآن في قرية إيعال بعض من أهاليها يتعاطون زراعة التبغ، ولكن بالرغم من ذلك فلا تعتبر قرية إيعال من القرى المهمة في إنتاج هذا الصنف.

2 ـ نظام الملكية

إن نظام الملكية في لبنان كان فيما مضى كبقية الأنظمة الموجودة في المنطقة أي نظاماً اقطاعياً فالأرض هي للاقطاعي، والفلاح الذي يأتمر بمشيئة أسياده الاقطاعيين ويبقى يعمل في أراضيهم. ولكن بالرغم من هذا النظام فلم يكن الفلاحون اللبنانيون الذين يعملون في الاقطاعات أقناناً كما كان الفلاحون في سوريا ومصر. فقد كانت لهم حرية التنقل من اقطاع إلى آخر وكان لهم أن يؤثروا اقطاعياً على اقطاعي آخر فينتقلون إلى خدمته، هذه الحرية لم يتمتع بها الفلاحون في النظام اللاتيني بل كانوا أقناناً تحت رحمة الاقطاعي. والاقطاع في لبنان كان صغيراً يشمل قرية إلى عشر قرى موزعاً بين العائلات اللبنانية الارستقراطية.

لذا فلبنان كان أسرع من غيره في المنطقة المحيطة به في القضاء على

(1) سعيد حمادة، «النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الأميركية بيروت 1936، ص82.

النظام الاقطاعي وقد قامَ بثورات من أجل ذلك. وأهم تواريخ المقاومة هي:

أولاً: عام 1844 ـ 1948 من أجل إلغاء عدم المساواة في دفع الميري.

ثانياً: عام 1945 من أجل تحديد سلطة ونفوذ المقطعجية حيث أُكره كل مقطعجي بأن يتقاسم السلطة مع ممثل للفئة الأخرىٰ أي الشعب[1].

ثالثاً: ثورة الفلاحين عام 1854 تلك الثورة التي وضعت حداً نهائياً لامتيازات الأعيان والأشراف في لبنان الشمالي.

رابعاً: 1861 ـ 1864 برز النظام الأساسي الذي أعلن في المادة السادسة: «مساواة الجميع أمام القانون وإلغاء كل الامتيازات الاقطاعية وخاصة امتيازات (المقطعجية)» ولكن بالرغم من هذا النظام الذي بقي حتى الحرب العالمية الأولىٰ فإن ذلك لم يحل من منح العائلات الاقطاعية القديمة امتيازات ذات شأن تميزها عن سواها. أما قرية إيعال فقد كانت في القرن السابع عشر مركز لحكم المقدمين وكانت أراضيها كاقطاع خاص بهم وتحت تصرفهم المباشر[2] أما الأراضي غير المزروعة فقد ابتاعها من الخزينة العامة أشخاص من ذوو مال ونفوذ بينهم عدد كبير من موظفي الدولة وهنا أدخل لقب أفندي إلى اللغة وأصبح مرادفاً لصاحب مقاطعة. وهذا يؤكد لنا أن مقدمي الزاوية الذين كان مركز حكمهم قرية إيعال هم الذين اشتروا هذه الأراضي واكتسبوا لقب أفندي.

وفي 23 شوال 1274 صدر قانون الأراضي العثمانية وأقام محل الأنظمة القديمة التي كانت من بقايا عصور الاقطاع والتسلط، أنظمة مقننة مدنية رافقت في عصرها التطور الفكري والاجتماعي فأنشأت دائرة الدفتر الخاقاني أو إدارة الطابو وأناطت بها أمر تسليم سندات الطابو بالأراضي الأميرية غير أنها أبقت على تقسيم الأراضي كما كانت بوجه التقريب في السابق وجعلتها خمسة أصناف: أ ـ الأراضي المملوكة، ب ـ الأراضي الأميرية، جـ ـ الأراضي المرقوفة، د ـ الأراضي المتروكة، هـ ـ الأراضي الموات.

---

(1) الأب اغناطيوس طنوس الخوري «مصطفى آغا بربر» ص159.

(2) أ.ن. بولياك، الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ترجمة عاطف كرم، مطابع نصار، بيروت، ص159.

ولما كان قانون الأراضي العثمانية قد طبق على تربة إيعال لذلك فإن من الواجب التعرض للنقاط المهمة فيه:

أ ـ الأراضي المملوكة: إن الأراضي المملوكة هي التي يعود فيها حق الملكية كاملاً لأصحابها أي التي لا تعود فيها الرقبة للدولة. وكانت تقسم في العهد العثماني إلى أربع أنواع:

الأول: هو العرصات الكائنة ضمن القرى والقصبات والأراضي الكائنة في ضواحيها ومساحتها نصف دونم والتي كانت وما زالت تعتبر تتمة للسكن ومجالاً حيوياً لتلك الأماكن الآهلة بالسكان.

والثاني: الأراضي التي أفرزت عن الأراضي الأميرية، وبناء على المساغ الشرعي جرى تمليكها من قبل السلطات المختصة إلى شخص أو عدة أشخاص فأصبحت ملكاً صرفاً لهم وذلك عندما يكون في الأمر مصلحة عليا للدولة.

والثالث: الأراضي العشرية وهي التي اقتسمها الغزاة أو التي تركت بيد أهلها الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام وفرض عليهم عشر حاصلاتها لبيت المال.

والرابع: الأراضي الخراجية: وهي التي تركت إبان الفتح في يد أصحابها الأصليين من غير المسلمين وطرح عليها الخراج وهي ضريبة تتراوح بين العشر والنصف.

ب ـ الأراضي الأميرية: إن الأراضي الأميرية هي التي تكون رقبتها (Domaine éminent) للدولة ويجوز أن يُجرى عليها حق التصرف (Domaine utile) للأفراد وهي التي تقع خارج نطاق المدن كما هي محددة إدارياً يستثنى منها أراضي جبل لبنان القديم التي هي من العقارات الملك[1]، ولا يستطيع المتصرف بالأراضي الأميرية أن يحولها إلى أراض موقوفة إلا برضى الحكومة.

---

(1) البرت خوري، «النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1936، ص80.

جـ ـ الأراضي الموقوفة: أحيط الوقف في الشريعة الإسلامية وفي القوانين الوضعية العثمانية بعناية كبرىٰ وقد كثرت العقارات الموقوفة وتزايدت في المدن والقرىٰ، في الأماكن المبنية والمشجرة وغيرها خصوصاً بسبب الهبات التي صدرت عن السلاطين والأمراء لجهات خيرية ودينية، وتشبه الأراضي الموقوفة التأمين في القانون الانكليزي، وكانت الأراضي الموقوفة على نوعين خيري وذري فالخيري هو شرعاً بيع وتخصيص مؤبدين ونهائيين لجهة بر لا تنقطع بحيث يضحىٰ العقار الموقوف ملكاً لله وريعه لجهة خيرية أو دينية، والذري يخصص للواقف ولذريته على أن يعود مآله إلى جهات بر دائمة[1].

د ـ الأراضي المتروكة: وتقسم بحسب قانون الأراضي العثماني إلى:

1 ـ الأراضي المتروكة المرفقة وهي التي تخص الدولة ويكون لبعض الجماعات من سكان القرىٰ حقوق ارتفاق عليها كالمراعي والأحراج والبيادر.

2 ـ الأراضي المتروكة المحمية وهي لاستعمال الجميع ويمتنع التعامل بها ولا تقبل البيع ولا تخضع لمرور الزمن كالساحات العامة والشوارع والطرقات.

هـ ـ الأراضي الموات: وهي المحلات الخالية والأراضي المحجرة وأحراج البلان وأماكن العشب التي ليست بتصرف أحد بالطابو وغير مخصصة منذ القديم لأهالي القصبات والقرىٰ، وبعيدة عنها بدرجة لا تسمع بها صيحة الشخص الجهير الصوت من أقصى العمران.

ثم طُبق في لبنان نظام الملكية الذي يعود للقانون المنشور بتاريخ 12 تشرين الثاني سنة 1930 بقرار رقم 3339 وقد دخلت عليه فيما بعد عدة تعديلات فجاء هذا القانون وسيلة قانونية شرعية حديثة يمكن بواسطتها إنشاء نظام جديد لتسجيل الأراضي وتسليف الأموال ولتحسين حراثتها وزرعها وفوق ذلك جاء محتوياً على إضافات لا سيما فيما يتعلق بالرهون والديون الممتازة. وتصنف الأراضي حسب التقسيم الجديد:

---

(1) انظر زهدي يكن، «المختصر في الوقف»، مطبعة سميا، بيروت 1966.

1 ـ الأراضي المملوكة، 2 ـ الأراضي الأميرية، 3 ـ الأراضي المتروكة المرفقة، 4 ـ الأراضي المتروكة المحمية، 5 ـ الأراضي الخالية المباحة.

1 ـ الأراضي المملوكة: نصت المادة الخامسة من قانون الملكية قرار 3339 في 12 تشرين الثاني 1930 على أن أراضي حكومة جبل لبنان القديم هي مملوكة وتبقى خاضعة للعرف والعادات المحلية، ففي العهد الاقطاعي الذي امتد من حكم الأمير فخر الدين الثاني (1585 ـ 1635) إلى سنة 1864 وهو تاريخ صدور نظام جبل لبنان كانت العقارات بأكثريتها الساحقة ملكاً للأمراء والمقدمين والمشايخ ولم تخضع لنظام الفتح وللتقسيم العثماني الذي كان سائداً في سوريا وغيرها من البلاد الخاضعة للسلطنة.

ثم انتقلت الأراضي في الجبل تدريجياً من الاقطاعيين إلى المزارعين إما على أثر انتفاضات شعبية كتلك التي قام بها وقادها طانيوس شاهين 1845 والتي أشرنا إليها سابقاً أو على أثر تفرغ طوعي كبيوع اضطر لاجرائها ورثة الأمراء والمقدمين والمشايخ حتى أصبحت الملكية مجزأة في جبل لبنان حيث يندر جداً أن نجد مزارعاً بسيطاً لا يملك بيتاً أو أرضاً، وفي جميع هذه الأدوار لم يتعرف اللبناني إلا إلى نوع واحد من العقارات وهي عقارات الملك سواء كانت بيد اقطاعي أو مزارع بسيط[1]. إذن كان طبيعياً أن تأتي نص المادة الخامسة من قانون الملكية رقم 3339 بأن أراضي جبل لبنان القديم هي مملوكة، إلا أن الأراضي المملوكة لا توجد في جبل لبنان فقط ولكن يوجد كثير منها أيضاً في الأقضية الأربعة التي ألحقت بجبل لبنان. فقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون، على أن الأراضي الملوكة في الأقضية الأربعة تضم كل الأراضي الكائنة في المدن والقرىٰ القائم عليها مساكن مع ما يلزم للمسكن من الأراضي المحيطة به. ويظهر أن الأراضي الملوكة لها فائدة أكبر من الأنواع الأخرىٰ في بلاد زراعية ضيقة كلبنان وذلك لأن صاحب هذه الأراضي يبذل الجهود لتحسينها إذ أنه يجني بنفسه ثمرات ذلك التحسين.

2 ـ الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تعود رقبتها (nue propiété) للدولة ويُعطى للأفراد حق التصرف عليها فلهم حق بيعها أو رهنها أو تأجيرها

(1) انظر البر فرحات «الأموال»، مكتب منديا، بيروت، 1968.

إلا أن السندات التي تُعطى لاثبات حقوق التصرف بالأراضي الأميرية تفرض على طالب تلك الحقوق أن يقوم بشروط معينة تفرضها عليه الحكومة وأهم هذه الشروط: مواصلة زراعتها، وإذا تركت بوراً (أي دون زراعة) مدة خمس سنوات متواصلة دون عذر شرعي تعود إلى الدولة(1).

3 ـ الأراضي المتروكة المرفقة: وهي من أملاك الدولة الخاصة أو البلديات أو القرىٰ وحق الدولة فيها ينحصر بالرقبة، أما الانتفاع فيعود لجماعات أو لقرىٰ معينة تحدد ميزاته ومداه العادات المحلية أو الأنظمة الإدارية. إن هذا النوع من العقارات يشمل الأحراج المعدة للاحتطاب والبيادر والمراعي المخصصة لانتفاع قرية أو عدة قرىٰ متعددة مثال ذلك أحراج القموعة في الشمال وغيرها من الأحراج الأميرية الكائنة في الجنوب وقضاء بعلبك والغابات الكائنة في جبل لبنان ما عدا تلك التي تخص الأفراد.

4 ـ الأراضي المتروكة المحمية: وهي أراض تملكها الدولة ومخصصة للمنفعة العامة فلا يحق لقرية معينة أو مجموعة قرىٰ أن تملكها كالطرق العامة والمقابر العامة والأنهر وما شاكل ذلك.

5 ـ الأراضي الخالية أو المباحة: وهي أراض غير مملوكة بل متروكة وغير معينة لقرية ما أو مدينة وهي ملك الدولة الخاص على أن يبقى للأفراد الحقوق العينية التي كانوا قد اكتسبوها وفقاً للقوانين والأنظمة والأعراف كحق المرور والمسيل والاحتطاب وإطلاق المواشي وما إليها.

وهنا نصل إلى الاستنتاج بأن قرية إيعال التي كان يطبق عليها أنواع الأنظمة المنصوص عليها في قانون الأراضي العثمانية باعتبارها كانت مستثناة من متصرفية جبل لبنان باعتبار أهلها من المسلمين وتابعة مباشرة لولاية طرابلس العثمانية وذلك في فترة محددة من فترات تاريخها، هذه القرية قد طبق عليها قانون الملكية اللبناني قرار رقم 3339 ويوجد فيها جميع أنواع الأنظمة العقارية بعكس أراضي جبل لبنان.

هكذا نخلص إلى أن نظام الملكية في قرية إيعال كان اقطاعياً وكان

(1) انظر المجلة القضائية، «مجموعة القوانين العقارية» المادة 19 من قانون الملكية اللبناني، مطبعة صادر، بيروت، 1966.

المقدمون يفرضون إرادتهم على المزارعين مستندين إلى نفوذهم الشخصي لذلك انحصرت الملكية العقارية بهم وحدهم وعوضاً عن أن يكون للملكية العقارية رسالة اجتماعية كما هي الحال في الشرائع الحديثة كان لها في العهود الغابرة رسالة سياسية مهمتها إيصال صاحبها إلى كرسي الحكم.

وإذا كان جان جاك روسو قد أعلن في (عقده الاجتماعي) عدم شرعية الملكية الفردية واعتبرها وليلة الغصب والسرقة ومنافيه لمبدأ المساواة كما أن سبنسر قد أكد الرأي ذاته في كتابه (الوضع الاجتماعي للعقارات)، ثم جاء بعدهم كارل ماركس واعتبر أن تطور الصناعات والتقنية سيؤدي إلى زوال الملكية الفردية العقارية ولا يجوز للفرد أن يتمتع بامتياز على ما يملك وأن يستأثر به أو أن يسيء إدارة الثروات وأن يأخذ لنفسه ما يفيض عن حاجاته ويحرم منه المجتمع.

إذا كان الأمر كذلك فإن الملكية في لبنان لا تزال محتفظة بكيانها الفردي، فقد نص الدستور اللبناني على أن الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه تعويضاً عادلاً[1].

ولكن من جهة ثانية فالمالك لم يعد السيد المطلق على الشيء يتصرف به على هواه بلا رادع ولا وازع بل إنه أضحى مسؤولاً عما يحدث للغير من الأضرار غير المشروعة بسبب تصرفه بما يملك وأضحى مقيداً بقيود متعددة فرضتها الأنظمة والقوانين في سبيل المصلحة العامة ومصلحة الجوار.

واليوم أصبح معظم أهالي إيعال يملكون ملكيات متفاوتة من حيث أهميتها، ولما كانت أكثرية ملكيات فلاحي قريه إيعال صغيرة ومجزأة بين أفراد عديدين يقوم كل منهم باستغلال أرضه مع بعض أفراد أسرته لذلك فإني اقترح إنشاء تعاونية زراعية لفلاحي قرية إيعال.

وبالرغم من عدم انتشار هذه التعاونيات في لبنان بشكل كبير إلا أنه يوجد منها أكثر من 88 تعاونية ولعل أهمها تعاونية العبادية.

---

(1) الدستور اللبناني، «جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية»، 1955، المادة 15، ص267.

فالجمعيات التعاونية هي خير وسيلة في الوقت الحاضر لحل أكثر المشاكل الزراعية اللبنانية، ولنجاح هذه الحركة اقترح بأن تشجع من قبل الدولة وبمساعدتها المادية خاصة في أول الأمر. فإذا أصبح لفلاحي قرية إيعال جمعية تعاونية فإنها ستزيل معظم العقبات خاصة بالنسبة للفلاحين ذوي الملكية الصغيرة لأنها ستسلف أعضاءها وتشجعهم على الادخار وتساعدهم في الحصول على إنتاج أوفر من أراضيهم وعلى أسعار مرتفعة لحاصلاتهم وهي ستصرف محاصيلهم فلا يقع المزارع تحت رحمة السماسرة من المشترين.

وكم كان في الود لو يتطور مفهوم حق الملكية في النظام اللبناني وينفتح على المصلحة العامة مكتشفاً وظيفته الاجتماعية فيمنع على المالك إهمال استثمار عقاراته لما لها من شأن في زيادة الدخل القومي.

3 ـ نظام التجارة والصناعة

إن مدينة بيروت لا تزال تقبض على زمام القسم الأكبر من تجارة الواردات والصادرات ويعتبر القطاع التجاري من أهم القطاعات الاقتصادية اللبنانية ويضم العمليات التجارية على اختلاف أنواعها من تجارة الجملة إلى تجارة التجزئة إلى عمليات الكومسيون العائدة إلى تصريف المنتجات المحلية الزراعية والصناعية وكذلك تجارة الاستيراد والتصدير والترانزيت والتخزين في العنابر والمستودعات وقد بلغ هذا القطاع سنة 1950/ 300 مليون ليرة لبنانية، أما الدخل العام الناتج عن النشاط الصناعي في لبنان فقد بلغ 132 مليون ليرة لبنانية في 1950، أما بالنسبة إلى مجموع الدخل القومي فقد بلغ دخل القطاع الصناعي 14٪ عام 1950 مقابل 19٪ للزراعة و28٪ للتجارة[1].

أما بالنسبة لقرية إيعال فإن هذين النظامين لا وجود لهما فيها، اللهم إلا إذا اعتبرنا وجود مكابس للزيتون نوعاً من الصناعة الزراعية وتصدير منتوجاتهم الزراعية إلى مدينة طرابلس نوعاً من التجارة. مع العلم بأني قد ذكرت هذه الأمور في نظام الإنتاج بقرية إيعال. ولما كان معظم الأهالي في القرية يشترون حاجاتهم من مدينة طرابلس لقربها من القرية وبحكم تردد بعضهم عليها يومياً، فلا يوجد أي أثر مهم فيها للدكاكين ومحلات البيع والشراء كما في بقية القرى

(1) عزمي رجب، امحاضرات في الاقتصاد السياسي، ص296.

اللبنانية الأخرى، وبإمكاننا القول إنه لا يوجد أي اعتبار لنظامي التجارة والصناعة في إيعال.

السياحة:

إن لبنان من الدول التي تعتبر في مقدمة البلدان السياحية وهناك عوامل عديدة تجتمع لتجعل منه مركزاً هاماً للسياحة والاصطياف منها المناخ، وسهولة المواصلات الخارجية والداخلية، ومناظر لبنان والآثار التاريخية المتوفرة فيه وفي البلدان المجاورة.

فالسياحة والاصطياف يكونان مورداً على جانب عظيم من الأهمية للبنان ويفتحان لأهالي المناطق الجبلية أبواب أعمال أخرى مكملة للأعمال الزراعية.

وتجارة السياحة والاصطياف لها أهميتها في لبنان من وجهة اقتصادية أخرى وذلك في حقل التجارة بما يدفعه الزائرون من أموال تنفق باستئجار البيوت والإقامة في الفنادق وما يشترونه من بضائع وهدايا.

أما قرية إيعال فقد كانت إلى عهد قريب مهملة إهمالاً كلياً في الحقل السياحي إلى أن تنبهت الحكومة مؤخراً لوجود أثر سياحي هام فيها هو قلعة مصطفى آغا بربر، وبإمكان الدولة أن تستغل هذا الأثر السياحي الهام عن طريق مساعدة المؤسسات السياحية الخاصة وأهالي قرية إيعال أنفسهم حتى يتحقق لأهالي القرية مورد اقتصادي جديد له كثير من الأهمية القصوى على نظامهم الاقتصادي.

فالسياحة كنشاط اقتصادي حافز مهم من حوافز العمل ومولّد له. فإلى جانب التشغيل المباشر في القطاعات السياحية فإن فوائد التنمية في هذا المجال تنتشر بشكل واسع في الاقتصاد عامة فتؤثر على الأقسام المختلفة من قطاع الخدمات وفي نفس الوقت يزداد الطلب في عملية التنمية هذه ازدياداً كبيراً على المنتجات المحلية[1].

---

(1) انظر أحمد حازم يحيى، «دراسة في السياحة الحديثة» مجلة الأبحاث، الاتحاد العربي للسياحة، العدد 9 عمان، 1970.

4 ـ نظام الضرائب:

كان نظام الضرائب المطبق في جبل لبنان قديماً يختلف اختلافاً كلياً عن النظام المتبع في أراضي الولاية. وكانت خزينة الجبل تعتمد على فريضة معينة تدعى «الويركو المقطوع» وقد نصت المادة الخامسة عشر من نظام الجبل على ما يلي[1]: «إن الدولة العلية تحافظ على حقها المعلوم بتحصيل «ويركو» الجبل المعين الآن ثلاثة آلاف وخمسمائة كيس وذلك على يد المتصرف، على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عند الإمكان بحيث أن المال المحصل يخصص باذىء بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية، فإن فضّل منه شيء رد الفاضل على الخزينة وأن اقتضت شدة الضرورة إلى تحسين مجرى الإدارة مزيداً من التكاليف المعينة فيرجع في تسوية المزيد إلى مصاريف الخزينة الجليلة أما واردات «البكاليك» أي حاصلات الأملاك الهمايونية فحيث أنها ليست بداخله ضمن «الويركو» فينبغي ادخارها في صندوق الجبل لحساب الخزينة الجليلة على أن السلطنة السنية لا تقوم بأداء مصاريف المنشآت العمومية وسائر النفقات غير العادية ما لم يتقدم قبولها وتصديقها عليها والكيس الواحد الذي ورد ذكره يساوي خمس ليرات عثمانية أي أن الفريضة المتوجبة على الجبل كان مجموعها خمسة وثلاثين ألف ليرة عثمانية وهذا «الويركو» كان يقسم إلى قسمين:

أ ـ مال الأعناق، وكان يُستوفى عن كل ذكر عمره أكثر من خمس عشرة سنة وأقل من ستين سنة بمعدل ثمانية قروش وثلاثة أرباع القرش في السنة على كل شخص مكلف وقد بقيّ مال الاعناق على حاله بدون تعديل حتى سنة 1922 والغي اعتباراً من سنة 1923.

ب ـ مال الأرزاق، وكان يُستوفى عن الأملاك المبنية وغير المبنية وظل مطبقاً في أراضي جبل لبنان القديم مع بعض التعديلات حتى آخر سنة 1932.

ولما كانت خزينة الجبل تستوفي رسوماً أخرى منها:

---

(1) أنور الخطيب، «الأصول البرلمانية في لبنان وسائر الدول العربية»، دار العلم للملايين، بيروت 1961 ص42.

رسوم المحاكم، وجوازات السفر، والترامواي الممتد من حدود ولاية بيروت إلى المعاملتين، ورسم الماعز والغنم ورسم صور طبق الأصل... الخ. فقد بقيت هذه الرسوم مرعية الإجراء حتى صدور القرار رقم 751 عن المفوض السامي الفرنسي في 2 آذار 1921 والذي يقضي بأن توحد كل الضرائب والرسوم في كل الأراضي الواقعة ضمن دولة لبنان الكبير على أساس التشريع المالي المتبع في ولاية بيروت، ولكن ما ورد في هذا القرار لم ينفذ تماماً لذلك وجدنا سابقاً أن مال الأعناق لم يلغ إلا في سنة 1932 وأن مال الأرزاق ظل مطبقاً في الجبل حتى سنة 1932 ولما كانت قرية إيعال تابعة لولاية طرابلس فقد كان يطبق عليها أنظمة الولاية الضرائبية، ولما كانت أهم مواردها الزراعة، تعتبر دراسة نظام الضرائب على الأراضي من الدراسات الهامة لتلك القرية.

أ ـ ضريبة الأملاك المبنية:

إن هذه الضريبة هي من أهم الضرائب في لبنان من حيث الدخل، وتقع وطأتها بالأكثر على سكان المدن حيث تكثر الأبنية وتعلو قيمتها. وقد طبق في لبنان على ضريبة الأملاك المبنية القانون الصادر في 17 أيلول 1962[1]. وقد أعفى القانون المذكور من الضريبة بصور دائمة: الأبنية التي تملكها الدولة أو البلديات والأبنية التي تملكها المؤسسات العامة ولا تكون مؤجرة أو معدة للايجار، الأبنية المستعملة في سبيل الزراعة... الخ.

وتفرض الضريبة بموجب هذا القانون على أساس مجموع الايرادات الصافية الحقيقية أو المقدرة العائدة للسنة السابقة لسنة التكليف.

وقد نص هذا القانون في المادة 52 على تنزيل مبلغ خمسمائة ليرة من الايرادات الصافية الخاضعة للضريبة لكل بناء يحوي داراً للسكن يشغله المالك أو أحد الشركاء في الملكية، ويشترط للاستفادة من هذا التنزيل أن لا تتجاوز الايرادات الصافية المقدرة لدار السكن ألف ليرة في السنة.

---

(1) سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، مطابع دكاش وتضم، المجلد الرابع بيروت 1966، ص16.

وهكذا نرى أنه بالنسبة لأهالي قرية إيعال تعتبر هذه الضريبة ملغاة إذ أن جميع منازل إيعال دون استثناء لا تتجاوز ايراداتها الألف ليرة في ذلك الوقت ومعنى ذلك أنه لا تترتب عليها أية ضريبة عن الأملاك المبنية. كما أن جميع الأبنية في قرية إيعال المستعملة في سبيل الزراعة هي معفاة بصورة دائمة من هذه الضريبة كما رأينا.

ب ـ ضريبة الأراضي:

إن هذه الضريبة كان يطلق عليها في الولايات العثمانية اسم ضريبة العشر، وحسب القانون العثماني كان العشر يفرض كضريبة على مجموع غلة الأرض. وكانت جباية العشر القسم الأكثر تعقيداً في النظام كله، فكان عادة يجبى بطريقة الالتزام وهذا معناه المزايدة على حق الجباية الذي يناله بعض الأفراد ويدعون الملتزمون وهؤلاء يجمعونه من الفلاحين.

وفي آب 1933 ألغيت ضريبة العشر على الأراضي التي كانت تقع خارج نطاق لبنان القديم وألغيت ضريبة الميري على الأراضي في لبنان القديم وحلت محلها ضريبة تدعى «ضريبة الأراضي الموحدة» وهذه الضريبة أصبحت تطبق على كل الأراضي الواقعة في الجمهورية اللبنانية[1].

وقد كانت وطأة هذه الضريبة بموجب قانون 12 آب 19:3 أخف من الضرائب القديمة، وكان يوكل أمر توزيع هذه الضريبة إلى مجلس الاختيارية في كل قرية.

وفي عام 1939 ألغيت الضريبة الموحدة واستعيض عنها في سنة 1940 بضريبة جديدة على الأراضي يحدد القانون أقساطها السنوية في كل قضاء على أساس معدلات مئوية خاصة بكل نوع من أنواع هذه الأراضي أو بكل نوع من أنواع الأشجار المغروسة في كل هكتار وقد تعذر تطبيق هذه الضريبة وبقي القانون الذي أحدثها حبراً على ورق[2].

---

(1) الجريدة الرسمية، بيروت 8 تموز 1933، المرسوم التشريعي رقم 8، المطبق منذ تاريخ 12 آب 1933.

(2) حسن عواضة: «محاضرات في المالية العامة»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت 1966، ص238.

وفي 20 كانون الأول 1951 صدر قانون باحداث ضريبة جديدة على الأراضي الزراعية تفرض بنسبة متوسط دخلها الصافي على أن يحدد هذا الدخل بواسطة التخمين وعلى أن تعفىٰ بعض الأراضي في سبيل تشجيع الزراعة في البلاد. ولكن الرغبة في تشجيع الأعمال الزراعية جعل الحكومة اللبنانية تصدر المرسوم الاشتراعي رقم 107 تاريخ 12 حزيران 1959 الذي أوقف بموجبه تطبيق قانون ضريبة الأراضي الأخير ابتداء من أول سنة 1959 حتى نهاية 1963 ثم تمددت هذه المدة لخمس سنوات أخر اعتباراً من أول سنة 1964 وذلك بموجب القانون المنشور بالمرسوم رقم 15395 بتاريخ 13 شباط 1964، ثم تمددت هذه المدة لخمس سنوات جديدة اعتباراً من أول سنة 1969، وذلك بموجب القانون المنشور بالمرسوم رقم 11813 تاريخ كانون الثاني سنة 1969.

وهنا نرىٰ أيضاً بأن أهالي قرية إيعال الذين كانوا يدفعون الضرائب المفروضة على الأراضي أصبحوا بحكم المعفيين من تلك الضرائب منذ ابتداء سنة 1959 وذلك من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي وعدم إرهاق الفلاح اللبناني.

جـ ـ ضريبة التمتع:

أحدثت هذه الضريبة في سنة 1914 وطبقت في أراضي الولاية اعتباراً من سنة 1915 وكانت تستوفىٰ على أساس المظاهر الخارجية للثروة لا على أساس الأرباح الحقيقية، ومع أن لبنان القديم كان معفياً من ضريبة التمتع قبل الحرب فإنه في سنة 1923 أصبح كله خاضعاً لهذه الضريبة. وهذه الضريبة كانت بعيدة عن العدالة إذ أن المشترع اعتمد فيها على المظاهر الخارجية، وفي سنة 1944 استعيض عن ضريبة التمتع بضريبة على الدخل بموجب القانون الصادر في 4 كانون الأول 1944 والمطبق اعتباراً من سنة 1945.

وفي 14 حزيران 1959 صدر المرسوم الاشتراعي رقم 144 نظم ضريبة الدخل على الأسس نفسها مع بعض التعديلات[1].

(1) انظر سليم أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، المجلد الرابع، ضرائب ورسوم.

وهكذا قسمت ضريبة الدخل إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ ضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

2 ـ ضريبة على الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد.

3 ـ ضريبة على الرساميل المنقولة.

وقد أصبحت ضريبة الدخل تُستوفى على أساس ما يجنيه المكلف من عمله أو من توظيف أمواله المنقولة، لا على أساس المظاهر الخارجية للثروة التي كانت تُبنى عليها ضريبة التمتع، كما ميز القانون بين مختلف مصادر الدخل، ففرض على كل منها معدلات تختلف باختلاف المصدر، لذلك فإن الضريبة على الرواتب والأجور التي مصدرها العمل هي أقل منها على أرباح المهن التجارية والصناعية التي مصدرها العمل ورأس المال معاً وأقل منها أيضاً على دخل الأموال المنقولة التي مصدرها رأس المال فقط.

هذه أهم الضرائب التي قد يكون لها تأثير على قرية إيعال. وهناك ضرائب كثيرة غيرها كانت موجودة ولا زالت حتى يومنا هذا كرسوم الطوابع والرسوم العقارية على معاملات التسجيل والفراغ، ورسوم التبغ والتنباك، والرسوم على السيارات ورسوم المسكرات... الخ ولكن معظم هذه الضرائب ليس لها تأثير فعلي ومباشر على أهالي قرية إيعال.

ولما كانت قرية إيعال تعتمد في إنتاجها على الزراعة، فإن الضريبة التي قد تؤثر على هذه القرية، هي ضريبة الأراضي، وقد بيّنا كيف أن هذه الضريبة قد جمدت منذ سنة 1959 وذلك من أجل زيادة الإنتاج الزراعي ومنع الهجرة من الريف إلى المدن، وجعل الفلاح يتمسك بأرضه ويستغلها بكل طاقته ما دام غير مرهق بضرائب ذات أهمية بالنسبة لبقية المكلفين اللبنانيين.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد طرأت تعديلات عديدة على نظام الضرائب في لبنان بعد الحرب الأهلية الأخيرة وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ولا تزال هذه التعديلات جارية بما يتناسب والوضع الاقتصادي العام.

الفصل الرابع

الجريمة

تمهيد

الجريمة ظاهرة من ظواهر الاجتماع لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، سواء في ذلك المجتمعات البدائية والمتطورة، القديمة والحديثة.

فالجريمة كظاهرة ليست منفصلة عن باقي الظاهرات ولكنها مرتبطة بها أوثق ارتباط فهي تعكس لنا ضروب الاختلال الاجتماعي الكامنة في بنائه. وقد اصطلح بعض الباحثين على اطلاق لفظ علم الاجرام «Criminology» على جميع الدراسات التي تتناول هذه الظاهرة الاجتماعية التي طالما اعتبرت من المشاكل الاجتماعية المعقدة التي عني بدراستها رجال القانون وعلماء النفس والمصلحون الاجتماعيون وغيرهم من المشتغلين بدراسة الظواهر البشرية، وقد تساءل الفلاسفة من قديم الزمن عن الأصل في ظهور الجريمة، فربطوا بينها وبين مشكلة الشر وانعدام الفضائل أما علماء القانون فقد وجدوا في الجريمة خطراً على الأنظمة الجنائية الوضعية باعتبارها انتهاكاً لقانون المجتمع، واهتم علماء النفس باستعراض الأسباب النفسية العميقة للسلوك الاجرامي والبحث عن الطرق السليمة لتقويم سلوك المجرم. أما علماء الاجتماع فقد وجدوا أن دراسة السلوك الاجرامي تستلزم الالمام بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع والوقوف على ضروب الصراع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية القائمة فيه.

وإذا كان أي مجتمع مهما كان بدائياً لا يستطيع أن يحيا بدون حد أدنى

من القواعد القانونية على اعتبار أنها انعكاس للحياة الاجتماعية[1]، فقد كلفت الدولة بالسهر على تنفيذ هذه القواعد وحملت الناس على احترامها وإلباسها ثوب الهيبة والوقار.

ولما كان لكل مجتمع ظروفه الخاصة به وقواعده وقوانينه وعاداته وتقاليده، ولمّا كان الإنسان يخضع لتأثير كل ما يحيط به من عوامل خارجية بالإضافة إلى ما هو كامن فيه وقائم في داخله، فإن اقتراف المجرم لجرمه يعود إلى عوامل وأسباب قد تكون نفسية أو بيولوجية أو اجتماعية أو فيزيقية، أو قد تعود إلى جميع هذه العوامل مجتمعة، لذا تبنى قانون الجزاء اللبناني النظريات الحديثة التي تُعطي الأهمية لشخص المجرم ككائن إنساني أكثر من إعطائها تلك الأهمية للجريمة التي ارتكبها كفعل مادي[2]، فإذا كانت عوامل الجريمة ذاتية تعود إلى تكوين الشخص أو خارجية تعود إلى محيطه الطبيعي الذي يشمل الجو والغذاء والمسكن والأسرة والمدرسة والأصدقاء والمهنة والحالة الاقتصادية والمعتقدات السائدة والصحف والسينما والأمية والتعليم فإن قاضي الجزاء اللبناني الذي له الحق المطلق بتقدير العقوبة إنما يفرض العقوبة التي يستحقها المجرم بغض النظر عن الفعل المرتكب.

لذلك فإن المشترع اللبناني أخذ بالدافع Le Mobile كعامل جرمي من أجل تحديد العقوبة، فمثلاً في جرائم الشرف التي لا تزال منتشرة في المجتمع اللبناني، وبصورة عامة في كل المجتمعات العربية وخاصة في المناطق الريفية، هذه الجرائم يؤخذ بالدافع إليها وبعوامل البيئة والتقاليد فيسمح بتخفيف العقوبة، بينما في جريمة القتل من أجل السرقة يؤدي تقييم الدافع إليها إلى تشديد العقوبة.

غير أن الجماعة تحاول أن تصلح المجرم أكثر مما تحاول معاقبته، ويشير قانون «برانجيه»[3] «Beranger» الفرنسي إلى تأجيل تطبيق العقوبة

---

(1) Charles, Raymond: «Histoire du droit Pénale», Que sais-je, presses universitaires de France, Paris, 1963, p.5.

(2) انظر
Zoghbi, Farid: «Criminology», Bureau Mondia Beyrouth, 1963.

(3) حافظ الجمالي: «علم الاجتماع»، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1954، ص305.

الأولى، فالجماعة التي تعاقب أحد أفرادها لا تنسى أن هذا الفرد هو جزء منها وأنه لم يضع بجريمته كل قيمته الإنسانية، فالمجرم مريض يجب تشخيص مرضه ثم علاجه في المستشفيات والعيادات النفسية المنتشرة في كل مكان، وعن طريق تحريل السجون إلى أماكن للعلاج والاكثار من إنشاء محاكم خاصة بالأحداث وبحث حالات المجرمين من النواحي النفسية والاجتماعية والبيولوجية، ذلك أن المجرم الذي أبعدته جريمته عن المجتمع ما يزال يحمل في أعماقه بعض الصلات الاجتماعية.

هذا ويتناول القسم العام من قانون العقوبات اللبناني المسؤولية الجنائية بشروطها وأشخاصها وموضوعها وآثارها، أما القسم الخاص فإنه يتناول مفردات الجرائم التي تعود على المصالح الأساسية في المجتمع ويعد إهدارها مهدداً لبقاء المجتمع ذاته في مختلف قطاعاته.

لذلك سوف نتناول:

1 ـ جرائم الاعتداء على الأشخاص.

2 ـ جرائم الاعتداء على الأموال.

3 ـ المسؤولية الجزائية.

4 ـ تحليل الاحصاءات الجنائية.

5 ـ اختلاف الظواهر الاجرامية بين الريف والمدن.

1 ـ جرائم الاعتداء على الأشخاص

إن جرائم القتل والإيذاء هي التي يقع فيها الاعتداء على حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حقه في الحياة وفي سلامة جسمه[1].

وقد عرّف المشترع اللبناني هذه الجرائم وحدد عقوبتها بموجب نصوص اشتملت على المواد 547 ـ 568، وأحاطت بالقتل قصداً والإيذاء المقصود والمشاجرة والعذر في القتل والإيذاء والقتل والإيذاء عن غير قصد.

---

(1) عاطف النقيب: «القانون الجزائي الخاص»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1965، ص177.

ولمّا كان قانون العقوبات اللبناني يطبق على جميع اللبنانيين فإن هذه الأحكام تطبق حتماً على أهالي قرية «إيعال».

2 ـ جرائم الاعتداء على الأموال

خصص المشترع اللبناني لجرائم الاعتداء على الأموال مواضيع عديدة منها:

1 ـ كل ما يتعلق بأخذ مال الغير ويتضمن نبذات ثلاث أولاها مخصصة للسرقة وثانيتها للاغتصاب والتهويل، وثالثتها لاستعمال أشياء الغير بدون حق.

2 ـ كل ما يتعلق بالاحتيال وسائر ضروب الغش ويضم نبذات خمس، أولاها مخصصة للاحتيال وثانيتها مخصصة لما جرى مجرى الاحتيال وثالثتها للمراباة والقروض لقاء رهن ورابعتها للشك بدون مقابل، وخامستها للغش بالمتاجرة.

3 ـ ويتعلق في إساءة الائتمان والاختلاس.

4 ـ ويتضمن أحكام الغش في المعاملات ويضم نبذات ثلاث، أولاها مخصصة للعيارات والمكاييل غير القانونية أو المغشوشة، والغش في كمية البضاعة، وثانيتها للغش في نوع البضاعة، وثالثتها لعرقلة حرية البيوع بالمزايدة، ورابعتها للمضاربات غير المشروعة.

5 ـ ويحمل هذا البند عنوان في الافلاس والغش إضراراً بالدائن ويضم نبذتين، أولاهما مخصصة للافلاس وثانيتهما لضروب الغش الأخرى المرتكبة أضراراً بالدائنين.

6 ـ ويتعلق بالتقليد ويضم نبذات ستاً: أولاها مخصصة لتقليد العلامات الفارقة بالصناعة والتجارة، وثانيتها لشهادات الاختراع، وثالثتها للرسوم والنماذج الصناعية، ورابعتها للمزاحمة الاحتيالية، وخامستها لاستثمار الاسم التجاري وسادستها للجوائز الصناعية والتجارية.

7 ـ ويتعلق بالملكية الأدبية والفنية ويتضمن نبذتين تبين أولاهما الأحكام العامة وتحدد ثانيتهما العقوبات.

8 ـ ويتناول الأضرار الملحقة بأملاك الدولة والأفراد، ويضم نبذات

ثلاث: أولاها مخصصة للهدم والتخريب وثانيتها لنزع التخوم واغتصاب العقار وثالثها للتعدي على المزروعات والحيوانات وآلات الزراعة.

9 ـ ويتعلق بالجرائم المتعلقة بنظام المياه.

ولعل أحكام البندين الثامن والتاسع لهما الأهمية القصوى في الجرائم بقرية «إيعال» إذ أن المجتمع في «إيعال» هو مجتمع ريفي أهم نزاعاته تدور حول المواضيع المتعلقة بالأمور الزراعية.

وإذا كان محمود نجيب حسني قد أثار الشك حول انتماء الجرائم المتعلقة بنظام المياه إلى جرائم الاعتداء على الأموال إذ أنها في حقيقتها جرائم إخلال بالنظم الموضوعة لكفالة سير المياه الطبيعي في مجاريها وضمان الانتفاع بها في الري والشرب وصيانتها من التلوث[1]، إلا أنها بالنسبة للفلاحين والنتائج المترتبة على تلك الاعتداءات هي في النهاية جرائم اعتداء على الأموال.

3 ـ المسؤولية الجزائية

لم يتضمن قانون العقوبات اللبناني أي تعريف للجريمة إلا أنه يمكن أن يُستنتج من مادتيه الأولى والسادسة ما يسمح بتعريفها بأنها كل عمل أو امتناع يعاقب عليه القانون بعقوبة نص عليها قبل اقترافه.

والأصح تعريف الجريمة بالمفهوم القانوني التقليدي، لأن قانون العقوبات لا يعاقب المرء لأنه أذنب بل يعتبره مذنباً لأنه اقترف عملاً يعاقب عليه ولا يلطف قساوة هذه القاعدة إلا حكمة القاضي عند تطبيق القانون وحقه الواسع في التقدير[2]. فالمسؤولية تقتضي نوعاً من تعلق الفرد بالجماعة، ومن المسلم به كمبدأ في الحقوق الجزائية أن على الدولة أن تلاحق المجرم أو الجاني بغض النظر عن أي دعوى يرفعها المجنى عليه أو ذووه، ذلك أنها في هذه الحال تمثلهم وتنوب عنهم، وهذا يعني أن حق العقاب داخل في إطار

(1) محمود نجيب حسني: «جرائم الاعتداء على الأموال في قانون العقوبات اللبناني»، دار النهضة العربية، بيروت 1969، ص8.

(2) فؤاد رزق: «محاضرات في قانون الجزاء العام» الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1964، ص2.

التصورات الاجتماعية أو هو موضوع تصور اجتماعي، فمن وظائف الدولة الأساسية، صيانة النظام الاجتماعي العام ومنع الاعتداء عليه، ومعاقبة الأشخاص الذين يسيئون إليه، وليس من إنسان أن يناقشها في حقها بذلك مطلقاً، والحقيقة أن العقاب ما يزال في جماعتنا المعاصرة نوعاً من التهدئة للوجدان الاجتماعي وسبيلاً إلى محو النتائج الخلقية للحرية، ولا تتكلف الدولة أمر العقاب إلا لأنها تمثل الوجدان الاجتماعي تمثيلاً رسمياً فهي تعمل على إعادة المساواة التي تسببت الجريمة في انكسارها، ذلك أن العمل الاجرامي يؤدي بالمعتدي إلى أن يصبح الشخص الكاسب والمعتدى عليه الشخص الخاسر، ومن مهمة القاضي الحكم بالعقاب على المعتدي فيصير خاسراً ويصبح المعتدى عليه كاسباً ومن ثم تعاد حالة المساواة بين الشخصين.

ولقد نص قانون العقوبات اللبناني كأكثر تشريعات الدول المتحضرة في مواده الأولى والسادسة والثانية عشرة على مبدأ:

«لا جريمة ولا عقاب دون نص»

لذلك فالقاضي في لبنان لا يستطيع أن يعتبر فعلاً معيناً جريمة إلا إذا وجد نص جزم فيه هذا الفعل وهذا ما يسمى قانونية الجرائم: «Légalité des délits»، فإن لم يجد مثل هذا النص فلا سبيل إلى اعتبار الفعل جريمة ولو اقتنع بأنه مناقض للعدالة أو الأخلاق أو الدين أو ضار بالمجتمع أبلغ الضرر[1]، كما أنه لا يجوز فرض أية عقوبة لم يكن القانون قد نص عليها حين اقتراف الجرم.

إن الأهمية العظمى للمبدأ المذكور أعلاه والذي يسود المسؤولية الجزائية في قانون العقوبات اللبناني، إنه ضمان لحقوق الأفراد، فمن يأت فعلاً لم يجرّمه القانون هو طبقاً لهذا المبدأ في مأمن من المسؤولية الجنائية وليس في وسع السلطات العامة أن تلومه من أجل ما فعل، وهذا المبدأ يعطي العقوبة أساساً قانونياً يجعلها مقبولة باعتبارها توقع في سبيل المصلحة العامة[2].

---

(1) انظر محمود نجيب حسني: «شرح قانون العقوبات اللبناني»، القسم العام، مطبعة النقري، بيروت، 1968.

(2) المرجع نفسه، ص81.

وإذا كان القاضي الجزائي مقيداً بهذا المبدأ الذي ذكرناه إلا أن له حرية تقدير الحادث المعروض أمامه وحرية تخفيف العقوبة أو تشديدها بالنظر لظروف الجريمة.

هذا بالإضافة إلى أن القاضي الجزائي عندما ينظر في جريمة يتوجب عليه أن يتحقق من توافر عناصرها وأهمها العنصر القانوني فلا بد له للقول بوجود هذا العنصر الأخير من النظر في شرعية النص الذي يطلب إليه تطبيقه وله وحده يعود النظر في هذه الشرعية لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

4 ـ تحليل الاحصاءات الجنائية[1]:

لما كانت الاحصاءات الجنائية للمناطق الحضرية والريفية عديدة ومتنوعة في الدول الغربية عامة والعربية على وجه الخصوص، فقد أمكن مقارنتها وتحليلها للوصول إلى النتائج التالية في مجتمعنا العربي.

1 ـ تزداد جرائم العنف الواقعة على الأشخاص لأسباب انتقامية وهي القتل والشروع فيه والضرب المفضي إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة، في الريف عنه في الحضر، لتأصيل تقاليد الأخذ بالثأر والانتقام للعرض وإرهاف الشعور بالكرامة الشخصية إلى أبعد حد.

وترتفع نسبة ارتكاب النساء الريفيات لهذا النوع من الجرائم عن بقية جرائمها حين يكون انتقامها منشؤه الغيرة، بسبب اتخاذ زوجها زوجة ثانية له، أو بسبب مجيء مولود جديد من زواجه الجديد، فتوجه جريمتها نحوه، أي أن أي عائق يقف في طريق مستقبلها وسعادتها تحاول التخلص منه بطريقة انتقامية وهذه العناصر غير متوافرة في المجتمع الحضري حيث يبرز فيه سطوة القانون وهيبته، وإذا كانت تقاليد القصاص المباشر لم تنعدم تماماً من مجتمعنا الحضري، إلا أنها لا تصل في أغلب الأحيان إلى حد ارتكاب الجرائم، وتتمثل مظاهر العنف في المجتمع الحضري عامة في: العنف الثوري والعنف الطلابي والعنف الأسود. يبدو بعضها واضحاً في مجتمعنا العربي وقد يؤدي لارتكاب الكثير من الجرائم كالعنف الطلابي الذي لجأ للتعبير عن سخطه

---

(1) أنظر: مهى المقدم، جرائم الريف والمدينة في المجتمع العربي، منبر الحوار السنة السابعة، العدد 25، بيروت، 1992.

ورفضه وتذمره بمواجهة سياسية شاملة ذات تخطيط مسبق واستراتيجية دائمة ثابتة وبمواجهات دموية وأساليب مأساوية قد يكون أحد أسبابها الصراع الثقافي وتناقض القيم وإزدواجية الأخلاق والتعصب العنصري، كما قد يكون أحد أسبابها أيضاً طول مرحلة تعلم النشء الجديد حتى أوشكت أن تكون حياة الشباب فترة مراهقة طويلة، أما «العنف الثوري» فيبدو واضحاً في المجتمعات التي اختارت تعديل مسيرتها بتغيير مؤسساتها الاجتماعية التقليدية تغييراً جذرياً لحل مشكلاتها الإنسانية فيُعبِّر العنف عن وجوده بأشكال غير منظورة تمارسه الدولة أو العائلة أو المؤسسة الاقتصادية من خلال ساحة الحياة اليومية المعاشة، ولكن هذا العنف لا يشكل عنفاً إلا حين يتحرك الأفراد ضده بعنف آخر وتمرد وعدوان قد يكون مصدره نشوء الفقر والحرمان أو تنافس القيم الاقتصادية القائمة على الاستغلال وجمع المال، والعنف الأسود الذي يبدو وكأنه معضلة الحضارة الأمريكية ويتجسد هذا العنف بثورة الرجل الأسود الذي يحاول أن يأخذ مكانه في مجتمع حرمه وجعله في مرتبة واطئة بحكم الواقع، لذا جاء هذا العنف للمطالبة بالتحرر من الدونية المفروضة والاستغلال الاقتصادي والابتزاز الاجتماعي.

2 ـ تظهر الدراسات أن السرقات المشددة والشروع فيها وهي السرقات بالإكراه والسطو المسلح وقطع الطريق والسرقة مع حمل السلاح ويلحق بها جنايات القتل والشروع لتسهيل السرقة، تزيد في الريف عنها في الحضر ومما لا شك فيه أن الحاجة والعوز والفقر قد تدفع القروي إلى ارتكاب مثل هذه السرقات حيث الحراسة أقل أحكاماً ومسرح العمل أقل ازدحاماً وحيث تنتشر العزب والمخازن المنعزلة التي يسهل مهاجمتها وحيث تمتد الطرق العامة بين البلاد دون حركة.

3 ـ جرائم الانتقام بغير العنف الواقعة على الشخص أي بالحريق أو إتلاف المزروعات أو تسميم الماشية تعد هي الأخرى من جرائم الريف، لأنها من ناحية من قبيل الجرائم الانتقامية التي تسود الريف ولأن بعضها بطبيعته إتلاف المزروعات وتسميم الماشية مما يفترض معه قيام الحياة الزراعية.

وغالباً ما يقع حرق المحصول الزراعي ليلاً وقد تنفذ هذه الجريمة ضد المالك المدني في بعض القرى وخاصة إذا كان صاحب المحصول لا يرتبط

بصلة دم أو قرابة مع من ينفذ الجريمة، فهو ينظر إليه كغريب يستغل تعبه ويرهقه لقاء أجر زهيد، مستعيناً في قضاء مصالحه بنفوذ موظفي الإدارة أو المحاكم أو رجال الشرطة.

4 ـ إن جنايات الفسق وهتك العرض واللواطة من جرائم المدينة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف الإغراء الجنسي في الريف عن المدن، نظراً لحجاب النساء وتحفظهن وقلة انتشار المغريات المختلفة كالملاهي، وبعض الصحف والمطبوعات المكشوفة، وكذلك إلى انتشار الزواج في سن مبكر بين أهل الريف مما يساعد على استقرار الحياة الجنسية لديهم، فتأخر سن الزواج يفسح المجال لإشباع الشهوة الجنسية بطرق غير مشروعة قد تقوم بها جريمة أو أكثر من جرائم العرض ومنها كذلك ضعف التماسك العائلي في المدن وإقامة بعض أفراد الأسرة في مساكن بمفردهم، فمما لا شك فيه أن قوة التماسك بين أفراد الأسرة وإقامتهم في مسكن واحد يجعل كلاً منهم يراقب سلوك الآخر، فتقل الفرص المتاحة لارتكاب جرائم العرض والعكس صحيح.

وهكذا تكاد تكون الجرائم الجنسية مع ما يصاحبها من تعاطي المخدرات والادمان على الخمور والقمار غير معروفة في الريف العربي لأنهم يحترمون المرأة باعتبارها أحد أفراد العشيرة أو الأسرة، حتى أن مجرد النظر الحاد إليها يعتبر خروجاً على العادات والتقاليد، وعلى المرأة بالمقابل أن تسلك طريق الفضيلة وهي على يقين أن أي انحراف عن الطريق الذي رسمه لها مجتمعها يؤدي بها إلى القتل، فاختيارها طريق الرذيلة يوصم عائلتها بل عشيرتها إن وجدت بوصمة العار، وغالباً ما ينظر العامة إلى أسرتها نظرة تعيير وتحقير ويمتنعون عن مصاهرتها والتعامل معها، لذا تعتبر الدعارة من الجرائم الحضرية، كما أن أية امرأة تخرج إلى طريق الرذيلة قد تترك مجتمعها القروي وتختفي في المدن الكبيرة حتى لا تلقى المصير المعروف الذي لا مفر منه.

5 ـ إن جنايات العود التي تدل على احتراف بعض الجرائم الهامة كالسرقة والنصب وإخفاء الأشياء المسروقة والتزوير تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية، وهذا يؤيد ما يقال عن المدينة بأنها تجلب إليها محترفي الجرائم لأنها تهيء لهم إقامة أنسب من إقامتهم في الريف، فالمجرم يستطيع أن يعيش ويعمل دون أن يستلفت إليه نظر أقرب جيرانه وهو

حين يرسم لنفسه دائرة اجتماعية يمكنه أن يتحرك داخلها بحرية تامة، فطبيعة الحياة في المدينة من شأنها أن تُيسر على الخارجين على القانون سبل التهرب من رجال البوليس والاختفاء عن أعين السلطات، كما أن المجرم يجد في المدينة أبواباً كثيرة للهو غير البريء وقضاء أوقات الفراغ بطريقة يأباها القانون، لذا يلاحظ انتشار بيوت الدعارة السرية والنوادي الليلية ودوائر القمار في المدن الكبرى وينعدم مجالها في الريف.

6 ـ أهل المدن أقل استعداداً للالتجاء إلى العنف لحل المشاكل والمنازعات، فهم يلجأون إلى وسيلة أخرى بديلة عن العنف وهي التهديد ولذلك تكثر في المدن خطابات التهديد التي يتوعد فيها مرسلوها خصومهم بالقتل والخطف أو الحريق أو إفشاء أسرار بقصد الضغط عليهم للحصول على ما يريدونه منهم، في حين يلجأ القروي إلى العنف والقوة للحصول على حقّه بعد أن خاب المسعى السلمي في تسويته.

7 ـ جرائم التزوير والاختلاس والرشوة، من الجرائم التي تقع بالمدن غالباً. فالتزييف عملية دقيقة تستدعي تنظيماً واتساعاً واستعداداً لا تهيأه إلا المدينة، والاختلاس والرشوة من الجرائم المرتبطة بالحياة الحكومية وهي أشد ظهوراً وأهمية في المدن الكبرى وإن لم تكن القرى هي الأخرى تخلو من رجال الحكومة الذين يرتكبون جرائم الاختلاس، نظراً لضعف الرقابة عليهم، ولعلاقتهم بالقرويين مباشرة.

والتزوير من جرائم المعاملات التي تزداد وتتشابك في المدن الكبرى بالنسبة إلى الأقاليم والقرى.

8 ـ إن جميع أنواع جرائم الجنح كجنح السرقات، والتشرد، وخيانة الأمانة، والضرب، والقتل الخطأ، والهروب من المراقبة، تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، حتى أن بعض الأبحاث التي دارت عن انحراف الأحداث في الريف العربي قد بينت أن ظاهرة جناح وتشرد الأحداث تُعد ظاهرة حضرية أكثر منها ريفية ذلك أن الأعمال الزراعية كثيرة في الريف وتستوعب كل الأيدي العاملة فيه مما يجعل جريمة التشرد نادرة في القرية، بينما تكثر نسب هذه الجريمة في المجتمع الحضري نتيجة الصعوبات التي يصادفها الحدث في بحثه عن عمل لا سيما بعد ازدياد تدفق عدد المهاجرين

إلى المدينة جرياً وراء كسب أكبر وعيش أفضل، كما أن طبيعة الحياة الريفية لها تأثيرها على الفرد فهي تبعد الحدث عن طريق الجريمة نظراً لأن ظروف الحياة التي توصل إلى الاجرام في المدينة تنتفي في القرية، فهو ينشأ متشبعاً باحترام العمل وتقدير الأسرة والسعي إلى بقائها، تلك الأسرة التي لعبت أخطر الأدوار في تنشئته وتربيته حين نسج على منوالها بنماذجها السلوكية المعادية للنماذج الإجرامية خلافاً لما هو عليه الحال في المجتمع الحضري الذي يتميز ببروز الفردية فيه ظاهرة بتقاليد وعادات وأنماط سلوك أسرها المختلفة التي قد يتلاءم بعضها مع النماذج الإجرامية، ويجد القروي سعادته في أن تكون حياته هانئة هادئة حتى ولو كانت على وتيرة واحدة، لذا يستجيب إلى التقاليد المتعارف عليها لأنها تحقق له الاستقرار المنشود فينعدم الحافز إلى الإجرام، يضاف إلى ذلك شدة رعاية رب العائلة في الريف لأسرته وأولاده بسبب طبيعة عمله الزراعي الذي يتيح له الوقت الكافي لذلك بعد انتهاء الموسم الزراعي.

5 ـ اختلاف الظواهر الاجرامية بين الريف والمدن

يضع بعض العلماء مقياساً للتفرقة بين الجرائم في المدن والجرائم في الريف فيرجع طابع الجريمة في المدن إلى الصبغة المادية أي بهدف الكسب ونشدان المال، بينما يرجع طابع الجريمة في الريف إلى الانتقام دون مبالاة بكسب أو مال، ولعل أهم ما يميز الحياة الريفية هو دور الجماعات الأولية وأهميتها وضوابطها، ففي المناطق الريفية حيث تعطي الحياة الريفية أهمية بالغة للأسرة وحيث يميل أهل الريف إلى الزواج المبكر، يغلب أن تكون الأسرة كبيرة العدد، كما أن أعضاء الجماعات الريفية يستطيعون رؤية بعضهم البعض في فترات زمنية متقاربة، كما أن رابطة الجيرة قوية بينهم حيث تقوى الصداقة وتدوم الألفة، ولكن من الملاحظ أن وطأة الحياة الاقتصادية في الريف وضغط وسائل المعيشة وضيق الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان، يضطرهم إلى الهجرة إلى المناطق الصناعية مما يؤدي في كثير من الأحوال إلى حصول جرائم نتيجة للتغير الاجتماعي الطارىء، فالمجتمع المستقر المترابط ترابطاً وثيقاً تقل فيه نسبة الجريمة، وإذا حللنا الجريمة على ضوء مفهوم الاختلال الاجتماعي فإننا نستطيع أن نلاحظ كيف أن تحول المجتمع أي مجتمع من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري صناعي يقلب قيمه رأساً على عقب،

ويصيب بالخلل جهاز الضبط الاجتماعي التقليدي، فضروب الضبط الاجتماعي غير الرسمي Informal كأحكام الجيرة والمجتمع المحلي وتوقعات الأهل والأصدقاء والمعارف، تختفي في المجتمع الحضري حيث يتحول الأفراد إلى ما يشبه الأرقام لا يعرف بعضهم بعضاً، ويخلق التغير الاجتماعي عديداً من المواقف والتصرفات الجديدة التي لا تعين الأعراف التقليدية على مواجهتها وإصدار أحكام قاطعة بشأنها مما يعرض الفرد إلى ما يسمى بالصدمة الحضارية.

وقد أثبتت بعض الدراسات كيف أن الصراع بين القرية والمدينة في دول العالم الثالث نتيجة الأنماط الثقافية في كل منهما قد أدى إلى حصول انفجارات وتوترات اجتماعية ساهمت في زيادة مظاهر العنف، ذلك أن القرية تمثل الماضي بقدسيته بل هي خزان للاستقرار التقليدي ويبدو ذلك واضحاً في التناحر والحقد والعنف المتبادل بين أهل المدن والمهاجرون الجدد من القرويين الذين يقصدون المدن للانتفاع من الفرص المهنية والاجتماعية المتاحة.

وفي الواقع أن الهجرة في ذاتها ليست سبباً للاجرام بل أن عدم الاستقرار الحضاري وضعف الضوابط الاجتماعية التقليدية والتعرض لمستويات متضاربة من السلوك الاجتماعي مما يرتبط بالهجرة، كل ذلك من شأنه أن يتسبب في الاجرام.

ومن المتفق عليه اليوم بين العلماء أن نسبة الجرائم تختلف في كل منطقة تبعاً للسمات الحضرية فيها.

يقول كارل كريستيانسن Karl Christianson الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية في جامعة كوبنهاغن أن الاحصائيات مع الاستثناء القليل منها تظهر أن نسبة الاجرام في المدن أضعاف نسبته في الريف، وبالتالي تتزايد هذه النسبة في المدن الكبيرة عنها في المدن الصغيرة، مما يؤكد أن ارتفاع نسبة التحضر يؤدي إلى الجريمة[1].

---

(1) Rogers, M, Everett: «Social change in rural society», Appleton- Century Croft, INC, New York, 1960, p.385.

ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أن المجتمعات التي تنخفض فيها نسبة الجرائم هي المجتمعات المنعزلة نسبياً والتي تقل فيها التغيرات ويتوفر الانسجام بين أهلها وتخضع لقواعد واحدة من العادات والتقاليد يلتزم الأفراد باتباعها[1].

فالريف من الوجهة الطبيعية، وحياة الريف من الوجهة الاجتماعية، وما تتركه الطبيعة والمجتمع بالأفراد من طابع خاص، وما للريف من نشاط اقتصادي محدود، كل ذلك يجعل نتاج الريف من الجريمة شيئاً يغاير بالضرورة ما تنتجه المدينة منها.

ويستنتج «مارشال كلينارد» من بحث قام به بهدف التعرف على العلاقة بين التحضر والجريمة، أن نسبة الجرائم تختلف باختلاف كل منطقة تبعاً للسمات الحضرية فيها، وأن هناك سمة مشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية هي صفة الحضرية ذاتها ومعناها الحراك والعلاقات اللاشخصية والاختلاط بالجماعات المختلفة وعدم المشاركة في تنظيم المجتمع المحلي بالإضافة إلى أن المجرم الحضري طراز إجرامي اجتماعي.

واكتشف مارشال كلينارد أن مكان ارتكاب جريمة مجرم المنطقة المنخفضة بدرجة تحضرها أو ـ المنطقة الريفية ـ كان في العادة لا يماثل مكان إقامته، إذ اتضح أن هذا المجرم يرتكب جريمته في مجتمع آخر حتى يتجنب التعرف عليه من أفراد يعرفونه بحكم اتصالاتهم الشخصية به، بالإضافة إلى ما يُتيحه المجتمع الآخر من عدم وجود أفراد لهم به علاقات شخصية، إذ يتجنب دائماً ارتكاب جريمته ضد شخص يعرفه.

والجريمة بالنسبة لمجرمي الريف ليست وسيلة للعيش، وسلوكهم الاجرامي ذو طبيعة عرضية يباشرونه في لحظة خاصة عندما تلح حاجات معينة. كما لوحظ أن مجرمي الريف تخلو لغتهم عادة من اللغة العامية المتصلة

---

(1) تشير أغلب الاحصاءات في الدول العربية إلى نتائج متشابهة فقد بينت الدراسة حول هذا الموضوع في المجتمع الليبي أن أسباب الجريمة الرسمية فيه تعود إلى تربية المدينة مما يستدعي توجيه العناية نحو خصائص تربية الريف لتقويتها والعمل على نشرها كجزء من برنامج الوقاية من الجريمة وعلاجها، انظر عمر التير «السجن كمؤسسة اجتماعية» معهد الانماء العربي، بيروت، 1981.

بالجريمة، وتظهر البحوث أنه لا توجد علاقة بين المجرم الريفي والبغايا والاتجار بالمسروقات كما أن مجرمي الريف لا يعتبرون أفعالهم جرائم حقيقية ولا يدركون أنهم أنفسهم مجرمون.

فنظرة الإنسان لنفسه باعتباره مجرماً مبنية على سمة عامة وعلى طراز مثالي، فكثيراً من هؤلاء الذين حوكموا لارتكابهم جرائم وسيقوا إلى السجن، يؤكدون بأنهم ليسوا بمجرمين حقاً فهم لا يعادون عداوة منظمة رجال البوليس أو المجتمع ولا يعتقدون كذلك أن أفعالهم يمكن أن تكون منظمة[1].

وسواء كان المجرم ريفياً أو حضرياً فهو يعتبر الشخص الذي أخفق في تكوين مجموعة من الأحكام القيمية «Values judgments» والعادات السوية واستعاض عنها بقيم وعادات مرفوضة اجتماعياً، ذلك أن الخبرات التي اكتسبها قد جعلته يؤمن بأن كل ما تعلمه من قيم أخلاقية وأمور مثالية لا تصلح للتعامل في مجالات الحياة المختلفة.

وهكذا فإن النتائج التي تعرفنا عليها بما يختص الاجرام الريفي تفسر لنا ندرة الجرائم في قرية إيمال، ولقد بذلنا جهدنا باستقصاء سجلات الأحكام الجزائية في قضاء زغرتا فلم نعثر على أي حكم جزائي بحق أحد من أهالي إيمال، وأكثر الدعاوى المعروضة أمام المحاكم المتعلقة بهذه القرية إنما هي دعاوى مدنية، كما أننا قد حاولنا استقصاء الأمر من أهالي القرية نفسها ومن زعمائها، فكان الجواب لا حوادث جرمية عندنا.

ولعل هذا يعود إلى أن إيمال بيئة ريفية، تسود فيها العلاقات الشخصية المباشرة، فلا يكاد الفرد أن يجد سبيلاً إلى الخروج عن أعرافها وعوائدها، فهم منذ طفولتهم حتى مماتهم يسيرون على هدى تلك الأعراف والعادات، هذا إلى جانب ضآلة عدد سكانها ورابطة القرابة التي تربط بين جميع أهالي القرية تقريباً، مما يوضح دور الجماعات الأولية الهام في هذه القرية وضوابطها وأهميتها، إذ أن الأفراد يستطيعون رؤية بعضهم البعض في فترات زمنية متقاربة جداً، كما أن رابطة الجيرة قوية بينهم، فتقوى الصداقة وتدوم الألفة، فيشعر

---

(1) انظر محمد خيري محمد علي: «الريف والحضر وظاهرة الجريمة»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1965.

الفرد في إيعال أن الجماعة كلها تراقبه وتسهر على احترامه لقواعدها وإلا سلطت عليه نقمتها ولعنتها، هذا على الرغم من انتشار جرائم الشرف والثأر في القرى والمناطق المحيطة بإيعال.

فجرائم الثأر التي تقوم على أساس تطبيق قانون العين بالعين والسن بالسن، حيث يتمسك المجنى عليه أو أقاربه أو قومه بإنفاذ القصاص بيديه دون اللجوء إلى السلطة، مؤدياً بذلك فريضة تقاليد الثأر التي تأخذ بخناقه خوفاً من أن تتهمه الجماعة بالضعة والجبن على الرغم من أنه يعلم ما قد تؤدي إليه جريمته من نتائج وعقوبات.

ومن قوة الثأر أن صاحبه قد يتربص بغريمه سنوات طويلة حتى يظفر به، وقد ينتقل الثأر من جيل إلى جيل، ومن تقاليد الثأر أحياناً أن يمتنع صاحبه عن تبليغ السلطات عن غريمه وعن اتهامه حتى يأخذ الثأر بيده وأن يمتنع عن قبول العزاء في فقيده وابداء مظاهر الحزن عليه وقد يعصب رأسه ويمتنع عن الاغتسال حتى تمام الثأر[1].

وجرائم الشرف التي ترتكب لمحو العار وتبرئة العرض الذي لوث، تعود إلى التقاليد القروية التي تقرن كل صلة بين الرجل والمرأة خارج رباط الزوجية بالعار حتى أن الأب قد يهجر قريته وداره وأهله بحثاً عن ابنته التي زلت أو غوت حتى ينفذ فيها قضاءه.

ولما كان تفريط المرأة في عرضها يمثل مساساً خطيراً بالشرف لا سبيل إلى إزالته إلا بقتلها فقد ترتكب أحياناً الجريمة ضد نفسها تجنباً للفضيحة كما في جريمتي الاجهاض وقتل المولود ذلك أن الحمل سفاحاً يمثل عيباً خطيراً في الريف يكون عقابه ازهاق روح الفتاة التي اقترفت هذا الخطأ وتحدث به مشاعر بيئتها.

ومن المؤكد أن قوة هذه التقاليد وسلطانها تُستمد من احتقار الجماعة وازدرائها للشخص الذي خرج عن تقاليدها وعاداتها أو من احتقارها لأسرته أو للبدنة التي ينتمي إليها والتي يرتبط بها برابطة الدم.

---

(1) انظر عارف رشيد العطار: «الاجرام في الخالص»، منشورات وزارة التربية والتعليم، بغداد، 1963.

ولذلك فقد لوحظ أن القاتل لا يندفع إلى جريمته إلا إذا ذاع بين الناس ما يمس شرفه وأنه قد لا يقدم عليها طالما أن النبأ في طي الكتمان، ولما كان المشترع اللبناني يأخذ بالدافع Le Mobile، كعامل جرمي من أجل تحديد العقوبة، فاننا نراه يسمح بتخفيف عقوبة جرائم الثأر والشرف لدور البيئة والتقاليد في ارتكابها بينما في جريمة القتل من أجل السرقة يؤدي تقييم الدافع إليها إلى تشديد العقوبة.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرض التي تعتبر مركز رزق للفلاح قد تصبح مصدر النزاع والخلاف، فهي محور تفكيره وحياته وموضع أمله، فكل اعتداء على الأرض التي يملكها إنما هو اعتداء عليه، وإهدار لقيمه، وللأرض في إيعال وجميع القرى اللبنانية منزلة رفيعة وأي ضرر أو أذى يصيبها إنما يصيبه في قوام معيشته، فهو يحرص عليها حرصه على حياته لأنها تضمن عيشه وتدر عليه الحنطة والزيت والتين والبرغل ومؤونة الشتاء، فإذا شاء القروي الافصاح عن حبه لولده ناداه: «يا رزقاتي»، وهو يريد برزقاته ما له من أرض، لهذا قد تقع الجرائم والمذابح في القرية بسبب الأرض لأسباب قد تبدو تافهة، كأكل ثمرة من الحقل، أو نزاع على الدور في الري أو على حدود الأرض الزراعية أو على نزول الماشية إلى الحقل وما إلى ذلك لأن الأرض وما يلحق بها هي مصدر رزقه الرئيسي، ومصدر حياته ومكان عمله المقدس، فرعايتها والتفاني في بذل الجهود لزراعتها مصدر إشباع كبير وهدف يحاول كل فرد أن يصل إليه، وتتسم هذه الجرائم بالعنف والقسوة ويُستخدم في ارتكابها الأسلحة النارية على اختلاف أنواعها والآلات الحادة التي يستخدمها القرويون في أعمالهم الزراعية.

وإذا كنا قد رأينا من خلال بحثنا هذا أن الجريمة إنما هي ظاهرة إنسانية وبصورة خاصة واقع اجتماعي فإننا نستطيع أن نخلص إلى بعض الملاحظات[1].

أولاً: إن الجرائم تظهر أكثر في المدن عما هي في القرى، وفي المراكز

---

(1) Marquiset, Jean: «Le Crime», Que sais-je, Presses universitaires de France, Paris, 1964, p.121.

الصناعية أكثر مما هي في المناطق الزراعية.

ثانياً: إن قلة الجرائم في القرى ربما ترجع إلى عدم كثافة السكان فيها كما ترجع إلى العفة والقناعة.

ثالثاً: إن هناك اختلافاً في نوعية الجرائم التي ترتكب في القرى عنها في المدن.

رابعاً: إن الرابطة بين خصائص إحدى المناطق والجرائم فيها هي نفسها في مناطق أخرى لها نفس الخصائص.

الفصل الخامس

نظام التربية والتعليم

تمهيد

التربية في معناها المحدد هي ذلك النشاط الموجه الهادف الذي يستعين بأساليب فنية مدروسة ومتعارف عليها لتحقيق التأثير في الأفراد في مستويات متنوعة وفي مجالات متعددة، وهي تتضمن عوامل ومؤثرات كثيرة ومتعددة مباشرة وغير مباشرة تُسهم جميعها في إعداد الفرد للحياة في المجتمع بما له وما فيه من قواعد ونظم ومثل وقوانين وقيم وعادات وتقاليد تمكنه من أن يكيف نفسه مع أفراد المجتمع ومنظماته فالهدف من التربية غرس الأخلاق الإيجابية الطيبة عن طريق التوجيه والتشجيع على البحث عن الحقائق، وعن طريق بث الفضائل والتدريب على الدقة في العمل أو التعود على الصراحة والصدق والأمانة، والهدف من التربية تنمية الكفاية الاجتماعية في النشء، حتى يصبح الفرد قادراً على أن يعيش في جماعة يتعاون معها ويبذل جهده لصالحه وصالحها ويكون مستعداً لخدمتها والتجاوب مع مطالبها[1]. لهذا اتجهت الدول في سياستها التعليمية وفي خططها وبرامجها إلى ربط هدف التعليم بالإنتاج لأن العلاقة بينهما أصبحت واضحة المعالم وتُحتّمها ظروف التطور. فالدولة التي تنفق على نظم التربية والتعليم هي دولة خيرة مستنيرة رشيدة تعمل على زيادة ثروتها القومية عن طريق تنمية القوى البشرية العاملة فيها وهي التي تؤدي

(1) انظر: محمد علي حافظ، «تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي»، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1967.

في النهاية إلى زيادة إنتاجها[1] فمهمة وسائل التربية والتعليم أن تعجل وتيسر التغير الاجتماعي البطيء الطويل الأمد اللازم للتنمية الاقتصادية وأن تعجل وتيسر على الأخص مهمة تعبئة الموارد البشرية من أجل المجهود القومي.

وقد وجد ليرنر: «أن هناك علاقة متبادلة بين مقاييس النمو الاقتصادي ومقاييس النمو الأعلامي، بمعنى أنه كلما زاد الدخل القومي للفرد والتحضر والتصنيع، زاد أيضاً تعلم القراءة والكتابة ومعه توزيع الصحف، وكذلك التسهيلات الإذاعية وعدد أجهزة الراديو وكل المقاييس الأخرى لوسائل المشاركة». وتوزع وسائل التربية والتعليم في البلد المتقدم بالتساوي النسبي بين أقل القرى والمدن بينما يهبط هبوطاً حاداً في البلد المتخلف في وجوده ونسبه بين المدن والقرى، ولما كان لمثل هذه الوسائل الدور الكبير في توسيع الآفاق وتركيز الانتباه، ورفع تطلعات الفرد وأمانيه عالياً، وتوسيع رقعة الحوار الخاص بخطة ما، وفرض الأوضاع الاجتماعية وتربية الذوق العام وتوجيه الاتجاهات القومية توجيهاً طفيفاً نحو الغاية المرجوة عن طريق تقريبها البعيد وتبسيطها القريب، فهي تعتبر الجسر الذي يعبر بين المجتمعين التقليدي والعصري[2].

هذا ويجب أن تهدف التربية إلى إيجاد المجتمع الذي تتوافر فيه المميزات التالية[3]:

أولاً: إعداد الفرد الذي يشعر أنه جزء من المجتمع الوطني، فكلما زاد شعور الفرد بالانتماء إلى المجتمع الوطني، زاد وعيه لمسؤوليته تجاه هذا المجتمع، وبالتالي كلما اتسعت حدود الجماعة التي يشعر بالانتماء إليها زادت إنسانيته.

---

(1) Daedalus, «Creativity and Learning», Pulished by the American academey of arts and sciences Printed in the U.S.A. P, 644.

(2) انظر: ولبور شرام، «أجهزة الأعلام والتنمية الوطنية»، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

(3) انظر: المؤتمر الوطني الأول للإنماء، «الدولة والإنماء في لبنان»، الكتاب رقم 20 بيروت، 1966.

ثانياً: أن تتضافر جهود التربية مع جميع القوى العاملة في المجتمع لخلق المواطن الذي يحقق في شخصه توازناً خيراً وفعالاً بين النواحي الروحية والمادية والفنية.

ثالثاً: أن تتولى الدولة القيام بالدراسات اللازمة لبيان حاجاتها وأهدافها وأن توكل إلى التعليم أمر إعداد الأجيال التي تتمكن من تحقيق هذه الأهداف.

رابعاً: خلق المجتمع الذي تتوافر فيه فرص متساوية أمام جميع أبنائه فالمجتمع اللبناني ما يزال يوفر لابن المدينة امتيازات خاصة يفتقدها ابن القرية.

خامساً: الحفاظ على الإطار العام الذي يوضع للمجتمع شرط أن يكون إطاراً مرناً متطوراً.

وفي الواقع لم تصل الحضارة إلى ما هي عليه الآن بغير الاتصال بين الناس سواء كان بطريق مباشر كالمدرسة أو بطريق غير مباشر كالإذاعة والتلفزيون أو الصحافة أو السينما، وقد أوضح جون ديوي[1] John Dewey أهمية هذه الوسائل لحياة الجماعة لثلاثة أسباب:

1 ـ إن وجود المجتمع ومن ثم استمراره متوقف على عادات العمل والتفكير والشعور من الكبار إلى الناشئين، ولا يمكن لهذه الحياة الاجتماعية أن تدوم بغير هذا النقل.

2 ـ إن الناس يعيشون في جماعة بفضل ما يشتركون فيه من أهداف وعقائد وأماني ومعلومات وصلت إليهم عن طريق هذه الوسائل.

3 ـ إن الحياة الاجتماعية واتصال الأفراد صنوان يتربى عن طريقهما الناس بتغير خبراتهم المشتركة في عملية الاتصال هذه.

وتصنف وسائل التربية والتعليم المتوفرة في القرية إلى:

1 ـ وسائل مباشرة:

أ ـ المدرسة.

---

(1) Dewey, John, «Democracy and education», the free press, New York, Collier Macmillan Limited, London, 1968, p. 6.

2 ـ وسائل غير مباشرة:

أ ـ الصحافة.

ب ـ الإذاعة.

جـ ـ التلفزيون.

1 ـ المدرسة

إن المدرسة هي المجتمع الصغير الذي يعد للحياة، والمعلمون هم قادة هذا المجتمع ومرشدوه، ورسالتهم هي رسالة الحياة ورسالة الأخلاق الكريمة وفي أعناقهم الأمانة الكبرى وهي إعداد الجيل إعداداً قويماً، فهي مؤسسة إنسانية تعمل على تهيئة الظروف المؤاتية لارتقاء كل فرد إلى منسوب أعلى من الرشد والوعي لأنها محور ومركز شخصية كل عضو في الجماعة.

والمدرسة مؤسسة أنشأها المجتمع للقيام بتربية الأفراد وإعدادهم للمشاركة الفعلية في التقدم الاجتماعي، لأنه مهما بلغت ثقافة الوالدين، فهما لا يستطيعان تربية أبنائهما تربية سليمة من جميع الوجوه، لأن ذلك يتطلب فهما كبيراً للتربية وعلم النفس ومشكلات المجتمع، وسائر العلوم التربوية، فهي تعد الجسر الذي يعبر عليه الأفراد من المنزل حيث الحياة السهلة إلى حيث الكفاح الشاق في سبيل الحياة، فهي مركز إشعاع قومي يبعث مكامن القوة في الشعب ويكشف عن نواحي الضعف ورواسب التخلف فيقضي عليها.

وليست رسالة المدرسة مقصورة على العمل داخل أسوارها وإنما على المعلمين والمعلمات أن ينطلقوا أفراداً وجماعات في كل مدينة وفي كل قرية وكل حي، وهي إذ تتلقى أبناء المجتمع وتساعدهم على أن يحتلوا مكانهم كأعضاء ومواطنين صالحين عن طريق إعدادهم وتنمية قواهم ومواهبهم وإتاحة الفرصة لنموهم الكامل متفهمين لنظم مجتمعهم مساهمين في إصلاح ما فسد منها، إنما تسهم في الإصلاح والتوجيه أكثر من أية هيئة أخرى، فهي مصدر الإصلاح الاجتماعي لأن الإصلاح لا يأتي عن طريق القانون فقط وإنما الإصلاح الحقيقي هو الذي ينمو في عقول المتعلمين المتحمسين لتطبيقه ونشره والدفاع عنه. فالمدرسة جزء من البيئة بعاداتها وتقاليدها وظروفها

الخاصة ومعتقداتها وقيمها الأخلاقية، تسهم في عرض مشاكل المجتمع على بساط البحث العلمي فتكشف عنها وتعمل على علاجها والتغلب عليها، فهي المركز الثقيفي لصغار أبناء القرية والمدينة تعمل على تحسين الحياة وتوفير التعلم للراغبين، وشخصية المدرسة شخصية معنوية هي موضع احترام الجميع مما يجعلها خير مكان لتكون مركزاً لخدمة البيئة، وتنفيذ المشروعات التي تتعلق بها، فهي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية الراقية، يدرب فيها التلميذ على محبة العمل وإنجازه وعلى التعاون الاجتماعي والاقتصادي لمصلحة الجماعة والوطن، كما يتعود على الأسلوب العلمي في البحث والتفكير، الذي يلازمه في جميع مراحل حياته حتى بعد أن يغادرها. ونظراً لأهمية الدور التثقيفي الذي تقوم به المدرسة فقد اهتم الأساتذة الأجانب بإدخال جميع الوسائل الحديثة في البرامج الدراسة واستخدموا العقل الالكتروني (Computer) الذي ساهم في زيادة الدقة في التفكير في المجالات الثقافية المتعددة من تعلم اللغة أو الطب أو الحقوق أو الزراعة... الخ[1].

ومن المعروف أنه في السنين الأولى لتنشئة الطفل، يؤثر من يقوم على تربيته وتعليمه طرق القراءة والكتابة إلى حد كبير، فما كانه في مطلع حياته، وما سيكونه في مستقبل حياته يتأثران بالطريقة التي تمت بها صياغته وصبه وتكوينه على أيدي أساتذته ومربيه، لأنه في باكورة حياته يعتمد كثيراً على من هم أكبر منه، فهو تواق للصحبة، ميال للدفء الاجتماعي، فغالباً ما يأتي الطفل إلى المدرسة وقد اكتسب كثيراً من العادات الضارة ونشأ على أنواع من التصرفات السيئة، فتقوم المدرسة على تعديل سلوكه وتعويده على الأخلاق الطيبة وإعداده إعداداً صالحاً للحياة السليمة ومن الصعب الحكم على أخلاق المتعلم نتيجة لنفوذ المنزل أو المدرسة فلكل منهما أثره وقد يقوى أحدهما فيتغلب على الثاني، لذا كان من الضروري تحقيق التوازن بين الأسرة والمدرسة حتى يتكامل نمو الطفل ويتجه اتجاهاً واحداً مشتركاً.

فوظيفة المدرسة شاقة وعسيرة لأنها تعمل على إعداد المواطن الصالح فتساعد الناشئة ليكونوا راشدين وتهيء الطفل للحياة العامة في البيئة التي يعيش

(1) Shirley, Thomas: «Computers, Holt, Rinehart and Winston Inc, New York, P, 129.

فيها، وتعتبر المدرسة اداة هامة تقوم بعمليات تبسيط الحضارة بالإضافة إلى مسؤوليتها في تهيئة البيئة المنظمة التي يتوافر للطفل فيها برامج متدرجة ومناهج مرتبة تتلاءم ومداركه وقدراته، كما تقوم بنقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل، حيث يتحتم على كل جماعة مهما وصل مستواها من الوعي أن تحتفظ بصلتها بالماضي للاستفادة من تجارب السابقين ومعارفهم، فهي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع ونضاله وجهاده والسير به نحو حياة أفضل.

فإذا كانت المدرسة هي المعهد الذي يعد تلاميذه للحياة، فالمعلمون هم قادة هذا المجتمع ومرشدوه، ورسالتهم هي رسالة الحياة ورسالة الأخلاق الكريمة، فالمدرس هنا كجهاز إرسال لأن الطفل أو الفرد الأقل خبرة يحتاج ويفتقر إلى ما يريد الأكبر سناً أن يعلمه إياه ويتقن تعليمه، ولو شبهت المدرسة بكائن ينبض بالحياة والنشاط لترتب علينا أن نضع المعلم موضع القلب الذي يزود أعضاء ذلك الكائن بكل مقومات الحياة لأنه متى صلح المعلم صلحت المدرسة وصلح المجتمع ومتى فسد ساءت حال المدرسة وتردى المجتمع إلى حضيض التأخر والانحطاط.

فالمعلم إذ يقوم بمهنة التدريس يعمل على تهيئة أذهان تلاميذه ونفوسهم وأجسامهم لقابلية اكتساب المهارات والقدرات المختلفة جسمية أو نفسية أو اجتماعية فهو لا يقف موقفاً سلبياً خالصاً لأنه يشاطر تلاميذه نشاطهم ويتفاعل معهم فالتدريس فن يقتضي كثيراً من الفنون والعلوم والخبرات لكي ينجح، ويجب أن يسير في رأي «هربارت» على خطوات خمس: هي المقدمة، والعرض، والربط والاستنتاج والتطبيق[1].

والمدرس الناجح لا يولد ناجحاً في مهنته متفوقاً في تطبيقها كما يقال، لأن الاستعدادات الوراثية لا تكفي للنجاح في مثل هذه المهن، إذن لا بد أن يكون المدرس على درجة كبيرة من قوة الملاحظة حتى يستفيد من التجارب التي تمرّ به.

وهكذا يخرج التلميذ من مدرسته ويندمج في المجتمع الكبير بعد أن تم

(1) انظر عبد المجيد عبد الرحيم، «مبادىء التربية وطرق التدريس»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1965.

إعداده في المنزل والمدرسة للحياة الاجتماعية الكاملة فيتعود التضامن الاجتماعي والتعاون مع الآخرين ويصبح من رسل الخير فيعمل على إصلاح الأمراض التي يعانيها مجتمعه بعد أن تعلم طرق فهم مثل هذه المشاكل وكيفية علاجها. وقد كان للبنان فضل السبق كأول بلد في الشرق[1] يعرف التعليم المنظم في درجاته الثلاث: الابتدائية، والثانوية، والعالية، فنعم أبناؤه منذ القرن الثامن عشر بلذة المعرفة، وغبطة الثقافة وحسن الاستعداد للاضطلاع بالشؤون العلمية في الحياة الجارية، فهو قد بدأ تأسيس مدارسه النظامية الرسمية وبعناية حكومية مقصودة منذ ابتداء الحرب العالمية الأولى عام 1914 على وجه التحديد، بيد أن المعاهد اللبنانية حتى الربع الأول من هذا القرن كانت جميعها خاصة، وطنية أو أجنبية، تطبق مناهج مختلفة قد تتقارب في الهدف التعليمي ولكنها تتباين في الروح الثقافية والأساليب التربوية، ولا ترتبط بالمجتمع اللبناني ومشكلاته الشائعة كما أنها لا تحقق الأهداف التربوية اللبنانية العامة، وقد رأت الحكومة اللبنانية منذ مطلع العهد الاستقلالي أن تعمل على تعديل أساسي في نظم التعليم وبرامجه يوافق التجدد الناهض في لبنان، فخطت خطوات واسعة في سبيل توحيد التعليم وتوجيهه توجيهاً وطنياً يخدم النشء اللبناني ويعزز شخصيته الإنسانية.

وإذا كان المستوى الثقافي في لبنان سابقاً يضاهي بعض البلدان الغربية ويفوق البلدان العربية والآسيوية كما سيظهر في الجدول الآتي:

نسبة السكان إلى عدد المدارس وعدد الأساتذة[2]:

(1) انظر عبد الحميد فايد، «دراسة عن التعليم وتطور المناهج»، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1970.

(2) ألبرت بدر، «محاضرات في الاقتصاد اللبناني»، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة دار الهنا، القاهرة، 1955، ص70.

اسم البلد	السنة	عدد السكان للأستاذ الواحد	عدد السكان للمدرسة الواحدة
لبنان	1947	170	690
قبرص	1948	240	620
مصر	1948	340	2550
العراق	1948	620	3670
تركيا	1947	440	1160
كندا	1946	135	380
بريطانيا	1948	185	1400
النمسا	1948	165	1100
أمريكا	1945	130	700

فإن القضية التعليمية الأولى في التعليم الابتدائي في لبنان هي في إعداد المعلم، فقد دلت آخر الإحصاءات التي أجرتها منظمة الأونيسكو أن نسبة المعلمين المدربين على التعليم في المدارس الابتدائية في لبنان هي من أدنى النسب بين البلاد العربية إذ تبلغ 46,9٪ من مجموع الذين يتولون التدريس في هذه المرحلة وعلى الرغم من عدم وجود قانون للتعليم الإلزامي للصغار في لبنان ولا قانون خاص بمحو الأمية بين الكبار، فإن نسبة الأمية المنخفضة التي تظهر في لبنان تثبت أن الجهود التنفيذية في الجانبين على درجة عالية من الكفاءة، هذا وتجدر الإشارة إن نسبة المتعلمين في الدول العربية أكثر تركيزاً في المدن والحضر عنهم في الريف، مما يجعلنا نستنتج ونحن على درجة عالية من الاطمئنان إلى أن نسبة الأمية في المجتمعات الريفية في الدول العربية قد تزيد في أغلب الدول العربية عن 80٪ من مجموع سكان الريف[1].

لذا تستحق مدرسة القرية أن تحتل مركز الصدارة في حياة القرية، ذلك أن التعليم يستطيع وحده أن يعين القرويين على إزالة جمود القرون الماضية وذلك عن طريق المعرفة، ويستطيع التعليم أن يقودهم إلى طريق الإنتاج الجيد والحياة الهانئة، ولن تتغير اتجاهات الأهالي ولن تصبح عقولهم صالحة لتقبل الأفكار الخاصة بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية إلا بفضل برامج التربية

(1) انظر المؤتمر الوطني الأول للإنماء، «الدولة والإنماء في لبنان».

الاجتماعية. ولكي نجعل من المدرسة رباطاً هاماً في حياة القرية وجب أن يهتم بها القادة وأن يشتركوا في وضع برامج المدرسة على ألا يتم هذا بطريقة رسمية جامدة وبذلك تتحقق الصلات السليمة القوية بين المدرسة والمجتمع القروي والحضري.

وتستطيع أن تبرز وظيفة المدرسة في القرية اللبنانية ومنها إيعال في إثارة الوعي نحو مشكلات البيئة بطريقة علمية منظمة مستعينة بالمؤسسات القائمة حكومية كانت أم أهلية مستخدمة وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق أغراضها، ويتضح دور المدرسة في خدمة البيئة المحلية في النواحي الصحية كإنشاء دورات مياه صحية رخيصة التكاليف أو نشر الوعي الصحي، وإعداد أحواض النفايات، وفي النواحي الاقتصادية كتشجيع الأهالي على تحسين نسل مواشيهم وعلى اقتناء وتربية الأنواع الحسنة من الدواجن لزيادة دخلهم، وحماية النبات وإزالة الأعشاب الضارة، وجمع الأسمدة وتوزيعها في التربة.

وفي النواحي الاجتماعية، كإنشاء الأندية الريفية لاستثمار أوقات الشباب، والعمل على مكافحة العادات والتقاليد الضارة ومحاربة البدع والخرافات.

وفي النواحي الثقافية، كإنشاء فصول لمكافحة الأمية وتشجيع وتهذيب وإبراز الفنون الشعبية للبيئة.

وفي النواحي العمرانية، كإنارة الشوارع وتمهيد وتسوية وتعبيد بعض الطرق التي تربط بين أجزاء القرية.

ويجب أن تستخدم المدرسة لعدة خدمات في آن واحد، إذ يمكن استغلالها على سبيل المثال كمكتبة عامة أو مراكز للدراسة والاستذكار، كما يمكن أن تعقد فيها المؤتمرات والاجتماعات لحل مشكلات الحي والأهالي الذين يشتركون في تخطيط سياسة المدرسة وتطويرها وتحسينها فيشعرون بأن المدرسة دائماً مفتوحة أمامهم وأنها تحقق أهدافها التربوية والاجتماعية على أكمل وجه، ومما لا جدال فيه أن المدرسة أداة اجتماعية أوجدها المجتمع لتأدية رسالته كما أن القائمين على شؤون التربية من مدرسين وغيرهم، يعدهم المجتمع إعداداً خاصاً لكي يعهد إليهم بنقل تراثه الاجتماعي وتطويره، فلا بد له من أجل أن يؤدي المدرس وظيفته التربوية الاجتماعية من أن يكون دارساً

للمشاكل الاجتماعية التي يعانيها المجتمع، مساهماً في وضع المناهج الملائمة مع حياة البيئة الاجتماعية فيسهل على النشء التكيف مع هذه البيئة، فإذا ما وجدت المدرسة في مجتمع زراعي يجب أن تصطبغ المناهج بصبغة زراعية، وإذا ما وجدت المدرسة في بيئة صناعية، يجب أن ترمي المناهج إلى تنمية المهارات الصناعية. هذا ووظيفة المدرسة لا تقتصر على تربية الصغار فقط فهي ترمي إلى تثقيف الكبار وتوجيههم في حياتهم، وتنظيم أوقات فراغهم، فمن الصعب إذن فصل المدرسة عن المجتمع إذ أن المجتمع يتكون من أفراد لهم عادات وتقاليد ونظم مشتركة، وهي تعمل على خلق جو وبيئة لها من العادات والتقاليد والقوانين والنظم ما لا يتنافى مع المجتمع وهي إذ تأخذ على عاتقها تكوين هذا الوطن الذي يريده المجتمع، بعد أن اعترفت الأسرة بعجزها عن القيام بوظيفة التكوين وحدها، تتطور بنفس السرعة التي تتطور بها الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى تؤدي وظيفتها كاملة لا تشوبها شائبة، فالمجتمع إذ يعتمد على المدرسة في أن تخرج له أعضاء صالحين لأنواع المهن التي يقومون بها وأن تعمل على إمداده بمن يحتاج إليهم من الصناع والعمال والفنانين والعلماء، تسهم في الكشف عن ميول الأفراد وتعمل على إظهارها وتوجيهها. هذه هي المدرسة مجتمع مثالي صغير تعيش فيه أصناف متعددة ومتباينة من الميول والطبائع والنزعات، وتظهر فيه كل ما بالمجتمع الكبير من عادات وتقاليد ومظاهر وتنعكس عليه فلسفة الناس واتجاهاتهم.

مما سبق تبين لنا الدور الكبير الذي تقوم به المدرسة فهي القلب النابض في المجتمع، تملأه بالحياة والحيوية وترسم طريقه الصاعد وتصنع مستقبله برعاية أبنائه، لهذا اهتمت الدول العربية في هذه المؤسسة الاجتماعية الملقاة على عاتقها تربية النشء وعقدت المؤتمرات لبحث إمكانية تطورها وتوحيد مناهجها، وتوفير الإمكانات اللازمة لها، ومناقشة ما يعترضها من عقبات وصعاب والعمل على تذليلها حتى تؤدي دورها في تنوير الرأي العام العربي وتخلق مواطناً عربياً قوياً صحيحاً متزوداً بالعلم والمعرفة محباً للعمل مضاعفاً للإنتاج، وحتى يصل صوتها إلى كل مسجد وكنيسة، إلى كل مدينة وقرية وحي، متحدثة للناس مبينة لهم حقوقهم وواجباتهم، ناشرة الوعي القومي في محيطها ثم مزودة إياهم بالتوجيه الصحيح والخبرة السليمة علماً وعملاً متفاعلة

كمجتمع صغيرة داخل مجتمع أكبر وأعم تفاعلاً يدفع بعجلة الأمة العربية خطوات فسيحة إلى الأمام.

2 ـ التلفزيون

إن لفظ التلفزيون في ذاته كلمة إنكليزية هي «Television» وهي تتكون من مقطعين «tele» من بعيد و«vision» وتعني الرؤية فإن مفهوم هذا اللفظ يصبح الرؤية من بعيد.

وقد لوحظ في كثير من الدول أن التلفزيون منذ نشأته حتى انتشاره على نطاق واسع قد مر بمراحل ثلاث:

1 ـ ففي المرحلة الأولى: اقتصر استخدامه على الأندية والمقاهي والبارات وأدى هذا إلى تكوين مجتمعات صغيرة تعودت على الجلوس في النادي أو المقهى لترى مناظر التلفزيون المختلفة.

2 ـ وفي المرحلة الثانية بدأت الأسر ذات الدخول الاقتصادية العالية باقتناء أجهزة التلفزيون، وبدأ التلفزيون يتخذ مكاناً هاماً في الحياة الداخلية والخاصة للأسرة.

3 ـ أما في المرحلة الثالثة: فقد انتشر التلفزيون في كثير من المناطق بحيث أصبح اقتناء التلفزيون يشبه في انتشاره جهاز الراديو.

هذا وليس من المستغرب بأن يكون ظهور التلفزيون كثورة في أمريكا سنة 1950 كما كان الراديو في أوروبا سنة 1930[1].

فقد نال إعجاب الجماهير وحبهم الشديد في عدد كبير من بلاد العالم وأثر في جميع ظواهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية[2].

وقد ظهرت أهمية التلفزيون في السنوات الأخيرة باعتباره وسيلة تأثير مزدوجة سمعية بصرية، فهو يؤثر في حاستي السمع والبصر ويتيح للمشاهد

---

(1) Mcluhan, Marshall: «Understanding media, the extensions of man» puplished by the new American library, third printing, Printed in the U.S.A, 1964, p, 270.

(2) انظر:

Orivet, Pierre, et, Herreng, «La télévision», Que sais-je, presses universitaires de France, Paris, 1965.

متابعة أحداث تدور أمامه دون أن يتكبد مشقة الانتقال إلى ميدان وقوع الحدث، فهو يخاطب المجتمع في جملته بما فيه من طبقات وفئات اجتماعية رجماعات مختلفة الميول متباينة المشارب لكل منها ظروفها، لهذا فإن تخطيط وتقرير البرامج بالنسبة لاختلاف الأذواق من أهم المشاكل التي تواجه القائمين على التلفزيون في العالم. فعليها يتوقف نجاحه أو فشله، لأنه لن يقبل الناس على التلفزيون إلا إذا كانت برامجه تعبر عن مشاكلهم وتقدمهم اخلاقياً واجتماعياً، من هنا انبثقت مسؤولية العناية بالبرامج ورفع مستواها فنياً وأخلاقياً واجتماعياً باعتبارها قيادة ترشيدية في طابعها وهدفها.

ودخل التلفزيون ميدان الإعلام والدعاية ونجح في عرض أحداث معينة على الناس فهو يتفوق بالصورة والحركة والصوت معاً عن بقية وسائل الإعلام الأخرى، ومن المعروف أن الصورة منذ عصر الإنسان الأول بالنسبة للناس عموماً تعتبر خير وسيلة للاتصال والتعبير والتأثير في كثير من المجالات، وقد زاد الإقبال على اقتناء التلفزيون حتى أنه بلغ عدد أجهزة الاستقبال المستخدمة في عام 1950 أربعة ملايين ونصف مليون جهاز في جميع بلاد العالم. وقد بلغ عددها عام 1960 ما يفوق 85 مليون جهاز، وقد انتشر التلفزيون في جميع أرجاء العالم ووصل إلى الريف أيضاً، بعد أن احتل مكانه في غرفة الجلوس، وانتقل الراديو إلى غرفة النوم والمطبخ وسيارة العائلة، ففي عام 1950 كان عدد الدول التي لديها إرسال تلفزيوني خمس دول ثم زادت بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ إلى خمسين دولة[1] وهي في ازدياد مستمر.

ويظهر دور التلفزيون كأداة تثقيف إذ يعتبر امتداداً للتعليم النظامي يثقف الناس وينمي معارفهم وتذوقهم للفنون والأدب، عن طريق البرامج الثقافية التي يقدمها للناس في جميع مجالات المعرفة المختلفة، يستفيدون منها على قدر ما تكون الصلة بينهم وبين هيئة التلفزيون فيصبحون قادرين على متابعة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والصناعي والعلمي والثقافي ويعملون على دفعه، فيسهم في تنمية القدرة على التفكير العلمي وحل المشكلات وذلك عن

(1) انظر عبد الحليم فتح الباب، حفظ الله إبراهيم، «وسائل التعليم والاعلام»، عالم الكتب، القاهرة، 1968.

طريق تقديمه معلومات شيقة يسهل فهمها على المشاهد. وغالباً ما يستخدم التلفزيون كوسيلة لمحو الأمية المتفشية ويدخل في معناها جهل الفرد بالواجبات والحقوق في مجتمع يتطور تطوراً سريعاً، تلك الحقوق والواجبات التي لا بد للعمال والفلاحين وأبنائهم من فهمها ومعرفتها والعمل على تحقيقها، لذلك برزت فكرة استخدام التلفزيون في التعليم النظامي وفي مؤسسات المجتمع بسرعة وقوة وحسب تخطيط علمي دقيق أعد لهذا الغرض، فعن طريقه يستطيع الطفل أن يفهم الأفكار المتجمعة في رأسه والتي يصعب عليه شرحها، فهو إذ يقول: «أرني الصورة» عندما يستمع إلى قصة تقرأ عليه، لأنه يدرك تماماً أن الصورة تعلمه أكثر من أية وسيلة من وسائل الاتصال الأخرى، فهي تظهر الفكرة بصورة أوضح تطبع في مخيلته من التفاصيل ما لا يمكن للوصف الشفوي أن يؤديه على الوجه الأكمل، لذا أدخلت تحسينات عديدة على برامج التلفزيون المدرسية، وارتفع عدد الأشرطة القصيرة التي تدور حول كبار المفكرين في أكثر بلاد العالم، بعد أن تبين للقيمين على شؤون التلفزيون أنه وسيلة طبيعية للأغراض التعليمية وبلغت عدد المحطات التربوية 245 محطة عام 1957 في الولايات المتحدة الأمريكية(1) واهتمت الاتحادات العالمية للإذاعة والتلفزيون بموضوع البرامج التعليمية والثقافية والمدرسية اهتماماً كبيراً فعقدت المؤتمرات خصيصاً لبحث قضية البرامج المدرسية، وكذلك فعلت الأونسكو حيث وجهت عناية خاصة للبرامج المدرسية والثقافية في التلفزيون، وقد أيقظ التلفزيون القسم الأكبر من مشاهديه ووجهه نحو الثقافة العميقة وأثار اهتمامه بها، إذ لا يجوز أن تكون الثقافة وقفاً على القلة بل ينبغي أن تكون للمجموع لذلك حرص في برامجه الثقافية أن يخدم من أتيحت لهم فرص التعليم الجامعي ومن لم تتح لهم على السواء، فحمل إليهم المعرفة بأسعار عادية ومقبولة(2) وخلق الرغبة عند الملايين في الحصول على معلومات أكبر وإلى اكتساب قسط من الثقافة والتعليم أوفر مما كانوا يحصلون عليه فأصبحت سطوته كبيرة وسلطانه عظيماً، يلتف حوله جميع

---

(1) Lippman, Walter, «public opinion», the Macmillan company, New York, 1964, p. 16.

(2) Stephenson, Howard, «Handbook of public relations», L L. D, Editor Mcgraw- Hill Book company, I N.C. New York, 1960 p 340.

أفراد الأسرة على اختلاف ثقافاتهم، ورغم تباين أعمارهم وكل واحد منهم ينظر إليه نظرة من لا يعلم إلى من سيعلم، وظهرت أهميته بصورة منقطعة النظير في الأحاديث السياسية التي يلقيها رؤساء الدول والحكومات والحكام والزعماء وقادة الرأي عن المسائل الدولية والقومية الهامة، وكذلك الأزمات السياسية، وكان على التلفزيون بحكم التصاقه بالأحداث أن يقدم عدداً لا يستهان به من المشاهد الحية فتحولت السياسة والرياضة والمتنوعات والمقابلات والبرامج المصورة إلى نوع من الخبز اليومي بالنسبة للتلفزيون الذي بات شديد الاهتمام بها، فظهرت التحقيقات التي تبحث القضايا الاجتماعية والأمور الإنسانية بشكل يفيد الرأي العام ويسهم في تبصيره، فصور الأحداث الجارية والمآسي الإنسانية والاجتماعية عن كثب وانطلاقاً من الصلة الوثيقة بمجريات الحياة اليومية، فزود العلماء والبحاث بزاد غزير لتأملاتهم ودراساتهم وتنوعت محتويات البرامج التلفزيونية حتى تفرغت استديوهات خاصة لإنتاج أفلام متحركة للعرض على شاشة التلفزيون، واستخدم في رفع الروح المعنوية للجنود والشعوب كما استخدم لترقية ذوق الجمهور عن طريق الموسيقى التي تسمو بالمشاعر والأغاني المصورة في جو فيزيائي واجتماعي يتلاءم وموضوع الأغنية، فهذبت أحاسيسه الجمالية وساهمت في تنقيتها.

ويرتبط تاريخ نشوء التلفزيون في لبنان بـ6 تشرين الأول 1954 عندما تقدم ثلاثة من اللبنانيين باستدعاء إلى رئاسة الوزارة يلتمسون فيه منحهم امتيازاً لإنشاء محطة تلفزيون وبيع آلاتها اللاقطة ولوازمها، وفي 20 أيار 1959 بدأ نشاط التلفزيون في لبنان وهو تاريخ تدشين محطات شركة التلفزيون اللبنانية. وفي عام 1962 أنشئت شركة أخرى للتلفزيون هي شركة لبنان والمشرق وبدأت في بث برامجها في 6 أيار من السنة نفسها. ويغطي بث الشركتين كامل الأراضي اللبنانية وقسماً كبيراً من سوريا ومصر والأردن وقبرص[1] وهكذا نرى أن التلفزة في لبنان كانت تتبع لشركات خاصة تدير أمورها وتبث برامجها بناء لاتفاقيات عقدتها الحكومة مع هذه الشركات، وبينت فيها حقوق وواجبات هذه الشركات تجاه الدولة، وحدود الرقابة التي تمارسها أجهزة الأعلام

(1) انظر: مركز التنسيق العربي للسينما والتلفزيون، «محاضرات الطاولة المستديرة»، المطابع الأهلية، بيروت، 1963.

الرسمية على التلفزة من النواحي الفنية والتقنية، وعلى الرغم من أن التلفزيون قد أدخل حديثاً إلى لبنان إلا أن ارتفاع مستوى المعيشة ونضوج السكان وارتفاع مستواهم الثقافي وحبهم لحياة الترف، أدى إلى انتشار التلفزيون انتشاراً سريعاً ويدل على ذلك عدد الأجهزة المباعه منذ سنة 1959 حسب الأرقام الواردة من إدارة الجمارك عن سنوات 1959 ـ 1960 ـ 1961:

سنة 1959	6030 جهاز
سنة 1960	13752 جهاز
سنة 1961	19463 جهاز

وقد نظم مركز النشر اللبناني عدة تحقيقات واسعة ووضع إحصاءات ودراسات عن التلفزيون في لبنان في أيار سنة 1963 وقدمت إلى منظمة الأونسكو لتحديد جمهور التلفزيون اللبناني وموقفه من البرامج المعدة، وعدد ساعات المشاهدة للوقوف على فعالية التلفزيون ومدى تأثيره على سلوك المتفرجين ومدى مثابرتهم على مشاهدة التلفزيون فتوصل إلى ما يلي:

ـ يواظب 17٪ من اللبنانيين فقط على مشاهدة البرامج التي يرونها مهمة، مع الإشارة إلى أن درجة الاهتمام ببرامج التلفزيون تختلف باختلاف الفئات الاجتماعية.

وقد أثبت التحقيق الذي أجري سابقاً حول أوضاع الشبان في لبنان أن أكثر من 80٪ من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة يتتبعون برامج التلفزيون كل مساء، وهذه النسبة هي أدنى بكثير في صفوف البالغين، وهناك أقل من ربع عدد الأشخاص الذين طرحت عليهم الأسئلة 23,4٪ يشاهدون التلفزيون بانتظام ويستنتج من ذلك أن معظم المشاهدين هم من الشبان.

ـ هناك نسبة لا يستهان بها تقدر بثلث المشاهدين يخصصون يومياً أقل من ساعة لمشاهدة التلفزيون ويكرس 19٪ منهم ساعتين ويجلس 11٪ منهم يومياً ثلاث ساعات، هذا ويصرح البعض بأنه استطاع أن يشاهد البرامج كاملة.

ـ أما عن أذواق وميول الجمهور، ففي بيروت يفضلون الأفلام بنسبة 48٪ والأفلام المتسلسلة والروايات بنسبة 42٪ والمشرعات بنسبة 27٪ ويدل

اهتمام اللبناني البارز بالأفلام الطويلة على أن التلفزيون يلعب دور السينما المجانية في المنزل.

هذا ويختلف تفضيل البرامج التلفزيونية باختلاف الجنس والسن ودرجة التعليم فللرجال موضوعات يفضلونها أكثر من النساء وبالعكس، كما أشارت ذلك الدراسة الميدانية في إيعال، وللشيوخ ميول تختلف عن ميول الشباب التي تختلف بدورها عن ميول الأطفال، والحاصلين على درجات جامعية لهم ميولهم في البرامج التي تختلف عن ميول الذين أتمّوا المرحلة الثانوية أو المرحلة الابتدائية فقط.

وتجدر الإشارة هنا أن المستوى الفكري المتوسط لدى مشاهدي التلفزيون في لبنان يساوي كما تبين بعض الدراسات المقارنة مستوى المشاهدين في أرقى البلدان الأوروبية إن لم يكن متفوقاً عليه، كما تجدر الإشارة أن السياسة وتتبع الأنباء تبدو دائماً بين المشاغل التي تستأثر باهتمام المواطن اللبناني، الريفي والحضري، كما أكدت الدراسة الميدانية ذلك في قرية إيعال.

غير أن هناك ملاحظات لا بد من ذكرها عندما نتحدث عن التلفزيون في لبنان، منها افتقار البرامج لعوامل الاستمرار والتناسق والتكوين، فهي لا تثير حب الاستطلاع عند المشاهد كما أنها لا تثير الرغبة في تحسين أفعاله وأوضاعه الاجتماعية، وهي لا تساهم في توعيته كما أنها لا تعمل في سبيل إصلاح تربوي لأن شركات التلفزيون التجارية تسعى دائماً إلى تأمين أرباحها فقط. فعلى الرغم من غزارة نشاط التلفزيون في لبنان إلا أنه لا يحتوي إلا على قليل من الاهتمام الموجه لمعالجة المشاكل الاجتماعية في لبنان والبلدان العربية، كما يفتقر إلى الاهتمام بالثقافة العربية، لذا فهو بحاجة إلى مساعدة الدولة في وضع برنامج كامل للتثقيف التلفزيوني تحت إشراف وزارة التربية الوطنية، حتى لا يضطر التلفزيون اللبناني إلى شراء عدد كبير من البرامج القيمة من الخارج، وهي برامج لا تتلاءم وحاجات الجمهور اللبناني ومشاكله، وذلك بسبب صعوبة إنتاج البرامج محلياً نظراً لارتفاع كلفتها ولوجود منافسة شديدة لا تحتملها السوق المحلية.

ومما لا شك فيه أن هنالك خطراً على المستوى الثقافي والأدبي والفني

إذا ترك التلفزيون للاستثمار التجاري المحض، لأن المزاحمة التجارية غير المحدودة تؤدي إلى تدني مستوى البرامج ووقعها تحت سيطرة الإعلان ونفوذه وبالتالي إلى إهمال النواحي الخلقية والأدبية والثقافية وحتى الفنية أيضاً.

هذا وقد وجهت مجموعة من الانتقادات للتلفزيون سواء كان في ميدان التنشئة الاجتماعية حيث يقلل من فرص التفاعل بين أفراد الأسرة، وفرص تفاعل الأطفال مع آبائهم بفضل السكون المطبق الذي يفرضه الاستماع إلى التلفزيون مما يؤدي إلى نقص في التنشئة الاجتماعية عن طريق الأسرة، سواء كان في ميدان الانحراف أو الجريمة، حيث أشار عدد كبير من أطباء الصحة العقلية والمتخصصين في نفسية الأطفال إلى خطر برامج التلفزيون التي تصور العنف والإجرام والمناظر البشعة والسلوك الجنسي غير المشروع في إطار جذاب مليء بالمخاطر لأن العقل الإنساني في هذه المجموعات قابل للتأثير عليه بسهولة ويمكن تشكيله في يسر، كما أن هناك ظروفاً اجتماعية قد تحيط بالمشاهد وتجعل تأثير مثل هذه الأحداث الإجرامية ذات أثر ضخم على سلوكه فيندفع إلى تقليده ومحاكاته، ويمكن القول بصفة عامة أن التلفزيون من أخطر أساليب التأثير في الجماهير لما له من خاصية لا تتوافر في غيره، وهي مخاطبة العين والأذن بالصورة والصوت، ويتجلى أهمية ذلك إذا عرفنا أن الإنسان يحصل على معلوماته بنسبة 90٪ عن طريق النظر وبنسبة 80٪ عن طريق الأذن[1]، فيستطيع أن يسهم في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لذا يجب أن تتصف برامج التلفزيون ببساطة الأسلوب وسهولة التعبير والوضوح في المعنى لضمان فهم الأفكار التي ترمي إليها البرامج دون خلط أو تشويه أو إبهام، كما يجب أن تكون هذه البرامج متنوعة ومنسجمة حتى لا تسبب السأم والملل للمشاهدين ويجب أن تكون مدروسة دراسة وافية حتى تحقق غايتها المنشودة، ويجب إثارة المشاهد عن طريق ربط موضوع البرنامج بحاجاته.

وهكذا نجد أن التلفزيون قد بات من الضروريات فهو معلم ومرشد ومرآة تعكس الأحداث العالمية وتنقل صورها من بلد لآخر وتدخلها إلى كل

---

(1) محمد ضياء الدين عوض، «التلفزيون والتنمية الاجتماعية»، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965، ص42.

بيت في المدينة وفي القرية، من أجل ذلك يجب زيادة الاعتمادات المخصصة لهذه الوسائل لاستخدامها في حقل التربية والتوعية، ويجب الاستفادة من خبرات علماء الاجتماع والمربين والأساتذة والمؤرخين ونقاد الفن كل في ميدان تخصصه في البرامج المعدة لهذا الغرض.

وبما أن التلفزيون قد أصبح أقوى وسيلة للوصول إلى الجماهير، يجب توسيع نطاق الإفادة من برامج التلفزة وذلك كوسيلة لتثقيف الجمهور وتوعيته، كما أنه من الأفضل تحضير مؤتمر طاولة مستديرة جديدة يكرس لدراسة مشكلات التلفزيون الثقافي وازدياد وسائل التعاون والتنسيق والتبادل بين الدول العربية في ميدان التلفزة خدمة للتراث الفكري العربي وحتى يتحمل دوره ومسؤوليته في الترشيد الاجتماعي أمام الأجيال العربية الصاعدة.

وبإمكاننا القول أنه بعد توفر التلفزيون لعدد كبير من أهالي إيعال فقد انصرفوا إلى مشاهدة أكثر برامجه التي تهمهم لندرة وسائل اللهو في القرية حيث لا يملك القروي إمكانية اختيار وسيلة تسلية أخرى.

وهو يستطيع أن يسدي أكبر الخدمات في إيعال وجميع القرى اللبنانية لو أراد، عن طريق بث قواعد وأصول المعيشة الصحية السليمة والعادات الصحية السليمة، مثل التخلص من الفضلات الآدمية والمنزلية بطريقة صحية سليمة، واستعمال دورات المياه بدلاً من قضاء الحاجة في أي مكان، واستخدام المسكن الصحي الملائم من حيث التهوية والإضاءة وتوضيح كيفية إجراء العمليات الزراعية السابقة على زراعة الأرض من تنقية للتربة وخلافه، وكيفية مراعاة الحيوانات الموجودة لدى الفلاح عن طريق تحصينها ضد الأمراض ومعالجة المريض منها وتشجيع الفلاح على الادخار، وتوجيه برامج تشجعه على تحسين حالته الصحية في مسكنه والأضرار التي تترتب على إهمالها، وتشجيع الإقبال على القراءة والتعلم وحثهم على التعاون التام مع الدولة في جميع المجالات التي ترمي إلى رفع شأن قريتهم من فتح مجارير وشق طرقات وبناء نوادي ومدارس. هذا إلى جانب الخدمات الأخرى التي يقدمها التلفزيون والتي تحدثنا عنها سابقاً في جميع الميادين المختلفة، والتي تحدث أكبر الأثر في إيعال لو أعدت إعداداً فنياً ملائماً يلفت نظر القروي ويثير اهتماماته، كالاستعانة بأشخاص يرتدون الزي الريفي والاعتماد عليهم في تقديم البرامج الريفية مثلاً.

وقد تبين للدول كافة أهمية التلفزيون في الأعلام والإرشاد الداخلي، كما تبين لها أن تقدمه ونجاحه يرتكز على إنتاجه وإسلوبه القيم وعلى إظهار عمله على مستوى عال ورفيع،

وقد اهتم المسؤولون في الدول العربية إلى أهمية التلفزيون فبادروا للاهتمام باستخدام هذه الأداة الإعلامية الفعالة في التربية الشعبية وتكوين الجماهير فكرياً وفنياً ومدنياً فأكثرت من المشاهد الشعبية والرقص والغناء، واهتمت بالأحداث الآنية والتثقيف ونشرت أخبار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصحي في البلدان المجاورة في إطار من البساطة والواقعية، وابتعدت عن عرض المواقف المشحونة بالتوتر العاطفي والبكاء البعيدة عن التحليل النفسي العميق للشخصيات وعكست عالم الجمهور الذهني معبرة عن أمانيه وتطلعاته الغامضة ونضاله اليومي.

3 ـ الإذاعة

تحتل الإذاعة مركز الصدارة في أجهزة الإرشاد والدعاية والإعلام نظراً لقوتها وتأثيرها وسرعة انتشارها، وتطورها وللأساليب الفنية التي أدخلت عليها في السنوات الأخيرة، ولأنها تستطيع أن تصل إلى عدد ضخم من المستمعين، وقد أصبح الراديو جزءاً لا يتجزأ من الأدوات التثقيفية العادية التي في متناول جميع المواطنين، فربط بين شعوب العالم بشبكة عبر الأثير ناقلاً الأفكار مقرباً الفوارق اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية، موحداً الجهود من أجل غد أفضل وحياة أجمل.

والإذاعة تخاطب الأذن فقط، وكثيرون الذين يجدون في أذنهم السبيل الأفضل للتزود بالمعرفة ولتلقي المعلومات، وكثيرون هم الذين لم يقرأوا كتاباً أو صحيفة في حياتهم قط، فمن السهل على الرجل غير المتعلم أن يحصل على المعرفة عن طريق الاذن من أن يحصل عليها عن طريق العين، فإن سنوات العلم التي يقضيها المرء في المطالعة والدراسة هي التي تجعله يعتمد على الأسلوب البصري وقد باتت الكلمة المذاعة أفعل بكثير من الكلمة المنشورة لأن الكلمة المذاعة لها قوة الإيحاء فهي تتسلل إلى النفس في كل مكان فتخترق الحواجز وتفرض نفسها على الجميع بفضل السرعة التي تمتاز بها، إذا أخرجت إخراجاً فنياً رائعاً.

هذا وقد أحدث وجود الراديو تغيراً وتطوراً في وسائل الإعلام العديدة كالصحافة والنشر.

فتأثير الراديو على الناس هو تأثير التوجيه الشخصي، لأنه ينقل إلى السامع عالماً من التفاهم غير المنظور موفراً له بذلك خبرة خصوصية فيمس أغوار النفس شبه الشعورية بفضل الموسيقى التصويرية والتعبيرية التي تنقل إليه الإحساسات الانفعالية المختلفة، فتزيد من تأثيرها على النفوس معنى وانفعالاً، ويحس السامع أن الحديث موجه إليه شخصياً.

فالراديو قوة من قوى العالم الحديث ووسيلة من وسائل الإعلام الهامة والخطيرة في آن واحد تمتاز بالحيوية التي تنبض في الصوت الإنساني وفي الموسيقى وفي الأحاديث المباشرة فهو في الواقع مدرسة جامعة يدخل إلى كل بيت في القرية والمدينة على حد سواء، لا فرق عنده بين طبقة اجتماعية وأخرى يعطي ويكثر العطاء مبرزاً المواهب معززاً الفنون الجميلة مقدماً خلاصة جهود وعصارة أدمغة النخبة في المجتمع لتكون زاداً ومرشداً لكل مستمع، من أجل هذا أصبحت الإذاعة في بلاد الناس منبراً للثقافة والتوجيه الإنساني، ومرآة للمستوى الحضاري، فهي من أفضل وسائل الاتصال الجماهيري في المجتمع الريفي، لأن تأثيرها مستمر طوال النهار والليل ويطرق جميع الاذان في كل مكان.

فلا يكاد المستمع يدير زر المذياع حتى ينتقل إلى استديو أو مسرح أو منبر من منابر الخطابة، إلى جامع أو كنيسة أو جامعة من الجامعات، فيصل إليه الصوت وهو ممدد في سريره أو يدخن سيجارته في غرفته، يصل الصوت إلى ربة البيت وهي في مطبخها تحضر الطعام، وإلى الأسرة المجتمعة حول مائدة الطعام، فيربط بين أفراد المجتمع الإنساني غير القارىء باعتباره امتداداً للقوى السمعية والصوتية عند الإنسان.

لذا تضمنت برامج الإذاعة بالإضافة إلى عناصر الترفيه والتسلية جزءاً كبيراً من المواد اللازمة لتكوين الرأي العام، فالإذاعة وإن تكن في ظاهرها نشرات وأخبار وأداة ترفيه وتسلية فإنها في حقيقتها مدرسة جامعة تضم تحت لوائها كل مدرسة، فهي إذ تنقل الأغنية والآداب الشعبية والقصص القومية تساعد مساعدة فعالة في التأثير على الجمهور وتقبله لما تتضمنه الأغنية أو القصة من توجيهات مباشرة

فهي تدخل خدر كل عائلة وقلب كل محيط، وهي المدرسة التي لا تقيم وزناً للأعمار ولا للأجناس، وكلما ازداد استخدام الراديو أصبح من السهل إثارة نفسية الجماهير على نطاق شعبي واسع،

وقد جرى الاحتفال الأول بافتتاح الإذاعة اللبنانية التي أطلق عليها يوم ذاك اسم «راديو الشرق» والتي اعتبرت محطة إذاعة لسوريا ولبنان في 3 أيلول 1938 فانطلق أول صوت عبر الأثير من لبنان.

وتغلغل في آذان الدنيا على أجنحة الفكر والقلب والصوت واللحن، حاملاً حضارة شعبه فناً وفكراً مبرزاً معالم نهضته علماً وعملاً، ملفتاً نظر عشاق السياحة إلى ينابيعه الوفيرة ولياليه المقمرة وجباله المكللة بالثلوج، مؤدياً لهذا البلد الخدمات الجلى في شتى الميادين.

وقد تنوعت الخدمات الإذاعية وتشعبت أغراضها وتخصصاتها بعد أن أصبحت ساعات البث من الإذاعة اللبنانية خلال الأسبوع الواحد يبلغ 238 ساعة، ومجموع عدد البث بالعربية على الموجتين 359م و303م معاً هي في الأسبوع 163 ساعة و45 دقيقة موزعة على البرامج الإخبارية والكلامية والموسيقية لتؤدي بكفاية أكثر وظيفتها الترشيدية.

وقامت الإذاعة اللبنانية بدورها في الحرب فكانت أكثر فعالية من المدافع وأجهزة الدمار في البحر والجو والبر في التوجيه والدفاع والتنوير وتقوية المعنويات، وتشديد العزائم أو شلها، كما عملت على توحيد الصفوف والتعريف بأمجاد تاريخنا العربي وكفاحنا ضد الغزاة وبث روح التضامن بين مختلف الأفراد والجماعات، فلعبت دوراً علمياً بارزاً في الحوادث التي مرت بالبلاد، فكانت همزة الوصل بين لبنان الرسمي ولبنان الشعبي فكانت تذيع البلاغات والمعلومات المتعلقة بسير الأزمة وتدعو الناس إلى الهدوء وتساعد المسؤولين في المحافظة على النظام والأمن.

هذا وقد ساهمت في نشر الثقافة ورفعت مستوى الأغنية العربية لحناً وكلاماً فحاربت الألوان الحزينة الباكية التي تبعث في النفس روح الخنوع وتضعف المعنويات فأوجدت الفن اللبناني بطابعه القروي المميز الذي انتشر في الأقطار العربية ودنيا الاغتراب، وعالجت المشكلات الاجتماعية محاربة العادات الضارة والتقاليد المترسبة من الأجيال الماضية وأبرزت الدور الذي

يجب أن تسهم به المرأة للنهوض بأسرتها ومجتمعها، فكانت مدرسة شعبية كبرى امتازت بأنها لم تتقيد بمكان أو زمان لأنها تنقل العلم والفن إلى البيت وإلى المتجر في القرية النائية والقريبة، على حد سواء، فأصبحت تشكل قوة يحسب لها الحساب في التوجيه والإرشاد والتثقيف باعتبارها أستاذاً يرشد ويعلم دون أي مقابل في كل ساعة من ساعات الليل والنهار.

وقد قامت وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة بواسطة مركز النشر اللبناني وبواسطة مديرية الإذاعة بتحقيق وإحصاء محصور لمعرفة ميول الرأي العام ووسائل الأعلام وذلك سنة 1962 فتوصلت إلى ما يلي[1]:

1 ـ في لبنان ما يزيد على الخمسماية ألف جهاز لاقط، وتزداد نسبة المستمعين زيادة مضطردة نظراً لاستعمال أجهزة «الترنزيستور» الخفيفة الثمن ويبلغ المتوسط العام لمن يملك من اللبنانيين جهاز راديو مرتفع جداً 81 بالمئة، ذلك أن عدم وجود التيار الكهربائي في بعض القرى لم يعد عائقاً لاقتناء جهاز راديو، بعد أن توفرت الأجهزة التي تدار بالبطاريات وأصبحت شائعة وبأثمان متدنية.

بينما يبلغ عدد الأجهزة حسب الإحصاء الذي قامت به منظمة الأونسكو حتى سنة 1963، 415 مليون جهاز مستقبل، ثلثها في الولايات المتحدة الأميركية والثلث الثاني في أوروبا بما فيها الاتحاد السوفياتي، والثلث الأخير في آسيا وإفريقيا وباقي أنحاء العالم.

وقد اهتمت منظمة الأونسكو بهذه الأداة المهمة بعد أن أصبحت من وسائل الإعلام والتثقيف والتوجيه فأنشأت محطات إذاعية في سائل الأقطار المختلفة في نطاق برامج الثقافة الدولي الذي أقرته المنظمة.

2 ـ يخصص ثلث اللبنانيين كل يوم ساعتين أو أكثر للإذاعة، ذلك لأن الإصغاء إلى الإذاعة لا يحول دون الإتيان بنشاط آخر فهو ينسجم مع المطالعة الخفيفة ومع الأشغال المنزلية وغيرها من النشاطات.

3 ـ إن الكثرة الساحقة من الموظفين والجامعيين يخصصون أقل من

(1) انظر حسن الحسن، «الأعلام والدولة»، مطابع صادر، بيروت، 1965.

ساعة للاستماع إلى الإذاعة بينما ترتفع هذه الفترة من ساعة إلى ساعتين بين المزارعين والمستخدمين والعمال، أما أصحاب المهن الحرة فإن ثلثهم يستمع إلى الإذاعة خلال فترة تزيد على الساعتين كل يوم.

4 ـ 46 بالمئة من أصحاب المهن الحرة يستمعون إلى الإذاعة عند الصباح، بينما 46٪ من العمال والمزارعين يستمعون إليها في فترة المساء، و46٪ من الجامعيين يستمعون إليها في فترة الظهر.

أما عن البرامج المفضلة لدى اللبنانيين فإن 38,5 بالمئة من اللبنانيين يفضلون الاستماع إلى الأنباء وهذه النسبة هي أكثر ارتفاعاً في الأرياف منها في العاصمة.

ومن الملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين المستوى الثقافي للجماعة واعتمادها على الراديو كمصدر للأخبار والترويح، فكلما انخفض مستوى الفرد ثقافياً واقتصادياً زاد استخدامه للراديو في أية ساعة من ساعات النهار أو الليل، ونظراً لأن الراديو وسيلة رخيصة للتسلية وفي متناول اليد، فيرتفع صوته في كل مكان تقريباً، فلا يخلو منه مطعم أو مقهى أو باخرة أو طائرة أو سيارة أو بيت، بينما هو أقل أهمية عند الطبقات المترفة والمثقفة التي تستطيع الاعتماد على وسائل أخرى تجد فيها متعة أكثر، لذا يزداد تأثير الإذاعة عمقاً وخطورة في حياة الناس وطرق معيشتهم بوجه عام كلما كانت البيئة قليلة الحظ من الثقافة والتعليم وكذلك كلما انخفض المستوى الاقتصادي والمعيشي، ولهذا فإن الإذاعة تعد على أساس ملاءمة ذوق رجل الشارع دون التفات كبير إلى أذواق تلك الطبقات لأنهم ليسوا من المتحمسين للإذاعة.

فالإذاعة وسيلة هامة للتثقيف والإرشاد بين الجماهير أكثر منها بين الصفوة Elites كما أنها من أقوى وسائل الاتصال والدعاية وخصوصاً في الريف، فهي قوة جبارة وأداة هائلة من أدوات التأثير على الملايين لأنها واسعة المدى قليلة التكاليف، وقد أسفرت دراسات Lazarsfeld أنه كلما انخفض المستوى الثقافي للفرد أو الجماعة زاد تفضيلهم لسماع أخبار الراديو على أخبار الصحف[1]،

---

(1) Martas, Jacques-Jean, «Radiodiffusion et télévision», Que sais-je, Presses Universitaires de France, Paris, 1964, p. 7.

وهذه القاعدة مضطردة أيضاً بالنسبة للسن فكلما قلّت من الإنسان زاد اعتماده على الراديو ويمكن أن يعزى هذا التفضيل إلى عدم القدرة أو عدم الرغبة في أن يجهد الإنسان نفسه لتركيز انتباهه، فيستطيع الراديو أن يؤدي العمل الذي يؤديه أخصائي بارع في تعليم مهارة زراعية جديدة مثلاً، كما أن لحلقات المناقشة الريفية المذاعة أهمية كبرى في القرية، إذ تقوم على أساس أن تجمع عدد من الزراع ثم تطرح المشكلة أمامهم وتذاع المناقشة بالراديو ومن ثم تمنح المستمعين فرصة لمناقشتها والإدلاء برأيهم فيها، وقد نجحت الإذاعة نجاحاً عظيماً في نقل كافة ميادين المعرفة المراد نقلها إلى الجمهور.

وتعمد الإذاعة إلى الاستعانة بمذيعين ماهرين يعرفون كيف يؤثرون على الرأي العام، فتتسرب كلماتهم إلى أعماق النفوس فتعمل عملها المقصود، فموقف المستمع مرتبط بمن يتلو عليه فإذا راح المذيع يخلق له صعوبات كبرى في أداء صوته، أو في النص المعقد، قل اهتمامه وانصرف عن بذله جهد لا جدوى من بذله، فالمستمع لا يطلع على العالم الخارجي إلا من خلال السمع فقط، ينصت وهو يقوم بنشاط آخر، كأن يتناول طعامه أو يُعنى بترتيب أثاث المنزل أو يلبس ثيابه أو ينهي عملاً بين يديه، فلا يستطيع المذيع أن يأسر انتباهه إلا بصعوبة لأنه يظل ساهياً عنه بما يتلقى من أحاسيس بصرية فالمذيع يلاقي صعوبة كبرى في الاحتفاظ بذلك الانتباه حين يتمكن من أسره، فكل كلمة تذاع يجب أن تتصف بالحكمة والتجرد والتدقيق لدخولها كل مسكن ومتجر وناد في القرية والمدينة هذا إذا أرادت أن تفرض نفسها على أذن المستمع.

ولم تحظ الإذاعة كقوة ثقافية واجتماعية بأكثر من دراسات متقطعة هنا وهناك على الرغم من الأثر الكبير الذي تركته في حياة الفرد والمجتمع، فقد شقت طريقها متحررة من أي تقييم لدورها في الحياة اليومية، مما جعل قسماً كبيراً من برامجها يتميز بالضعف والوهن والحطة، فعجزت عن أداء دورها تجاه الجماهير التي تستمع إليها ولم تستطع إيصال رأيها ورد فعلها لما يقدم لها سواء كان هتافاً وتصفيقاً أو استنكاراً وضيقاً واشمئزازاً.

وبذلك كان الراديو أداة تفاهم ذات اتجاه واحد One-way communication ينقل من المرسل إلى المستقبل الحديث ولا ينقل من المستقبل إلى المرسل شيئاً.

ومن المعروف أن حديثاً يلقى وجهاً لوجه يحظى من قوة الإقناع ما يفوق بكثير حديثاً مذاعاً وإن كان يفضله كتابة، ومع ذلك فالإذاعة تستطيع أن تؤدي خدمات جلى، للمستمعين، لأنها الصحيفة التي تنتقل بينهم بغير ثمن فتخلق عندهم وعياً اجتماعياً بمحافظتها على القيم والمبادىء الروحية.

وظيفة الراديو إذن أن يعلم الناس ما ينبغي لهم أن يعرفوه، عن طريق مساعدتهم بالمعلومات الضرورية لمعرفة مشكلاتهم وتزويدهم بالثقافة والعلم والمعرفة الضرورية التي تمكنهم من حل هذه المشكلات وعلاجها فمهمته ثقافية وعلمية وتدريبية في شتى شؤون الحياة من صحية وزراعية واقتصادية إلى جانب المهمة الإنبائية التي لازمته منذ نشأته.

كل ذلك وما إليه يوضح الدور الترشيدي الذي تقوم به الإذاعة باعتبارها رسولاً لا يعترف بجواز سفر ولا تأشيرة دخول، وباعتبارها أداة إرهاف للحس الاجتماعي والتراصل الفكري لأنها أقوى أداة يمكن استخدامها للتعاون وتوثيق الصلات والتفاهم ولنشر المعلومات السليمة والدقيقة والرأي الحر المجرد هذا إذا كانت موضوعية في إعلامها، علمية في تربيتها، حرة في مناقشاتها.

وإذا جاز لنا اعتبار الإذاعة مؤسسة ثقافية تربوية، فإن الإذاعة اللبنانية كان بإمكانها تأدية رسالتها على وجه أفضل في المجتمعين الحضري والريفي لو أتيح لها تحسين حالتها من الوجهة المادية والمعنوية معاً، كما كان بإمكانها أن تترك أكبر الأثر في إيعال بعد أن تبين لنا من الدراسة الميدانية أن نسبة من يملك جهاز راديو مرتفعة جداً، وذلك عن طريق تقديم برامج خاصة للريف اللبناني تعد بطريقة محببة للقروي في إيعال وفي أية قرية لبنانية أخرى فتسهم في النواحي الصحية كأهمية نظافة الملبس والقيمة الغذائية الواجب توفرها في الطعام صباحاً وظهراً ومساء، وكيفية القضاء على الحشرات الناقلة للعدوى، وفي النواحي الزراعية كتوضيح كيفية ري الأراضي ومراعاتها بانتظام، ومقاومة الآفات الزراعية التي تصيب المحصول، وفي النواحي الاقتصادية كتشجيع الفلاح على تحديد نسله وتكوين نواد لممارسة مختلف أنواع النشاط من رياضية وثقافية وفنية وترفيهية، وفي النواحي السكنية كتقديم نماذج سكنية ريفية مثلى من حيث التهوية والاتساع والإضاءة، هذا إلى جانب تزويد القروي الغير قادر على قراءة صحيفة

بالأخبار وحمل العلم والمعرفة للجماعات والأفراد الغير قادرين على الذهاب إلى المدرسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب أن لا يغفل الراديو الثقافة المحلية والرموز المحلية كذلك فمن الثابت أن أهالي القرية لا يثقون إلا في اللهجة الريفية الصميمة وهي لهجة غنية بالاستعارات والكنايات وتتطلب معرفة بالشخصيات الأسطورية وأفعالها والتقاليد والتراث الشعبي والأمثال والحكم والفكاهة الريفية وغير ذلك مما ينتقل سماعياً من جيل لجيل إلى جانب الاستعانة ببعض الفلاحين من قرى لبنانية متعددة للتحدث عن تجاربها في جميع مجالات الحياة والعمل.

4 ـ الصحافة

الصحافة هي صناعة إصدار الصحف وذلك باستقاء الأنباء وكتابة المقالات وجمع الإعلانات والصور، ونشرها في الصحف والمجلات وتولي إدارتها، ولم تعرف الصحافة بمعناها العصري إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وهناك محاولات سابقة يمكن اعتبارها صحافة، من ذلك نشرة كان يصدرها يوليوس قيصر في روما ويعلقها في الأماكن العامة، لتذيع على الناس أخبار الدولة[1] ومن المعروف أن حب الاستطلاع من طبائع البشر ومن خصائص الإنسان الاجتماعي، فهو بحاجة لمعرفة أحوال بني جنسه والوقوف على ما هو جديد في الحياة الإنسانية، لذا اعتبرت النقوش الحجرية الدالة على الأخبار والأعلام وإذاعتها بين الناس، ضرباً من ضروب الصحافة في العصور القديمة، لارتباطها بالصفات الإنسانية، والاجتماعية ولتعلقها بغريزة حب الاطلاع والفضول الموجودة عند البشر منذ الخليقة.

وإذا كانت الصحافة في بدء نشأتها فكرة وفناً وموهبة، فهي اليوم صناعة وحرفة، كبقية المهن والحرف الأخرى، وتعرف الصحيفة الحديثة بأنها:

.. «كل نشرة مطبوعة تشتمل على أخبار ومعارف عامة وتتضمن سير

---

(1) الموسوعة العربية الميسرة، ص115.

الحوادث والملاحظات والانتقادات التي تعبر عن مشاعر الرأي العام وتعد للبيع في مواعيد دورية وتعرض على الجمهور عن طريق الشراء والاشتراك». فهي مهنة لا تستميلها الصداقات ولا يرهبها الأعداء وهي لا تطلب معروفاً ولا تقبل امتناناً، إنها مهنة تقضي على العاطفة والتميز والتعصب إلى أبعد الحدود، مهنة مكرسة للصالح العام، تفضح الألاعيب والشرور وعدم الكفاءة في الشؤون العامة، مهنة لا تؤثر الروح الحزبية الضيقة على ممارستها بل تكون هادلة ومنصفة لأصحاب الآراء المعارضة، مهنة شعارها ليكن هنا نور»[1].

ويرى أريك هود جنتر: «إن الصحافة هي نقل المعلومات من هنا إلى هناك بدقة وتبصر وسرعة، وبطريقة تخدم الحقيقة وتجعل الصواب في الأمور يبرز ببطء حتى لو لم يبرز فوراً»[2].

وعلى الرغم من أن الصحافة هي مهنة البحث عن المتاعب. فقد اكتسبت مركزاً مرموقاً بالنسبة لتكوين الرأي العام وتوجيهه، فجمهور القراء يستقي منها التوجيه والإرشاد، فهي خير أداة لتنوير عقل الإنسان ولتقدمه وتطوره وذلك بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلام، فهي تقدم للناس الأخبار والمعلومات والأفكار والآراء التي تساهم على تكوين رأي صحيح في المسائل العامة وما قد يعترضهم من مشكلات سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.. الخ لذا اعتبرت الصحف جزءاً حيوياً من مقومات الحياة الفكرية الإنسانية، فهي كأداة أساسية من أدوات الأعلام والتثقيف الفكري بمثابة رغيف الخبز الذي يعد من مقومات الحياة البيولوجية الإنسانية، تساعد الرأي العام على تشكيل نفسه والتعبير عن ذاته ولهذا كان للصحافة الفضل الأول في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث وفي بعض الحركات القومية والثورية في كثير من بلدان العالم، فهي مدرسة الحياة الحقة، يتلقى فيها النشىء أصول المجتمع، ومن هنا يتضح أنه على الصحافة مسؤولية خطيرة إذا أرادت أن تؤدي مهمتها

(1) انظر ادموند. د. كريلتز، «فن الصحافة»، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، بيروت، 1958.

(2) انظر ف. فريزر بوند، «مدخل إلى الصحافة»، ترجمة راجي صهيون، مؤسسة بدران وشركاه، بيروت، 1964.

المنوطة بها وهي إنارة الطريق أمام المجموعة البشرية باعتبارها مدرسة الشعب تتمسك بمبادىء الحياة المثلى وتسعى لما فيه الخير والسعادة لأنها نور العالم الاجتماعي ومداها هو مدى للحضارة ذاتها.

وقد أصبحت الصحافة اليوم لسان الأمة ولسان حال الشعب بعد أن مرت بأزمات كثيرة نتيجة للصراع بين إرادة الشعب تارة وإرادة الظلم أخرى دفاعاً عن حرية الحرف والكلمة، طارحة قضايا المجتمع ومشكلاته على بساط الرأي العام، معالجة إياها بصراحة دون تورية، وبصدق دون خشية بطش سلطة تنفيذية أو مجاملة لحاكم، وفي نزاهة دون غرض خبيث مغرض، يهدف إلى الهدم أكثر مما يهدف إلى البناء، فالصحافة هنا هي عين الشعب الساهر على الحاكمين، وعناصر القوة تكمن في كونها أداة تأثير مباشر وغير مباشر، فتقدم للقارىء الأفكار الكبرى في سطور معدودة والمذاهب الإنسانية في فترة زمنية وجيزة، لا يحس خلالها مللاً أو سأماً، وترضي غريزة الفضول عنده فتعطيه كل الأخبار والتفصيلات التي تجعله يشعر أنه يعرف كل شيء يجري في العالم.

هذا وقد اعتاد الجمهور في بعض المجتمعات على شراء الصحف وتداولها بحكم العادة اليومية، لأنه لم تعد للصحافة فيها مزايا السبق أو الإعلام السريع وقد تبين أن 27٪ من اللبنانيين يقرأون الجريدة تحت تأثير العادة.

ويتمثل دور الصحافة الإرشادي في رسالتها الفكرية والتربوية والأخلاقية، لأن الصحيفة لم تعد ورقة إخبارية للأعلام والتسلية وإنما هي استفتاء شعبي مستديم ومعمل للأفكار المتجددة والموجهة للرأي العام ومدرسة تخلق للفرد اهتمامات جديدة بحياة الناس وأخبارهم فيجد نفسه مرتبطاً بهم باحثاً عن خفايا حياتهم آخذاً مواعظ ودروس في أدب معاملة الناس والتخاطب معهم عن طريق القصص والحكايا التي تسردها الجريدة وهكذا نرى أنه من خلال الصحف المتنوعة الأسلوب والموضوع والأشكال والأحجام، تستطيع الصحافة أن تؤدي دورها في بناء المواطن الصالح.

ومما لا ريب فيه أن تأثير الصحافة في بعث النهضة الأدبية والثقافية في

العالم العربي كان بعيداً عميق الغور فكانت الصحف تقدم لقرائها يومياً ما تقدمه الجامعات لطلابها من أنواع الثقافات المتعددة.

وتتابع الصحافة اهتمامات الفرد، بتقديم كل ما يمس حياته الشخصية والمعيشية ومواقفه من تطورات السياسة العالمية، سواء كان عن طريق خبر أو مقال أو تقرير، فتجعله يعيش مع الأيام متجدد الأمل عن طريق خلقها التجديد المستمر في جو الحياة العامة للمجتمع. وللصحافة فروع متعددة منها:

1 ـ فن الخبر: الخبر هو الحجر الأساسي في بناء الصحافة قديماً وحديثاً، كما أنه غذاء الرأي العام يتناول كل ما يخرج عن نطاق الحياة العادية المألوفة ويكون مدار حديث العامة والخاصة، ويجب أن يتصف نشر الخبر بالجدة والبروز وبمعالجته لأمور تتصل بمصلحة القارىء العادي، ومن المبادىء الصحافية المسلم بها في هذا الميدان إخفاء اسم مصدر الخبر وعدم إذاعته مهما كلف الأمر، ولا يجوز إفشاؤه بحال من الأحوال، ويدخل ضمن نطاق فن الخبر جميع الأبواب الصحافية الخاصة باستعراض النشاطات المختلفة في شتى ميادين الحياة العامة، وكل ما يحدث على مسرح الحياة البشرية من خير أو شر أو كوارث طبيعية، وما تتناقله المجتمعات الخاصة من أحاديث في حفلاتها واجتماعاتها وما يدور على ألسنة الشخصيات البارزة أو غيرهم من طرائف وإشاعات وهمسات ومبالغات طريفة.

2 ـ المقال: اسم يطلق على الكتابات التي تناقش سؤالاً معيناً مبينة عن طريقه رأي الجريدة فيه أو رأي صاحبها[1].

والمقال في دائرة المعارف البريطانية يعني: «الإنشاء المستخدم في جريدة أو مجلة»[2].

وفي الواقع أن مهمة الصحافي في تيسير وشرح المؤثرات المختلفة لفكرة معينة يتناولها الكاتب بأسلوب سهل يتميز بالتجدد والابتكار من البيئة التي يعيش فيها، غايته تطهير المجتمع من الأخلاق المنحلة والعادات الذميمة

---

(1) Grand La rousse Encyclopédique, Imprimeris La rousse, Tome premeire, France, 1960, p. 63.

(2) Encyclopedia, Britanica, Antarctica Balfo, volume 2, London p. 525.

وسائر مظاهر التخلف الاجتماعي الأخرى، والمقال الصحافي سلاح إذا استغل لخدمة المجتمع والمساهمة في تطويره وبعث حضارته.

3 ـ فن التقرير: Reportage ويعتبر فن التقرير لوناً عملياً من ألوان الاعلام والأخبار، يقوم بتنسم الأخبار واستطلاعها، فيذهب لرؤية الحادث والكشف عن أسبابه وطريقة وقوعه فهو يهمل كل ما عرفه من شائعات جرت على ألسنة الناس لأنه يكتب عن حدث خارجي في مكان وقوعه ومشاهدته قد يكون مدعماً بالصور، ويمتاز هذا التقرير بأنه غالباً ما يحمل طابع كاتبه وينم عن شخصيته سواء كان حديثاً عن طريق مقابلة: Interview أو تحقيقاً Enquête.

والتحقيق الصحفي على أنواع وهو يغطي مساحة كبيرة من النواحي العامة التي تثير اهتمام الرأي العام، فهو قد يتناول النواحي السياسية، داخلية أو خارجية أو الموضوعات الاجتماعية أو الرياضية أو الزراعية.. الخ، بل هو يمس كل ماله صلة بمصالح الجمهور والدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبإمكاننا التأكيد أن هذه التقارير تستطيع تخطيط ظواهر المجتمع من جديد عن طريق تقديم الصورة الإنسانية لحضارته الأصيلة والتي تدفع الفرد إلى محاكاتها والنسيج على منوال مظاهرها.

4ـ النقد الفني والأدبي: هو طريق وسط بين السرد وتحرير المقالات، ويشرف على هذا الفرع عادة كتاب اختصاصيون واسعو الاطلاع على تاريخ الفنون، ملون بكل ما ينتج من آثار فنية، وينشأ هذا الفرع على مبدأ الصدق والأمانة والنزاهة في الرأي والجرأة في الحق دون الاهتمام لأي اعتبار آخر، ويغدو هذا الفرع سلاحاً قوياً في ميدان البناء الاجتماعي وفي عملية البعث الحضاري للمجتمع.

وتقسم الصحافة من حيث الموضوع إلى صحف جامعة واختصاصية وأدبية ومسلية خفيفة وفنية.

فلا عجب إذا تولت الصحافة مهمة قيادة المجتمعات، كما تولت مهمة خلق قيادات جديدة تتلاءم واحتياجات المجتمع وإمكانياته، فهي رقيبة على

تصرفات السلطة التنفيذية في المجتمع، كما أنها رقيبة على سلوك الأفراد، ورقيبة على حركة الدفع الحضاري[1] بالمجتمع، فضلاً عن كونها مدرسة للشعب تستطيع أن تُسدي للمجتمع خدمات جليلة إذا ما أحسن توجيه القوة الخطيرة التي في حوزتها فعليها يقع عبء قيادة جماهير القراء من الجهل إلى العلم، ومن نطاق المعرفة الضئيلة إلى حيز الثقافة الواسعة، فأصبح الفرد في ظل المجتمع الحديث يعرف عن عالمه أكثر مما كان يعرفه الفلاسفة والمفكرين والعلماء في العصور القديمة، لاكتسابه المعرفة العامة التي تقدمت في عصره عن طريق تعلمه في المدرسة ومطالعته الصحف بصورة دائمة ومستمرة، وعلى الصحافة يتوقف خلق الوعي السياسي العام ومحاربة الرذائل والدعوة للفضائل ومراقبة تطبيق العدالة الاجتماعية وحماية الديمقراطية وخدمة الفكرة العقائدية التي تغدر أولى الخطوات العاملة في خلق وعي سياسي ناضج، وعليها يتوقف بناء الشخصية القوية الواعية التي لا تخدع، وعليها يتوقف تربية الذوق الثقافي في المجتمع، فعن طريقها نستطيع أن نستعرض ألوان الظلم الاجتماعي والقهر والغلبة، فتتحرك عواطف القارىء معها تارة بالغضب وتارة بالاشمئزاز وتتكون موافقه تجاهها، ومن ثم يؤمن بالقيم والمبادىء والمثل السامية التي تروج عن طريق الصحف في سطور معدودة، وللصحافة دور كبير في معالجة مشكلة الحضارة عن طريق الحملات المنظمة التي تشنها على التقاليد البالية والظواهر الاجتماعية الفاسدة، مما تحمل قراءها على التخلي عن هذه الظواهر الفاسدة فتقتلعها وتبعث أنماطاً حضارية جديدة محلها.

وهكذا يظهر لنا أن الصحافة تُمارس وظيفة اجتماعية كما أنها وسيلة من وسائل تحقيق المجتمع الجديد كما أنها السياج الذي يحافظ على حياة الجماعة، وقد بات في مجتمعنا اليوم قياس مستوى الوعي والثقافة العامة عن طريق عدد النسخ التي توزعها الصحف بالنسبة لكل ألف من السكان، بعد أن أصبح لكل إنسان متمدن جريدته اليومية التي لا غنى له عنها، كالهواء الذي يتنفسه والخبز الذي يأكله، هذا على الرغم من أنه ما زال هناك ملياران من

---

(1) انظر عبد الرحمن أبو الخير: الجهاز الصحفي ودور الصحافة في بناء المجتمع العربي، الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، لم يذكر سنة طبعه.

البشر لا تصل إليهم الصحف كما أعلنت اليونسكو في تقريرها الذي أذاعته عام 1962 في اجتماع الاتحاد الدولي للصحفيين في فيينا.

وقد أوردت الأمم المتحدة إحصائية عن عدد النسخ من الصحف اليومية لكل ألف من السكان في الفترة من 1952 إلى 1955 يمكن تصنيفها على الوجه التالي[1]:

1 ـ بلاد يقل عدد النسخ لكل ألف من السكان عن عشرة، كالسودان والأردن وليبيا.

2 ـ وبلاد يتراوح عدد النسخ لكل ألف من السكان بين عشرة وأقل من مئة كالعراق والجمهورية العربية المتحدة والبرازيل واليونان.

3 ـ بلاد يتراوح عدد النسخ لكل ألف من السكان بين مئة وأقل من ثلاثمائة كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وإيطاليا.

4 ـ بلاد يتراوح عدد النسخ لكل ألف من السكان بين ثلاثمائة نسخة وأقل من خمسمائة كالولايات المتحدة الأمريكية، النرويج وسويسرا.

5 ـ بلاد يبلغ عدد النسخ لكل ألف من السكان فيها خمسمائة نسخة فأكثر كإنكلترا.

كما بين الإحصاء الذي قامت به وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة عام 1962 عن الصحافة اللبنانية.

ـ يوجد في لبنان 48 جريدة يومية سياسية تطبع حوالي 200 ألف نسخة تستهلك بيروت 70٪ منها، والمعدل الوسطي للقراء 120 نسخة لكل ألف من السكان، وتبعاً لذلك يندرج لبنان تحت التصنيف الثالث السابق الذي أوردته الأمم المتحدة.

ـ ينفق القراء اللبنانيون حوالي 30 مليون ليرة لبنانية في السنة لشراء الصحف والمجلات المحلية، ونسبة قراء الصحف في لبنان هي لبنانيان من أصل ثلاثة يقرأون الصحف غالباً والمعدل الوسطي العام للبيروتيين الذين يطالعون الصحف المحلية بانتظام 85٪.

---

(1) محمد طلعت عيسى، «العلاقات العامة»، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثالثة القاهرة 1963، ص32.

ـ يبلغ المعدل الوسطي العام للبنانيين الذين يشترون الصحف 69٪ وأدنى درجة في بيروت 36٪ وتبلغ الذروة في صفوف أصحاب المهن الحرة 77٪ ونسبة الذين يستعيرون الصحف 19٪ وعادة استعارة الصحف أشد ما تكون انتشاراً بين الموظفين أما المشتركون من اللبنانيين في الصحف فإن عددهم لا يتجاوز 10٪.

ـ ثلاثون بالمئة من اللبنانيين يختارون جريدتهم على أساس الموضوعية وقد بلغت هذه النسبة أعلى درجة في بيروت، وهناك 23٪ من القراء اللبنانيين في المناطق الريفية يختارون جريدتهم على أساس الموضوعية أيضاً.

ـ وتبين أيضاً أن 14,5 من اللبنانيين يختارون الجريدة لميولها السياسية وبلغت هذه النسبة أقصى درجة في بيروت 21٪ و8٪ في المناطق الريفية وأن 10,5٪ يتأثرون بتبويب الجريدة أو بضخامة عناوينها[1].

هذا وتجدر الإشارة هنا أن أثر الصحيفة على القارىء اللبناني أثناء المعاملات الانتخابية يظهر في كونها أداة تعبئة أكثر منها أداة للإقناع وتحويل الآراء فهي تجذب اهتمام الجمهور اللبناني إلى الانتخابات والقضايا التي تنطوي عليها، أما القرار الذي يصلون إليه في هذا الشأن فهو يتوقف على تأثير الوسائل الشخصية أكثر مما يتوقف على أساليب الإعلام الجماهيري.

بيد أن الصحافة هي سلاح ذو حدين:

فالصحافة كما يفترض هي أداة إرشاد وتربية وإمتاع ولكنها قد تنقلب إلى أداة تضليل وإفساد وتملق للجماهير، إذا أسيء استخدامها وأصبحت وسيلة للدعاية والكسب، فالصحف التي تتفنن في نشر أخبار الإجرام والمجرمين بشكل مثير وجذاب، وبما تضفي على النبأ من أساليب البراعة في نشر الأخبار، بشكل يؤدي إلى رواجها، ويسوق القارىء إلى تلقف أخبار الجريمة بنهم وشغف شديدين، قد توحي للشبان فكرة الإعجاب بالمجرمين وبأعمالهم التي يعتبرونها بطولة، ومن ثم قد يلجأ بعضهم إلى تقليد هذه الأعمال الإجرامية التي يعتبرونها مجالاً لإظهار بطولتهم، ومن أخطر أنواع النشر، نشر

(1) انظر حسن الحسن: «الأعلام والدولة».

أحكام القضاء في هذه الجرائم التي تبدو للقارىء يسيرة مما قد يهون عليه تنفيذ مشروعاته الإجرامية فيندفع إلى هذا التنفيذ.

ومن جوانب الضعف في الصحافة تناولها لبعض موضوعات لم تتحر فيها درجة عالية من الدقة، فتنتشر الأفكار الخاطئة المضللة التي تؤدي إلى فقدان ثقة الجمهور في مثل هذه الأداة الإعلامية، وقد يعود هذا إلى القائمين على الصحيفة أو خوفهم من تقديم كل الحقائق أو استخدامهم الصحيفة لأغراض الدعاية فقط.

كما قد تنشر الصحيفة مواضيع تافهة بقصد الإثارة على حساب إهمال المهم، فتهمل التعمق في البحث عن الأسباب، وقد يتلاعب الصحفي بالأنباء لخدمة أغراضه الخاصة حتى أنه قد قيل: «إنك لا تستطيع أن تصدق ما تجده في الصحف».

وعلى الرغم من ذلك بقيت الصحافة من الوسائل الهامة في تكوين الرأي العام وتوجيهه وأخطر سبيل من سبل الدعاية، لذا يجب أن تكون بعيدة عن سيطرة أو احتكار فرد أو هيئة أو منظمة واحدة مهما بلغ سلطانها، ولا بد أن توفر للصحف الحرية الكافية التامة لكي تعمل لخير الرأي العام حتى تعتبر أداة إعلامية صادقة بناءة، ذلك أن وسائل نشر المعلومات يجب أن توضع في خدمة الشعب فقط، وعلى عاتقها يتوقف إعطاء الحقيقة للجمهور التي يجب أن يحصلوا عليها، وأن تتجنب إثارة النعرات الطائفية، والمسائل العقائدية حتى لا تشيع الفرقة والانقسام بين أبناء الوطن الواحد.

ولما كان الصحفي في المجتمع كالمعلم في المدرسة والرائد في الإصلاح، لذا يجب أن يكون قدوة للجميع في صدق الرواية وحسن التصرف والسلوك، ووجب عليه الاحتفاظ بسرية المصادر التي يستقي منها الأنباء، وأن يكون على جانب كبير من اللباقة والذكاء والثقافة[1] لأن قراء اليوم ليسوا قراء الأمس، ويجب أن يكون على إلمام بفوارق مظاهر الحياة الاجتماعية وبنفسية الجمهور سواء كان ريفياً أو حضرياً، وبطبيعته ونموذج شخصيته، وعليه أن

---

(1) Cadlin, Frank, B «Teach Yourself journalism», English Universities press L T D, By Bulter & Tanner L T D, London P,10.

يخرج من إطار المدينة إلى القرية يتأمل القرويين في غدوهم ورواحهم ويدرس مشاكلهم وأحوالهم، عليه أن يلم بطبيعة معركته والظروف المحيطة بها سكانية كانت أو اقتصادية أو ثقافية أو نفسية، والظروف العالمية المحيطة به، أي عليه أن يجس نبض القراء ويتلمس ميولهم ويتتبع تقلبات تلك الميول وتلوناتها، عليه أن ينسجم مع معتقداته في الحق والعدل ومع المستويات العالية التي سنها الشعب، عليه أن يتقن تراث اللغة التي يتكلمها، عليه أن يعرف تاريخ شعبه وبلاده وتاريخ البلاد والشعوب التي ينحدر هو وجيرانه منها، حتى يحارب الفساد ويقضي على الأمراض الاجتماعية التي يشكو منها مجتمعه بالانتقادات البناءة التي تنساب عبر قلمه. فالصحافة مرآة المجتمع ولسانه الناطق بأفكاره وآرائه ورغباته وهي سلاح لبناء الحياة العامة في المجتمع.

فإلى الصحافة يعود الفضل الأول في معركة التحرر في لبنان التي استمرت مئة عام، قبل فضل المدارس والجامعات والأحزاب، فكانت منبراً عاماً لرجال الإصلاح وحاملي لواء الوطنية وقادة الحركات السياسية والفكرية والتوجيه الاجتماعي، فاعتبرت صوت المسؤول وحارس القضية الوطنية، وكانت الشجرة التي ارتوت بدمائها أرواح الشهداء. فمن أصل أربعين شهيداً لبنانياً وعربياً شنقهم جمال السفاح كان 15 بطلاً بينهم من أرباب الصحافتين اللبنانية والسورية، فكسبت معركة الحرية وأسهمت إلى أبعد حد في النهضة العربية العامة سواء كان في حقل الأدب والشعر أم في حقول العقيدة والسياسة والاجتماع وساعدت على تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية التي انبرت للدفاع عن حق الشعب العربي أبان الاحتلال العثماني والاستعمار الأجنبي.

وأسهمت الصحف المهجرية اللبنانية إلى حد بعيد في تدعيم ركائز الحضارة ورافقت جميع التطورات الدولية فأسمعت صوتها المدوي في جميع المحافل والأندية العالمية.

وهكذا تبين لنا أن الصحافة ليست تجارة أو حرفة، إنما هي مرشدة ومربية للروح الوطني والسياسي والأدبي فهي على حد رأي ليون تولستوي[1]: «نفير السلام وصوت الأمة وسيف الحق القاطع كما أنها ضرورة اجتماعية أكثر

---

(1) انظر خليل صابات «الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم»، دار المعارف، القاهرة، 1967.

فائدة من أي نظام سياسي». لأنها تشكل حلقة اتصال بين القارىء والعالم أجمع تعكس آرائه وأذواقه وتدافع عن مصالحه وحقوقه فهي منبر للرأي ومهد للفكر ومصدر للثقافة ومعرض للإنتاج، ونستطيع التأكيد أن الصحيفة في إيعال تستطيع أن تؤدي دورها على أكمل وجه إذا ما أحسن استخدامها، وخاصة أن هناك نسبة لا يستهان بها ممن تقرأ الصحيفة في مثل هذا المجتمع القروي كما ستدل على ذلك الدراسة الميدانية فيما بعد.

الفصل السادس

الفولكلور

1 ـ ماهية الفولكور

يتألف اصطلاح فولكور Folk-Lore من مقطعين: folk بمعنى الناس وLore بمعنى معرفة أو حكمة، فالفولكور معارف الناس أو حكمة الشعب، وتكتب كلمة فولكور بالمعنى الأكاديمي الفرنسي هكذا folk-lore، وقد ارتبط اصطلاح الفولكور من الناحيةِ التاريخية ومن ناحية ابتداعه: بوليم جون توماس W.J. Thomas الذي رأى: أن الذين يدرسون العادات والخرافات والقصائد والقوانين المرعية والأمثال السائرة في العهود الماضية لا بد من أن يصلوا إلى نتيجتين:

الأولى: أن كمية كبيرة من مواد هذا الموضوع قد ضاعت.

الثانية: من الممكن حتى هذه اللحظة إنقاذها باكتشاف ملائم[1].

كما ارتبط بجمعية الفولكور الإنكليزي التي تأسست في لندن في سنة 1877 والتي كان من أهدافها: جمع المأثورات الشعبية ونشرها، والأغاني الروائية الأسطورية والأقوال الحكيمة المحلية، والمعتقدات الخرافية والعادات القديمة، وكل الموضوعات المتعلقة بذلك.

ومن المعروف أن هذا الاصطلاح: فولكور folk-Lore، حديث نسبياً إذ بدىء باستعماله في منتصف القرن التاسع عشر في انكلترا ثم شاع هذا

---

(1) Sébillot, paul, «Le Folklore, littérature orale et ethnographie traditionnelle, octave et fils éditeurs, paris, 1913, p, 42.

الاستعمال في العالم أجمع، وهو يدل في أوسع معانيه على الروايات الشفوية، وفق أي جماعة وخرافاتها، ويشمل ما يصدر عن الشعب من رقص وأغنيات وحكايات وطب، وكانت دراسته من أقسام علم الآثار ولكن ظهور الرومانسية الأوروبية، والروح القومية جعلت من الفولكلور موضوع دراسة خاصة، جمعت الحكايات الشعبية وزادت العناية بأبطالها، مثل أبي زيد عند العرب، وروبن هود عند الإنكليز، والسيد عند الأسبان، ويرى علماء الإنسان القديم أن الحكايات الشعبية تعبير خيالي لجماعة من الناس عن رغباتها واتجاهاتها، وقيمها الثقافية، ويكاد يوجد في كل أمة اليوم لجنة للمأثورات الشعبية تجمعها وتدرسها، وتألف لمثل هذه الدراسات جمعيات دولية وتعقد لها مؤتمرات موسمية، ويزداد الاهتمام بها في البلاد الحديثة الاستقلال، كمرحلة من مراحل دراسة التراث وتأكيدها، وتهتم المنظمات العالمية كاليونسكو بهذا الفرع بشكل خاص.

وقد ظهر أول مختصر للفولكور ونشر في سنة 1890م بعد فحص تفصيلاته، وفي مقدمته المطولة تحدد الفولكلور بأنه دراسة مخلفات الماضي الذي لم يدون[1].

ومن المؤكد أن دراسة مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة قد يلقي ضوءاً على مجتمع آخر في فترة زمنية أخرى، فدراسة القبيلة الأولى مثلاً يلقي ضوءاً على ماضي القبيلة الثانية، ونحن نرحب بهذا الضوء حين لا تتوفر لنا وثائق تتصل بالتاريخ الماضي أو حين لا تكون تلك الوثائق شافية، وليس شرطاً أن يكون المكانان اللذان أشرنا إليهما متباعدين أحدهما عن الآخر، ففي كل بلد حديث، يعتنق أهل الريف معتقدات وعادات تخلى عنها أهل المدن منذ زمن بعيد.

والنتيجة السائغة إذن، هي أن أسلاف سكان المدن المعاصرين الذين كانوا يعيشون في زمن لم تكن المدن الكبيرة قد قامت في بعد، أو الذين لم يكونوا قد نزحوا إلى الحواضر، هؤلاء الأسلاف كانوا يباشرون من العادات ويعتنقون من المعتقدات ما يباشره الفلاحون المعاصرون ونستطيع القول أن

(1) فوزي العنتيل: «الفولكلور ما هو» دار المعارف، القاهرة 1965، ص18.

المستوىٰ الثقافي لأية جماعة بشرية حري بأن يوضح المستوىٰ الاجتماعي الذي كانت تعيشه جماعة بشرية أخرىٰ.

وإذا كانت لفظة فولكلور قد نالت رضى جميع العلماء تقريباً ودخلت إلى قواميس لغات متعددة وانتشرت إلى أبعد من الدول التي ابتدعتها فإنه من الصعوبة بمكان البحث عنها في القواميس الانكليزية السابقة للخمسين سنة الأخيرة.

هذا وقد اهتم العلماء قبل تأسيس جمعية الفولكلور الانكليزية، بإيجاد لفظ للتعبير عن مجموعة التقاليد الشعبية، وقد دعت الحاجة إلى ذلك عندما لاحظ هؤلاء العلماء وجود مواد مهمة على هامش الميثولوجيا والشعر الشعبي، تتطلب أن تكون عادة منفصلة عنهما، وظهرت هذه الفكرة تحت عنوان Das Ausland الذي تأسس في شترتغارت «Stuttgart» عام 1828م.

وفي سنة 1862م ظهرت Volkerkunde تحت عنوان Globus وبعدها لم تعد هناك صعوبة في ألمانيا وهولندا من استعمال Volskunds التي توازي تماماً لفظة فولكلور.

أما في أسبانيا فقد عرف اصطلاح «Saber populer» المعرفة الشعبية، كمرادف للفولكور، ولكن هذا التعبير لم يستعمل لأفضلية التعبير الأنكلوسكسوني عليه، فظهر عام 1882م فولكلور الأندلس El folk-lore Andaluz ثم تصدر الفولكلور الأسباني عام 1883، مكتبة التقاليد الأسبانية، Bibliotica de las tradiciones وفي فرنسا اقترح بعض المفكرين في إحدىٰ سهرات الأم لوي ma mère L'oye، ضرورة استخدام اصطلاح فولكلور بدلاً عن الاصطلاحات التي حاول بعض العلماء تجريبها في هذا المجال، مثال ذلك: Anthropopacychologie- Demopsychologie, Mythographie.

وذلك لمرونة معناه وقصره ولسهولة اشتقاق المنعوتات والموصوفات من نفس الكلمة مثال ذلك Folkoriste ولفظه folklorisme والظرف folkloriquement، ومن المستطاع زيادة كلمة folkloriser أي اهتم بالفولكلور وهكذا[1].

---

(1) Sébillot, paul «le folklore, litterature orole et et ethnographie», p. 5.

أما في البلاد العربية فقد عجزت المعاجم والقواميس عن إسعاف العرف بما يقابل كلمة folklore الأجنبية ولذلك شاع استعمالها في الوطن العربي بصيغتها الراهنة وقد حاول مجمع اللغة العربية أن يلغيها بمصطلح، «المأثورات الشعبية» ولكنه خاب وأخطأ التوفيق لأن كلمة «المأثور» تنظر إلى الأثر المادي المعنوي الذي ما يزال يعايش الملامح الراهنة لأشياء الناس أو الذي اطرد استعماله دون أن تناله صولة الليالي بالانطفاء والقبول، ولذلك لا تصدق «المأثورات الشعبية» على الفولكلور البابلي أو السومري الذي ذاب تحت ركام العصور، وكاد يكون منسياً، وحاول المرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد أن يضع «المرددات الشعبية» في مقابل الفولكلور، ولكن المصير الذي انتظر «المأثورات» انتظر «المرددات» دون أن يستأثر أحدهما أو كلاهما بخلود ولو إلى حين.

إن الفولكلور قد استوعب الأزياء والأمثال والحكايات والقصائد والأوهام والأساطير وأدوات المنزل والسحر ومقومات الزينة، والمهن اليدوية والفنون البدائية والألغاز، والمأكل والعادات والعرف والشعر والمنسوجات والتقاليد وغيرها، أنه استوعب هذا التراث الهائل ولكن على صعيده الشعبي فقط، ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن تنهض كلمة عربية بهذا العبء الثقيل، وكان هراء أن يزعم أحدهم بأن مصطلح الأدب الشعبي يستطيع أن ينظر إلى ما تنظر إليه كلمة «فولكور» وهكذا اقتحم المصطلح الأجنبي «فولكلور» دائرة اللغة العربية، وفرض نفسه على الفكر العربي في جميع أنحاء الوطن العربي[1] هذا وقد اختلف العلماء في الإجابة على هذا السؤال: ما هو الفولكلور؟ فقال Sébillot: إن الفولكلور يضم كل: «ثقافة» الشعب التي لم تستعمل في الديانة الرسمية أو في التاريخ، ولكنها كانت دائماً من نتاج هذا الشعب الخاص لقد تمثل في تاريخ الحضارة بعادات غريبة، ومشابهات خرافية، وتضمن الاعتقاد بالسحر والجن والأرواح والقصائد والأمثال السائرة المتعلقة بأمكنة خاصة تمثل بالأسماء الشعبية، بالسواقي والكهوف وأحجار القبور والحقول الخ...

(1) انظر: عبد الحميد العلوجي، «من تراثنا الشعبي» السلسلة الثقافية، دار الجمهورية، بغداد، 1966.

ويرى Bodker أن الفولكلور يتعلق بذلك الجانب من الحضارة التي تشمل الأساطير وقصص الخوارق، والحكايات الشعبية، والرقص، والمعتقدات الشائعة ويزاد على ذلك أن الجانب الأعظم من هذه المأثورات قد انتقل بطريق المشافهة، أما Bascon: فيرى أن اصطلاح الفولكلور يعني الأساطير، وقصص الخوارق والحكايات الشعبية والأمثال الشعبية والألغاز والنظم، فالفولكلور على حد تعبيره فن قولي[1].

ويرى جمال المحاسب[2]: أن كلمة فولكلور من العبارات المألوفة في علم الاجتماع الريفي وهي تدل على مجموعة العادات والتقاليد والاعتقادات والأشعار والأقوال التي يتصف بها قوم معين أو قبيلة ابتدائية معينة فتقول مثلاً فولكلور الأسكانديناقيين وفولكلور اليونان القدماء.

بينما يشير André Varagnac[3]: إلى أن استخدام كلمة فولكلور تعود للشعب الذي كان يبدو في القرن التاسع عشر وكأنه «كونسرفاتوار» حي للتقاليد.

وهو ينتقد فان جنب «Van Gennep»، الذي لامه لإسقاطه فكرة الشعب من فولكلور التي تعتبر أساسية، بعد أن أشار في دراساته إلى أنه بإمكاننا أن نرئ أن ما عرف بالتقليد «Lore» لم تحفظه عناصر شعبية «folk» بل استقراطية، لذا من الخطأ في نظر Varagnac أن نحدد الفولكلور بحدود شعبية فقط لأن هذا التحديد هو ارث رومنطيقي، هذا وكان قد وصف «Van Gennep» الفولكلور بأنه علم تركيبي يهتم بصفة خاصة بالفلاحين وبالحياة الريفية، وبما ظل باقياً من هذه الحياة في البئيات الصناعية، وبيئة المدينه.

وهكذا نرئ، إذا كان العلماء قد اختلفوا حول تحديد موضوع الفولكلور وتعريفه، فمنهم من قصره على الحكايات الخرافية والأساطير، ومنهم من حدده بالأدب الشعبي فقط، ومنهم من ضم إليه طرائف الحياة الشعبية ووجوه

---

(1) انظر:

Sébillot paul: «Le folklore» p, 3.

(2) انظر: جمال المحاسب «علم الاجتماع الريفي»، دار اليقظة العربية، دمشق 1955.

(3) Varagnac, André: «Civilisation traditionnelle et genres de vie», Edition, Albin Michel, Paris, 1948, p.4.

نشاط الناس الثقافية والحضارية المختلفة، فقد اتفقوا على ما يبدو فيما بعد بأن منهج هذا العلم هو دراسة الطقوس الفردية الحديثة، وقصص الخوارق، والعقائد كموروثات ثقافية، أو مخلفات باقية من الماضي، فهو يشمل الرقص والأغاني والحكايات والمأثورات والخزعبلات والأقوال السائرة، كما يشمل دراسة العادات والممارسات الزراعية المأثورة، والممارسات المنزلية، وأنماط الأبنية، وأدوات البيت، والظواهر التقليدية للنظام الاجتماعي، وكل هذا قد تم انتقاله من جيل إلى جيل مشافهة عن طريق التقليد والمحاكاة وهو غالباً ما يكون مجهولَ المؤلف، فهو تصَورٌ لسلوك الشعب النفسي والاجتماعي بنزوعه إلى التعبير عن نفسه وروحه وتقاليده ومعتقداته، بل هو حفريات حية تأبى أن تموت، فإذا كان العلماء قد حددوا مجال الفولكلور في ذلك الإطار كعلم له ميدانه المعلوم، فهم يؤكدون بذلك أنه لم يعد مجرد تعبير عن التاريخ الماضي أو التراث اللغوي، وإنما أصبح تعبيراً حضارياً دينامياً، يعبر عن الحاضر كما يعبر عن الماضي، وتنعكس فيه أفراح وأتراح الشعب وتعبيراته الفنية في كل حين، وفي كل مكان فهو فن شعبي تعبيري عن كل حدث اجتماعي[1]. وفي الواقع أن التصنيف والفصل بين الظواهر الفولكلورية مشكلة صعبة إذ أنها ظواهر متداخلة، كما أن بعضها قد يتحول أو يفقد إطاره العقائدي المعين مع الزمن ليؤدي وظيفة أخرى.

2 ـ الفولكلور اللبناني

ليس الفولكلور اللبناني كما يتبادر إلى بعض الأذهان أغنية أو دبكة فقط، وإنما هو لحن وصوت وشعر وإيقاع، ورقص، وطعام ومسكن وأسطورة، وعادة وتقاليد، وهو خزان لاختبارات ريفنا في طبه وفلسفته ودينه، في أفراحه وأتراحه، وأقاصيصه التي تحدرت إلينا عبر الأجيال، بل هو طريقة حياتنا، والفولكلور اللبناني زاخر بصورٍ عن ماضٍ ما زالت أصداؤه تحيا فينا.

إن القروي الذي ترعرع في مناخنا الريفي الفاتن ومتع عينيه بألوان جمالاته الخلابة شب صافي الذهن، مفتول العضل، وعالي الطموح يبغي

(1) انظر مهى المقدم، «الأمثال والحكم الشعبية دراسة في العراق ولبنان»، العرفان العدد الخامس والسادس، المجلد السادس والسبعون، بيروت 1992.

المرامي اللامحدودة ولكنه في الوقت نفسه كان شاعري المزاج، رهيف الحس، تحرك مشاعره أنين الناي ونغمة «منجيرة»[1].

لذا فإن فولكلورنا كله جمال لأنه من صنع خيال الإنسان القريب إلى الطبيعة، كما أنه نتاج العاطفة الساذجة المتأججة، وحكمة الطفولة الإنسانية المصوغة بقالب شعري. فهو موجود في رقصة الدبكة الشائعة في كل قرية، موجود في الأمسيات العامرة وفي سهرات الكوتشينا (ورق اللعب) وطاولة الزهر والتندر بأخبار الغابرين والحزازير[2] ونفس الأركيلة وفي جرن الكبة الذي يستخرج منه ألذ مأكل.

هو موجود في قرانا اللبنانية المعلقة على أكتاف الجبال والنائمة في بطون الأودية، موجود في عاداتنا الساذجة الحلوة التي تحمل كل نبل وعطاء خير، ورغبة في التعايش باخاء ومحبة، وتبادل المعونة في السراء والضراء.

موجود في مفاخرة القروي بقريته واندفاعه بالذود عنها مجاهراً بعداء كل من يحاول مسها والتطاول على كرامتها.

هو موجود في رفقة صياد السمك وراعي القطيع، وجرة ماء العين، وفي قطف العنب والزيتون والبرتقال، وموسم الحصاد، والدراسة على البيادر، فلكل من هذه المواسم عادات حلوة جميلة تتجلى فيها الحياة الريفية اللبنانية بألطف صورها وبما فيها من ذوق وجمال وتعاون ومحبة لأرضهم الخيرة الكريمة.

موجود في بائع السوس، وفي خبز التنور، وفي العمل في الحقل، حيث يدرب الفلاح ابنه في قطعة الأرض التي ورثها عن أسلافه أو يربيه كيف يستطلع القمر والريح ليتنبأ بحالة الجو في وقت البذار أو الحصاد.

هو موجود حيثما تجد المعرفة والتجربة والحكمة تتنزل من الماضي تتلقاها الأجيال المحدثة عن الأجيال القديمة عن طريق ضرب المثل أو الكلمة المنطوقة من غير رجوع إلى كتاب أو مطبوعات أو مدرس.

---

(1) آلة موسيقية قروية.

(2) الحزازير، ألعاب مسلية تقوم على التقدير والتخمين.

هو موجود في الأغاني اللبنانية القديمة العهد التي ننشدها ونطرب وتهتز جوارحنا لها أحياناً[1].

موجود في أعيادنا الدينية، والأساطير، وقصص الخوارق، والسحر، التي يقصها علينا العجائز والشيوخ، موجود في روايات وقائع الحروب وبطولة الشجعان والدفاع عن الوطن التي طالما ثبتت في نفوس سامعيها روح الفداء وعلمتهم البطولة، موجود في عادات الأعراس ودق المجوز والعود والطبل والغزل البريء على دروب العين، موجود في الأمثال نرددها والحكم نهتدي بها، والألعاب ومداعبات الترفيه عن النفس، هو يعيش فينا، رغم هزئنا به، ورغم ضحكنا من بعض سخافاته، ويستمر في مجتمعنا رغم محاربتنا إياه، ويخلد في تصرفنا وعاداتنا وسلوكنا وأعيادنا، وعقائدنا، وسمرنا وفرحنا وحزننا، فيه شيء من الأنوثة الحلوة لأن أكثره من صنع المرأة ومن ذكريات العجوز، فحينما تتردد الترنيمة التي يهدهد بها الطفل في حجرته أو في مدرسته، وعندما تجلس الأم إلى جانب سرير طفلها لتنومه فتغني له، وعندما تنساب الأغنية أنيناً تذوِّبه غادة الريف على مجرشتها أو شكوى يطلقها القروي مع أشجان الينابيع، وحينما نجد الأم تلقن ابنتها كيف تقوم بحياكة الثوب، وشغل الإبرة، أو تدربها على الغزل والنسيج والتطريز، أو كيف تصنع غطاء للسرير، أو تضفر وشاحاً أو كيف تخبز فطيرة بالطريقة التقليدية، أو عندما يمرض الطفل، فتخاف الأم، فتقول لها الجدة، «عين خبيثة أصابته»، أو عندما يخرجون بالعروس راكبة فرساً، وفي يدها خميرة لتلصقها على عتبة باب العريس، مرددين الزغاريد مطلقين العيارات النارية، كل هذه وغيرها تعتبر من الفولكلور اللبناني. إن كل ذلك يحملنا على التعرف على تفاصيل الحياة الريفية وأساليبها والتي تخضع لتغير الفصول الأربعة، وتعاقب الليل والنهار، فمن واجب دارس الفولكلور اللبناني أن يوجه عناية كبيرة حتى للأشياء المادية إذا ما أراد أن يقدر معرفة سكان الريف حق قدرها، هذه المعرفة التي أمدتهم بالقدرة على الإفادة من المنتجات الطبيعية في صنع أدواتهم وأبنيتهم وطبهم الشعبي.

ولا يخفى على الدارس أن الفولكلور اللبناني يدل على الطبع اللبناني

---

(1) انظر فاضل سعيد عقل «الفولكلور اللبناني»، مطابع المتنبي، بيروت، 1964.

الأصيل على بعد النظر، على الاستقامة، وعلى الصدق في المعاملة وعلى التماسك بالحرية أو على المحبة، وعلى التحسب للمستقبل، وعلى سرعة الانسجام وقوة الاندماج، وعلى العلم نبراساً ووسيلة عيش.

وهكذا نرى أن كثيراً من ظواهر روحية واجتماعية وثقافية وعقائدية عديدة ومتنوعة صالحة لتكون مادة الفولكلور، لهذا لا بد من جمع هذا التراث لأن في كل مجتمع تقليدين متعايشين جنباً إلى جنب وهما:

1 ـ التقليد الفني الأدبي[1]: وهو مدون سجل الأمة الذي اشترك في تأليفه الأديب والشاعر والفيلسوف والمصلح الديني والمؤرخ الحاذق المدرب على جمع الأخبار وتقييمها وتنسيقها وتمييز صحيحها من فاسدها، ويتميز هذا التقليد الأدبي بالموضوعية والمنطق وحسن القياس والصنعة في الوضع والتعبير.

2 ـ التقليد الشعبي العامي: وقد ساهمت في خلقه على مدى الأجيال جماعة الفلاحين والعمال والصناع، والسحرة والكهنة والعرافون والقصاصون والعجائز ومفسرو الأحلام والرؤى، لا كما تمثله الأعمال البارزة للشعراء والفنانين والمفكرين ولكن كما تمثله أصوات العامة من الناس الأقل أو الأكثر وضوحاً، ويتميز هذا التقليد بالعاطفة والخيال والشعور والسذاجة والبدائية الحلوة القريبة من الطبيعة.

ولما كان مجال الفولكلور اللبناني هو إعادة بناء التاريخ الروحي للإنسان اللبناني، فإن استمراره وانتشاره برهان ثابت يتحدث عن شعب تغلب على الموت لأن له تراثاً موروثاً ولم يشاء التخلي عنه لأنه سبب بقائه.

وإذا كان للفولكور قوة كبيرة لا تقتصر على الناحية الجمالية فحسب، لارتباطه بالمجتمع بكل طاقته أو لتمثيله الحضارة القديمة. فإن الفولكلور اللبناني بأغانيه ورقصاته ومواسمه وحفلاته، وأساطيره ومعتقداته هو مرآة للجهد الذي بذله أجدادنا طوال قرون عديدة في كفاح طبيعة أرضهم وفي تطوير مجتمعهم، فجاء صدى للأماني التي عصفت بقلب اللبناني القديم لفرض وجوده على تلك الطبيعة القاسية.

---

(1) انظر أنيس فريحة، «حضارة في طريق الزوال» مطابع الكريم، جونيه، 1957.

وفولكلورنا اللبناني يعد وسيلة من وسائل تثقيف الأفراد وتثبيت نظمهم وقيمهم الاجتماعية السائدة في نفوسهم، بل هو رمز لخلاصة هذا الشعب وخصائصه وهو تعبير عن صحة هذا الشعب وسلامته وديمومته بل هو وجه هذه الأمة وخلجاتها.

3 ـ الأغنية الفولكلورية

إن الغناء هو أقدم صورة لموسيقى الإنسان عامة وأن الآلات الموسيقية نفسها ما هي إلا أصوات صناعية دخيلة نمت وتطورتْ لتفي بما لا يمكن أن يفي به الصوت الطبيعي حتى ذهب البعض إلى أن الموسيقى ما هي إلا غناء أو رقص وغناء. وقد خلّد الشعب حياته في أغانيه، فلم تكن هذه الأغاني مجرد إبداع فني وإنما كانت لوحات تصور مختلف أوجه الحياة ففيها تتجسد مطامحه وتصوراته وآماله وآلامه، وكل مجموعة من هذه الصور هي صفحات من تاريخ لم تخضع لما خضع له التاريخ القديم من اعتبارات معينة، وقد يعيش الباحث سنوات عديدة في مجتمع من المجتمعات وهو على اتصال دائم مع الفلاحين ومع هذا يصعب عليه التعرف حتى على حكاياتهم وأساطيرهم، ولكن عن طريق سماعه لأغانيهم الفولكلورية أو الشعبية يستطيع التعرف على الكثير من أوجه حياتهم بل وحتى على أساطيرهم ومعتقداتهم.

إن الأغنية الفولكلورية أغنية مجهولة النشأة ظهرت بين أناس أميين في الأزمان الماضية ولبثت تجري في الاستعمال لفترة ملحوظة من الزمن، هي فترة قرون متوالية في العادة فصورت بذلك روح الشعب الذي ينتمي إليه الإنسان الأول، وصارت مع الزمن ارثاً وطنياً، ولوحة من لوحات تاريخ الشعب ومراحل تطوره، وهي تعبير تقليدي لمشاعر وأفكار الإنسان، تنطلق معه عبر التاريخ في استمرار متلاحق وتطور أبدي، في إطار من الأصالة.

وتتميز الأغنية الفولكلورية بأنها بسيطة جداً وعفوية، وهي انفعالية، غير أن انفعالاتها بسيطة فليس فيها مشكلات أو صراعات، وغالباً ما تكون ذاتية في المقام الأول.

هذا ومن الصعب جداً أن نضع حداً فاصلاً في الحياة الواقعية بين الأغنية

الفولكلورية والأغنية الشعبية، ومن السائغ عقلياً أن نجد أن الكثير مما نعتبره أغاني فولكلورية كان في الأصل أغاني شعبية غير أنه ليس لدينا كتابات تدلنا على مؤلفها أو المناسبة التي وضعت فيها، وفي هذه الحالة يكفي ذيوعها واستمرارها في التداول لاعتبارها أغنية فولكلورية وعلى هذا فالتمييز بين الأغنية الفولكلورية والأغنية الشعبية تمييز عارض(1).

وإذا كانت الأغنية الفولكورية هي تلك الأغنية التي تعبر عن أماني الشعب وآماله، فقد يكون الشعب مبدعها أو لا يكون، أي قد تكون انحدرت إليه من الخارج ومن ثم امتلكها امتلاكاً تاماً بعد أن قام بتعديلها وفق رغبته، وكأن الجماهير السعبية بالأمر هي التي نظمتها ولحنتها لتترجم عن أحاسيسها وأساليب معاشها وتفكيرها، لذا كان مرددو هذه الأغاني، يركّبون كلاماً جديداً على اللحن القديم، وحتى اللحن القديم لم يسلم من تعديلات لأنه لم يدون.

وتنشر الأغنية الفولكلورية بسهولة أكثر مما تنشر الحكايات، ذلك أن الأنغام تفرد لها أجنحتها، بل أن الحدود الوطنية واللغوية لا تؤلف حواجز تستعصي على العبور، وهكذا نجد أن أغنية فولكلورية في قرية ما تنتقل بسهولة إلى قرية أخرى أو إلى وطن آخر بلحنها القروي الأصيل، ويجدر بنا هنا الإشارة أن الأغنية الفولكورية القروية بدأت تفقد طابعها الأصيل وهو عنصر البديهة والارتجال، بفضل الزيادات التي كانت تدخله عليها الأجيال المتعاقبة نتيجة لتبدل الظروف التاريخية، وأسقط بعضها لأنها لم تعد تتجاوب مع عقلية ونفسية القروي.

كما فقدت في نفس الوقت تطورها الدائب الذي كانت تمليه عليها الظروف الموضوعية عبر حقبات التاريخ.

إن الأغنية الفولكلورية اللبنانية قد نمت وترعرعت بين أفياء الطبيعة وسماتها، وهي عريقة عراقة لبنان، حضنت حياة الألوف المؤلفة من السنين، وامتدت حضانتها لها عبر العصور، موجات سامية متعاقبة، وزحوف من الغرب وأخرى من الشرق، كل ذلك قبل الميلاد، وكان الإسلام ورايات دول

---

(1) انظر، عبد الأمير جعفر، «الأغنية الفولكورية في العراق»، منشورات وزارة الاعلام، بغداد، 1975.

الإسلام كان هذا كله يأتي ويمضي ولكن إيابه وذهابه كان يخلف وراءه خطوطاً ليس في الإمكان ردها إلى أصولها على وجه الدقة، فقد صهرها الطابع العربي ودعمها فيه، وخلق فيها وجوداً جديداً هو هذا الوجود العربي، إن هذه الأغنية استطاعت أن تحفظ وجه لبنان العربي وإرثه التاريخي الذي عجزت الأحداث التي تعاقبت عليه منذ قديم الزمن أن تحوله عن مجراه الوطني وهكذا تفتحت براعم الفن الغنائي الفولكلوري في لبنان على يقظة الشعور الوطني العربي وعلى الخصائص الشعبية الموفورة في لبنان وعلى الحركة التجديدية التي غمرت أرجاء لبنان نتيجة للتطورات التي طرأت عليه خلال القرنين الماضيين وتجلت آثار هذا التطور في الأغاني الفولكورية الخفيفة المبدعة التي تمثل الروح اللبناني العربي.

وقد حبا الزجل اللبناني، هذا الزجل العذب التصويري، الأغنية الفولكورية صورة متموجة، صورة شعرية غنائية فيها بساطة الجمال وروعته، وغالباً ما صاحبتها الدبكة اللبنانية لتشير إلى أنها نبتت من صلب أرضنا الزراعية. وبإمكاننا التأكيد أن «العتابا» موسيقى القرية، و«المعنى» نغمها وكل غناء في إيعال أو في أي قرية لبنانية أخرى سوى العتابا والميجانا والمعنى غناء غريب، فالعتابا تمس أعماق الأمهات وتحرك عواطف الصبايا وتُدمع عيون الرجال، هذه «الميجانا» و«العتابا»، و«أبو الزلف» تتصاعد من الأعماق حنيناً إلى غائب أو غائبة تذكرنا بالأحباب والأصحاب.

وكثيراً ما تطول جلسة العتابا في القرية على شكل حلقات فيغني من يغني ويرقص من يرقص، ويتذكر من تحمله الذكرى إلى الأحباب في المهجر، ويبكي من يبكي، ويخفق قلب وتدمع عين إلى أن تنفرط الحلقة.

وتتعدد أنواع الأغاني الفولكلورية في إيعال كما تتعدد في جميع القرى اللبنانية بل وفي جميع المجتمعات، فهناك أغاني اختصت بها النساء دون الرجال، فكانت أحياناً ترنيمة تهدهد بها الأم مهد طفلها، أو نواحاً تلهب به النائحة محافل الجنازات أو قصة تلهب بها الجدة خيال حفيدها. وولجت الأغنية الفولكورية دنيا الأطفال، فمالت مع الأراجيح أغنيات حلوة وخلعت على ساحة القرية حبور العيد، هذا وما من عرس لا يُغنى فيه، ومع أغاني السعادة والحب تمتزج اللمسات الحلوة مذكرة بجمال العروس أو العريس

ويطيب أصلهما وبواجباتهما وغالباً ما تمتزج معها الأغاني الهزلية التي تهدف للتسلية والضحك، وهناك أغاني تستخدم لقيادة الرقصات بانتظام أو لإيجاز الضجر وطول الطريق أو للتخفيف من إرهاق العمل الذي يتطلب جهداً جماعياً، وتجدر الإشارة هنا أن الأغنية الفولكورية المهنية تدخل مرحلة الاحتضار مع أنها من أعرق الأغاني الفولكورية التقليدية، فقد حل الصانع محل العامل الريفي في أكثر المجتمعات، وعرفت الأغنية الفولكورية مواضيع محددة في مواسم معينة، غالباً ما يكون لها مسحة دينية.

هذه الأنواع التي ذكرتها لم تختص بها قراناً فحسب ولا مجتمعنا العربي أيضاً فقد وجدت الأغنية الفولكلورية في جميع المجتمعات واتخذت لنفسها مواضيع تتفق وطبيعة الأنماط والنظم التي ولدت فيها.

الموال:

لقد انتشر الموال في لبنان حتى بات من الألوان البارزة في الأغنية الفولكلورية كما تعددت مواضيعه، والقروي في مواويله معبر صادق لما يحسه المجتمع ويشعر به، فلا غرو أن نرى كل لبناني يحن إلى سماع المواويل ويطرب لها لأنها صدى أحاسيسه وشعوره ويعتبر الموال من أعرق الألوان الغنائية الشعبية التي حدثتنا عنها كتب التاريخ، ولولا الحادث التاريخي الذي رافق إبداع المواليات لظل هذا اللون من الغناء الشعبي لا زمان له ولا تاريخ شأنه في ذلك شأن معظم الأغاني الشعبية التي تناقلها الناس جيلاً بعد جيل.

وكان مما يؤثر أنه في عهد الرشيد ظهر نوع جديد من الشعر يقال له المواليا، ظهر في بغداد بعد الفتك بالبرامكة فقد ذكروا أن الرشيد لما قتل جعفراً البرمكي، أمر أن لا يرثى بشعر، فرثته جارية له في بيتين على وزن خاص وجعلت تنشدها وتقول: يا مواليا يا مواليا الخ... فلا كان شعراً ولا كان نثراً وهماً:

يــا دار أيــن مــلــوك الأرض أيــن الــفــرس
أيــن الــذيــن حــمــوهــا بــالــقــنــا والــتــرس
قالت تراهم رمم تحت الأراضي الدرس
سكوت بعد الفصاحة ألسنتهم خرس

وهذا النوع هو الذي تطور فيما بعد وتطور اسمه من مواليا إلى مواويل جمع موال[1].

وانتشر الموال في جميع الأقطار العربية، واستطاع القروي اللبناني أن يعبر عما يكنه من إحساس وشعور في نغمة حزينة هي الموسيقى التي تبعث من الساقية، غير أن الموال لم يعد يقتصر على ذكر مأساة معينة بل تجاوزه إلى التعبير عن مختلف مشاعر الوجدان الإنساني، فحضنت آفاقه آمال الإنسان وآلامه، فهناك موال ديني وغزلي واجتماعي ووطني.

العتابا والميجانا: ويرتبط هذا اللون من الغناء بحادثة طريفة، يقولون أنه منذ عدة قرون اختفت فلاحة جميلة كانت زوجة لفلاح كادح تدعى «ميجنا» وعندما عاد إلى كوخه لم يجد الزوجة التي كانت تحنو عليه وتقاسمه همومه وآلامه، حتى جاء من يخبره أن الزوجة هذه سرقت إلى صاحب الإقطاع لتسكن القصر المنيف، وبدا للرجل أن كل شيء انتهى في حياته فهام على وجهه ينادي على زوجته الحبيبة بأبيات ملحنة كان ينهيها «يا ميجانا» حتى ساءت صحته، وفي غمرة ألمه العميق تقدمت إليه أفعى ولدغته بعد أن شاركها أكلها ومسكنها ثلاث ليال فانتشر السم في جسمه ومات على الفور وعرف هذا اللون من الغناء باسم العتابا، ودرج هذا اللون على ألسنة الناس وأدخلوا عليه مقدمة عرفت باسم الميجانا[2]. لذا حمل هذا اللون من الغناء طابع الحزن، فهو يقال عند اشتداد الألم، وعند الكرب والضيق.

أ ـ أغاني الزفاف: إن الزفاف في قرية إيعال عيد وبهجة تشترك فيه القرية بكاملها، فالزفاف ليس أمراً فردياً له علاقة بشخصين أو بيتين بل يتعداهما إلى العشيرة والعائلة.

ومن أغانيهم في ليلة «جلوة العروس».

يـا مـاشـطـة مـشـطـيـهـا   وهـويـدلـك لا تـوجـعـيـهـا[3]

---

(1) أحمد أمين بك، هارون الرشيد، دار الهلال، القاهرة، 1951، ص149.

(2) انظر نصيب الاختيار، «الفولكلور الغنائي عند العرب» المطبعة والجريدة الرسمية، لم يذكر سنة ومكان طبعه.

(3) هويدلك لا ترجيعها: رويدك لا تؤلميها.

وعــروســنــا بــنــت الأكــابــر   والــد لال ظــاهــر عــلــيــهــا

كما أن مرافقة العروس إلى بيت العريس تكون مصحوبة بالغناء وإطلاق الرصاص ومنها:

جــيــنــا الــعــروس وجــيــنــا[1]   ويــا أم الــعــروس لاقــيــنــا
جــيــنــا الــعــروس بــهــزجــة[2]   شــوفــتــنــا بــالــبــلــد فــرجــة[3]
مــيــلــي مــيــلــي مــيــلــي   يــا حــلــوة يــا طــويــلــة
مــيــلــي بــحــيــاة الآغــا   لــبــســك حــريــر

وهي إشارة إلى أن الآغا غالباً ما يقدم الهدايا إلى العروسين.

ومن زغاريدهم في إيعال بمناسبة الزفاف:

عـريـسنـا يـا وردة عـلـى فـنـجـان   يا عرق لولو جبتك من أراضي الشام[4]
لــزيــن تــقــلــك[5] ذهــب   لــزيــن تــقــلــك مــال
لــطــلــعــك يــا قــمــر   تــضــوّي[6] عــلــى الــبــلــدان

ومنها أيضاً في وصف جمال العروس:

عـريـس عـريـس لا تـنـدم عـلـى مـالـك
يا حـواجـب عـروسـتـك يـا خـط أقـلامـك
يا حـواجـب عـروسـتـك سـيـوف محـنـيـة
بتـسـوى[7] ضـيـعـة «إيعال» مثل ما هي

أو:

رفــيــقــتــي وصــديــقــتــي أنــت   عـود الـقـرنـفـل وبخـور الـزكـا أنـت
عـود الـقـرنـفـل يحـمـل بـالـسـنـة مـرة
حـمـرة خـدودك لا تـنـقـص ولا ذرة

(1) جبنا العروس وجينا: جلبنا العروس وجئنا.
(2) بهزجه: أي بالأهازيج.
(3) شوفتنا بالبلد فرجه: منظرنا جميل جداً.
(4) يا عرق لولو جبتك من أراضي الشام: يا عرق لولو جلبتك من أراضي الشام.
(5) لزين تقلك: سوف أزين مثقالك.
(6) تضوي: تضيء.
(7) بتسوي: تساوي.

وكثيراً ما يشبهون جمال العروس للحرير الذي كان من أحلى مواسم الضيعة أو لبعض المنتجات القروية مثال ذلك:

بيضاء وحمراء يا ابن العم تعجبني
شبهت دياتها[1] لقالب الجبنة
شبهت دياتها «المكب»[2] الحرير بالليل
هذي الأصيلة ومنسوبة من الجدين

وقد تحمل زغاريدهم تزلف وتملق للأعيان في القرية كما سنرى:

التقيت خيلنا بالخيل
بارود زخ المطر بارود نجم سهيل
صاحت أخت النذل خي[3] بتم الويل
صاحت أخت الآغا خي عقيد الخيل

كما يزغردون على لسان الأعيان:

نحنا بيت المقدم وعادتنا ركوب الخيل
نلبس حرير بحرير نرخي[4] كما منا للذيل
مينو سجيع[5] القلب يدق بوابنا بالليل
لنسيب حريمه ونجعل موته شكلين

أو:

نحن بني المقدم يا خوالي ويا عمامي
يا جادلين ذناب الخيل بالمال
يا جادلين ذناب الخيل باللولي (اللؤلؤ)
خيال منكم يسوا[6] ألف خيال

وهذه الزغرودة لابن الأفندي الذي فقد والده وله من العمر اثني عشرة سنة:

(1) دياتها: يديها.
(2) مكب: كبكوب.
(3) خي بتم: أخي، بفم.
(4) نرخي: نسدل.
(5) مينو سجيع القلب: من هو شجاع القلب.
(6) يسوا: يساوي.

ابـن الأفـنـدي يـا أول شـجـرة آل تـبـتـت
يرحم الوالد ويخلي ميمة (والدة) الريت
قلتلك[1] يا سهيل يا محشوم يا مؤدب
وعمرت دار بيك (والدك) من بعد ما انهدت

أو هذه الزغرودة التي يطلقونها عند دخول «الأفندية» للتهنئة بالعرس، تصاحبها الطلقات النارية. تحية لهم وتقديراً لمقامهم.

ولاد الأفـنـدي خـمـسـة والـخـمـسـة سـوا
يـا ربـي تـطـلـعـهـم عـلـى بـرج الـعـلا
وسـهـيـل كـبـيـرهـم رأس شـارهـم
يـا رب تـدفـع عـنـهـم الـبـلا

ومنها أيضاً لقاضي من الأعيان:

دار الحاج منير برأس الجبل مبنية
عـامـوديـن فـضـة وعـامـوديـن رخـامـيـة
ولما يركب عالكحيلة[2] تركب وراه مية
وإن عطشت الخيل يسقوها الطواشيه (العبيد)

إن هذه الأغاني التي يرددونها في إيعال بمناسبة الزفاف، تؤكد ولاءهم وحبهم للأغوات و«الأفندية» الذي حكموا هذه المنطقة سنين عديدة.

ب ـ **أغاني المهد**: تعتبر أغاني المهد من أغاني النساء، أو لعلها كانت من أغانيهن إذا تحرينا الدقة. ولعل السبب في ذلك يعود إلى عاطفة المرأة المتقدة نحو وليدها أو تجاوباً لما فرضته عليها الطبيعة وأناطتها بالحمل والرضاعة والتربية.

وقد اشتهرت القروية بكثرة حنانها ورقة شعورها فهي توجه النعوت الرقيقة إلى طفلها عند مناداتها إياه فتدعوه عيونها ورزقها وقلبها، وهي تغني له أثناء نومه وأثناء يقظته، أثناء بكائه وأثناء سكوته، وهي إذ تغريه على النوم على صوت غنائها، تهز السرير وتغني له، وأكثر أغانيها صلوات وابتهالات فيها رقة

(1) قلتلك: قلت لك.
(2) الكحيلة: اسم فرس.

وفيها حنان ووعود، حتى إذا نام طفلها جاء في ختام غنائها ما يكذب تلك الوعود.

نـــام يـــا ابـــنـــي نـــام لأذبحلك الوزي وطير الحمام
روح يـا حـمـام لا تـصـدق عم بضحك على ابني ليـنام

كما لا تخلو هذه الأغاني من الابتهال إليه تبارك وتعالى أن يطيل عمر طفلها ويعطيه الصحة والسعادة:

يـــلا يـــنـــام ابـــنـــي يـــلا يـجـيـه[1] الـنـوم
يـــلا يـحـب الـصـلا يـــلا يـحـب الـصـوم
يـلا تـجـيـه الـعـوافـي وتـسـكـن قـلـبـه دوم[2]

ومنها ما يدل على تقواها وشدة إيمانها بالله:

مـــا أحـــلـــى الـــصـــلاة ع الـنـبـي ساعـة عـبـكـرة[3]
بـيـن الـحـشـايـش وبـيـن قـبـة الـخـضـرا

(القبة الخضراء بالمدينة)

سـيـر يـا دلـيـلـي سـيـر ت ندخل الحجرة (حجرة الرسول)
ونشاهد المصطفى وأصحابه العشرة

وقد تردد على أسماع طفلها بنفس اللحن أغنية تشير إلى أهمية الصلاة:

صـلـوا عـلـى الـمـصـطـفـى صـلـوا عـلـى الـهـادي
يـلـي بـنـور الـمـصـطـفـى أشـــــرق الـــــوادي
صـرخـت الـحـمـامـة وقـالـت يـــا بـــنـــي ولادي
أتـــيـــتـــنـــي الـــيـــوم لا مـــــــاء ولا زاد

وتغني الأم لطفلها عند السرير أو تقص عليه حكايا وأقاصيص وهو مستلقي على الأرض، وهذا النوع من الأغاني القصصية مثير ومسل جداً بالنسبة للأطفال وتبدأ الأم أغنيتها هذه قائلة: «كان ياما كان في قديم الزمان، هلق منحكي وبعد شوي بنام» ثم تسرد جانباً من قصتها تتخللها الأغنية وهذا

---

(1) يجيه: يأتيه.
(2) دوم: دائماً.
(3) عبكرة: صباحاً.

النوع من الأغاني غالباً ما يكون هادفاً، تعزّد الأم طفلها من خلال قصتها على الصدق والأمانة والاستقامة والتقوى الخ...

وإذا كانت قد تعالت ترنيمة سعيدة بين شفتي الأم وهي تغسل طفلها أو تثقل أجفانه بهناءة النوم ليهجع قرير العين، كذلك تعالى ذلك الصوت بألفاظ معجونة بالبسمة ليثير في طفلها حب المغامرة أثناء ترويضه الأول على المشي أو إقدامه على اجتياز الخطوة البكر في حياته:

الـــــدادي شـــــطـــــة بـــــطـــــة   الـــدادي تـــمـــشـــي الـــقـــطـــة
دادي يـــــا الله تـــــمـــــشـــــي   دادي لأذبـحـلـك خـاروف مـحـشـي

ولظهور أسنان الطفل فرحة في إيعال عند الأم.وإذا ظهر سنه غنت له:

طـــلـــع ســـنـــو   فـــرحـــت أمـــه
زعـــل بـــيـــو[1]   عـــالـــخـــبـــزات

جـ ـ **أغاني المراثي**: يكفي أن تنطلق صرخة نسائية يفهم منها أن ثمة حادث وفاة، حتى تتجمع كل نسوة القرية وقد تلفحن بالسواد إلى بيت الفقيد، حيث يشاركن أهل الفقيد في مصابهم، ذلك أن للمآتم في إيعال هيبتها ووقارها ففي المآتم ينسى الناس كل أذية وكل إهانة وكل بغضاء، وتخرج القرية كلها لتشيع الفقيد أو الفقيدة، وقد تبكي النساء ويندبن، وربما كان الفقيد عزيزاً على إحداهن فتشق عليه الثوب، وغال على أخرى فتعدو من مسكنها إلى بيت الفقيد حافية القدمين.

إن مصدر هذه الأغاني القلب، ودوافعها المأساة والألم فهي تفطر القلب وتملأه حزناً ورعباً في نفس الوقت بامتدادات لحنها وانتهائه ببكاء وعويل، فالمرأة حينما تندب هنا إنما تبكي نفسها معددة في مراثيها ما ستفقده وما هي فاقدة له فعلاً بسبب الفاجعة التي حلت ببيتها فالنعي غالباً ما يكون تعداد لصفات الميت الحسنة وحسرات مفجعة على فقدانه وألماً على فراقه.

ومن مراثيهن في إيعال:

(1) بيو: والده.

لمرق[1] على الدار	ولاقي[2] الدار عم تبكي
ويقول للدار	ما هي عادتك تبكي
وين قامة (فلان)	يلي يزينك
الله يخونك	كما بصاحبك خنت
لمرق على الدار	ولاقي عواميد سود
ويقول للدار	وين[3] أهل الكرم والجود
ردت علي	أحمى من البارود
راحت ليالي الهنا	اجت[4] ليالي السود
لمرق على الدار	لاقي الدار مسودة
ويقول للدار	وين صاحب العدة
ندر علي	إن جيتوا[5] بيها العدة
للزين الدار	بالعنبر والند

د ـ **أغاني الأطفال**: سجلت الأغاني الفولكلورية عند الأطفال وسائل لعبهم وطرائقه وأشكاله التي تدل على أنها ما زالت فقيرة لأنها لا تتعدى العصا والكرة والحجارة والمناديل، ويختار الأطفال ساحة العين أو البيلر العتيق المهجور ملعباً لهم بعيداً عن مشايخ القرية الذين يتضايقون من صياحهم وضجيجهم.

هذه الأغاني تولد ساذجة بدائية يرددها الطفل بلا معنى وبلا مفهوم حقيقي لها وقد تكون جماعية كما قد تكون فردية.

ومن أغانيهم هذه الأغنية التي يرددها الأطفال عند انقطاع المطر، لا لأنهم يرجون غيث السماء من أجل الزرع ولكن لأنهم يسرون بهطوله.

شتي شتي يا دني (دنيا)

عالبحصات والمنية (الميناء)

---

(1) لمرق: سوف أمر.

(2) لاقي: لقي.

(3) وين: أين.

(4) أجت: جاءت.

(5) جيتو: جئتم.

يا ربي تشتيها ولا تخلي غيمة فيها
لا بالشرق ولا بالغرب ولا بأربع قرانيها

وللعيد بهجة وسرور في نفس الطفل، وهو يردد هذه الأغنية بعد سماعه طلقات مدفع العيد معلناً إثباته في اليوم التالي:

بـكـرة الـعـيـد ومـنـعـيـد[1]
مـنـدبـح بـقـرة الـسـيـد[2]
والـسـيـد مـا لـه بـقـرة
مـنـدبـح عـنـزة الـشـقـرا
مـنـخـوخـض بـدمـهـا
ونـسـلـعـن أبـو عـمـهـا

وهكذا نرى أن هذه الأغاني الفولكلورية يحملها القرويون في إيعال كل عاداتهم ومعتقداتهم وسائر طرق معاشهم، بل تحتضن كل حياتهم وتفكيرهم وفلسفتهم في الحياة، فهذه الأغاني تعبر عن روح أوسع الجماعات في الحياة الإنسانية أكثر مما تعبر عنه الموسيقى الكلاسيكية، لأن في واقعية الأغنية الفولكلورية وطبيعتها الأصلية وصدقها ما يضفي عليها صفة عالمية أكثر من أي لون من ألوان الغناء والموسيقى.

4 ـ الرقص الفولكلوري

ما من أمة من امم العالم إلا ولها لون من ألوان الرقص الذي تفصح بواسطته عن مشاعر وأحاسيس تختلج في نفوس أفرادها، فقد كانت هذه الظاهرة موضوعاً لدراسة العلماء منذ سنين طويلة ثم ما لبث أن صار موضوعاً من مواضيع الفن والنقد الفني، فقد لاحظ العلماء المنقبون في بعض المناطق أن هناك بعض القبائل تجتمع بين الفينة والفينة وتنتظم في حلقات أو صفوف ثم تهتز جذلة فرحة تحرك أرجلها بنظام منسق على وقع الطبول أو على أنغام الموسيقى، وغالباً ما يكون هذا الاجتماع أو هذا الرقص في مواسم وفصول معينة، كما يكون بإيقاع وحركات معينة أيضاً مما تنبه له دارسو هذا الفن

(1) بكره العيد ومنعيد: غداً العيد وسوف نعيّد.
(2) مندبح: أي نذبح.

فاتخذوا منه مادة لفن الرقص الحديث، فظهرت على مسرح العالم ألوان من الرقص الشعبي لأقوام تقطن في مناطق نائية لم تكد تعرف من قبل.

وقد ورد الرقص في أسفار الكتاب المقدس، وكان اليهود يرقصون في حفلات العبادة، وعرف اليونانيون من الرقص ما كان يستعمل لغاية حربية فيرقصون وهم مدججون بالسلاح وأما المصريون فكان الرقص عندهم واجباً خصوصاً في الأعياد الدينية.

فالرقص الفلولكلوري بشكل عام هو من إبداع الجماعة انبثق عن نشاطهم ليعكس أعمالهم وأعيادهم وشعائر طقوسهم واحتفالاتهم الأخرى، بل إنه يصور بصدق تاريخهم السابق وجميع أحوالهم طبيعية كانت أم غير طبيعية، إلى جانب كونه تاريخاً اجتماعياً لجميع دارسي المجتمعات البشرية[1].

ولعل الرقص الجماعي الديني الوحيد الذي يمارسه العرب هو ما يعرف بحفلات الزار، وقد اشتهرت به مصر، كما يقيم هذا النوع من الرقص «الميلاوية» من أهالي طرابلس حيث يشترك جميع الحضور بالنقر والغناء والدوران مع تكرار كلمة الله حتى يصل الجميع إلى حالة من الغيبوبة[2].

ولقد وجد الإنسان القديم صوراً لطلاسمه في الرقص، فأضفى عليه طابع القدسية، فقد كان يتقرب إلى الآلهة بهذا الفن، حينما يستجديها الغيث، ويعوذ بها من الأرواح الشريرة، ويؤوب إليها بالشكر، هكذا كان الرقص والغناء أيام الفنيقيين عبادة وصلاة، وكان أيضاً فيضاً من إحساس جياش في الأعياد، والمواسم، حتى الحرب كانت لها رقصتها رقصة الموت، وكانت هذه الرقصات في لبنان في الشوارع وفي مزارات الآلهة فيتوجه أهالي بيروت في موسم الحصاد إلى مزار بعل مرقد (دير القلعة في بيت مري) ليشكروه ويكرموا في صفوف منظمة ترافقها آلات الطرب من صنوج وأبواق، وفي احتفالات تبدأ هادئة وتنتهي عنيفة دامية، تقرباً من الآلهة.

(1) انظر: Sarmela, Hatti: «Reciprocity systems of the rural society», Suomalainen tiedeakatemia Scientiarum, Fennica, Helsinki, 1969, 210.

(2) انظر: يسرى جوهرية، عرنيطة، «الفنون الشعبية في فلسطين» مركز الأبحاث، بيروت، 1968.

وبعد الاحتلال الروماني، حرص المحتلون على احترام المعتقدات الدينية فبنوا هيكلاً شامخاً لبعل مرقد بلغ ارتفاعه خمسة وعشرين متراً، وتمر السنون ويتطور الرقص والغناء من عبادة مجردة إلى عبادة ذات طابع فني، لها قواعد وأصول وتخصص[1] وتعتبر رقصة الحلقة المشهورة التي كانت ترمز في الأصل إلى عبادة الإنسان للشجرة الخيرة المثمرة، حيث كان يلتف حولها مع ذويه في حلقة ويدور مبتهلاً مقدساً، فرع من رقصة الدبكة، فقد مرت رقصة الحلقة في مراحل متعددة تطورت خلالها، فكان التطور يشمل اللحن، وبعض الحركات المرافقة له، أو الحركات دون اللحن أو الحركات واللحن معاً.

هكذا كان فن الرقص مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية لأنه يفصح عن كثير من النزعات والخلجات النفسية، كما كان انعكاساً لتطورات الإنسان وفكرته عن العالم المحيط به من حيوان وإنسان، بل كان لغة يتفاهم بها بالتعبير عندما كان يصعب على القبائل البدائية التفاهم بالكلمات.

وقد عرفت إيعال كما عرفت جميع قرى لبنان الرقص الفولكلوري المعروف بالدبكة التي قد تكون فردية أو ثنائية أو جماعية، وهذه الرقصة تفي بمتطلبات الفلاحين وتمثل حياتهم وتفكيرهم أعظم تمثيل، إن هذا اللون الفني العظيم يحمّله القرويون كل عاداتهم ومعتقداتهم وسائر طرق معاشهم، فالرقص موقع والغناء موزون مثال ذلك:

على دلعونا أبجد وهوز
ما في متعتر إلا المتجوز[2]
يا عازب أوعى أوعى تتجوز[3]
كل الشباب شباب ملعونا

وهناك ثلاثة أنواع للدبكة:

1 - الدبكة السريعة المعروفة بالدبكة الشمالية وهي الدبكة الشائعة في إيعال باعتبارها من قرى الشمال.

---

(1) ادفيك جرديني شيبوب: «الحرف الشعبية في لبنان»، مطابع الخال إخوان، بيروت، 1964، ص10.

(2) ما في متعتر إلا المتجوز: أي لا يوجد مقهور ومغلوب على أمره إلا المتزوج.

(3) تتجوز: تتزوج.

2 ـ الدبكة البطيئة المعروفة بالدبكة البداوية.

3 ـ الدبكات الأفرادية.

وتعقد حلقات الدبكة في إيعال في مناسبات شتى، أغلبها الأعراس والأعياد، ويصاحب الراقصين النافخ بالقصب والقوال، فدبكة الشبان تنبىء عن قوة ورجولة وحيوية، ودبكة الصبايا فيها بسمات القرية ونسمات شجيراتها، فيها الحركات الهادئة المترددة في خطوات الراقصة همس امرأة ونبرة رجل، تقطعها وتصلها الحركات الآمره المهددة:

يا حلوة بحياة قدك[1].

والحلوة تميل بقدها، وتغنج برجلها، فيضرب الشاب الأرض برجله ويكمل البيت:

بدنا بوسة من خدك.

وتكمل الصبية رقصها واضعة يدها اليمنى بغنج على خاصرتها، وباليسرى ترفع منديلاً في الهواء تلوح به، رأسها مطرق قليلاً، بصرها في الأرض، وإذا حانت منها التفاتة عفوية صوب الشباب احمر خدها فتعود إلى الإطراقة الحلوة، في حركات جسمها انسجام واحتشام، ترقص فترقص معها القلوب ويقابلها الشباب فيرقصون بأقدام ترفس الأرض بعزم، وبأنوف مرتفعة بإباء، في رقصهم فيض من قوة، ودفق من حيوية[2].

وقد يشكل الراقصون دائرة تحيط بعازف ممتاز، ويحافظ على تناسقها، تشابك أيدي الراقصين والراقصات، ثم لا بد من أن تتشابك المرافق على الأكتاف تارة وعلى الخصور تارة أخرى، وتلتصق الأجسام بصورة تموج معها هذه الدائرة البشرية وتتمايل ذات اليمين وذات الشمال محافظة على تناسقها التقليدي بإيقاعات موسيقية، ويقود حلبة الرقص أمهر الراقصين، الذي يمسك بيده منديلاً معقود الأطراف يلوح به أثناء الدبكة وقد ينزل إلى وسط الحلبة وحده ليرقص بخفة متناهية مظهراً مهارته وتفننه وقد يبلغ الحماس بالراقصين

---

(1) قدك: طولك.

(2) انظر أمين الريحاني: «قلب لبنان» دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت 1965.

مبلغاً عظيماً فيرفعون أرجلهم ويضربونها على الأرض بقوة ويقبضون أكفهم ويلوحون بسواعدهم معبرين عن قوتهم ونشاطهم.

هكذا تعمر الدبكة في إيعال مع المجوز رفيقها الأصيل، ترافق الراقصين حركات وجوههم المعبرة عن العزة والرجولة والفروسية، تنتظم مع رفسة ثائرة متوترة ذلك أن الدبكة اللبنانية هي إحساس وعفوية قبل أن تكون خطى منتظمة.

ويطرب المتفرج في القرية عندما يرى الجميع مسوقين بالنغم الوحيد نغم القصب العميق، ونظم الأرجل الرشيق، بينما نافخ القصب يدور وسط السلسلة المستديرة يحني رأسه حيناً ويرفعه حيناً آخر ويزيد بنار الدبكة إضراماً.

ويؤدي القروي هذه الرقصات بكثير من الحرية والعفوية والخلق الشخصي سواء كانت جماعية أو فردية وهو لا يحور أو يغير فيها، وإنما يعمل على المحافظة في الإبقاء على قواعدها الأساسية.

فهذا النوع من الرقص لا يموت مع مرور الزمن كما أنه عفيف كل العفة، لا أثر فيه للخلاعة، وهو يعبر عن عملٍ جماعي وإحساس مرهف.

5 ـ الحكم والأمثال

إن المثل هو أسلوب بلاغي يعبر عن تجارب العامة كما يصور موقفهم في الحياة، والذي لا شك فيه أن جانباً ضخماً من فلسفات الشعوب يجد طريقه إلى الأمثال، لذا كانت الأمثال مرآة لكل قوم، تصف أخلاقهم وعاداتهم، وشاهد عدل على حالة لغتهم، والعامة مولعون بأمثالهم وكثيراً ما يتناظرون بها، فهي المثل السائر في اصطلاحاتهم وقد جعلوها قاعدة السلوك ومعجم الأدب، فقلما يقصون حديثاً أو يعرضون أمراً إلا أيدوه «بمثل»، هو زبدة الحديث، وجوهر الأمر ولهم في وضع الأمثال في مواضعها حكمة باهرة وفضل مشهور[1].

(1) أحمد باشا تيمور: «الأمثال العامية»، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956، ص5.

تمتاز الأمثال بأنها تنبع من كل طبقات الشعب، فالعجائز في البيوت تؤلف الأمثال وطبقة الفلاحين ينبع منها أمثال وكذلك الصناع والتجار وغيرهم، وأمثال كل أمة مصدر هام جداً للمؤرخ والأخلاقي والاجتماعي يستطيعون منها أن يعرفوا كثيراً من أخلاق الأمة، وعاداتها، وعقليتها ونظرتها إلى الحياة، لأن الأمثال وليدة البيئة التي نشأت عنها، فالعربي البدوي في الصحراء نجد أمثاله مشتقة من عيشته، من جمال وخيام وأرض وجدب وخصب ومطر ونحو ذلك، والذين يسكنون السواحل يشتقون أمثالهم من البحر والسفن والصيد والسمك ونحو ذلك. فهي تدل على ما يستحسنه الشعب وما يستقبحه، أو على الأقل ما تستحسنه الطبقة التي نبع منها المثل وما تستقبحه، فيستطيع الباحث في أمثال أمة أن يعرف ما الذي تكرهه وما الذي تحبه، وما الذي تكبره وما الذي تحتقره، كما يستطيع أن يعرف منها مقدار تقديرها للأخلاق من كرم وبخل واقتصاد وإسراف وخيانة وأمانة وغدر ووفاء وحرية وعبودية، كما يستطيع أن يعرف منها مقدار تدينها وعدم تدينها، وما هي الروابط التي بين الشخص وبين أسرته وبينه وبين أصدقائه وبينه وبين أمته الخ..

ومن أفضل دراسات الآداب الشعبية والأمثال منها بصفة خاصة ما جاءنا من مفكري السويد ويلخص «كارل باكستروم» العالم السويدي أهمية الأمثال فيما يلي:

أولاً: تتحدث الأمثال عن سعادة من يتداولونها، وعن شقائهم وعن الغنى والفقر والشرف والخزي، والجمال والقبح، والقوة والضعف، والعظمة والوضاعة.

ثانياً: إن الأمثال من الناحية العلمية تريح النفس وتواسيها وتسخر من بعض المواقف، كما تتضمن بعض المواقف الجادة.

ثالثاً: تلقن الأمثال الدرس بأسلوب من المرح وهي مليئة بكنوز من الأحكام السليمة والحكمة العملية، والمشاركة العاطفية، ثم السخرية اللاذعة الذكية.

رابعاً: تتكرر الأمثال عند شعوب العالم المختلفة وإن لم تكن من الناحية الشكلية معبراً عنها بنفس الألفاظ.

خامساً: تستقبح الأمثال الرذيلة وتُعلي من شأن الفضيلة فهي بهذه الصفة ذات قيمة تهذيبية[1].

وإذا كانت الأمثال الشعبية واحدة لدى الأمة العربية من حيث الشكل والمضمون، لاعتبارات تاريخية وقومية، فإنه ليس من العسير أن نجد أنها واحدة أيضاً في العالم كله من حيث المعاني والغايات والدلالات وهي واحدة من حيث الوسائل التي تعتمد عليها كي تنتقل من جيل إلى جيل.

وتعتبر الحكم والأمثال حقائق اجتماعية أخلاقية قائمة في المجتمعات البشرية، يأخذ بها الأفراد ويخضعون لها في معاملاتهم بعضهم مع بعض، فهي نوع من السلطة الأدبية التي لها تأثيرها على عقلية الناس وتصرفاتهم ولهذا يعتمدون عليها في دعم كلامهم ووجهات نظرهم ويؤمنون بها الإيمان كله لما لها من الانتشار والسيادة فيما بينهم، فهي دستورهم في الحياة الجارية وقد تكون هذه الحكم والأمثال شعراً:

صلى وصام لأمر كان يقصده فلما انقضى الأمر لا صلى ولا صاما

وقد تكون نثراً عادياً مثال ذلك:

العتاب صابون القلوب، صاحب المال قلبه تعبان

وقد تكون نثراً مسجوعاً مثال ذلك:

العجلة فيها ندامة والتأني فيها سلامة، أو: ضربني وبكى، سبقني واشتكى.

وللبنانيين أمثال كثيرة، منها ما شاركوا فيه الأمم الأخرى لأنها نتاج تجارب إنسانية عامة، ومنها ما هي خاصة بهم لأنها نتيجة بيئتهم ونوع معيشتهم، ومنها ما هي خاصة بطائفة من الطوائف دون عامة اللبنانيين لأنها نبعت من وسطهم وقيلت في شأن من شؤونهم.

ولمّا كانت الحكم والأمثال ظاهرات اجتماعية موجودة وقائمة في المجتمعات البشرية وتسبق وجود الأفراد وتبقى بعد فنائهم، وتضغط عليهم

---

(1) انظر، لويس كامل مليكه: «قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية»، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

فهي دستور غير مكتوب ولكنه محفوظ في القلب، يأخذ به الناس كافة في معاملاتهم بعضهم مع بعض، ولما كانت هذه المعاملات تختلف باختلاف النظم التي يخضع لها الأفراد في المجتمع، فإن الحكم والأمثال. في إيعال تبوب وتقسم حسب تقسيم وتبويب هذه النظم وهي في رأي دوركايم كما يلي:

أولاً: قد تصطبغ الحكم والأمثال في إيعال بالصبغة الدينية، مثال ذلك:

«ما يقدره الله لا مهرب منه»، أو «المكتوب ع الجبين لازم تشوفه[1] العين»، وهذا دلالة على إيمانهم بقضاء الله وقدره، أو «مثل ال راح ع الجامع ولقاه مسكر[2]، قال له مليح ال طلعت منك وما طلعت مني»، وفيها يشير القروي إلى أن الإيمان بالله يجب أن ينبع من القلب، وأن من يودّ أن يقيم الفرائض والواجبات الدينية عليه أن يكون مندفعاً إلى تطبيقها متلهفاً إلى تأديتها، لا يحاول إيجاد المبررات والأعذار لينصرف عن أدائها، ويسخر القروي في إيعال من الجاهل بأمور دينه وبواجبات الدين وفرائضه، لهذا قال: «من معرفته بالصحابة بيترضى[3] على عنتر».

وعن طريق الخبرة والممارسة استطاع أن يربط القروي بين صيام جاره المسيحي في القرى المحيطة بقريته وبين الحالة الجوية، إذ قال: «ما دام النصراني صايم بيضل الشتي والبرد قايم[4]»، ولم ينس على الإطلاق أن لبنانه يضم مختلف الفئات الدينية، وهو يذكّر دائماً بضرورة عدم التدخل بأمور الناس وشؤونهم الدينية لأن: «كل مين ع دينه الله يعينه»، ولكن على الرغم من شدة إيمان القروي فهو يعلم جيداً أنه لا توجد علاقة بين حسن الخلق وبين رجل الدين، فكثيرة هي القصص التي يرويها لنا عن بعض المنحرفين من رجال الدين الذي يقومون أحياناً باقتراف جرائم بشعة تقشعر منها أبدان الجاحدين والكافرين، من أجل هذا قال: «ياما تحت اللفة[5] قرود ملفة».

---

(1) لازم تشوفه: يجب أن تراه.
(2) لقاه مسكر: وجده مقفل.
(3) بيترضى: رضي الله عنه.
(4) بيضل الشتي والبرد قايم: يبقى الشتاء والبرد قائم.
(5) اللفه: تبعة رجل الدين.

هذا وهناك بعض الأمثال التي تصطبغ بالصبغة الدينية ظاهراً ولكنها تشير إلى معاني مختلفة في باطنها: «حضرت الملائكة، ذهبت الشياطين»، وهو يقولها تحبباً وتقرباً لشخص دخل فجأة على جماعة وكان القائل يهم بالخروج، أو «لا برحمك ولا بخلي[1] رحمة الله تنزل عليك»، يقولها لشخص امتنع عن مساعدته وعن تقديم العون له، وحاول أن يمنع الآخرين أيضاً من مساعدته.

ثانياً: وقد تتعلق الحكم والأمثال، في هذه القرية باللغة والتعبير مثال ذلك:

«كثرة الكلام ما بتخلي من الملام[2]» لأن الإنسان قد يخطيء إذا زاد في كلامه كما قد يسيء إلى المعنى الذي يود أن يصل إليه، لهذا قيل: «كل شيء زاد بالمعنى نقص»، كما قيل في هذا المعنى: «سلامة الإنسان في حفظ اللسان»، واللبناني معجب بطلاقة لسان شعب مصر فقال: «المصري جوابه بتمه[3] والحلبي بكمه، والشامي عند أمه»، هذا وطلاقه اللسان تظهر منذ الطفولة، أي أن الأهل يستطيعون التنبؤ بفصاحة لسان ابنهم عندما يستطيعون الكلام لأن: «الديك الفصيح من داخل البيضة ب يصيح»، ويقولون: «بيسكت شهر وينطق كفر»، لمن لا يكثر الكلام ولا يحسن التعبير أيضاً، فمن الصعب جداً الاستماع إلى شخص لا يحسن التحدث لذا: «ب نقل البحر بصدفتين، وب نقر الصخر بإبرتين، أهون[4] علي ما يحكيني المجذوب كلمتين».

ثالثاً: وقد ترتبط الحكم والأمثال في إيعال بالحياة العائلية: مثال ذلك:

«طب الجرة ع تمها[5] بتطلع البنت لأمها»، لأن الأم هي مربية البنت الأولى والمشرفة والمراقبة لتهذيبها، كما يقولون: «خذوا البنات من صدور العمات»، في نفس المعنى، لأن العمة كانت تشارك الأم في تربية البنت في ظل الأسرة الأبوية الكبيرة.

وعند الزواج لا يفتأ القروي يذكر بأن الزوجة الأصيلة «ابنة الأصول»

---

(1) لا برحمك ولا بخلي: لا أرحمك ولا أدع.

(2) ما بتخلي من الملام: لا تخلو من الملامة.

(3) بتمه: بفمه.

(4) أهون علي: أسهل عليّ.

(5) تمها: فمها.

أفضل من الزوجة الغنية فهي تعيش مع زوجها دون تبرم أو ضيق وتشاركه أتراحه وأفراحه، فهو يختار عروسه على أساس: «خذ الأصيلة ولو كانت عالحصيرة»، كما أن العروس قلّ تختار زوجها وفقاً لخبرة وتجارب من سبقتها في الزواج اللواتي يحذرنها: «عمرك ما تأخذي مكاري[1]، ليلة عندك عشرة في البراري»، وقد تتدلل الفتاة وترفض من يرغب في الزواج بها لأن أسرتها تراه غير مناسب لها وغير لائق لإقامة صلة قربى بينه وبينها، لهذا فهي تنتظر طبقاً للمثل القائل: «خلّي العسل بجراره حتى تجي أسعاره»[2]، أو «خلّي الخيل ع معالفها ليجي مين[3] يوالفها»، أي حتى يأتي «صهر يسند الظهر»، تستطيع العروس أن تتباهى به أمام صديقاتها وأقاربها، وهي لا تنسى عندما تتزوج المثل القائل: «لا تتأمل بالرجال مثل المي بالغربال»[4]، وعلى الرغم من إباحة تعدد الزوجات في الإسلام، فإن القروي في إيعال غالباً ما لا يُقدم عليه لأنه يعلم أن «الضرة مرة»[5].

وهناك أسباب تقليدية تجعل التنافر واضحاً بين الحماة والكنة، فضرب بصددها المثل التالي، مؤكداً الكره المتبادل بينهما: «مكتوب ع باب السما ما في كنه بتحب حما»[6]، ولكن والدة العروس على الرغم من ذلك، توصي ابنتها بمعاملة زوجها وحماتها بالحسنى لأن: «يا بنتي مين علاّك غير جوزك وبيت حماك»[7]، وقد تُسأل الأم عن أحب أبنائها إلى قلبها فتقول: «الزغير ت يكبر، والغائب ت يحضر، والمريض ت يشفا»[8]، أما عدا ذلك فكلهم سواسية لديها، لا تفرق بين ولدٍ وآخر لأنه ينتج عن التفرقة في المعاملة وفي العدل بين الأبناء نتائج وخيمة من الناحية النفسية تشير إلى جهل الأم بمسؤوليتها التربوية التي قد تهدم حياة طفلها النفسية والاجتماعية في

(1) مكاري: ناطور البساتين.
(2) خلّي: دع، تجي: تأتي.
(3) مين: من.
(4) المي: الماء.
(5) الضرة: الزوجة الثانية.
(6) ما في: لا يوجد.
(7) جوزك: زوجك.
(8) الزغير: الصغير.

المستقبل. وإذا كان «دوركايم» يرى أن الإنسان ابن بيئته الداخلية أي البيئة التي نشأ فيها وانصهر بتجاربها وخبراتها، فإن الأمثال السائرة على لسان القروي في إيعال تؤكد أن كل فلاح يرجع إلى أصله مهما حاول أن يبدو بمظهر مغاير لطبيعته وسجاياه لأن: «نزل الفلاح ع المدينة، ما استحلى غير الدبس والطحينة»، و«الفلاح فلاح ولو أكل الشورباء بالشوكة»، وغالباً ما يقولون لمن يُنكر أصله وأهله أو لمن اغتنى بعد فقر فتعالى وتجبّر: «نسيت يا فلاح زمان اللي كنت فيه، وكعبك هالمفسخ والزبل محشي فيه»[1].

ولما كان للعائلة أهمية كبرى في الحياة القروية فقد أكدت الأمثال أهمية الأهل في الذود عن كل فرد من أفراد العائلة الممتدة وفي الدفاع عن مصالحه وأهدافه، فهم يعملون دائماً لخيره ولمستقبله، وعليه أن يتبع نصحهم وإرشادهم لأن: «أهلك ما بتهلك، لو رموك، بالمهلك»[2].

رابعاً: وقد تمت الحكم والأمثال في إيعال بصلة للحياة الجمالية مثال ذلك:

«صاو له زمان هالقمر ما بان»[3]، يقال لشخص عزيز أو قريب أو حبيب مرت فترة طويلة على غيابه، ويضرب المثل بمن يخطىء في اختيار حبيبه: «عين المحب عميا» كما يقال تهكماً: «لا أصل شريف ولا وج ظريف»[4]. والقروي يعرف اختيار الألوان المناسبة بحسب لون البشرة، كما يعرف التأنق في ملبسه، لهذا كانت الأزياء القروية ثروة فولكلورية تستقي منها دور الأزياء اليوم أجمل السوديلات، فهو يعلم أن اللون الأحمر مثلاً لا يناسب البشرة الداكنة لأن: «البّس الأسمر أحمر واضحك عليه»، كما يعلم أن سمو الذوق الإنساني يبرز الجمال والمفاتن: «البّس العود بجود»[5]، و«البّس المكنسة ب تصير ست النسا»، وهو على الرغم من ذلك لا يخرج عن عادات القرية وتقاليدها في ملبسه حتى لا يتعرض للتحقير الجمعي، فالمثل عندهم يقول:

---

(1) اللي: الذي، هالمفسخ: المفسخ، الزبل: السماد.

(2) ما بتهلك: لا تهلك، بالمهلك: بالتهلكة.

(3) هالقمر: هذا القمر.

(4) وج: وجه.

(5) بجود: يصبح أصيلاً ويمتاز بجودته.

مؤكداً أهمية الجماعة حتى في اختياره ملبسه «كل مثل ما ب تشتهي والبس مثل ما ب تريد الناس» وهو إذ يفضل أن تقع عينه على كل ما هو جميل، إلا أنه يرى: «ما في قمحة مسوسه إلا يجيها ألف كيال أعمى»[1] وبأن «كل عنزة معلقة بكرعوبا»، مؤكداً ومطمئناً من لم يحظَ بقسط من الجمال بأنه سينال نصيبه من الحياة الزوجية، وعن طريق الخبرة والتجربة تبين لهم أن كل أم ترى ابنها جميلاً، فاعتبروا هذا الأمر بديهياً وطبيعياً، فجاء المثل القائل: «القرد بعين أمه غزال»، لكنهم حذروا عند اختيار الزوج أن يفضل العامل الاقتصادي وحده بقية العوامل الأخرى، لأن الحياة الزوجية لا تقوم على المال وحده، فهناك عوامل أخرى أكثر أهمية وأشد تأثيراً من هذا العامل، وهي الشخصية والتربية منذ الحداثة، فقد يفنى المال ولكن الأخلاق تبقى، فقالوا: «يا آخذ القرد ع ماله يفنى المال ويبقى القرد ع حاله»، وعلى سبيل المقارنة بين طويل القامة وقصيرها جاء المثل التالي: «كل طويل هبيل، وكل قصير في الأرض فتنة»، وقد يتهكم شخص ما على آخر دون أن ينظر إلى عيوبه لأن: «الجمل لو بشوف حردبته، كان بيوقع وب يكسر رقبته»[2].

خامساً: وقد يسود الأمثال والحكم في القرية المسحة الأخلاقية، مثال ذلك:

«صديقك العتيق ولا أخوك الجديد» أو «الصديق عند الضيق»، لأن للصداقة أهميتها في إيعال، ذلك أن الجيران والأصدقاء يساعدون بعضهم البعض في العمل الزواعي من قطف عنب وجمع غلال، كما يساعدون بعضهم في جرش البرغل وخبز التنور وغسل الثياب، وفي التحضير للأعراس والمآتم، ولم يتأخر القروي عن إرسال بعض من غلاله إلى الأصحاب والأصدقاء الفقراء، وقد أشرنا في أكثر من موضع إلى أن القرية غالباً ما تكون يداً واحدة في الشدائد والمصائب كما هي في الأفراح والأعياد، ولكن على الرغم من أهمية الأصحاب والأصدقاء فإن «عدو عاقل خير من صديق جاهل»، لأن للعقل أهمية كبرى في رقي الإنسان ورفعته، عن طريقه يصبح

---

(1) يجيها: يأتيها.

(2) لو بشوف: لو يرى، بيوقع: يقع.

الفرد قوياً قادراً على مغالبة الشدائد، فالجاهل كثيراً ما يخطىء الهدف ويحيد عن جادة الصواب، لأن الحياة الإنسانية تعتمد على الفكر في ملاحظة الفوارق بين الأحوال والظروف والمواقف للوصول إلى نتائج صائبة ومفيدة. ويشب القروي على مبادىء تربوية خاصة بالمجتمع الذي يعيش فيه، فهو منذ ميلاده إلى أن يصبح شاباً يافعاً تتردد على مسامعه الأمثال القروية التي تحمل مبادىء وقيم ومثل الحياة الريفية سواء في التخاطب: «قالوا للديك صيح، قالهم[1] كل شيء بوقته مليح» أو التعامل: «لا تشرب من بير وترمي فيه حجر[2] بل اعمل معروف وارميه في البحر» فالتربية القروية تعتبر القاعد الوطيدة التي تُبنى عليها شخصية القروي فتقوّم مسلكه، وعن طريق تربيته يعلم أن: «الطاقة إلي يجي منها ريح، سدها واستريح»[3] كما يعلم أن: «يللي بدق الباب بـ يسمع الجواب»[4] لذا يجب عليه أن يكون مؤدباً في كلامه متأنقاً في حديثه بعيداً عن الهزء والسخرية، محترماً كبير السن محتشماً في مجلسه، لا ضحك ولا كلمة بذيئة: «الضحك بلا سبب من قلة الأدب»، ويجب عليه أن لا يعيّر ولا يجرح كرامة أحد: «لا تعيّرني ولا بـ عيرك، الدهر محيرني ومحيرك»[5]، كما يجب عليه أن لا يتدخل بشؤون الآخرين وبأمور ليست من اختصاصه أي أن لا يكون: «بكل عرس إله قرص»[6] لأن تدخله هذا قد يضر به: «يا داخل بين البصلة وقشرتها ما ينالك إلا صنتها»[7]، فقد يصبح نتيجة لسوء تصرفه: «عند الضيق لا أخ ولا صديق»، ولما كانت القروية ست البيت وعماده ومربية الجيل، فقد قيل فيها مجموعة من الأمثال التي سادت فيها المسحة الأخلاقية، فهم عندما يتحدثون عن حسن خلقها وعن لطف معشرها يقولون: «ما باس تمها غير أمها»[8]، إشارة إلى طهرها وعفافها، كما يقولون عند المقارنة بين

---

(1) قالهم: قال لهم.
(2) بير: بئر.
(3) إلي بجي: الذي يأتي، الطاقه: الشباك
(4) يللي بدق: الذي يدق.
(5) محيرني ومحيرك: جعلني محتاراً كما جعلك محتاراً.
(6) إله: له.
(7) صنتها: رائحتها.
(8) باس: قبل.

امرأة فاضلة وأخرى: «فيهن جواهر وفيهن عواهر، وفيهن قواهر، يا ساتر».

سادساً: وقد تكون للحكم والأمثال في هذه القرية النزعة الاقتصادية مثال ذلك:

«صاحب صنعة مالك قلعة»، فلا يستطيع الإنسان أن يحيا بدون كد وتعب، إن العمل يحفظ كرامته ويغنيه عن الناس وذل الحاجة إليهم: «السؤال ذل ولو كيف السبيل»، لذلك عليهم بالسعي وراء رزقهم وعدم التوكل، حتى لو كان رزقهم في دنيا الاغتراب، لأن: «محل ما ترزق إلزق»[1]، وهم إذ يشجعون شبابهم على السفر والاغتراب لكنهم يحاولون تذكيرهم دائماً بالعودة إلى وطنهم وبشراء أراض جديدة في قريتهم فقط وليس في المهجر لأن: «الرزق اللي ما بيلدك لا لك ولا لولدك»[2].

إن القروي في إيعال قنوع، يصبر على المكاره، متقشف في مأكله وملبسه ومعيشته، فهو يؤمن بالمثل القائل: «ع قد بساطك مد جريك»[3] و«لا تحسب موسمك قبل ما تستغله»، كما أنه يسخر ويهزأ من الفلاحين الذين يحاولون التشبه بالأعيان والأفندية في معاشهم لأنهم: «فقرا وب يمشوا مشي الأمرا»، وقد يحتاج الفلاح لقضاء حاجة ما، فيلجأ إلى بعض المتنفذين والحكام طالباً مساعدتهم حاملاً إليهم الهدايا من حقله وغلاله لكسب عطفهم وتأييدهم: «طعم التم ب تستحي العين»، وهو عندما يعقد صفقة تجارية أو عندما يعمل على بيع منتجاته الزراعية يسير على هدي من الأمثال التي خبرها أسلافه وأجداده: «عصفور باليد، ولا عشرة على الشجرة» و«الطمع ضر ما نفع»، وهو قد يتهكم على من لا يستطيع تحمل مسؤولية الزواج ويتزوج: «زوجوا الفقيرة للفقير، كثرت الشحاذين»، وإن كان يدعو دائماً للزواج: «شيل اختي عني وخذ غلتها مني»[4] كما يتهكم على من يستضيف أشخاصاً ولا يستطيع القيام بمسؤوليات أسرته المادية: «ما حاجتي أبو .ـح جاب لي أبوه،

---

(1) الزق: ابقى.

(2) اللي: الذي.

(3) قد: قدر، جريك: رجليك.

(4) شيل: احمل، خذ.

سنان ما اله قوموا علكوا وطعموه»[1] أو على من يلجأ إلى طلب المعونة ممن هم أفقر منه: «راح المبتلي لعند المهتري يطلب دواء للعافية»[2] وقد يكون: «السكاف حافي، والحايك عريان»، لهذا عليه أن يتقن مهنة واحدة وأن لا يكثر من امتهانه لأعمال متعددة: «فكثير الكارات قليل البارات»[3]، وفي حالة عدم تمكنه من تعلم حرفه أو مهنه معينة، فما عليه إلا باقتناء خيل لأن تربيتها مجزية كتربية غيرها من الماشية، فظهورها عز وبطونها كنز وهي صاحبه وصديقه وعائلته: «اللي ماله عياله يقني له خيله»[4].

سابعاً: وقد تصطبغ الحكم والأمثال في إيعال بالحكم والسياسة مثال ذلك: «كثر عن نابك كل الناس بتستهابك»[5]، لأن حكم الناس يتطلب الكثير من المرونة والحزم، وقد تبين لهم صدق هذا المثل في ظل نظام إقطاعي ساد في قريتهم وَلبنانهم سنين طويلة، ولكنهم يحذرون هذا الحاكم القوي الشديد من طغيانه واستبداده وظلمه: «ظالم لا تكون من الدعاء لا تخاف» لأنهم سيقومون هذا الاعوجاج كما يدل على ذلك تاريخهم الذي يأبى الذل الخنوع والخضوع، فهم إذ قالوا: «إن فاتك الميري اتمرغ في ترابه»[6] في ظل الحكم التركي، إلا أنهم قد أشاروا إلى أن: «كل حاكم وإله هفوة وكل جواد وإله كبوة»[7] هذا ويجب أن يكون الحاكم كبيراً في السن صقلته تجارب الحياة ومصاعبها «الولد ولد ولو حكم بلد»، كما يجب أن يسير في تطبيق المبادىء والمعايير والقيم التي يؤمن بها الناس لإرضائهم وتحقيق أهدافهم: «فالحياة بلا مبدأ كالخبز بلا ملح».

ثامناً: وقد تتأثر الحكم والأمثال في إيعال بالمسحة القانونية مثال ذلك:

---

(1) ما حاجتي: لا يكفيني، جاب: جلب، سنان ما اله: أسنان ليس له.

(2) المبتلي: من أصابه بلاء، المهتري: المهترىء.

(3) البارات: المردود المادي.

(4) عيله: عائلة، خيله: خيل.

(5) بتستهابك: تخاف منك.

(6) إن فاتك: إن مرّ أمامك، الميري: دراهم تركية.

(7) اله: له.

«عذر أقبح من ذنب» للمذنب الذي يتلمس الأعذار الواهية يبرر فيها ذنبه، كما ضرب المثل بمن اعتدى على غيره وقدم به شكوى: «ضربني وبكى، سبقني واشتكى»، وهم يرون أنه من الخطأ الحكم على شخص في أثناء غيابه، فقد يكون لديه من المبررات ما تشفع به[1] لأن: «الغايب عذره معه»، وقد تغفر الأم لابنها والأخ لأخيه أو الحبيب لحبيبه فقالوا: «الفرفور ذنبه مغفور»[2]، وهم يؤكدون صعوبة الحكم العادل بين الأطفال لعدم تمكن معرفة الحقيقة فالواقع يدل على أن: «قاضي الولاد شنق حاله»[3].

تاسعاً: ونستطيع أن نضيف إلى التصنيف الذي أشرنا إليه تصنيفاً جديداً وهو: الأمثال التي تصطبغ بالصبغة المناخية:

عرف عند اللبنانيين دقة الملاحظة، ورقة الشعور، فهم يستطيعون أن يعرفوا حالة الجو في كل شهر من غير أن يستخدموا لذلك أجهزة الرصد، لهذا وضعوا أمثالاً اختصت بكل شهر من أشهر السنة تشير إلى ميزاته المناخية وما يتعلق بها من أحداث زراعية مختلفة، وغالباً ما كانوا يربطون بين المناخ وبعض النواحي الاجتماعية المتأثرة به، فجاءت هذه الأمثال ثمرة لكدهم وملاحظتهم وزيدة ذكائهم وسعة اطلاعهم في مختلف شؤون حياتهم، لهذا قويت على ممر الأيام واجتازت الأجيال محفوظة في الصدور حتى وصلت إلينا.

ففي كانون الأول تصبح الأرض في القرى اللبنانية جرداء وتتناثر أوراق الأشجار باستثناء أوراق شجر السنديان والصنوبر والزيتون فيقول أهالي إيعال فيها: «كل الأشجار تتعرى في كانون ما عدا العفص والصنوبر والزيتون»، ولكن البرد يشتد في هذا الشهر لهذا قيل: «في كانون كن وعلى الفقير حن»[4]، وهناك أمثال تتناول شهري تشرين وكانون بالمقارنة فتدل على نقاوة الأول وكآبة الثاني وشدة ظلام لياليه: «ما أنقى من قمرة تشرين ولا أظلم من عتمة كانون».

---

(1) انظر:

Feghali, Michel: «proverbes et dictons», Syro- Libanais Institut d'éthnologie, Paris, 1958.

(2) الفرفور: العزيز على القلب.

(3) الولاد: الأولاد.

(4) كن: اهدأ لا تكثر التنقل، حن: كُن حنوناً.

وقد لاحظ القروي في إيعال تقلب الجو في شباط بين صحو ومطر فقال: «شباط ما على كلامه رباط»، كما قال: «شباط لو شبط ولبط ريحة الصيف فيه»[1]، وقد برع بمعرفة تأثير الشمس على الجسم فهي تؤذي كل من يتعرض لها في هذا الشهر، لذا جاءت أمثاله توصي بالحذر منها: «شباط غيمه وهواه، خير من شمسه رشتاه»، وفي آذار يوصي القروي بأمثاله بعدم استنفاد الوقود لأن البرد غالباً ما يشتد في بعض أيامه خلافاً لما يتظره الناس من صحو ودفء «آذار خبوا له الفحمات الكبار»[2]، ويصبح الجو في إيعال رائعاً في شهر نيسان، تشتد الحرارة ويكثر الصحو ويخرج القروي إلى حقله ليشذب أشجاره ويحرث أرضه «في نيسان إطفىء نارك، وافتح شبابيك دارك واسبح في الشمس لزنارك»، هكذا يتعش الإنسان كما يتعش الحيوان في نيسان.

وللمطر في هذا الشهر قيمة كبرى تؤدي إلى خصب المزروعات لهذا قيل: «نيسان ميتو (مطره) تحيي الإنسان»، وينتظر الفلاح في أيار المطر بفارغ الصبر لأن: «المطره في أيار ب تمون الفلاح وبقراته وب تزوج أولاده وبناته»، وتشتد الحرارة في شهر حزيران حتى أنه قيل: «في حزير (حزيران) تغلي المياه في البير»، كما يبدأ الفلاح باستغلال موسمه، وهو يرسل الهدايا من هذا الموسم إلى الأقارب والأصحاب وفقراء العائلة: «في حزيرانك يا فلاح، فرق الخوخ والمشمش والتفاح».

وفي تموز يبدأ شهر الحصاد وينضج العنب والتين ويهيء الزارع الأوعية لادخار الغلة ويقول: «في تموز الحصيدة هيّ كوايرك للغلة الجديدة»[3].

وفي آب يشتد الحر ويواصل الفلاح دراسة حبوبه وتذريتها قبل بدء أيلول الذي تشتد الريح فيه وتصبح غير صالحة للتذرية، وقد اشتهر هذا المثل في جميع القرى اللبنانية: «اللي ما ذرى بآب شحم قلبه ذاب».

وأما عن شهر أيلول تبدأ القروية بصنع المربيات على اختلاف أنواعها

---

(1) شبط ولبط: ازداد الريح والبرد.

(2) خبوا: خبئوا.

(3) هيّ كوايرك: هيء أوعية حفظ الغلال.

وتحضير العسل والجبنة واللبنة المحفوظة بالزيت. . . الخ، لهذا قالوا: «في أيلول تموّن لعيالك واخلي الهم عن بالك» ففيه تُدخر المؤونة للأشهر الجرداء في الشتاء.

ولما كانت الحرارة تهبط في هذا الشهر ويتقلب الجو من حار إلى بارد وبالعكس، قيل: «أيلول طرفه بالشتاء مبلول» وعلى الرغم من كل ذلك فإن القروي يعلم أن «برد الصيف أحد من السيف».

وفي التشرينين «تشرين أول وتشرين ثاني»، تتدرج الطبيعة رويداً رويداً بالانتقال من الصيف إلى الشتاء فقيل: «ما بين تشرين أول وتشرين ثاني صيف ثاني»، وذلك لتذبذب الطقس فيهما من حال إلى حال، وقد يشتد البرد، وتشتد النزلات الوافدة والزكام فقالوا: «برد التشارين توقاه وبرد الربيع تلقاه»، كما قالوا: «برد التشارين يهر المصارين»[1].

وهكذا نرى أن أغلب هذه الحكم والأمثال باللهجة العامية لأنها من صنع بيئة ريفية، وما كان منها باللغة العربية الفصحى، يرددها الأعيان في قرية إيعال الذين كانوا على مستوى عال من العلم والثقافة.

كما نرى تميز هذه الأمثال على العموم بأنها قصيرة لأن التطويل فيها يفقدها الأثر المباشر الذي يجب أن يكون لها في النفس بمجرد لفظها، كما أنها واضحة فلا تحتوي على ألفاظ مبهمة حتى يبدو معناها جلياً بدون غموض أو إبهام، وتتناول موضوعات لها أهميتها في الحياة الجارية وفي علاقات الناس بعضهم مع بعض وهي أيضاً موسيقية التركيب لأن النغم له في العادة وقع طيب على الأذن، وهذه الموسيقى يحققها استعمال الشعر والسجع خاصة.

إن هذه الحكم والأمثال التي يرددها أهالي قرية إيعال، إنما هي مرآة صادقة لحياتهم الاجتماعية، ينطق بها الجاهل والمتعلم والفقير والغني، ومن المعروف أن كل مثل يختصر قصة وقعت أو يلخص تجارب إنسانية عامة وهذا سبب من أسباب خلوده، فهو يتصل بالقلب لرقته وتعيه الأسماع للطف مدخله

(1) يهر: يقضي على.

فـــهل حفظه كما سهل انتشاره فكان أكثر سيراً في الناس ودوراناً على الألسنة من سائر الكلام.

إن الأمثال الآنفة الذكر تعتبر نتيجة لتجارب قرية إيعال وتراثها بحيث نستطيع أن نعتبرها من أقوم المصادر التي تطلعنا على أخلاق أهلها وتقاليدهم ونواحي حياتهم المتأثرة بما كان في المجتمع من أحداث ووقائع، فهي صورة حية صادقة لطبيعتهم، كما أنها وثيقة اجتماعية تبحث في نشاطهم وتعاملهم وعاداتهم وتقاليدهم وعرفهم وهي تصدر عن فطرة نقية وعن طبيعة طاهرة غير خادعة، ونحن نستطيع أن نترجم عبر هذه الأمثال، نظرة الأهالي إلى المرأة، ورأيهم في الزواج وتقاليدهم الزراعية، وعلاقة الحاكم بالمحكوم، وخضوعهم الطبقي في ظل الإقطاع في فترة من فترات تاريخ لبنان، وأشكال الادخار والإنفاق المتبع عندهم... الخ.

كما تترجم لنا هذه الأمثال الحقيقة التالية: إن الجو في لبنان في تقلباته بين البرودة والحرارة، وبين الرطوبة والجفاف، كان يسير على وتيرة واحدة، فهذه الشهور ثابتة المناخ، ثابتة المحصول على الرغم مما طرأ على الحاصلات الزراعية من تنوع وما طرأ على الأرض الزراعية من تغير في أسلوب الري وفي استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة.

وبإمكاننا القول أنه لو قدر لأهالي هذه القرية أن يحفظوا جميع أمثالهم القديمة في عصورهم المختلفة، ولو قدر لهم تدوين هذه الأمثال، لاستطعنا إرجاع العدد الأكبر منها اليوم إلى عصورها التاريخية.

لذا تتطلب دراسة هذه القرية دراسة علمية سليمة التغلغل من وراء الأحداث إلى أمثالها وحكمها لتدرك ما يعجز التاريخ عن إدراكه، فهي بمثابة مدرسة يلقن فيها القروي أصول الحكمة والثقافة والقدرة على التصور والتخيل والإدراك والرفض لما هو واقع وقائم، بل هي من أفضل أدوات الضبط الاجتماعي وأدقها، تساهم في تنشئة الأفراد منذ طفولتهم تنشئة اجتماعية قويمه وسليمة وموضوعها تجارب وأحداث وشخصيات إنسانية مجهولة، فهي كلمة شفوية وقانون غير مكتوب وهي تعتبر أفضل ما أنتجه الإنســان في فن القول حتى الآن.

القسم الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الأول

نظرة عامة على إيعال

1 ـ حدود إيعال: تمتد أراضي إيعال شمالاً حتى نهر جوعيت المعروف بنهر أبو علي وشرقاً حتى قرية «بحويتا» وجنوباً حتى قرية «مزيارة»، وغرباً حتى قرية «مراح كفر صغاب»، وتقدر مساحة الأرض الزراعية فيها بمئة فدان «سقي»، أرض مروية، وخمسمائة فدان زيتون «سليخ»، أرض غير مروية.

وقد ضاقت مساحة إيعال بحدودها الحالية عن مساحتها في السنين الغابرة حيث كانت تضم أراضي واسعة جداً تعتبر حالياً ضمن حدود القرى المجاورة لها.

2 ـ الينابيع: تسقي إيعال ثلاثة ينابيع وهي: نبع النعنع، نبع الزيرة، ونبع الدلبه، وتستخدم مياه النبع الأخيرة للشفه، أما مياه النبعين الأولين فستخدم لري الأراضي. وهذا وتبعد إيعال عن العاصمة بيروت 100 كلم، كما تبعد عن عاصمة الشمال طرابلس 13 كلم، وعن مركز القضاء زغرتا 5 كلم، وهي تعلو 250 متراً عن سطح البحر.

لهذا لا تعتبر إيعال مركزاً للاصطياف، ويتفرع عن الطريق العام طريق خاص يؤدي إلى القرية حيث يوجد فيها مركز للبريد افتتح في 1962/6/1، كما يوجد فيها غرفتان للهاتف، ومدرسة حكومية افتتحت سنة 1957، ويوجد في إيعال أيضاً جمعية خيرية تعتبر مؤسسة خاصة، تحتوي على ثلاث غرف واسعة وقد افتتحت سنة 1958 وكان يبلغ عدد أعضاء هذه الجمعية 140 عضواً ثم توقفت عن ممارسة نشاطها.

ولما كانت زراعة الزيتون منتشرة في إيعال على نطاق واسع، فقد أنشىء فيها ثلاثة مكابس عصرية للزيتون.

هذا ولا يوجد في إيعال أمكنة لتجمع الأهالي، كما لا يوجد فيها دكاكين للحدادة أو للخياطة أو لتصليح السيارات أو... الخ.

ويمارس الحلاق مهنته في مساكن الأهالي أنفسهم، كما يمارس الجزار مهنته في مسكنه وبناءً على طلب من الأهالي.

3 ـ عدد السكان: إن الإحصاءات اللبنانية المتعلقة بالسكان مستقاة من سجلات دوائر النفوس وغالباً ما لا تمثل الواقع باعتراف هذه الدوائر نفسها، ومما يزيد في صعوبة الإحصاء السكاني في لبنان وجود جالية كبيرة من المواطنين في المهجر وبعضهم قد اكتسب جنسية الوطن المهاجر إليه وبعضهم لا يزال يحتفظ بجنسيته الأولى، وسجلات النفوس اللبنانية لا تستطيع التفريق بين الحالتين.

4 ـ ماذا يعني اسم إيعال: تغلب على أسماء المواضع والأمكنة في لبنان اللغتان السريانية والعربية، وفي أول وهلة تستحوذ علينا الدهشة ويشملنا العجب لقلة ما نشاهد من الأسماء الكنعانية أو الفينيقية البحتة مع أن أهم الأمم التي استوطنت لبنان وأقدمها كانت تنطق بهذه اللغة[1]. ونستطيع القول بصورة عامة أن أكثر أسماء القرى اللبنانية تعود إلى الفترة المسيحية الأولى عندما أصبح أهل لبنان يعرفون باسمهم النصراني: السريان.

وقد تكون هذه الأسماء وصفاً جغرافياً لطبيعة الأرض والمكان كعلو وانخفاض، سهل، ووعر، وماء، وصخر، وما شابه ذلك وهذا الوصف يلازمها ولا يتغير مطلقاً رغم محاولة شعب مجتاح تغيير أسماء الأمكنة كما فعل الإغريق والرومان في بلادنا، فإنهم أطلقوا مثلاً على بعلبك وبيروت وجبيل وعكا أسماء غير سامية ولكن عامة الشعب لم تأخذ بهذه الأسماء الغريبة عن لغتهم، وعندما غادر الفاتح بلادهم عادت الأسماء إلى ما كانت عليه سابقاً[2]، كما قد تكون هذه الأسماء ذات دلالة دينية تشير إلى البقع

---

(1) انظر، الأب هنري، لامنس اليسوعي: «تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913.

(2) أنيس فريحة: «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، منشورات كلية العلوم والآداب، بيروت، 1956، ص17.

المقدسة القديمة ومعابد آلهة لبنان القديم المبعثرة فوق روابيه ووهاده، وقد تكون الأسماء نسبة إلى أشخاص أو إلى حوادث تاريخية معينة، أو قد تكون تسمية بدافع التحقير والهزء من قبل الجيران.

وتعني إيعال: I. ål الوعل أو التيس البري والاسم ترخيم ya: La: الوعل، وقد تكون هذه التسمية من جذور ٦ Y لـ L «يعل» ويفيد الربح والكسب، وقد ورد في التوراة اسم علم: يوعيله، وكذلك اسم امرأة «يعلا» ويفيد الرابحة أو الكاسبة. هكذا تركت اللغة السريانية الآرامية أكبر الأثر في أسماء قرانا اللبنانية التي لا تزال حتى اليوم تعرف بها كما تركت بعض الآثار في لهجتنا العامية، وفي تلك المفردات الكثيرة الاستعمال في مرافق الحياة جميعها.

الفصل الثاني

الأسرة والمجتمع المحلي

إن العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد تعكس لنا مميزات النظام الاجتماعي وخصائصه المتنوعة كما تعكس لنا نشاطاته الاجتماعية المختلفة، ولهذا فقد نسقت المعلومات على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع المحلي ككل.

1 ـ الأسرة

إن الأسرة في إيعال تعتبر الوحدة الأساسية في البناء الاجتماعي على الرغم من أنها لم تعد وحدة الحياة الاقتصادية كما كانت العائلة القديمة أو الأسرة الممتدة Extended Family وقد أوضحت بعض الدراسات السابقة للقرى اللبنانية، أن الأسرة ترتبط برابطة الدم وتنحدر حسب تسلسل هرمي من البدنة التي تدين لها بالطاعة والولاء وهي تشجع الزواج بين أبناء العم والخال وتعطي السيادة والسلطة فيها للذكور، أي أن مظاهر السلطة تقوم على أساس الجنس، كما أوضحت دراسات أخرى وركزت في البحث على ظهور نواة الأسرة المتغيرة المتحررة من قيود الروابط الأسرية الممتدة.

وفي كلتا الحالتين اعتبرت الروابط العائلية كقوة فعالة، في قيم القرية ومبادئها، كما اعتبرت مظهراً من مظاهر الوحدة والتضامن فيها، وتعبيراً عن شدة الاتصال العاطفي والعقلي، وللبحث عن وجود مثل هذه التغيرات والاتجاهات في إيعال، وضعنا تحليلاً بيّنا فيه هيكل الأسرة بشكليها الصغير والممتد، والدور القيادي للمرأة والرجل في الأسرة التي ينتمون إليها للوقوف على مدى التغير في اتجاهات السلطة والسيادة، والمشاركة في اتخاذ القرارات وإبداء الآراء، موضحين طرق التعامل ونوع العلاقات السائدة فيها.

أ ـ **تركيب الأسرة**: برهنت الدراسة الميدانية في إيعال أن الأسرة الممتدة

هي في طريقها إلى الزوال لتحل محلها الأسرة الصغيرة المكونة من زوج وزوجة وأولادهما، كما برهنت أيضاً عن تحرر الأسرة الصغيرة La famille Conjugale من قيود الأسرة الممتدة التي تحتوي على الجد والجدة والأحفاد والعمة والعم... الخ إلى حد ما، وإن كانت لمثل هذه الروابط الأسرية أهميتها الكبرى في إيعال وبعض القرى اللبنانية الأخرى كغريفه مثلاً، فقد تبين أنه من بين 44 أسرة توجد ثلاث أسر في غريفه ما تزال تعيش في كنف أسر ممتدة، أما الجد والجدة فإنهما يعيشان في مسكن منفصل يقع في الجوار[1] كما تبين في إيعال أنه من بين خمسين أسرة توجد 10 أسر فقط تضم الزوج والزوجة وأحفادهما من الذكور والإناث، ويعود ذلك إلى وجود أهاليهم في المهجر أو إلى وفاتهم، كما تبين أيضاً أنها تضم 4 أسر من أصل خمسين أسرة (آخرون) من الذكور والإناث، ونعني بهم أولاد أخت أو أخ الزوجة وأولاد أخت أو أخ الزوج، ويعود ذلك أيضاً إلى هجرة أهاليهم الذين يرسلون بالمال اللازم لمعيشة أبنائهم المقيمين في كنف أسر غير أسرهم الأصلية.

ويشير الجدول (1) التالي إلى أنه لا تزال هناك بقايا آثار للأسرة الممتدة الكبيرة.

جدول (1)

توزيع الأسر في إيعال بحسب نوعية تركيبها

الشخص	النسبة المئوية
الجد	٪8
الجدة	٪14
العم	٪12
العمة	٪16
الأحفاد: ذكور	٪32
الأحفاد: إناث	٪36
آخرون: ذكور	٪2
آخرون: إناث	٪14

(1) Unesob, Social section, second draft: «A Socio-Economic study of A Lebanese villages», Beirut, p.28.

وهكذا يتضح أن نسبة القاطنين مع الأسرة الزوجية الصغيرة سواء كان جداً أو جده أو عماً أو عمة إنما هي ضئيلة جداً والسبب يعود إلى تحرر الأسر الحديثة الزواج اقتصادياً وسعي الزوجين وراء الحرية في تربية أولادهم وفي تدبير أمور حياتهم المعيشية والمنزلية، وهم إذ يعيشون في مسكن منفصل عن الأسرة الممتدة إلا أنهم غالباً ما يعيشون في مسكن مجاور لمسكن العائلة الأصلي.

ولمعرفة درجة استقرار الأسرة القروية في إيعال وضعت إجابات النساء والرجال في الجدول (2).

جدول (2)

توزيع استقرار الأسرة في إيعال حسب إجابات الرجال والنساء

الإقامة	دائمية	موسمية	متقطعة	لا يوجد أب	لا يوجد أم	المجموع
العميل						
العدد: الأب	37	2	5	6	-	50
النسبة المئوية	٪74	٪4	٪10	٪12	-	100
العدد: الأم	46	1	2	-	1	50
النسبة المئوية	٪92	٪2	٪4	-	٪2	100

يتضح من هذا الجدول أن نسب استقرار النساء في القرية أعلى من نسب استقرار الرجال، وهذا من الطبيعي، إذ غالباً ما يهاجر الرجل ويكثر تنقله بحثاً عن عمل أو بسبب تأمين حياة أفضل لأسرته التي تركها في القرية، وتبلغ نسبة المقيمين إقامة دائمة في إيعال 74٪ من الرجال و92٪ من النساء، ويتضح من هذه الدراسة أن 36٪ من الرجال كانت إقامتهم منذ الولادة و10٪ كانت إقامتهم في إيعال دائمة ولكنها محددة بسنوات معينة، أما بالنسبة للنساء تشير الدراسة أن 84٪ كانت إقامتهن في إيعال منذ الولادة و8٪ كانت إقامتهن محددة بسنوات معينة.

وهذه الإقامة المحددة بسنوات معينة هي في الواقع قد تكون إما بسبب

زواج الرجل او المراة من خارج القرية، أو بسبب التوطن فيها، فقد استوطن بعضهم في إيعال وعاش فيها حديثاً، كما تزوج البعض الآخر من طرابلس ومن مدينة الميناء (ميناء طرابلس) وعاش فيها بعد الزواج.

أما الإقامة الموسمية فقد أشار 4٪ منهم أنهم ينتقلون إلى القرية في الصيف والمواسم الزراعية كما أشارت 2٪ منهن أنهن ينتقلن إلى إيعال في الصيف والمواسم الزراعية أيضاً. وهذه الفئة في الواقع تمثل طبقة الأعيان والمتنفذين، والأغنياء، ونعني بالأعيان والمتنفذين والأغنياء المقدمين، ويمكن اعتبار ورثة بربر من الأغنياء أيضاً.

أما الإقامة المتقطعة فقد أشار 6٪ من مجموعة الرجال أنهم يقيمون في إيعال في أثناء العطل فقط أي عطلة العمل، بينما أشار 2٪ من المجموعة بالهجرة سنتين إلى ما وراء البحار والعودة إلى القرية كما سافر 2٪ أيضاً لمدة 15 سنة إلى ما وراء البحار ومن ثم عاد إلى إيعال في سن التقاعد والشيخوخة، وتشير 2٪ من إجابات النساء بأنهن يترددن على القرية في أثناء العطل فقط، فيما 2٪ منهن قد سافرن لمدة 15 سنة إلى المهجر ثم عدن إلى القرية بسبب وفاة الزوج، وهكذا نرى أن نسبة استقرار الأسرة القروية في إيعال مرتفعة جداً إذا قيست بالنسبة للإقامة المتقطعة أو الموسمية.

ب ـ دور القيادة والسلطة الأسرية: يترتب على صاحب القيادة في الأسرة مسؤولية تأمين احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أعطيت لمن يسهم في تأمين أكبر نسبة من دخل العائلة الإنتاجي والنقدي سلطة الأمر والنهي والتوجيه والتنسيق، فبرزت سلطة الرجال على النساء، وللوقوف على دور المرأة في مشاركة الرجل بتأمين الدخل النقدي إلى جانب تقديم يعد العون له في الفلاحة والزراعة وتنقيب الأرض والتي تعتبر من مصادر الدخل الهامة، جاء هذا الجدول (3):

جدول (3)

توزيع المساهمة في تأمين الدخل النقدي الأسري بين الرجال والنساء في إيعال

تأمين الدخل العميل	أؤمن جميع الدخل	أؤمن أكثرية الدخل	أؤمن جزءاً من الدخل	لا أؤمن شيئاً	لا يوجد أب	المجموع
الرجل	٪68	٪18	٪2	٪6	٪6	٪100
المرأة	٪8	٪6	٪28	٪58	-	100

ومن هنا يبدو أن الرجل لا يزال صاحب النفوذ والسلطان ما دام يؤمن جميع الدخل النقدي تقريباً، وإذا كانت 8٪ من النساء تؤمن جميع الدخل النقدي للعائلة، فإن ذلك يعود إلى وفاة زوجهن أو إلى مرضه وعجزه الدائم، وتمثل 6٪ لا يوجد أب، حالة وفاة الأب في الأسرة وامتناع البديل من الإجابة على السؤال[1].

وإذا انفرد الرجل بتأمين الدخل النقدي الأسري فإنه لم يفعل كذلك من حيث المساهمة في عمل أسرته الإنتاجي، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأدوار القيادية الأسرية، ولم يكن عمل القروية في يوم من الأيام في إيعال مقتصراً على تربية الأطفال وإعداد الطعام وتربية الدواجن فقط، فقد ساهمت في عمل الأسرة الإنتاجي بنسبة أكبر من مساهمتها في تأمين الدخل النقدي الأسري ويعود ذلك إلى أن المرأة تقوم بتحضير مؤونة الشتاء من صنع دبس وزبيب وبرغل وتين مجفف وتحضير الكشك وخلافه، هذا عدا تحضير دبس الرمان ورب البندورة وإعداده للبيع، وعلى عاتقها يتوقف العناية بالماشية واستخراج الألبان والأجبان وجني العسل، وكل هذا يعتبر من عمل العائلة الإنتاجي، ومن هنا جاءت إجابة 10٪ منهن بأنهن يساهمن مساهمة كلية في عمل العائلة

(1) سوف تتردد هذه النسبة في أكثر من موضع، ولن نعلق عليها باعتبارها تشير إلى وفاة الأب، هذا مع العلم أنه قد أجاب البديل عن الأب على بعض الأسئلة، وامتنع عن الإجابة عن بعضها الآخر، كما يتبين لنا من الجداول المقبلة.

الإنتاجي ومن بين هؤلاء 8٪ فقط يؤمن جميع الدخل النقدي للعائلة بينما 2٪ يؤمن جزءاً من هذا الدخل للعائلة.

ج ـ كيف تتوصل الأسرة إلى اتخاذ قرار أو إلى اتفاق على رأي: إن ظهور نواة الأسرة الحديثة قد غيّر مفاهيم الحياة الماضية في قرية إيعال، وبالإمكان التوصل إلى هذا التغير عن طريق دراسة العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وتصرفاتهم وطرق تعاملهم، فالفردية لا وجود لها في القرية ولا يُعرف الفرد إلا مرتبطاً بجماعة أو أسرة معينة، ومن الواضح أن الأسرة الحديثة الصغيرة في إيعال تشترك في تحمل المسؤولية، كما تشترك في الاهتمامات والأهداف، وتبرز هذه المسؤولية الجمعية عندما يتعرض أي فرد من أفراد نسق الأسرة القرابي لضيق اقتصادي أو لخطر يهدد أمنه وسلامته.

وعلى الرغم من أن الزوج هو صاحب السلطة والنفوذ في أسرته، فإن المرأة تشاركه الرأي في تدبير أمور الأسرة وحل مشاكلها، ويظهر دورها في المشاركة في تثقيف الأولاد وتعليمهم بينما كان هذا الأمر يقع على عاتق الزوج وحده، ويعود ذلك إلى استقلال الأسرة الحديثة عن الأسرة الممتدة من حيث العمل والسكن إلى حدٍ ما، فازدادت علاقة الزوجين شدة ووضوحاً وأصبحت علاقة مباشرة في جميع الأوقات، ويظهر اهتمام الزوج برأي زوجته حينما يلجأ إلى استشارتها في مشكلات الأسرة المختلفة في الجدول (4):

جدول (4)

توزيع الاستشارات الأسرية التي يعترف بها الزوج وتعترف بها الزوجة في إيعال

الشخص المستشار	عدد المستشارين المعترف بهم من الزوج	النسبة	عدد المستشارين المعترف بهم من الزوجة	النسبة
كل الأعمار فوق 15 سنة	3	٪6	1	٪2
الزوج والراشدون	18	٪36	10	٪20
الزوج فقط	18	٪36	31	٪62
لا أحد	5	٪10	6	٪12
صديق	1	٪2	-	-
لا جواب	2	٪4	2	٪4

الشخص المستشار	عدد المستشارين المعترف بهم في الزوج	النسبة	عدد المستشارين المعترف بهم من الزوجة	النسبة
لا يوجد زوج	3	6٪	-	-
المجموع	50	100	50	100

1 ـ ويتضح من هذا الجدول أن للزوج الدور الأكبر في الاستشارات الأسرية حيث تلجأ 62٪ من النساء إلى استشارة أزواجهن فقط، ومن بين 12٪ من النساء اللواتي يلجأن إلى اتخاذ قرارهن بمفردهن دون استشارة أحد، تبين لنا أن 6٪ منهن زوجهن متوفي منذ زمن بعيد.

2 ـ كما يتضح من هذا الجدول أن الزوج لم يعد صاحب السلطة المطلقة في العائلة إذ أن 10٪ من الأزواج يتخذون قرارهم بمفردهم دون استشارة أحد.

3 ـ على الرغم مما يبدو من أن الزوج يلجأ إلى استشارة جميع الافتراضات الموجودة في السؤال، وعلى الرغم من تفرده باستشارة صديق عزيز لديه، لا وجود لمثل هذه الاستشارات في عالم المرأة كما يدل الجدول السابق على ذلك فإن 36٪ من الأزواج يلجأون إلى استشارة زوجاتهم كما يستشيرون بنفس النسبة زوجاتهم والرجال البالغين والمسنين في العائلة معاً، وهذا يوضح لنا بأن دور المرأة قد ارتفع إلى مركز أعلى في تدبير أمور عائلتها، وفي أخذ رأيها وعلو شأنها ومكانتها في الأسرة.

وقد جاءت نتيجة السؤال حول دور المرأة والرجل في اتخاذ قرار ما سواء كان حول شراء أثاث أو تعليم أولاد أو ما شابه ذلك، متناسبة والنتيجة الآنفة الذكر عن الاستشارات الأسرية ودور الزوجين فيها، فقد تبين أن 74٪ من الرجال الأزواج يرون أن رأي الزوجة أهم شيء حينما يلجأون إلى اتخاذ قرار يتعلق بالأسرة نفسها، بينما 82٪ من النساء المتزوجات يعتبرن رأي الزوج أهم شيء في اتخاذ مثل هذه القرارات ومن بين 8٪ منهن إذ يعتمدن على رأيهن دون اللجوء إلى رأي الزوج لاتخاذ قرار ما، نرى أن 6٪ منهن زوجهن متوفي، لذا لا يستغرب في هذه الحالة مثل هذه الإجابة.

د ـ **المتنفذون في الأسرة**: ومع أن المرأة لا تزال تحتل مركزاً ثانوياً بالنسبة لمركز الرجل إلا أن ازدياد مسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية كان العامل الأول في رفع مركزها وازدياد نفوذها، مما حمل الزوج على الرجوع إلى زوجته لاستشارتها في أكثر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعترضه، وعن السؤال حول من هو المتنفذ في أسرتك جاءت إجابات الرجل والمرأة حسب درجة الأهمية كما يلي:

يتضح لنا أن الزوج هو صاحب الكلمة الأولى في المنزل وتليه زوجته ثم يليه الأخ الأكبر ونعني به عم الأولاد في المنزل، ومن ثم يأتي دور الجد والجدة وعم الزوج أو الزوجة، بينما كان العم في الأسرة قديماً يساوي الأب من الناحية الاجتماعية فكانت نماذج السلوك التي يكونها الذكور والإناث تجاه أعمامهم لا تفترق عن آبائهم البيولوجيين فإذا كان 84٪ من الرجال يرون أنهم هم أصحاب السلطان والنفوذ في المنزل فإن 56٪ منهم يرون بأن سلطانهم ونفوذهم يقع في المرتبة الأولى من الأهمية بينما ترى 88٪ من النساء أن المتنفذ الأول في المنزل هو الزوج بنسبة 62٪ منهم تقع في المرتبة الأولى.

ومن البديهي أن تأتي هذه النتيجة مؤكدة سطوة ونفوذ الأب في ظل أسرة ريفية، يعتبر فيها هو المسؤول الأول عن تأمين معاشها وسبل حياتها.

وإذا كانت 82٪ من إجابة الرجال قد أشارت إلى سلطة ونفوذ الزوجة بنسبة 22٪ منهن تقع في المرتبة الأولى، فهذا يؤكد أن المرأة قد أصبحت في هذه القرية مشاركة للرجل إلى حد ما وليست خادمة له ومنفذة لأوامره، كما كانت في الماضي.

هـ ـ **موقف الأسرة تجاه تنظيم النسل**: تميل الأسرة الريفية عادة إلى زيادة حجمها، لما لهذه الزيادة من أهمية اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، فكثرة عدد أعضاء الأسرة في حد ذاته مثل أعلى بغض النظر عن مركزها الاقتصادي، لأن الأبناء يمثلون القدرة الانتاجية والقوة الاجتماعية على السواء ولهذا يحرص القروي أن يكون له أكبر عدد ممكن من الأبناء وخاصة الذكور، وترتفع قيمة المرأة «الولود» التي تنجب ذكوراً أكثر مما تنجب إناثاً، ومن المؤكد أن انعدام وجود وسائل الترويح والتسلية في القرية عموماً حيث يمكن أن يقضي فيها القروي القسط الأكبر من أوقات فراغه، يساهم في ارتفاع نسبة

المواليد، ويبين لنا الجدول (5) التالي، موقف الرجال والنساء في إيعال من تنظيم النسل:

جدول (5)

توزيع أفضل عدد لإنجاب الذكور والإناث برأي المرأة والرجل في إيعال

الميل	الرجل				المرأة			
	العدد		النسبة		العدد		النسبة	
عدد الأولاد	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
لا شيء	1	11	٪2	٪22	-	5	-	٪10
1	2	16	٪4	٪32	2	22	٪4	٪44
2	5	9	٪10	٪18	7	14	٪14	٪28
3	6	3	٪12	٪6	7	4	٪14	٪8
4	3	1	٪6	٪2	5	1	٪10	٪2
5	5	2	٪10	٪4	2	1	٪4	٪2
6 فما فوق	25	5	٪50	٪10	27	3	٪54	٪6
لا يوجد أب	3	3	٪6	٪6	-	-	-	-
المجموع	50	50	100	100	50	50	100	100

وعلى الرغم من أن شعور القرويين وموقفهم من الإنجاب قد يتأثران بالمركز الاقتصادي والاجتماعي ونوع التربية والدين فإن القرية تعتبر بمثابة روافد، ومراكز إنتاج سكاني للأمة، ويتبين لنا ذلك في دراستنا لإيعال، حيث يميل الرجال والنساء عامة إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الذكور إذ جاءت إجابة 50٪ من الرجال و54٪ من النساء بأنهم يفضلون إنجاب 6 فما فوق حيث تمثل «6 فما فوق» في نظرهم «على قدر ما يعطي الله».

بينما تميل 44٪ من النساء ويميل 32٪ من الرجال إلى إنجاب أنثى واحدة فقط وتميل 10٪ من النساء، و22٪ من الرجال على أن لا ينجبوا إناثاً على الإطلاق، هذا ويميل 2٪ من الرجال إلى أن لا ينجبوا ذكوراً، ولا تميل أية امرأة إلى ذلك. وهذه النتيجة تدل على ارتفاع قدر ومنزلة المرأة في البيت كلما أنجبت ذكوراً أكثر من الإناث، ذلك أن من مات في

إيعال ولم ينجب ذكوراً يعد وكأنه مات بدون عقب.

ومن الطبيعي أن لا يفكر أهالي إيعال بأن زيادة عدد الأبناء قد يؤدي إلى عجز الأسرة عن إعالتهم كما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، فالأبناء «رزقهم على الله» إذا كان الأمر يتعلق بالغذاء، و«كل مولود تأتي رزقته معه»، لذا كان عقم المرأة مدعاة لتعييرها وتحقيرها، وقد يضطرب الرجل إذا علم أن امرأته عاقر، ويؤدي عدم الإنجاب إلى مشاكل أسرية متعددة، ومن المستغرب أن عقم الرجل لا يعترف به في هذه القرية وإنما ينسب ذلك إلى المرأة، وغالباً ما يلجأ الرجل إلى الزواج من امرأة أخرى ما دام الأمر يتعلق بإنجاب الأبناء الذين سيعملون على إبقاء اسمه حياً بعد مماته ويخلدون ذكراه ويؤكدون رجولته.

و ـ **المعاملات الأسرية**: تحرص الأسرة الريفية على أن تغرس في نفوس أبنائها في تنشئتهم الاجتماعية، العمل لمصلحة الجماعة وكبت الرغبات الفردية إذا كانت تتعارض مع رغبات الأسرة الجماعية في سبيل إرضاء الأسرة، والتعصب لها، وتوقير كبار السن واحترام رأيهم مهما كانت الظروف، وما يتعلمه الفرد في أسرته من أنماط سلوكية يعتبر زاداً اجتماعياً كافياً له طوال حياته، ما دام باقياً في هذا المجتمع، فهو إذ يتعلم المعايير السائدة في مجتمعه ويكتسبها عن طريق العلاقات المتبادلة بين أفراد الأسرة الواحدة وعن طريق التفاعل وأنواع التعامل فيما بينهم، يحرص على التمسك بها وعدم الخروج عنها، مهما كانت الظروف فالعلاقات السائدة بين الرجل وأشقائه وشقيقاته، وبين المرأة وشقيقاتها وأشقائها، هي علاقات تعاون وود ومحبة، قوامها العمل لمصلحة الجماعة والتفاني في سبيل مصلحتها، وتظهر هذه العلاقات الأسرية في إيعال واضحة في الجدول (6).

جدول (6)

العلاقات الأسرية في إيعال

طبيعة العلاقة مع الأشقاء والشقيقات كما يراها الرجل			طبيعة العلاقة مع الأشقاء والشقيقات كما تراها المرأة	
نوع العلاقة	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
علاقة متينة جداً	28	٪56	30	٪60
علاقة متينة	9	٪18	10	٪20
علاقة غير متينة	5	٪10	3	٪6
لا يوجد أشقاء وشقيقات	5	٪10	7	٪14
لا يوجد أب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

إن علاقة الرجل والمرأة بأشقائهم وشقيقاتهم كما يبدو متينة، وإن كان هناك بعض الاستثناءات القليلة، يؤكد ما جاء سابقاً عن اهتمام أفراد الأسرة ببعضهم البعض وبمصلحة الأسرة الممتدة ككل، كما يؤكد متانة الروابط الأسرية، فقد برهن 56٪ من الرجال عن وجود علاقات متينة جداً بين أشقائهم وشقيقاتهم كما برهن 60٪ من النساء عن وجود مثل هذه العلاقة، بينما 10٪ من الرجال كانت علاقتهم مع أشقائهم وشقيقاتهم غير متينة و6٪ من النساء كانت علاقتهم مع أشقائهم وشقيقاتهم غير متينة، فشخصية الفرد في إيعال تذوب في إطار أسرته لأن الرابطة بين الأفراد قوية جداً ويسودها التضامن والتعاون والمحبة فالآداب العامة في القرية هي آداب الأسرة والاتجاه العام في المجتمع تحدده الأسرة أيضاً.

فلا عجب إذا كانت العلاقات الاجتماعية في الأسرة إيجابية لأنها تدعم بروابط الدم، فتقوم على التفاني والاتحاد والإخلاص.

ز ـ الخلافات الأسرية: إن الأسباب العامة للخلافات الأسرية في القرية عموماً تعبر عن وجود حاجات ورغبات أساسية للإنسان، لذا يحدث الصراع حول ري الأراضي كاستخدام شخص للمجرى المائي الخاص بآخر أو إذا

روى فلاح أرضه في يوم محدد لجاره، وقد يكون الصراع بسبب التعدي على حدود الأرض الزراعية أو على المحاصيل أو على اختيار المراعي، إلى جانب تعدد الاتجاهات المؤيدة والمعارضة للزعماء والمتنفذين فيها، كما قد يكون الخلاف بسبب عادات اجتماعية متمكنة، كعادة الثأر والانتقام للشرف أو بسبب التضامن الأسري، فلو أن نزاعاً بسيطاً نشب بين فرد وآخر، فمن المحتمل أن يتطور ويتصاعد حتى يصبح صراعاً بين الأسرتين.

ولا تختلف إيعال عن غيرها من القرى اللبنانية، بل والعربية عامة من حيث نوعية الخلافات الأسرية، فالأرض التي تعتبر مصدر رزق للقروي تصبح مصدر كل خلاف ونزاع في إيعال، ذلك أن 60٪ من إجابات الرجال توضح أن ري الأرض الزراعية هو السبب الأول في النزاع من حيث الأهمية ثم تليه الخلافات على حدود الأرض الزراعية بنسبة 22٪ بينما يرى 18٪ من الرجال أن لا وجود لخلافات في قريتهم ذلك أنها إذا وجدت فهي لا تؤدي إلى نزاع وصراع دائمين وإنما تنتهي بالمصالحة في الحال بعد تدخل فرقاء الصلح وفض النزاع في حالة غياب الزعماء. أما الخلافات التي تعود لتعارض الاتجاهات السياسية وتأييد زعماء القرية أو عدم تأييدهم فهي لا تزيد عن 4٪ فضعف هذه النسبة تعود إلى أن الفريق المؤيد للزعماء يمثل العدد الأكبر والأقوى، وذلك أن إيعال تختلف عن بعض القرى اللبنانية الأخرى من حيث وحدة الاتجاه السياسي. أما الخلافات الأخرى التي تعود إلى أسباب متفرقة كطرح القاذورات أمام مساكن بعضهم البعض أو خطف فتاة للزواج بها أو اختيار أرض الغير من أجل رعي الماشية فهي خلافات نادرة الحدوث لا تزيد عن 2٪ في رأي الرجال. وتتشابه إجابات النساء مع إجابات الرجال في تحديد أسباب الخلافات، كما تتقارب نسب تقدير الإجابة حسب أهميتها كما هي عند الرجال، فيما عدا 22٪ منهن وجدن أن لخلافات الأطفال ونزاعاتهم في أثناء لعبهم في الساحة أو على البيادر والتعدي على بعضهم البعض، أهمية كبرى في حدوث الشقاق والصراع، وقد ترتفع صيحات شتائم النساء وسبابهن بسبب ذلك ويستحكم العداء بينهن وبين أسرهن فيصعدن إلى سطح المسكن ويتبارين في المراشقة بالمفاخر والمثالب وبالسباب والشتائم، ثم ينصرفن إلى أعمالهن على أن يبدأن مناظرتهن في اليوم التالي وهكذا...

2 ـ الجماعة والمجتمع المحلي

إن المعلومات والأرقام التي جمعت في إطار هذه الدراسة الميدانية لا تعطي صورة واضحة عن هيكل النظام الاجتماعي في إيعال فلا توجد معلومات منظمة عن عدد وطبيعة الطبقات الاجتماعية، غير أننا قد أشرنا عن طريق الدراسة النظرية لنظم إيعال الاجتماعية إلى تنوع الطبقات الاجتماعية فيها في ظل نظام إقطاعي ران على لبنان فترة طويلة من الزمن، وإذا كان عدد الطبقات الاجتماعية في بقية القرى اللبنانية تتراوح ما بين ثلاث أو أربع طبقات يمكن تمييزها على أساس الدخل وتاريخ العائلة والتعليم، فإن إيعال لا تختلف عن بقية القرى اللبنانية من حيث عدد التقسيم إذ تتفرع الطبقات الاجتماعية فيها إلى ثلاث طبقات متخذة شكلاً هرمياً تحتل طبقة المقدمين أو المتنفذين قمته ثم تليه طبقة مماليك «بربر»[1]، ثم طبقة الفلاحين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفلاحين يدينون بالولاء والطاعة للطبقة الأولى أي المتنفذين «المقدمين» الذي كانوا يملكون معظم أراضي إيعال ويقيمون في طرابلس، ثم يترددون على القرية من أجل تفقد المواسم الزراعية، فهم من أهالي طرابلس، بعكس طبقة المماليك والفلاحين الذين يقطنون في إيعال كسكن دائم تقريباً، فمقر سكن طبقة المتنفذين المقدمين» ومنازيلهم[2] في طرابلس، وتجدر الإشارة إلى أن أراضي طبقة المتنفذين في هذه القرية تنتقل ملكيتها تدريجياً إلى الفلاحين عن طريق البيع والشراء بسبب تدفق أموال بعض المهاجرين من الفلاحين على القرية، وإن كانت لا تزال هذه الطبقة تمثل الزعامة الأولى في هذه القرية التي غالباً ما يلجأ إليهم الفلاحون لاستشارتهم في أمور حياتهم المعيشية وفي شراء الأرض وبيع المنتجات الاقتصادية وفي حل مشاكلهم الاجتماعية المختلفة،

---

(1) جلب مصطفى آغا بربر حاكم أيالة طرابلس مماليكه من مصر وأسكنهم في داره وفي قلعة إيعال وقد أصبحوا من ورثته بعد مماته، وقد أخطأ الأب أغناطيوس طنوس الخوري في كتابه «مصطفى آغا بربر» حينما ذكر في صفحة «ث» على «أن المقدمين من ورثة بربر» كما أنه لم يحصل تزواج بين طبقة مماليك بربر وبين طبقة المقدمين.

(2) المنزول هو دار للضيافة، يملكه الوجهاء والأعيان، حيث يجتمع المقربون «والأزلام» وأصحاب الحاجة يتحدثون في أمور البلد ومشاكلها ويعرضون مطالبهم واحتياجاتهم على الوجيه، القادر على تلبيتها نظراً لمكانته ونفوذه، والمنزول في الظروف الحاضرة في طريقه إلى الزوال.

كما تعتبر هذه الطبقة الموجه الرئيسي لهم لاختيار من يمثل القرية في الانتخابات النيابية العامة، وكثيراً ما يلحق بهم أهالي القرية إلى طرابلس لطلب المساعدة وإبداء الرأي والمشورة. وهكذا نرى أن الطبقات الاجتماعية في إيعال قد قسمت على أساس تاريخ العائلة والدخل، أما التعليم فلا نستطيع اعتباره كقاعدة أساسية قائمة للتمييز في هذا التقسيم، لأن أغلب الأفراد من الفلاحين الذين ينتمون إلى المرحلة الدراسية العليا قد هجروا القرية للعمل في المدينة أو في الدول العربية المجاورة، وبحكم وضع طبقة المقدمين في قمة الهرم، فقد توصلت إلى أعلى مراحل الدراسة وتابع أفرادها تحصيلهم العلمي داخل لبنان وخارجه.

أ ـ الشعور بالحرية في القول والعمل: ومن أجل الوقوف على شعور أهالي إيعال بالحرية في القول والعمل، صنفت إجابات النساء والرجال على الشكل التالي: إن نسبة من يشعر بالحرية المطلقة 54٪ بين الرجال و52٪ بين النساء بينما تبلغ نسبة من يشعر بالحرية ولكن ضمن حدود معينة لا يستطيع أن يتعداها 32٪ بين الرجال و40٪ بين النساء وتبلغ نسبة من لا يشعر بالحرية على الإطلاق 8٪ بين الرجال و8٪ بين النساء، وعلى الرغم من أن نسبة من يشعر بكامل الحرية أعلى من النسب الأخرى فإننا نرى أن نسبة الإجابة على هذين السؤالين: أشعر بالحرية لحدٍ ما، أو لا أشعر بالحرية على الإطلاق، لا يستهان بها على الإطلاق في ظل نظام ديمقراطي من المفروض فيه أن يتاح لكل فرد ممارسة حريته كاملة.

وعندما سألنا الذين لا يشعرون بكامل الحرية والذين يمارسون حريتهم ولكن ضمن حدود معينة عن سبب ذلك أجاب هؤلاء أن السبب يعود:

أ ـ في رأي الرجل:

1 ـ سيطرة الزعماء:	30٪
2 ـ النميمة في القرية:	22٪
3 ـ سوء الحالة الاقتصادية:	14٪
4 ـ سيطرة الأسرة الممتدة:	10٪
5 ـ السلطات الحكومية:	10٪

وتتوزع هذه النسب حسب درجة أهميتها في رأي الرجل وفقاً لما يلي:

1 ـ من بين 30٪ ممن يرون أن لسيطرة الزعماء الدور الأول في الحؤول دون شعورهم بالحرية يقع في المرتبة الأولى من الأهمية 28٪ منهم بينما يقع في المرتبة الثانية 2٪ منهم.

2 ـ من بين 22٪ ممن يرون أن النميمة في القرية تحد من شعورهم بالحرية يقع في المرتبة الثانية من الأهمية 16٪ منهم بينما يقع في المرتبة الثالثة 6٪ منهم.

3 ـ من بين 14٪ ممن يرون أن سوء الحالة الاقتصادية تمنعهم من الشعور بالحرية يقع في المرتبة الأولى 4٪ منهم، ويقع 8٪ منهم في المرتبة الثانية، و2٪ منهم في المرتبة الثالثة.

4 ـ من بين 10٪ ممن يرون أن نفوذ السلطة الحكومية تحد حريتهم، يقع في المرتبة الأولى من الأهمية 2٪ منهم ويقع 2٪ منهم في المرتبة الثانية ويقع 6٪ منهم في المرتبة الثالثة.

5 ـ من بين 10٪ ممن يرون أن لسيطرة الأسرة الكبيرة الدور الهام في الوقوف في وجه حريتهم، يقع في المرتبة الأولى منهم 4٪ ويقع 4٪ منهم في المرتبة الثانية ويقع 2٪ منهم في المرتبة الثالثة.

ب ـ في رأي المرأة:

1 ـ سيطرة الزعماء	36٪
2 ـ النميمة في القرية	36٪
3 ـ سيطرة الأسرة الممتدة	26٪
4 ـ سوء الحالة الاقتصادية	10٪
5 ـ السلطات الحكومية	4٪

وتتوزع هذه النسب حسب درجة أهميتها في رأي المرأة وفقاً لما يلي:

1 ـ من بين 36٪ ممن يرين أن لسيطرة الزعماء الدور البارز في الحؤول دون شعورهن بالحرية، تقع في المرتبة الأولى من الأهمية 18٪ منهن و14٪ منهن في المرتبة الثانية و2٪ في المرتبة الثالثة.

2 ـ من بين 36٪ ممن يرين أن النميمة في القرية تحد من شعورهن

بالحرية، تقع في المرتبة الأولى 14٪ منهن، و10٪ منهن في المرتبة الثانية و10٪ منهن في المرتبة الثالثة.

3 ـ من بين 26٪ ممن يرين أن لسيطرة الأسرة الممتدة أثراً لا يستهان به في الحد من شعورهن في المسؤولية، يقع في المرتبة الأولى 12٪ منهن، و10٪ منهن في المرتبة الثانية، و4٪ منهن في المرتبة الثالثة.

4 ـ من بين 10٪ ممن يرين أن سوء الحالة الاقتصادية يمنعهن من الشعور بالحرية، يقع في المرتبة الأولى 2٪ منهن، و4٪ منهن في المرتبة الثانية، و4٪ منهن في المرتبة الثالثة.

5 ـ من بين 4٪ ممن ترين أن السلطات الحكومية تمنعهن من ممارسة حريتهن، يقع في المرتبة الثانية 2٪ منهن وفي المرتبة الثالثة 2٪ منهن أيضاً.

وهذا يدل على أن إيعال كبقية القرى فيها طبقة متنفذة تتمتع بقوة كافية تدعمها كأعلى مرجع وتمثل الزعامة المطلقة في القرية، وإذا كان هناك بعض المعارضين فهؤلاء غالباً ما لا يستطيعون إعلان معارضتهم لأنهم يخشون بطش ونفوذ هذه الطبقة، وإذا كانت الفئات المتعددة الطامحة في الوصول إلى مراكز القيادة الثانوية في القرية كمركز المختار ومركز رئيس البلدية تتخاصم وتتصارع من أجل ذلك، فإن هذا الاختلاف والصراع لا وجود له في إيعال، ويبدو أن لسيطرة الأسرة الممتدة نفوذاً أكبر على المرأة من الرجل في تحديد حريتهما، وإذا كانت السلطات الحكومية تقع في آخر تسلسل الأسباب المذكورة من حيث الأهمية فهذا يؤكد أن أهالي القرية لا يشعرون بنفوذ الحكومة لأن الطبقة المتنفذة المذكورة التي حكمت عبر أجيال متتالية هذه المنطقة تدبر مختلف شؤونها.

ب ـ **المشاركة في إبداء الرأي حول الأمور العامة**: وحول سؤال عن مدى مشاركة أهالي القرية في أمورها العامة والوصول إلى تقرير أو رأي أو تخطيط موحد في هذا الشأن كان رد كل من الرجل والمرأة على هذا السؤال كما يلي في الجدول (7):

جدول (7)

توزيع المشاركة في إبداء الرأي حول الأمور العامة في إيعال كما يراها الرجل والمرأة

العميل	الرجل		المرأة	
الآراء	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجميع يشترك	10	٪20	12	٪24
البعض يشترك	37	٪74	38	٪76
لا جواب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

وبإمكاننا القول تبعاً لهذا الجدول أن تقرير الرأي في مجتمع إيعال يكون:

1 ـ 74٪ من الرجال يرون أن بعض الأهالي فقط يشتركون في إبداء الآراء حول أمور إيعال العامة خاصة إذا كانت هذه الأمور تتعلق بالمصلحة العامة وبالاهتمام العام ويعتبر هذا الاشتراك في إبداء الرأي كنتيجة حتمية لحاجة محلية ملحة وضرورية، وتتقارب نسب إجابة النساء على نفس السؤال لنسب إجابة الرجال إذ تبلغ 76٪.

2 ـ 20٪ من الرجال يرون أن جميع الأهالي يشتركون في إبداء الرأي حول أمور القرية التي يعود نفعها أو ضررها عليهم شخصياً باعتبارهم من أصحاب العلاقة، كما ترى 24٪ من النساء أن جميع الأهالي يشتركون في إبداء الرأي وتبيان وجهة نظرهم في مثل هذه الأمور غير أنه ليس من الضروري الاعتماد على رأيهم وتطبيق وجهات نظرهم لأن ذلك يتوقف على المرجع الأول والأخير ألا وهي الطبقة «المتنفذة» صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا المجال، لذا كثيراً ما تحصل مبارزات ومشاحنات للحصول على رضى هذه الطبقة وكسب تأييدها ومودتها، كما تحصل عدة انقسامات ثانوية على مستوى الطبقة نفسها التي غالباً ما تتفق آراؤها مع آراء الأكثرية المطلقة المؤيدة لها.

3 ـ تنتشر الشائعات حول الأمر المراد معرفة الاتجاهات السلبية أو الإيجابية نحوه عن طريق رجال (أزلام) الطبقة المتنفذة الذين يترددون على

الاجتماع ببعض أفرادها سواء في القرية أثناء تفقدها المواسم الزراعية أو في طرابلس فتنتشر الأخبار وتصبح محور الحديث في التجمعات الأسرية والزيارات الاجتماعية، وقد تظهر بعض الاعتراضات المتفرقة ولكنها غالباً ما تُكبت ويسيطر عليها في مهدها لأن وجهة نظر الأقوى هي التي ستنفذ.

4 ـ إذا كانت قد اشتركت أغلب القرى اللبنانية بوجود زعيمين سياسيين ينتميان إلى طبقتين اجتماعيتين مختلفتين ويتمتعان بقوة غير متعادلة في أكثر الأحيان ويمثلان المحور العام لتجمع الاتجاهات والآراء، فإن إيعال تختلف عن مثل هذه القرى بوجود طبقة واحدة توجه الرأي العام إلى اختيار الأفضل والأحسن والذي تراه مناسباً للقرية، لذا لم يحصل في تاريخ إيعال أي انقسام على أساس سياسي، هذا في مجال انتخابات المجلس النيابي، أما انتخابات المجلس البلدي فتدل على عرض لميزان الفريق الأقوى والأكثر تقرباً من الطبقة المتنفذة، وهنا تختلف إيعال عن أغلب القرى اللبنانية التي غالباً ما تضم حزبان أو ثلاثة أحزاب أو اتجاهات مختلفة تنتج تعصباً أعمى لها واندفاعاً جارفاً وراء تحقيق مطالبها مؤكدة قصر نظر أبنائها وضيق أفقهم وتفكيرهم.

جـ ـ طرق تمضية أوقات الفراغ

وحول السؤال عن كيفية تمضية أوقات الفراغ جاءت إجابات الرجال والنساء كما يلي:

ـ إن 62٪ من الرجال و70٪ من النساء يفضلون التجمعات الواسعة لتبادل الأحاديث موزعة حسب درجة أهميتها على أساس 42٪ في المرتبة الأولى و16٪ في المرتبة الثانية و4٪ في المرتبة الثالثة برأي الرجال، و46٪ في المرتبة الأولى و20٪ في المرتبة الثانية و4٪ في المرتبة الثالثة برأي النساء، مما يوضح أن المرأة تميل إلى مثل هذه اللقاءات أكثر من الرجل.

ـ وهناك 46٪ من الرجال و42٪ من النساء يفضلون تمضية أوقات فراغهم في الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التلفزيون موزعة حسب درجة أهميتها على أساس 6٪ في المرتبة الأولى و20٪ في المرتبة الثانية و20٪ في المرتبة الثالثة برأي الرجال، و12٪ في المرتبة الأولى و22٪ في المرتبة الثانية و8٪ في المرتبة الثالثة في رأي النساء.

ـ وهناك نسب متفرقة موزعة بالتساوي على أساس 20٪ للعب و20٪ لقراءة الصحف والمجلات و20٪ للعب الورق وطاولة الزهر بين الرجال، بينما هذه النسب تتوزع على أساس 38٪ للبقاء في المنزل للاستراحة من عناء العمل ومشاقه أو من أجل الوحدة والتأمل و26٪ لتبادل الحديث مع زميل مفضل.و8٪ للبقاء من أجل تمضية الوقت باللعب بين النساء.

فإذا كانت اللقاءات الواسعة من أجل تبادل الأحاديث تفضل جميع طرق تمضية أوقات الفراغ في إيعال في رأي الرجال والنساء، فذلك لأن الفردية فيها لا وجود لها، فلا يعرف الفرد إلا مرتبطاً بجماعته أو أسرته، فمثل هذه التجمعات تشد الروابط وتؤكدها وتزيد من متانتها، عن طريق التحدث عن الاهتمامات المشتركة فيما بينهم والموزعة كما يلي:

أ ـ أحاديث الرجال المتبادلة في لقاءاتهم، واهتماماتهم المشتركة:

1 ـ المصاريف وأسعار الحاجيات	٪34
2 ـ الزراعة والمحاصيل والدواجن والماشية	٪34
3 ـ موقف الحكومة تجاه القرية ومشاريعها	٪28
4 ـ السياسة والأحزاب والزعماء	٪26
5 ـ الأمور العائلية	٪24
6 ـ الدخل والتوفير	٪24

وتتوزع هذه النسبة المذكورة بحسب درجة أهميتها كالتالي:

1 ـ من أصل 34٪ ممن يرون أن أحاديث لقاءاتهم تتناول المصاريف وأسعار الحاجيات تحتل المرتبة الأولى منهم 8٪ والمرتبة الثانية منهم 12٪ والمرتبة الثالثة منهم 14٪.

2 ـ من أصل 34٪ ممن يرون أن أحاديثهم تدور حول الزراعة والمحاصيل والدواجن والماشية يحتل المرتبة الأولى منهم 16٪ والمرتبة الثانية منهم 4٪ والمرتبة الثالثة منهم 14٪.

3 ـ من أصل 28٪ ممن يرون أن موقف الحكومة تجاه القرية ومشاريعها يثير اهتماماتهم يحتل المرتبة الأولى منهم 4٪ والمرتبة الثانية منهم 14٪ والمرتبة الثالثة منهم 10٪.

4 ـ من اصل 26٪ ممن يرون أن أحاديثهم أثناء تجمعاتهم تدور حول السياسة والأحزاب والزعماء يحتل المرتبة الأولى منهم 20٪ والمرتبة الثانية منهم 4٪ والمرتبة الثالثة منهم 2٪.

5 ـ من أصل 24٪ ممن يفضلون التحدث في الأمور العائلية يحتل المرتبة الأولى منهم 4٪ والمرتبة الثانية منهم 14٪ والمرتبة الثالثة منهم 6٪.

6 ـ من أصل 24 ممن يرون أن أحاديثهم في أثناء التجمعات تدور حول اهتماماتهم المشتركة بالدخل والتوفير يحتل المرتبة الأولى منهم 4٪ والمرتبة الثانية منهم 12٪ والمرتبة الثالثة منهم 8٪.

وتتوزع أحاديث النساء المتبادلة في لقاءاتهن واهتماتهن المشتركة كما يلي:

1 ـ الحياة الاجتماعية كالزواج والولادات والاحتفالات والنزاعات العائلية ونزاعات الجماعات المختلفة	70٪
2ـ وجبات الطعام وأنواع المأكولات والطبخ	62٪
3 ـ الأمور العائلية	46٪
4 ـ الصحة والمرض والموت	22٪
5 ـ التعليم والتربية والمدارس والتلاميذ	18٪
6 ـ الأمور الدينية	16٪

وتتوزع هذه النسب المذكورة حسب درجة أهميتها كالتالي:

1 ـ من أصل 70٪ ممن يرين أن أحاديث لقاءاتهن تدور حول الحياة الاجتماعية في القرية كالزواج والولادات والاحتفالات والنزاعات العائلية، تحتل المرتبة الأولى منهن 24٪ والمرتبة الثانية منهن 34٪ وتحتل المرتبة الثالثة منهن 12٪.

2 ـ من أصل 62٪ ممن يرين أن أحاديثهن المتبادلة في اللقاءات تدور حول وجبات الطعام وأنواع المؤكولات والطبخ، يحتل المرتبة الأولى منهن 18٪ والمرتبة الثانية منهن 20٪ والموتبة الثالثة منهن 24٪.

3 ـ من أصل 46٪ منهن ممن يرين أن أحاديث اللقاءات تدور حول اهتماماتهن المشتركة عن الأمور العائلية يحتل المرتبة الأولى منهن 18٪ والمرتبة الثانية منهن 8٪ والمرتبة الثالثة منهن 20٪.

4. من بين 22٪ منهن ممن يرغبن في التحدث عن الوفيات في القريه وعن الأمراض الشائعة فيها وصحة أفرادها، يحتل المرتبة الأولى 4٪ منهن والمرتبة الثانية 10٪ منهن والمرتبة الثالثة 8٪ منهن.

5 ـ من أصل 18٪ ممن يفضلن التحدث عن تعليم الأولاد ومصاريف المدارس يحتل المرتبة الأولى منهن 4٪ ويحتل المرتبة الثانية منهن 6٪ ويحتل المرتبة الثالثة منهن 8٪.

6 ـ من بين 16٪ منهن ممن يرون أن الحديث عن الأمور الدينية في أثناء لقاءاتهن المتبادلة تثير اهتماماتهن، يحتل المرتبة الأولى منهن 4٪ والمرتبة الثانية منهن 8٪ والمرتبة الثالثة منهن 4٪. وهكذا نرى اختلاف الأحاديث المتبادلة بين النساء عنها بين الرجال، فإذا كان الرجال يتحدثون عن المصاريف والحياة الزراعية والأمور السياسية، فإن النساء يتحدثن عن الحياة الاجتماعية وأنواع المأكولات والأمور العائلية مما يشير إلى اختلاف اهتمامات النساء وطبيعة تفكيرهن عن اهتمامات الرجال وطرق تفكيرهم.

د ـ **ألعاب القرية:** إن الألعاب في القرية تمثل حاجة نفسية ضرورية ملحة، للترويح عن النفس في نهاية يوم مليء بالجهد والعرق نتيجة عمل مضنٍ أمضاه القروي في تفتيت الصخور وتنقيب الأرض وفلاحتها. وتعبر هذه الألعاب عن مستوى الذكاء ودرجة الثقافة، ويتميز بعضها بالخشونة والشدة والعنف، كما يتميز بعضها الآخر بالبساطة والقدم والخلو من الصنعة والفن، ولكن هذا لا يفقدها عنصر البهجة إلى جانب قيمتها الرياضية والاجتماعية التي تظهر انقسام اللاعبين إلى فرقاء يتعاون كل منهما من أجل كسب النتيجة، حيث تتعالى الهتفات مؤيدة الفريق الرابح، ساخرة وغامزة من قناة الفريق الخاسر.

وتختلف ألعاب الكبار عن ألعاب الصغار في الضيعة، إذ تتميز هذه الأخيرة بالجلبة والضوضاء فتستعمل فيها الأيدي والأرجل والحناجر، ويمارسها الصغار في ساحة الضيعة أو قرب مرج العين أو في البيادر المهجورة.

وتختلف ألعاب الرجال عادة عن ألعاب النساء في القرية وهي بسيطة ولا تتطلب جهداً في التفكير، وتشير هذه الألعاب إلى نوع الطبقة التي ينتمي إليها الفرد، فالشطرنج مثلاً لا تلعبه إلا الفئة التي تمثل الزعامة في القرية وهي فئة المقدمين، بينما الورق يلعبه الجميع.

وقد تبين أن ألعاب الرجال والنساء المتداولة في إيعال بحسب تزايد تكرار عدد من يزاولها هي:

أ ـ ألعاب الرجال

1 ـ ورق اللعب	50٪
2 ـ الصيد	24٪
3 ـ طاولة زهر	20٪
4 ـ دومينو	12٪

وتتوزع هذه النسب المذكورة بحسب درجة أهميتها كما يلي:

1 ـ من أصل 50٪ ممن يفضلون لعب الورق، يحتل لعب الورق الدرجة الأولى من الأهمية بنسبة 44٪ لفئة منهم والدرجة الثانية من الأهمية بنسبة 6٪ لفئة أخرى.

2 ـ من أصل 24٪ ممن يفضلون ممارسة الصيد، تحتل هذه الهواية الدرجة الأولى من الأهمية بنسبة 10٪ لفئة منهم والدرجة الثانية بنسبة 10٪ منهم والدرجة الثالثة بنسبة 4٪ لفئة منهم.

3 ـ من أصل 20٪ ممن يفضلون لعب طاولة الزهر، يحتل هذا النوع من اللعب الدرجة الأولى بنسبة 4٪ لفئة منهم والدرجة الثانية بنسبة 8٪ لفئة منهم والدرجة الثالثة بنسبة 8٪ منهم.

4 ـ من أصل 12٪ ممن يفضلون لعب الدومينو يحتل الدرجة الأولى 6٪ لفئة منهم والدرجة الثالثة 6٪ لفئة منهم أيضاً.

ب ـ ألعاب النساء:

1 ـ ورق اللعب	24٪
2 ـ برجيس	14٪
3 ـ طاولة زهر	4٪

وتتوزع هذه النسب المذكورة بحسب درجة أهميتها كما يلي:

1 ـ من أصل 24٪ ممن يفضلن ورق اللعب، تحتل الدرجة الأولى 20٪ منهن، والدرجة الثانية 2٪ منهن والدرجة الثالثة 2٪ منهن.

2 ـ من أصل 14٪ ممن يفضلن لعب البرجيس، تحتل الدرجة الأولى 8٪ منهن والدرجة الثانية 6٪ منهن.

3 ـ من أصل 4٪ ممن يفضلن لعب طاولة الزهر تحتل الدرجة الثانية 4٪ منهن.

وتبلغ نسبة من لا يلعب شيئاً على الإطلاق 34٪ بين الرجال و72٪ بين النساء، وهكذا يتبين لنا تناقص عدد اللاعبات عن عدد اللاعبين، وتناقص نوع الألعاب وتعددها في هذه القرية ويعود ذلك إلى:

أ ـ قساوة العمل الزراعي وإنهاكه للبدن، فيعود الإنسان القروي بعد طول اليوم بادي التعب فيفضل النوم على ممارسة الألعاب المذكورة وذلك طلباً للراحة التي يحتاج إليها الجسم بصفة مستمرة.

ب ـ قلة فرص الفراغ أمام أهالي القرية بسبب انفصال الأسرة الصغيرة عن الأسرة الممتدة الكبيرة والاعتماد على نفسها في تأمين سبل عيشها، ودخول وسائل الأعلام المتعددة من إذاعة وتلفزيون إلى القرية، فجذبت اهتمام القروي وأثارت دهشته وحببت إليه الاستماع إلى برامجها فعدل عن تمضية أوقات فراغه في ممارسة الألعاب الآنفة الذكر.

هـ ـ قراءة الصحف: ويمكننا قياس المستوى الثقافي في الريف عامة عن طريق التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصحف اليومية وقد بينت دراسات الأمم المتحدة أن البلاد التي يغلب عليها الطابع الريفي والتي تتميز بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي ينخفض فيها نصيب الفرد من نسخ الصحف اليومية، بينما يرتفع نصيب الفرد بشكل واضح في البلاد التي يغلب عليها الطابع الحضري.

وقد بنيت الدراسة الميدانية في إيعال نسبة قراءة الصحف اليومية بين الرجال والنساء في الجدول (8):

جدول (8)

نسبة توزيع قراءة الصحف بين الرجال والنساء في إيعال.

العميل	الرجل		المرأة	
قراءة الصحف	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بانتظام	4	٪8	-	-
بغير انتظام	18	٪36	4	٪8
لا أقرأ	25	٪50	46	٪92
لا جواب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

فمن الواضح أن نسبة من يقرأ الجريدة بانتظام لا تزيد عن 8٪ بين الرجال، بينما لا توجد أي امرأة تقرأ الجريدة بانتظام في إيعال، هذا وترتفع نسبة من يقرأ الصحيفة بغير انتظام إلى 36٪ بين الرجال و8٪ بين النساء، بينما تبلغ نسبة من لا يقرأ صحيفة 50٪ بين الرجال و92٪ بين النساء، ويعود انخفاض نسبة قراءة الصحيفة في هذه القرية إلى أن إيعال مجتمع ريفي يتميز بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي كما يتميز بانخفاض مستوى أهالي القرية الثقافي هذا إلى جانب عدم اهتمام الصحيفة بالمواضيع التي تثير اهتمامهم فهي قد وضعت أساساً لقارىء المدينة.

وحول سؤال عن المصدر الذي يأخذ منه القروي معلوماته عن العالم الخارجي جاءت إجابات الرجال والنساء كما يلي.

أ ـ مصادر معلومات الرجال عن العالم الخارجي في إيعال:

1 ـ من الاذاعة	٪52
2 ـ من طرابلس بحكم عملي فيها	٪32
3 ـ من أهالي القرية	٪26
4 ـ من الصحف	٪22
5 ـ من السائق	٪4

6 ـ من التلفزيون ٪2

7 ـ من زوجتي ٪2

8 ـ من أولادي الذين يعملون في طرابلس ٪2

9 ـ من أفراد طبقة المقدمين المتنفذة الذين يترددون على القرية ٪2

ب ـ مصادر معلومات النساء عن العالم الخارجي في إيمال:

1 ـ من أهالي القرية ٪62

2 ـ من زوجي ٪36

3 ـ من الراديو ٪28

4 ـ من السائق ٪10

5 ـ من التلفزيون ٪2

6 ـ من الصحف ٪2

7 ـ من أولادي الذين يعملون في طرابلس ٪2

ويبدو أن للإذاعة دوراً كبيراً في إيصال المعلومات إلى رجال القرية بينما نرى أن لأهالي القرية أنفسهم أكبر الأثر في إيصالها للنساء، ومن الطبيعي أن تعتمد المرأة على زوجها في إيصال معلومات العالم الخارجي إليها لكثرة تنقله وإمكانية اتصاله بسهولة بالمجتمع الحضري، إما بحكم عمله فيه أو لكثرة تردده عليه، أما نسبة من يعتمد من الرجال على زوجاتهم كمصدر للمعلومات عن العالم الخارجي التي لا تزيد عن 2٪ فهي تمثل في الواقع نسبة المرضى المقعدين والعاجزين.

د ـ **برامج الإعلام المفضلة**: ولمعرفة برامج الاعلام المفضلة لدى الرجال والنساء يتبين لنا أن اهتمامات الرجال ببرامج الإعلام المختلفة سواء كان في الإذاعة أو التلفزيون أو الصحيفة تنصب على الأخبار السياسية بنسبة 78٪ موزعة حسب درجات الأهمية التالية: 56٪ في الدرجة الأولى، و16٪ في الدرجة الثانية و6٪ في الدرجة الثالثة، وتليها الأغاني والموسيقى بنسبة 62٪ موزعة حسب درجات الأهمية التالية: 18٪ في الدرجة الأولى 38٪ في الدرجة الثانية 6٪ في الدرجة الثالثة. وتليها من حيث الأهمية المسرحيات والتمثيليات بنسبة 30٪ في الدرجة الثالثة. وتختلف اهتمامات النساء ببرامج الإعلام التي

تفضلها على سواها عن اهتمامات الرجال فقد اختارت 82٪ منهن الموسيقى والأغاني موزعة حسب درجات الأهمية التالية: 70٪ في الدرجة الأولى، و8٪ في الدرجة الثانية و4٪ في الدرجة الثالثة، وتليها في الأهمية المسرحيات والتمثيليات حيث اختارت 40٪ منهن هذا النوع من البرامج موزعة حسب درجات الأهمية التالية: 6٪ في الدرجة الأولى، و24٪ في الدرجة الثانية و10٪ في الدرجة الثالثة، وتليها في الأهمية الأخبار السياسية المختارة على أساس 32٪ موزعة حسب درجات الأهمية التالية: 6٪ في الدرجة الأولى، و8٪ في الدرجة الثانية، و8٪ في الدرجة الثالثة، وإذا كان قد تبين لنا أن نسبة لا يستهان بها من رجال ونساء إيعال تواظب على الاستماع إلى برامج الإعلام المختلفة فإن مسؤولية الدولة كبيرة في توجيه هذه البرامج توجيهاً سليماً يسهم في تغير وتطور وإنماء الريف اللبناني عامة.

ز ـ **الشعور تجاه الحياة القروية**: إن القروي يتعلق بقريته إلى أبعد حدود وهو غالباً ما لا يؤثر عليها مكاناً آخر للعيش والسكنى، فهي ملعب طفولته ومسرح آماله وأحلامه، وذكريات صباه وأيامه الحلوة، وإذا كان هناك بعض التحفظات فيما يتعلق بالشعور الإيجابي المتطرف تجاه القرية التي نشأ فيها بعضهم فهذا يعود إلى ظروف خاصة، وبالإمكان الوقوف على النسب المتفرقة لشعور أهالي إيعال السلبي والإيجابي تجاه الحياة في قريتهم في الجدول (9):

جدول (9)

توزيع نسبة الشعور تجاه الحياة في قرية إيعال كما يراها الرجل والمرأة

العميل	الرجل		المرأة	
آراء في القرية	العدد	النسبة	العدد	النسبة
قرية ممتازة	19	٪38	19	٪38
قرية لا بأس بها	27	٪54	30	٪60
قرية مزعجة	1	٪2	1	٪2
لا جواب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

ويتبين من هذا الجدول أن 38٪ من الرجال يرون أن قريتهم هي القرية المثلى وتشاركهم النساء بالإجابة بنفس النسبة، بينما يرى أصحاب الرأي الإيجابي المعتدل أن قريتهم لا بأس بها على أساس 54٪ من الإجابة تعود للرجال و60٪ من الإجابة تعود للنساء، أما أصحاب الرأي السلبي المتطرف فهم يمثلون أكثر من 2٪ بين الرجال والنساء، ومن الواضح أن الأغلبية المطلقة في إيعال تشعر بأفضلية الحياة في هذه القرية ما دامت أغلبية إجابتها تتراوح ما بين إيجابية معتدلة وإيجابية مطلقة. وهذا ليس بمستغرب ما دام أحب الأشياء إلى القروي البيت الذي ولد فيه والمكان الذي رأى النور فيه، والساحة التي كان يلعب ويلهو فيها.

ولتعليل الأسباب الداعية لمثل هذه الإجابات المتفرقة، كان لا بد من تصنيفها إلى ثلاثة أقسام لتتناسب مع الإجابة على الجدول (9) السالف الذكر:

1 ـ في رأي الرجل:

ـ لأنها مسقط رأسي	16٪
ـ لأنها هادئة ومريحة للأعصاب	16٪
ـ لأن مناخها جيد	8٪
ـ لقربها من المدينة	6٪

2 ـ في رأي المرأة:

ـ لأنها مسقط رأسي	28٪
لأنها هادئة ومريحة للأعصاب	4٪
ـ لأن مناخها جيد	4٪
ـ لسهولة العيش فيها	4٪

ب ـ الأسباب الداعية إلى اعتبار إيعال قرية لا بأس بها في رأي الرجل والمرأة:

1 ـ في رأي الرجل:

ـ لأنها هادئة ومريحة للأعصاب	8٪
ـ لأنها قرية فقيرة	8٪
ـ لأنها مسقط رأسي	6٪

ـ لقربها من المدينة	6٪

2 ـ في رأي المرأة:

ـ لأنها مسقط رأسي	10٪
ـ لأنها فقيرة	10٪
ـ لأنها هادئة ومريحة للأعصاب	8٪
ـ لأن القرى المجاورة أفضل منها	8٪

هـ ـ الأسباب الداعية إلى اعتبار إيعال قرية مزعجة في رأي الرجل والمرأة:

1 ـ في رأي الرجل:

ـ لأن العمل فيها لا يكفي لسد حاجاتي	2٪

2 ـ في رأي المرأة:

ـ لأن أهلها فرديون لا يساعدون بعضهم	2٪

وهكذا يتبين لنا أن أعلى نسبة ممن يمثلون الاتجاه الإيجابي كان بسبب اعتبارهم إيعال مسقط رأسهم، مما يدل على تعلق الإنسان القروي بأرض آبائه وأجداده ومنشأ طفولته ومرتع صباه وأحلامه.

وقد يتساءل المرء عن سبب تدفق سيل المهاجرين إلى المدينة وإلى الخارج على الرغم من تعلق القروي بأرضه وتمسكه بها وشغفه العيش الدائم فيها.

ح ـ الشعور تجاه الهجرة

إن الهجرة في إيعال كما في بقية القرى اللبنانية بل كما في لبنان كله بقراه ومدنه تعتبر من المشاكل الاجتماعية الصعبة الحل لصعوبة التغلب على العوامل المسببة لظهورها بسرعة، وإذا كانت قد تزايدت أعداد المهاجرين من إيعال إلى الخارج فإن هنالك قوافل جديدة في طريقها إلى ما وراء البحار سعياً وراء لقمة العيش، وكان من المستحسن تطبيق الأسئلة المتعلقة بموضوع الهجرة على المهاجرين أنفسهم، ونظراً لصعوبة مثل هذا التطبيق لعدم تواجد المهاجرين في لبنان فقد رأينا الاكتفاء برأي الرجال في هذا الموضوع لأنهم يمثلون النسبة الكبرى المنفذة والمخططة فيما يتعلق بأمور الأسرة المعيشية كما

يتبين من الإحصاءات السابقة، وبإمكاننا التأكيد أن إجابة هؤلاء لا تمثل الواقع أفضل تمثيل، لأنها تمثل الفئة الراغبة في البقاء والعيش في إيعال باعتبارهم لا يزالون يقيمون فيها، ولكنها تحمل في ثنايا إجابتها رأي الفئة المحبذة للهجرة في المستقبل، أي الفئة الراغبة في ترك القرية.

وقد تبين لنا أن أعلى نسبة وهي 58٪ من الخاضعين للاستجواب يفضلون العمل والعيش في القرية ولا يرغبون في هجرتها على الإطلاق. بينما 30٪ منهم يفضلون العمل في المدينة والعيش في القرية ومن بين هؤلاء هناك فئة منهم يمثلون من يعملون في طرابلس فعلاً ويعودون يومياً إلى إيعال وهم راغبون في استمرار عيشهم على مثل هذا المنوال، بينما هناك فئة منهم يمثلون الراغبين في تقليد زملائهم في نوع عملهم ومعيشتهم وذلك لتحسين حالتهم الاقتصادية، وهناك 10٪ فقط من الراغبين في هجرة إيعال نهائياً، 4٪ منهم يفضلون العودة إليها لتمضية فترة الشيخوخة فيها و6٪ منهم لا يفكرون بالعودة إليها إطلاقاً، ومن بين هذه الفئة الراغبة في الهجرة يفضل 8٪ منهم إرسال أموال لشراء أرض جديدة في القرية، بينما 2٪ منهم يفضلون بيع أرضهم والاستقرار النهائي في المهجر، وبإمكاننا القول أن آثار الهجرة على إيعال تبدو واضحة بسبب تدفق أموال المهاجرين إلى الأقارب المقيمين فيما يلي:

1 ـ انتقال ملكية الأراضي الزراعية من يد المقدمين وهي الفئة المتنفذة في إيعال إلى يد الفلاحين عن طريق البيع والشراء.

2 ـ انتقال ملكية مساكن المقدمين المتنفذين المعدة للإقامة المؤقتة في المواسم الزراعية إلى الفلاحين المقيمين، وازدياد عدد المساكن المبنية حديثاً فيها.

3 ـ التحرر من قيود المتزعمين والمتنفذين في القرية اقتصادياً وبالتدريج مع بقاء نفوذ وتسلط هذه الفئة في بعض مظاهر أوجه الحياة القروية الأخرى.

هذا وتجدر الإشارة أن هناك فئة راغبة في البقاء والعيش في إيعال ولكنها غالباً ما تضطرها ظروف ومسببات عديدة ـ ذكرناها في الدراسة النظرية ـ إلى ترك إيعال وهجرتها نهائياً، وتمثل الفئة المهاجرة من إيعال نوعين:

أ ـ الفئة المتعلمة تعليماً عالياً وهي تهاجر إلى الدول العربية الشقيقة للعمل فيها، وتتوزع هذه الفئة على الأقطار العربية التالية:

1 ـ الكويت.

2 ـ السعودية.

3 ـ مراكش.

وتعتبر الفئة الأقل عدداً.

ب ـ الفئة غير المتعلمة والتي تهاجر إلى مدينة طرابلس للعمل فيها أو إلى ما وراء البحار حيث تتوزع على البلاد التالية:

1 ـ البرازيل.

2 ـ إفريقيا.

3 ـ استراليا.

وتعتبر الفئة الأكبر عدداً.

وعند التساؤل عما ينتظر المهاجر حين يترك قريته، وعن سبب هجرة بعض أهالي القرية، فقد أجاب هؤلاء بأن السبب يعود إلى:

1 ـ مناسبات أكثر للعمل	76٪
2 ـ مساكن أحسن	60٪
3 ـ حياة اجتماعية أحسن	56٪
4 ـ تسهيلات تعليمية أوفر	36٪
5 ـ تسهيلات ترفيهية أوسع	30٪
6 ـ حرية أكثر	4٪

وتتوزع هذه النسب المذكورة بحسب درجة أهميتها كما يلي:

1 ـ من بين 76٪ ممن يرون أن الهجرة تؤمن فرصاً أكثر للعمل يحتل المرتبة الأولى 62٪ منهم، والمرتبة الثانية 8٪ منهم والمرتبة الثالثة 6٪ منهم.

2 ـ من بين 60٪ ممن يرون أن الهجرة تتيح مساكن أفضل للمهاجرين يحتل المرتبة الأولى 2٪ والمرتبة الثانية 18٪ والمرتبة الثالثة 16٪.

3 ـ من بين 56٪ ممن يرون أن الهجرة توفر حياة اجتماعية أفضل

لصاحبها يحتل المرتبة الأولى 14٪ منهمْ والمرتبة الثانية 22٪ منهم والمرتبة الثالثة 20٪ منهم.

4 ـ من بين 36٪ ممن يرون أن الهجرة تساعد المهاجر على إيجاد فرص تعليمية أوفر يحتل المرتبة الأولى 23٪ منهم والمرتبة الثانية 18٪ منهم والمرتبة الثالثة 16٪ منهم.

5 ـ من بين 30٪ ممن يرون أن الهجرة تساهم في توفير فرص ترفيهية واسعة يحتل 4٪ منهم المرتبة الأولى و6٪ منهم المرتبة الثانية و20٪ منهم المرتبة الثالثة.

6 ـ ويحتل 4٪ ممن يرون أن الهجرة تسهم في إتاحة فرص الحرية والابتعاد عن جو النميمة في القرية، المرتبة الثانية.

وهكذا نرى بأنه على الرغم من تعدد المسببات الداعية إلى هجرة القروي بحثاً عن العوامل المذكورة، فهو على الأغلب يترك أرضه بحثاً عن عمل يؤمن له عيشه.

ولمعرفة من يصطحب معه المهاجر فيما لو قرر الهجرة أجاب 38٪ بأنهم يصطحبون معهم جميع أفراد الأسرة في حالة هجرتهم من إيعال، بينما 18٪ منهم يصطحبون معهم بعض أفراد الأسرة كالزوجة مثلاً و16٪ منهم يفضلون الهجرة بمفردهم، وهكذا نرى أن هذه الإجابات تؤكد ترابط الفرد وتماسكه مع أسرته، فوجوده مستمد من وجودها وبقائه في كنفها يمثل بالنسبة له حاجة ضرورية ملحة.

ط ـ الشعور تجاه الحكومة: على الرغم من تغير إيعال وتطورها فإن الباحث يستطيع أن يستنتج عدم رضا أهالي هذه القرية عن الحكومة، لأنها قد تقاعست عن أداء مسؤوليتها نحوهم، ولطالما ارتسمت ابتسامة استخفاف واستهزاء إثر انتهائنا من السؤال: «ما هي في رأيك أهم الأشياء التي يجب على الحكومة أن تقوم بها حتى تتحسن أمور القرية»؛ وعلى الرغم من اقتناعهم بعدم تحقيق مطالبهم فقد جاءت هذه المطالب متسلسلة حسب أهميتها في رأي الرجال والنساء كما يلي:

1 ـ مطالب الرجال من الحكومة:

ـ شق طرقات ٪70

- إيجاد شبكة تصريف سليمة	50٪
- إيصال مياه الشفة والكهرباء إلى جميع المساكن	24٪
- بناء مدارس	22٪
- تحسين طرق الري	22٪
- تأمين العمل للعاطلين عنه	16٪
إحياء مهرجانات فولكلورية في القلعة	6٪
- إنارة جميع الشوارع بالقرية	8٪
- بناء مستوصف	6٪

2 ـ مطالب النساء من الحكومة:

- شق طرقات في القرية	64٪
- إيجاد شبكة تصريف سليمة	62٪
- بناء مدارس	24٪
- إيصال مياه الشفة والكهرباء إلى جميع المساكن في القرية	18٪
- تأمين العمل للعاطلين عنه	14٪
- بناء مستشفى	12٪
- تحسين طرق الري	8٪
- إحياء مهرجانات فولكلورية في القلعة	6٪

ويتضح لنا أن مطالب الطرفين متشابهة إلى حدٍ بعيد على الرغم من الاختلافات الطفيفة في النسبة المئوية بينهما، غير أن هذه المطالب إذا كانت تدل على حاجات الشعب الضرورية ورغباتهم الملحة، لكنها تعكس لنا نظرة القروي اللبناني الضيقة إلى الحكومة، وتحميلها ما لا تستطيع تحمله، وقد تكون هناك حاجات على مستوى الوطن كله تحتل المركز الأول في جدول الدولة الزمني أثناء تحقيق المطالب والحاجات، غير أن القروي غير مستعد للانتظار ولا للتضحيات إلا في سبيل مجتمعه الضيق الصغير ألا وهو القرية، وقد تعود هذه السلبية في هذا المجال إلى طبيعة الحكومة اللبنانية المركزية ووعودها البراقة التي لم تستطع تحقيقها قبل انتهاء مدة حكمها في جميع العهود مما أدى إلى تأكيد واستمرار هذا الوضع، لذا بدا التعجب والاستغراب

على وجوه أهالي القرية وعندما سئلوا عن أهم الأشياء التي يجب على أهل القرية أن يقوموا بها بأنفسهم بدون مساعدة الحكومة حتى تتحسن هذه القرية؛ وقد تتطلب الرد على هذا السؤال وقتاً كبيراً وتساؤلات عديدة واستنكاراً ومن ثم جاءت إجابة الرجال والنساء بحسب أهمية المطالب وهم على يقين بأنهم غير قادرين على تحقيقها، كما يلي:

1 ـ مطالب الرجال من أهل القرية:

ـ التعاون والاتفاق حول الآراء المتعلقة بأمور القرية العامة	38٪
ـ التبرع بالمال لبناء نادٍ	16٪
ـ شق طرقات	12٪
ـ إيجاد شبكة تصريف سليمة	10٪
ـ تأمين المياه وتحسين طرق الري	8٪
ـ مساعدة الفقراء مادياً	6٪

2 ـ مطالب النساء من أهل القرية:

ـ التعاون والاتفاق حول الآراء المتعلقة بأمور القرية العامة	28٪
ـ التبرع بالمال لبناء ناد	14٪
ـ شق طرقات	8٪
ـ إيجاد شبكة تصريف سليمة	6٪
ـ بناء مدارس	6٪

وتجدر الإشارة هنا إلى أن 22٪ من الرجال و28٪ من النساء قد أجابوا: بأن الأهالي لا يستطيعون القيام بأي شيء لتحسين قريتهم لأنهم فقراء وحمّلوا الحكومة كل المسؤولية.

ي ـ الشعور تجاه التغير الذي طرأ على إيعال: لقد مرت القرى اللبنانية بأجمعها بمرحلة من التطور انتقلت فيها من حسن إلى أحسن على الرغم من التفاوت في درجة التغير والتطور بين قرية وأخرى وهكذا عرفت إيعال الكهرباء ووصلت مياه الشفه إلى مساكنها كما شيدت فيها مدارس للتعليم، وشقت فيها طرقات عديدة، وشيدت فيها مساكن متنوعة غير أن جميع هذه التغيرات

والتطورات قد عرفتها إيعال حديثاً إذا قيست بالنسبة للتطورات التي طرأت على القرى المجاورة لها، ومن هنا تبرز مطالب أهالي القرية من الدولة التي تضع قريتهم في آخر مرتبة من اهتماماتها، لعدم تحمس «المتنفذين» فيها لمثل هذا التحسين، ما دامت إقامتهم فيها محدودة بأيام المواسم الزراعية فقط.

وقد جاءت إجابتهم عن تغير القرية إلى وضع حسن أو إلى وضع سيء في الجدول (10) التالي:

جدول (10)

توزيع نسبة الشعور تجاه التغير في حالة القرية كما يراها الرجل والمرأة في إيعال

العميل	الرجل		المرأة	
حالة القرية	العدد	النسبة	العدد	النسبة
تحسنت	43	٪86	48	٪96
ساءت	1	٪2	-	-
لم تتبدل	2	٪4	1	٪2
غير مستقر على رأي	1	٪2	1	٪2
لا يوجد أب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

ويؤكد هذا الجدول تغير القرية إلى وضع أفضل وأحسن حيث جاءت إجابة 86٪ من الرجال و96٪ من النساء إيجابية معبرة عن الواقع الحاضر غير متحيزة، موضوعية في إجابتها، حيادية في تفكيرها، بينما يرى 2٪ من الرجال بأن هذه القرية قد ساءت عما كانت عليه في الماضي. ويرى 4٪ منهم أيضاً بأن إيعال لم تتبدل فقد مرت عليها فترة من الثبات والاستقرار الاجتماعيين بينما جاءت إجابة 2٪ من النساء بأنها لم تتبدل ولم تتغير مطلقاً.

هذا ولا بد من ذكر ما لهذا التباين في الإجابة من مبررات وأسباب تعود إلى:

أ ـ أسباب تغير إيعال وتطورها إلى وضع أفضل في رأي الرجال والنساء: :

1 ـ في رأي الرجال:

ـ بسبب تدفق أموال المهاجرين على الأهل	34٪
ـ بسبب وصول المياه والكهرباء إلى القرية	30٪
ـ بسبب ازدياد عدد المساكن الحديثة فيها	20٪
ـ بسبب تحسن طرق الري والزراعة فيها	8٪
ـ بسبب ازدياد عدد المتعلمين فيها	6٪

2 ـ في رأي النساء:

ـ بسبب وصول المياه والكهرباء إلى القرية	46٪
ـ بسبب ازدياد عدد المساكن الحديثة فيها	28٪
ـ بسبب تدفق أموال المهاجرين على الأهل	24٪
ـ بسبب ازدياد عدد المتعلمين فيها	6٪

ب ـ أسباب تغير إيعال وانتقالها إلى وضع أكثر سوءاً في رأي الرجال:

ـ بسبب انقطاع مياه الشفه عنها من وقت لآخر 2٪

ك: **الشعور تجاه الدين**: إن طبيعة سكان القرية أكثر قرباً من الشعور بقوة الله سبحانه وتعالى وهو يشعر دائماً بحاجته إلى مساعدة الله له في عمله المعرض للإصابة بجفاف أو صقيع وما تفاجئه الطبيعة من آفات وأمراض وحشرات، فهو ينظر إلى السماء نظرة استعطاف واسترحام لتجود عليه بالماء الذي يروي أرضه ولتبعث إليه بالشمس لتبث الحياة والدفء في زرعه، فلا عجب إذا كان متديناً ما دام لا يستطيع أن يتنبأ بمقدار ما سوف يجنيه من محصول معين ولا بمقدار دخله المنتظر على وجه التحديد.

وللوقوف على شعور القرويين في إيعال تجاه الدين وعلى مدى ممارستهم للطقوس والشعائر الدينية جاء هذا الجدول (11).

جدول (11)

توزيع لمختلف الممارسات الدينية التي يؤديها الرجل والمرأة في إيعال

العميل	الرجل		المرأة	
ممارسة الواجبات الدينية	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لا أمارس	2	4٪	3	6٪
أمارس بعضها	27	54٪	29	58٪
أمارسها جميعاً	17	34٪	17	34٪
لا يوجد أب	3	6٪	-	-
لا يوجد جواب	1	2٪	1	2٪
المجموع	50	100	50	100

ويتبين لنا أن نسبة من يمارس بعض الواجبات الدينية كصيام رمضان وصلاة عيد الفطر المبارك وعيد الأضحى أعلى نسبة في إيعال إذ تبلغ 54٪ بين الرجال و58٪ بين النساء، بينما تبلغ نسبة من يمارس جميع الواجبات الدينية 54٪ بين الرجال و34٪ بين النساء، وتبلغ نسبة الذين لا يمارسون أياً من الواجبات الدينية 4٪ بين الرجال و6٪ بين النساء.

وبإمكاننا القول بأن أهالي إيعال متدينون على العموم وإن كانت نسبة من يمارس بعض الواجبات الدينية تزداد من سنة لأخرى بالنسبة لعدد الذين يمارسون جميع الواجبات الدينية، ويعود ذلك إلى تناقص أوقات الفراغ في القرية، وإلى قسارة العمل الزراعي وإنهاكه للبدن، مما يحمل القروي على إراحة جسمه في سويعات فراغه عوضاً عن ممارسة واجباته الدينية، هذا إلى جانب اتصال إيعال بالمدينة وتأثرها بالحياة الحضرية التي تخفي إلى حدٍ كبير إبداع الخالق سبحانه وتعالى في خلقه للطبيعة لسيطرة المظاهر المادية عليها.

وعلى الرغم من ذلك فهناك ترابط بين ازدياد قيمة الفرد وازدياد قيامه بالشعائر الدينية حتى ولو لم يكن في أعماقه متديناً، وإذا كانت أمور الدين وقضاياه قد اختلطت في كثير من القرى الإسلامية اللبنانية بالأساطير والمعتقدات الخرافية المتنوعة التي لا تمت إلى جوهر الدين بصلة، فإن إيعال لا تعرف إلا القليل القليل من هذه الخرافات والأساطير الدينية التي أشرنا إليها في الدراسة النظرية لاتصالهم بطبقة المقدمين المتعلمة والتي ضمت عبر سنين

متعددة بعضاً من رجال الدين وقضاة الشرع الإسلامي من خريجي جامعة الأزهر في القاهرة والذين حاربوا بشدة الخرافات والأساطير والبدع الدينيه.

ب ـ التنقلات ما بين القرية وخارجها: تعتبر التنقلات الدائمة والمتقطعة ما بين القرية وخارجها من أهم مظاهر التحركات العادية التي تؤثر في درجة استقرار القرويين وتساهم في امتزاجهم بالحياة الحضرية بوجه عام، وتؤثر هذه التحركات عادة في تقاليد القرية وعرفها وعاداتها، مما يساعدها في التخلي عن خصائصها الريفية وامتصاص طابع التحضر الذي يظهر جلياً في بعض نظمها الاجتماعية المتعددة، فكلما تميزت القرية بضعف اتصالاتها الخارجية، وبشدة العزلة والالتفاف حول ذاتها، كانت أكثر تريفاً وجموداً؛ وسيطرت عليها المعتقدات الخاطئة والأفكار المتوارثة التي تحمل طابع القداسة، وللتعرف على مدى اتصال أهالي قرية إيعال بالعالم الخارجي نساء ورجالاً.

تبين لنا أن أهالي إيعال غير منعزلين، فالقرية تعتبر على اتصال دائم بمن حولها من القرى وبالمدن القريبة منها كطرابلس مثلاً، وتبلغ نسبة من ينتقل من النساء 94٪ كما تبلغ نسبة من ينتقل من الرجال 86٪، أما الفئة المنعزلة والتي لا تستطيع الانتقال، فهي تمثل 8٪ بين الرجال و6٪ بين النساء ويعود عدم تنقلها إلى ظروفها الصحية أو إلى طبيعة عملها وشغلها الدائم.

يقصد الرجال غالباً عندما يسافرون خارج إيعال إلى:

1 ـ طرابلس	٪86
2 ـ بيروت	٪60
3 ـ زغرتا	٪24
4 ـ سوريا	٪22
5 ـ مصر	٪4
6 ـ نيجيريا	٪4
7 ـ السعودية للحج	٪2
8 ـ ألمانيا	٪2
9 ـ فرنسا	٪2
10 ـ تركيا	٪2
11 ـ أستراليا	٪2

بينما تقصد النساء غالباً عندما يسافرن خارج إيعال إلى:

1 ـ طرابلس	٪88
2 ـ بيروت	٪44
3 ـ زغرتا	٪16
4 ـ السعودية للحج	٪6
5 ـ سوريا	٪4
6 ـ مصر	٪2

ومن الملاحظ أن أهالي القرية يترددون على طرابلس مركز المحافظة أكثر من ترددهم على أية منطقة أخرى. ومن الطريف في الأمر أن نسبة من يتردد منهم على زغرتا ضئيلة جداً إذا قورنت بنسبة ترددهم على طرابلس، مع العلم أنهم لا يستطيعون الانتقال إلى المناطق المذكورة التي يترددون عليها دون المرور في زغرتا.

كما يتصل أهالي قرية إيعال بالأقارب المقيمين خارج إيعال، سواء كانوا في طرابلس أو بيروت أو المهجر، الذين تبلغ نسبتهم بحسب إجابات الرجال والنساء في هذه القرية كما يلي في الجدول (12):

جدول (12)

توزيع أقارب الرجل والمرأة في إيعال المقيمين في طرابلس أو بيروت أو خارج لبنان

العميل	الرجل		المرأة	
الأقارب	العدد	النسبة	العدد	النسبة
يوجد	46	٪92	49	٪98
لا يوجد	1	٪2	1	٪2
لا يوجد أب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

ويتبين لنا من هذا الجدول أن 92٪ من الرجال و98٪ من النساء لديهم أقارب يعيشون خارج إيعال، وعلى الأغلب في المهجر، ومما لا شك فيه أن هذه النسبة مرتفعة جداً، حتى أنه نستطيع أن نؤكد دون أن نكون بعيدين عن

الواقع، أنه لا يخلو مسكن في إيعال تقريباً من وجود مهاجر له في دنيا الاغتراب، ومن المعروف أن للتراسل مع الأقارب المهاجرين أهمية كبرى، إذ غالباً ما تذكرهم بالأهل والأحباب المقيمين، وبأرض الآباء والأجداد فتحمل إليهم الحنين والذكريات الحلوة وتكون بالنسبة لهم حافزاً للعودة إلى الوطن كما تحمل هذه المراسلات أخبار الأقارب المهاجرين وحكايات وقصص الحضارة التي بهرتهم وأخذت بألبابهم فتقرب إلى أذهان المقيمين الاختراعات والاكتشافات الحديثة التي ظهرت في دنيا الاغتراب، فيميلون إلى تصديقها والإيمان بها ويصبحون أكثر اتصالاً بالعالم الخارجي، هذا وتبلغ نسبة من يتصلون عن طريق المراسلات من أهالي إيعال بأقاربهم في دنيا الاغتراب 44٪ من الرجال و38٪ من النساء يتراسلون مع الأقارب الموجودين خارج إيعال شهرياً، بينما 18٪ من الرجال و26٪ من النساء يتراسلون معهم حسب المناسبات، بينما لا تزيد نسبة من لا يتراسلون مع أقاربهم عن 14٪ بين الرجال و16٪ بين النساء، وهذه المراسلات تهيء لهم فرصاً طيبة للاتصال بالمجتمعات الأخرى، فيمارس هؤلاء أنماطاً جديدة من العلاقات لم يتعودوها في محيطهم الضيق ويتأثرون بأنواع جديدة من القيم والمعايير التي قد تدفع بهم إلى التنقل والسعي وراء حياة أفضل.

الفصل الثالث

مستوى المعيشة

سوف نشير في هذه الدراسة الميدانية إلى مستويات المعيشة في إيعال متخذين قطاعات التعليم والصحف والإسكان والدخل والتوفير والإنفاق كمثال.

1 ـ التعليم

قبل سنة 1957 كان التعليم في إيعال مقتصراً على تلقي مبادىء القراءة والكتابة في المنزل، حيث كان الأب يحضر لأبنائه مدرساً لتعليمهم على نفقته الخاصة، وقد اختلفت إيعال عن بعض القرى اللبنانية المسلمة التي كان يقوم فيها بمهمة التعليم «كتاب الضيعة» قبل أن تفتح الحكومة مدارس ابتدائية فيها، وقد أسهم «كتاب الضيعة» بتحفيظ الذكور القرآن وتعليمهم القراءة والكتابة في أضيق حدود، ومن الطبيعي أن يقتصر التعليم في هذه المرحلة على الذكور دون الإناث، كما أنه من الطبيعي أن تنخفض نسبة المتعلمين أيضاً، فالتعليم في نظر القروي قديماً يعتبر مضيعة للوقت، لعدم ارتباطه باحتياجات الأسرة التي تتطلب باستمرار أيدي عاملة لاستغلال الأرض الزراعية. وقد كان لفتح مدرسة حكومية في إيعال ولازدياد البطالة المقنعة فيها، أكبر الأثر في ازدياد الإقبال على التعليم، فلم تعد الحاجة ماسة للأبناء في العمليات الزراعية، خصوصاً إذا كانت مساحة الأرض لا تستلزم قدراً كبيراً من المجهود، هذا إلى جانب إعجاب أهالي القرية «بالمتنفذين» الذين كانوا على مستوى كبير وعال من الثقافة والعلم والمعرفة، وميلهم لتقليدهم والتشبه بهم، فقد لجأوا إلى بيع أراضيهم وتكبدوا متاعب عديدة من أجل تحقيق هذا الغرض، ويبدو ذلك واضحاً في ارتفاع نسبة المتعلمين من الذكور في مستوياتهم المختلفة. وإذا

كانت المفاهيم القروية قد تبدلت من حيث النظرة إلى تعليم الإناث، فازداد الإقبال على إرسالهن إلى مدرسة القرية، إلا أن الأسرة الريفية لم تفكر في مواصلة تعليمهن خارج هذه المدرسة، وتشير الدراسة إلى أن نسبة الأمية مرتفعة بين النساء عنها بين الرجال إذ تبلغ نسبة من لا يحسن القراءة بين الرجال 40٪ بينما تبلغ نسبة من لا يحسن القراءة بين النساء 82٪، هذا وتبلغ نسبة من يحسن القراءة بين الرجال 34٪ فقط وبين النساء 6٪ وتتوزع نسبة من توصل منهم إلى مرحلة الدراسة الابتدائية فقط 8٪ بين الرجال و6٪ بين النساء وهناك نسب متفرقة على مراحل الدراسة التالية: تكميلي 2٪ بين الرجال، ثانوي 2٪ بين النساء، جامعي 2٪ بين الرجال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة المتعلمين تعليماً عالياً لا تتضمنها الدراسة، ذلك أنها قد خرجت من بيئة إيعال القروية، وتتوزع الفئة المتعلمة في هذه القرية بحسب المكان الذي تلقت الدراسة فيه كما يلي:

إن 20٪ من الرجال قد تلقوا تعليمهم في مدارس حكومية و16٪ في المنزل قبل أن تفتح الحكومة مدارس في إيعال و6٪ في مدرسة أهلية، بينما تبلغ نسبة من تعلم من النساء في مدرسة حكومية 2٪، وفي المنزل 2٪، وفي مدرسة أهلية 6٪، وهذه الفئة الأخيرة تمثل اللواتي كانت ولادتهن خارج إيعال إما في طرابلس أو في المهجر، لأنه من غير المستحب إجمالاً خروج الإناث من إيعال من أجل إكمال دراستهن. هذا وقد تزايدت نسب المتعلمين من الأبناء ذكوراً وإناثاً في هذه القرية، وتشير الدراسة إلى أن تلقي العلم والمعرفة بالنسبة إليهم في المنزل قد زال تماماً بعد أن حلت المدرسة الحكومية مكانه، كما انخفضت نسبة الذين يتلقون العلم في مدارس أهلية، وانفردت المدرسة الحكومية بضم أكبر عدد من الأبناء ذكوراً وإناثاً.

هذا ويرى أهالي القرية أن الحكومة قد أخطأت إذ اختارت مدرسين من خارج إيعال، ويبدو هنا أن موقف الأهالي من هؤلاء المدرسين هو موقف عدائي، على الرغم من اعتقاد بعض الباحثين الاجتماعيين أن القرية تتأثر بالمدرسين الغرباء أكثر من تأثرها بالمدرسين من أبنائها.

2 ـ الصحة

إن معظم الدراسات تبين أن التسهيلات الصحية غير متوفرة ومحدودة

جداً في القرى إذ ينقص معظمها الطبيب والعيادة والمستوصف، وهكذا ففي إيعال لا توجد أية خدمة طبية ولكنها متوفرة في المناطق المجاورة لها والتي تقع على بعد 50 كلم كزغرتا مثلاً.

الشعور تجاه الصحة:

إن الاهتمام ببقاء الصحة جيدة يشمل جميع أفراد المجتمع من قرويين إلى حضريين، إلا أن مفهوم الصحة يختلف ويتنوع بتنوع البيئة فهو يختلف من قرية لقرية وفي نفس القرية من فترة زمنية معينة لفترة زمنية أخرى، وعلى كل حال فإن طرق الوقاية وعلاج المشكلات الصحية في إيعال لا تخلو من الوصفات البلدية ونماذج الطب العربي، وتسيطر المعتقدات والتقاليد الشعبية والخرافات على تفكير بعض القرويين في وسائل العلاج، مما يعكس لنا التفاوت في وجهات النظر من حيث الإدراك والمعرفة بأصول الصحة، فتتنوع الاستشارات التي يلجأ إليها البعض من رجال ونساء أثناء المرض، كما يظهر في الجدول (13):

الجدول (13)

توزيع الاستشارات التي لجأ إليها الرجل والمرأة أثناء المرض في إيعال.

العميل	الرجل		المرأة	
التصرف أثناء المرض	العدد	النسبة	العدد	النسبة
استشير طبيباً	13	٪26	15	٪30
استشير صيدلياً	7	٪14	5	٪10
استشير أحد المعالجين التقليديين	2	٪4	2	٪4
استشير الأقارب	3	٪6	7	٪14
أتصرف بمفردي	22	٪44	21	٪42
لا يوجد أب	3	٪6	-	-
المجموع	50	100	50	100

وتبلغ نسبة من يستشير طبيباً في إيعال كما يظهر لنا من هذا الجدول 26٪ من الرجال و30٪ من النساء هذا بينما تبلغ نسبة من يستشير صيدلياً 14٪ من الرجال و10٪ من النساء، وتبلغ نسبة من يستشير الأقارب 6٪ من الرجال و14٪ من النساء، ويبدو أن الذين يتصرفون بمفردهم دون استشارة أحدهم أعلى نسبة بين هذه المجموعة إذ تبلغ 44٪ بين الرجال و42٪ بين النساء.

ومن الواضح أن عدم القدرة المالية من أهم الأسباب الداعية إلى امتناع الرجال عن استشارة طبيب إذ تبلغ نسبة هؤلاء 46٪، بينما تبلغ نسبتهم 38٪ لعدم وجود أطباء في القرية، وتختلف إجابة النساء عن الرجال، فهن يمتنعن عن استشارة الطبيب لعدم وجود أطباء في القرية أولاً على أساس نسبة 46٪، ولعدم القدرة المالية ثانياً على أساس نسبة 34٪.

ومن حيث استجابة النساء والرجال للتلقيح ضد بعض الامراض يتبين لنا أن 44٪ من الرجال يذهبون بنفسهم إلى الطبيب من أجل التلقيح بينما 36٪ منهم ينتظرون حضور فرقة التلقيح و10٪ ينتظرون وقوع إصابة، كما أن 52٪ من النساء ينتظرن حضور فرقة التلقيح و38٪ منهن يذهبن بأنفسهن إلى الطبيب من أجل التلقيح، و8٪ منهن ينتظرن وقوع إصابة. ومن الواضح أن صعوبة انتقال النساء من القرية إلى خارجها من أجل الاستشارات الصحية تفوق صعوبتها لدى الرجال. وعن اهتمامات المرأة والرجل بالقضايا الصحية التي تعالج في التلفزيون والراديو والصحف والخطب والأحاديث العامة، أشارت الدراسة إلى أن الاتكال على الله وعدم الاهتمام بالأمور الصحية يحتل المركز الأول في إجابة الرجال حيث تبلغ النسبة 30٪ وتبلغ هذه النسبة 34٪ بين النساء، بينما تبلغ نسبة من يهتم بالأمور الصحية ويعمل على تطبيق بعض تعليماتها 28٪ بين الرجال و34٪ بين النساء، أما نسبة من لا يهتم بالأمور الصحية على الإطلاق فهي لا تزيد عن 18٪ بين الرجال و16٪ بين النساء، ويفسر لنا عدم الاهتمام بالأمور الصحية ارتفاع نسبة الوفيات في الريف عامة.

ومن أجل التعرف على الطرق التي يتبعها الرجل والمرأة في إيعال أثناء مرض الماشية، وردت إجابتهم على الشكل التالي:

إن 18٪ من الرجال و16٪ من النساء يستشيرون طبيباً بيطرياً، بينما تبلغ نسبة من يطبقون التدابير المرعية في القرية 18٪ بين الرجال و22٪ بين النساء، بينما تبلغ نسبة من يتكلون على الله 12٪ بين الرجال و10٪ بين النساء، وتبلغ نسبة الذين يتخلصون منها حتى لا تنتقل عدوى المرض إليها 4٪ بين الرجال و4٪ بين النساء، وهناك نسبة لا تزيد عن 2٪ من النساء يستشرن أزواجهن.

وهكذا نرى أن الاتجاهات العامة تجاه الأمور الصحية في إيعال لا تمثل

أغلبية مطلقة لرأي معين، وإنما تمثل آراء متفرقة واتجاهات متنوعة.

وتشكل القمامة وطرق التخلص منها في القرية مشكلة خطيرة توازي مشكلة التخلص من الفضلات الآدمية لعدم توفر نظام للنظافة العامة، ويخفف من وطأة هذه المشكلة أن أهالي القرية عادة يستخدمون أغلب موادها القابلة للاحتراق كمواد حارقة لطهي الطعام، إلا أن روث الحيوانات وإن كان يمثل ثروة سمادية هامة، فهو يشكل خطراً على الصحة الريفية لتجمع الذباب عليه وازدياد توالده، وحول الطرق المختلفة التي يستخدمها الرجال والنساء في إيعال للتخلص من القمامة اتضح لنا أن 56٪ من الرجال و62٪ من النساء يلقون بالقمامة في الطريق العام، بينما 32٪ من الرجال والنساء يستعملونها كسماد، و4٪ من الرجال والنساء يحرقونها للتخلص من ضررها، و2٪ منهم أيضاً يحتفظون بها كوقود. وهكذا تمثل القمامة في إيعال عنصراً أساسياً يؤثر في سوء الأحوال الصحية ما دامت أعلى نسبة من الرجال والنساء تلقي بها في الطريق للتخلص منها، مما يؤكد أن إيعال ينقصها الكثير من المواصفات والشروط التي توفر الاحتياجات الصحية للمعيشة الإنسانية، وقد تبين أن الأمراض الشائعة بين الرجال والنساء هي:

1 ـ انفلونزا.

2 ـ أمراض عصبية.

3 ـ أمراض المعدة.

4 ـ نزلات وافدة.

5 ـ روماتيزم.

بينما نرى أن أمراض الأطفال الشائعة في إيعال هي:

1 ـ انفلونزا.

2 ـ نزلات وافدة.

3 ـ شلل الأطفال.

4 ـ ملاريا.

5 ـ حمى المصارين.

وتعتبر الأمراض المنتشرة في إيعال طفيفة جداً بالنسبة لقيمة الطعام الغذائية التي يتناولها القروي، فقد بنيت الدراسة عدم توفر اللحوم بنسبة معقولة في وجبات الطعام الرئيسية الثلاث للقروي.

وتجدر الإشارة أن البيئة القروية التي يعيشها الفلاح تمثل عنصراً صحياً سيئاً، إذ لولا ظروف العمل الزراعي التي يعيشها متعرضاً لأشعة الشمس والهواء الطلق والتي تعتبر أكثر ملاءمة للصحة من ظروف عمل آخر لساءت صحته وكثرت أمراضه عما نراها اليوم.

الفطام والرضاعة وصحة الطفل

إن للمشكلات الصحية المتعلقة بالحمل والوضع أكبر الأثر على صحة الطفل والمرأة الحامل، ويبرز خطر القابلات غير المدربات في هذا المجال، كما يظهر المستوى الثقافي للمرأة القروية واضحاً في لجوئها إلى العادات الصحية الموروثة المتعلقة بتربية الطفل وعلاجه وإرضاعه وفطامه، كاستخدام الأعشاب الطبية والطرق التقليدية والأدوية المحلية لأنهن يعتقدن في فائدتها، ويظهر أثر المستوى الاقتصادي واضحاً في ارتفاع أو انخفاض المستوى الصحي، وفي الاعتقاد بأثر الطلاسم والتعاويذ في أمراض الأطفال بوجه عام، فتعلق له التمائم والخرز الزرقاء للوقاية من الإصابة بالعين، ويبلغ متوسط عدد الولادات في إيعال كما يلي:

إن أكبر نسبة وهي 14٪ منهن كانت عدد ولادتهن 8 وتتناقص تدريجياً هذه النسبة كلما زادت عدد الولادات عن 8، فهي لا تتعدى 4٪ عندما تصبح عدد الولادات 9، ولا تزيد عن 2٪ عندما تصبح عدد الولادات 15، أما عن النسبة 8٪ التي تشير إلى انعدام الولادة عندهن، فهي تعود إلى أن 6٪ منهن لم يلدن حتى الآن، و2٪ منهن حلت المرأة الموجودة في البيت وهي غير متزوجة مكان الزوجة المتوفاة.

ونستطيع أن نؤكد بعد اطلاعنا على هذا الجدول أن متوسط عدد الولادات بالنسبة للمرأة الواحدة 6 ولادات فقط، ويقوم عادة بالتوليد «الداية» التي تمارس عملها في منزل صاحبة الشأن، ومن عادتها أن تغسل الوليد بالماء المالح والصابون، وتطيبه بالريحان وتدهنه بالزيت وتخرج به إلى أقاربه

المقربين لتناول (الحلوان) الهدية، كما تلجأ إلى تحنيك[1] الطفل بنفسها أو توكل هذه المهمة إلى إحدى قريبات الوليد التي تشتهر بفصاحة لسانها، وتتوزع نسب اللواتي يلدن على يدي الداية أو القابلة القانونية أو الطبيب في إيعال بحسب مكان ولادتهن كما يلي:

إن أغلب النساء يلدن في منازلهن كما تدل على ذلك الدراسة الميدانية، إذ أن 90٪ منهن يلدن في المنزل ومن بين هؤلاء نرى أن 88٪ منهن تتم ولادتهن على يدي داية تمارس الولادة في القرية، و2٪ منهن يستدعين الطبيب وخاصة في الحالات الطارئة، أما اللواتي يلدن في المستشفيات فإن نسبتهن لا تزيد عن 2٪، وهؤلاء تتم ولادتهن على يدي قابلة قانونية، وقد علمنا منهن بأنهن قد عملن في المستشفى قبل الزواج وقبل أن يلدن لذا يحق لهن الولادة فيه بدون مقابل، أما نسبة 8٪ منهن لم التي أشرنا إليها «بلا جواب» فهي في الواقع تشير إلى أن 6٪ منهن لم يلدن حتى الآن، و2٪ منهن لسن أمهات، وإنما حللن مكان الأم بسبب وفاتها، وهن على الأغلب عانسات.

ومن عادة القروية في إيعال أن ترضع طفلها بنفسها لأن لحليب الأم تأثيراً بالغاً على حسن خلق وليدها ونمو جسمه واشتداد عضلاته، وقد تبدأ بالتوقف عن رضاعته بعد أن يتم العام الثاني من عمره، وإذا أصاب الأم مرض منعها من الإرضاع، تبرعت إحدى صديقاتها المرضعات في حالة وجودها بإرضاع طفلها إلى أن تشفى، وقد تلجأ إلى الحليب الاصطناعي في حالة عدم توفر مرضعة في القرية، ومن الجدير بالذكر أن القروية في إيعال لا تحدد موعداً معيناً لإرضاع طفلها، ذلك أنها تلجأ إلى إرضاعه كلما بكى مما يؤثر تأثيراً سيئاً على صحة الطفل، وتشير 84٪ من النساء بأنهن يرضعن أطفالهن من حليبهن فقط، ومن بين هؤلاء نرى 62٪ من النساء يلجأن إلى فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الأول والثاني و22٪ من النساء يلجأن إلى فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الثاني والثالث، بينما نرى أن 8٪ من النساء فقط يلجأن إلى استخدام حليبهن والحليب الاصطناعي معاً في إرضاع طفلهن

(1) التحنيك: عادة قديمة في إيعال حيث تعمد «المحنكة» المتميزة بفصاحة لسانها بمد سبابتها المبللة بلعابها إلى فم الطفل فتديرها ماسحة شفتيه، للاعتقاد السائد بأنه سيصبح طلق اللسان فصيحه، كالمحنكة تماماً.

وخاصة في الحالات الاستثنائية، ومن بين هؤلاء تبين أن 2٪ منهن يعمدن إلى نظام طفلهن قبل أن يبلغ عامه الأول، و4٪ منهن يلجأن إلى فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الأول والثاني و2٪ منهن يعمدن إلى فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الثاني والثالث.

وهكذا نرى أن جميع الأمهات في إيعال يلجأن إلى استخدام حليبهن فقط في إرضاع طفلهن باستثناء الحالات المرضية الشاذة، بينما تتوزع سنوات فطام الطفل ما بين:

أ ـ 66٪ من الأمهات يفضلن فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الأول والثاني.

ب ـ 24٪ من النساء الأمهات يفضلن فطام طفلهن في الفترة الواقعة بين عامه الثاني والثالث.

وتشير 8٪ منهن التي تمثل ـ لا جواب ـ إلى أن 6٪ منهن لم يلدن حتى الآن لحداثة زواجهن و2٪ منهن لسن أمهات وإنما حللن مكان الأم بسبب وفاتها، وغالباً ما تلجأ الأم في حالة فطام طفلها إلى وضع مادة لزجة تمتاز بمرارة مذاقها على حلمة ثدييها لينفر الطفل من الرضاعة ويشمئز من الثدي.

وللوقوف على الاستشارات الصحية المتبعة في علاج الطفل، وعلى عادات النظافة المتبعة في تربيته وتنشئته، فرغت إجابات النساء في الجدول (14) كما يلي:

جدول (14)

توزيع الاستشارات الطبية وعدد مرات استحمام الطفل كما تراها النساء في إيعال

استشارة الطبيب / حمام الطفل	طبيب عادي	طبيب اختصاصي	أصحاب الخبرة	لا جواب	المجموع
يومياً	٪46	٪8	٪2	ـ	٪56
مرة كل أسبوع	٪26	ـ	ـ	ـ	٪26
مرتين في الأسبوع	٪6	ـ	٪4	ـ	٪10
لا جواب	ـ	ـ	ـ	٪8	٪8
المجموع	٪78	٪8	٪6	٪8	100

ومن الواضح أن نسبة كبيرة من النساء في إيعال يلجأن إلى استشارة طبيب عادي وهذه النسبة هي 78٪، ومن بين هؤلاء تعمد 46٪ منهن إلى تحميم الطفل يومياً وتلجأ 26٪ منهن إلى تحميمه مرة في الأسبوع، وتلجأ 6٪ إلى تحميمه مرتين في الأسبوع، ولا تتعدى نسبة اللواتي يستشرن طبيباً اختصاصياً عن 8٪ وهي تعمد إلى تحميم طفلها يومياً، كما أن هناك 6٪ من النساء اللواتي يفضلن استشارة أصحاب الخبرة في القرية، ومن بين هؤلاء، تعمد 2٪ منهن إلى تحميم طفلها يومياً وتلجأ 4٪ منهن إلى تحميم طفلها مرتين في الأسبوع، وهكذا نرى أن أغلب النساء في إيعال يلجأن إلى استشارة طبيب عادي كما يلجأن إلى تحميم طفلهن يومياً على أساس إجابة 56٪ منهن أو مرة في الأسبوع على أساس إجابة 26٪ منهن، وتشير نسبة 8٪ التي تمثل ـ لا جواب ـ إلى أن 6٪ منهن لم يلدن حتى الآن، و2٪ منهن غير متزوجات وقد حللن مكان الأم المتوفاة في المنزل.

بينما برهنت الدراسة التي قامت بها د. جمال كرم حرفوش على عينة من النساء الموزعات على الطوائف التالية: الأرمن، الموارنة، المسلمين السنة، واللواتي يقطن في بيروت وخاصة في المناطق الصناعية، ويتميزن بانتمائهن لأسر ذات دخل منخفض أن 56٪ منهن يعملن على تحميم الطفل يومياً، بينما 27٪ منهن يعملن على تحميمه كل يومين، و4٪ منهن تحمم الطفل مرة في الأسبوع، و1٪ منهن تحمم طفلها كل مرتين في الأسبوع[1].

وبإمكاننا التأكيد هنا بأنه على الرغم من أن نسبة اللواتي يستشرن طبيباً اختصاصياً في إيعال ضئيلة جداً فهي تبشر بارتفاع الوعي الصحي تدريجياً وببطء، إذ قيس بالنسبة لطرق علاج الطفل المتوارثة قديماً، ولا بد من ذكر أن سبب ارتفاع نسبة من يستشرن طبيباً عادياً في إيعال يعود إلى توفير الطبيب المذكور في طبقة المقدمين، الذي يقدم الخدمات الطبية لأهالي القرية في طرابلس مقر عمله، وبدون أجر. ونستطيع تأكيد عدم مبالاة النساء بتلقيح أطفالهن ضد بعض الأمراض التي رأينا بأنها ضرورية في مرحلة الطفولة للوقاية من خطرها، فقد جاءت الإجابة سلبية نوعاً ما، ذلك أن 6٪ فقط يلقحن

(1) Harfouche Jamal Karam: «Social Structure of Low-income families in Lebanon», Khayats, Beirut, 1965, p. 74.

أطفالهن ضد السعال الديكي، بينما 4٪ فقط يلقحن أطفالهن ضد الحصبة والدفتريا، ويبدو أن القروية في إيعال تعرف أن للجدري خطراً كبيراً فجاءت إجابة 48٪ منهن بأنهن يلقحن أطفالهن ضد هذا المرض، وعلى الرغم من أن لشلل الأطفال أهمية كبرى في مرحلة الطفولة، لكن يبدو أن القروية في إيعال لم تنتبه بعد إلى ذلك، فقد أجابت 70٪ منهن بأنها لا تلقح طفلها ضد هذا المرض.

وتختلف آراء النساء حول السن المعينة لتلقيح أطفالهن، فقد جاءت إجاباتهن عن سن تلقيح الطفل ضد مرض الجدري كما يلي: 30٪ منهن لا تعلم السن المحددة للتطعيم ضد هذا المرض، و2٪ منهن يلقحن طفلهن عندما يبلغ شهره السابع، و6٪ منهن عندما يبلغ السنة من العمر، و2٪ منهن عندما يبلغ ستين من العمر، و4٪ منهن عندما يبلغ ثلاث سنوات من العمر، و2٪ منهن عندما يبلغ الخامسة من العمر، و2٪ منهن عندما يبلغ السابعة من العمر، أما عن تلقيح الطفل ضد مرض الجدري فقد أجبن: 12٪ منهن لا يعلمن السن المحددة للتطعيم ضد هذا المرض، و6٪ منهن يبدأن بتلقيح طفلهن عندما يبلغ شهره السابع، و2٪ منهن عندما يبلغ السنة من عمره، و2٪ منهن عندما يبلغ الرابعة من عمره، و2٪ منهن عندما يبلغ السادسة من عمره.

أما عن تلقيح الطفل ضد شلل الأطفال فقد أجابت النساء كما يلي:

6٪ منهن لا يعرفن العمر المناسب للتلقيح ضد هذا المرض، و4٪ منهن عندما يبلغ شهره الرابع، و6٪ منهن عند يبلغ شهره السابع، و2٪ منهن عندما يبلغ الرابعة من عمره، و2٪ منهن عندما يبلغ الخامسة من عمره، و2٪ منهن عندما يبلغ السادسة من عمره. ونستطيع أن تبين خطأ إجابات فئة كبيرة من النساء إذا علمنا أن تلقيح الطفل ضد الجدري والتيفوئيد وشلل الأطفال والدفتريا والسعال الديكي، يتم قبل أن يبلغ السنة من عمره بينما يتم تلقيح الطفل ضد الحصبة عند اللزوم دون تحديد لسن معينة حسب رأي الطبيب المختص.

وفي رأينا أن هذه الإجابات الاعتباطية تعود إلى أن تلقيح الطفل في إيعال غالباً ما يتم في مدرسته، وعندما تقع إصابة في القرية فقط.

3 ـ المسكن

يمثل المسكن في إيعال حاجة من أهم الحاجات الحيوية لحياة الأسرة، وقد أجرى سنة 1955 بعض الباحثين 373 مسحاً اجتماعياً لقرية المنصف في لبنان، ودل ذلك البحث على أن ثلثي المساكن لا تحتوي إلا على حجرة واحدة بالرغم من أن معظمها يتكون من طابقين الأول مخصص لإقامة الحيوانات والثاني للسكان حيث يعيش جميع أفراد الأسرة(1).

غير أن الدراسة الميدانية في إيعال قد برهنت أن 12٪ من المساكن تحتوي على غرفة واحدة، و28٪ من المساكن تحتوي على غرفتين، و32٪ من المساكن تحتوي على ثلاث غرف، و2٪ من المساكن تحتوي على 9 غرف.

وإذا كان قد تبين لنا أن متوسط عدد أفراد الأسرة في هذه القرية 6,5، وأن متوسط عدد الغرف في المنزل 3,1، فإن هذه المتوسطات لا تمثل الواقع أفضل تمثيل. إذ تجدر الإشارة إلى أن الضغط السكاني قد يكثر في بعض المساكن دون بعضها الآخر، ويتضح لنا أنه يقيم في مسكن واحد يحتوي على ثلاث غرف 16 فرداً ويقيم في مسكن واحد يحتوي على غرفتين 13 فرداً ويقيم في مسكن واحد يحتوي على غرفة واحدة 9 أفراد. . . . وهكذا.

وتتكون معظم هذه المساكن من طابق واحد، كما أن المنهاج المستخدم في بناء المسكن في إيعال يختلف من استعمال إسمنت إلى حجارة أو تنك وذلك باختلاف تاريخ بنائها ذلك أن 6٪ من المساكن يعود تاريخ بنائها إلى أقل من 5 سنوات، بينما 38٪ من هذه المساكن يتراوح تاريخ بنائها ما بين 10 و24 سنة، مما يفسر لنا كيف أن نسبة كبيرة من القرويين يضيفون غرفة أو غرفتين إلى مسكنهم القديم بدل أن يكلفوا نفسهم عناء بناء بيت حديث، كما أن عدداً لا بأس به قد ابتدأ بشراء مساكن الأعيان في القرية من طبقة المتنفذين الذين كانوا يستخدمونها في المواسم الزراعية أو الإجازات الصيفية.

ويرتبط أثاث المسكن ارتباطاً كبيراً بحالة القروي الاقتصادية كما يرتبط بالأنواع السكنية المشار إليها، وتتوزع حالة الأثاث في المسكن على أساس أن

---

(1) محمد كفافي، حسن سعفان وآخرون: «المجتمع العربي»، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص372.

78٪ من المساكن تحتوي على أثاث قديم وتقليدي كما هو متعارف عليه في مساكن الريف عامة، غير أن هناك 6٪ من المساكن تحتوي على أثاث قديم جداً، وهو لا يزيد عن فراش للنوم ووعاء للغسيل وبعض الأطباق والأدوات المنزلية الضرورية للأكل، وهذه المساكن هي في الواقع تُمثل مساكن القرية البدائية، كما أن القاطنين فيها يعيشون حالة فقر مدقع وبؤس شديدين ويتلقون الهبات والتبرعات من الأهل المقيمين والمهاجرين وهي تخلو من الوسائل الضرورية للحياة الصحية.

ويتبين لنا أن 58٪ من المساكن تحتوي على مطبخ و20٪ منها تحتوي على حمام و10٪ تحتوي على شبكة تصريف و44٪ تحتوي على بيت خلاء، و30٪ تحتوي على مياه جارية، هذا كما قد تبين من هذه الدراسة أن هناك 6٪ من المساكن تحتوي على جميع هذه المنافع العامة وهي موزعة حسب تاريخ بنائها كما يلي: 2٪ يتراوح تاريخ بنائها ما بين 5 و9 سنوات، و2٪ ما بين 10 و24 سنة و2٪ تعود إلى 50 سنة فما فوق، مما يدل على أنه ليس هناك ترابط بين حداثة عهد المسكن وتوفر المنافع العامة فيه، وتعود بعض هذه المساكن للأعيان والمتنفذين في القرية قديماً، بينما تعود المساكن الحديثة إن لم يكن أغلبها للفلاحين الذين يحاولون الاستقلال التام عن أسرهم الممتدة، ولمّا كان هؤلاء قد اعتادوا التبرز في العراء، فلا يرون ضرورة بناء بيت خلاء في مسكنهم الجديد ما دامت قريتهم لم تعرف نظام المجاري العمومية قديماً مما يساهم في انتشار الكثير من الأمراض نتيجة لانتشار وتوالد الذباب، ولما كانت العلاقة بين الحالة الصحية للمسكن والحالة الصحية لقاطنيه علاقة مباشرة، فبإمكاننا التنبؤ بما يتنظر 32٪ من المساكن في إيمال من تدني المستوى الصحي لأفراده لعدم توفر أي نوع من المنافع العامة فيها، من مطبخ أو حمام أو شبكة تصريف أو بيت خلاء أو مياه جارية، ويعود تاريخ بناء هذه المساكن إلى:

1 ـ 6٪	أقل من خمس سنوات
2 ـ 34٪	من 5 إلى 9 سنوات
3 ـ 38٪	من 10 إلى 24 سنة
4 ـ 12٪	من 25 إلى 49 سنة
5 ـ 10٪	من 50 سنة فما فوق

وعلى الرغم من عدم توفر المنافع العامة في المسكن في إيعال إلا في نسبة ضئيلة جداً منها، فإن عدداً من هذه المساكن لا يستهان بها تحتوي على بعض التجهيزات العامة من غاز وبراد وراديو وتلفزيون ومكواة كهربائية. . . الخ.

ولما كان للمسكن أهمية كبرى لدى القروي فهو يحرص على اقتنائه مهما كلفه الأمر، وتبلغ نسبة من يملكون مسكناً في إيعال 9٪، بينما تبلغ نسبة من يستأجرون مسكناً 4٪ فقط.

ويعود انخفاض نسبة استئجار المسكن في إيعال إلى أن معظمها قد شيد للإقامة الدائمة أو الموسمية الزراعية، فإيعال لا تعتبر مركزاً للاصطياف مما لا يشجع القادرين من أهلها على بناء مسكن للإيجار أن يقوم بذلك لأن مثل هذا المشروع لا يعتبر رابحاً. وإذا كانت القرية اللبنانية عامة قد عرفت مساكن مميزة بسطح من القرميد تشير إلى عودة المهاجرين إليها أو إلى تدفق أموال المهجر على الأهل المقيمين كما في حدث الجبة[1]، فإن هذه الظاهرة لا وجود لها في إيعال على الإطلاق، على الرغم من هجرة عدد كبير من أبنائها إلى ما وراء البحار.

4 ـ الانفاق ـ الادخار

ـ الإنفاق: إن طرق الإنفاق تختلف وتتنوع من قرية لقرية وفي نفس القرية من طبقة لأخرى وبإمكاننا تعليل هذه الفوارق باختلاف الطبقات الاجتماعية القائمة وباختلاف الأحوال الاقتصادية، ويتبين لنا أن طرق إنفاق الدخل في إيعال لا تختلف كثيراً عن طرق إنفاق الدخل في الريف اللبناني عامة وفي ريف الدول التي تمر في مرحلة التطور والإنماء، إذ تبلغ نسبة الذين ينفقون على الطعام 80٪ في الدرجة الأولى من الأهمية و18٪ في الدرجة الثانية من الأهمية، بينما تبلغ نسبة الذين ينفقون على اللباس 52٪ في الدرجة الثانية و34٪ في الدرجة الثالثة، وتبلغ نسبة الذين ينفقون على الصحة 4٪ في الدرجة الأولى و18٪ في الدرجة الثانية و22٪ في الدرجة الثالثة، بينما تبلغ نسبة الذين ينفقون على التعليم 8٪ في الدرجة الأولى، و6٪ في الدرجة الثانية و16٪ في الدرجة الثالثة، وتبلغ نسبة الذين ينفقون على العمل الزراعي 8٪ في الدرجة

(1) Touma, Toufic «un village de Montagne au Liban, (Hadeth- El- jobbé), p, 19.

الأولى و6٪ في الدرجة الثانية و12٪ في الدرجة الثالثة، وتبلغ نسبة الذين ينفقون على وسائل النقل 8٪ بالدرجة الثالثة، وتبلغ نسبة الذين ينفقون على وسائل الترفيه المختلفة 6٪ في الدرجة الثالثة، بينما تبلغ نسبة الذين ينفقون على صيانة المسكن وإيجاره 2٪ في الدرجة الثالثة، وعلى الرغم من أن الطعام يحتل المركز الأول في إنفاق الأسرة ثم يليه اللباس، فقد ازداد الوعي والإدراك بالأمور الصحية فاحتلت المركز الثالث، كما احتل التعليم المركز الرابع في إنفاق دخل الأسرة بعد أن ازدادت أهميته بنظر أصحاب الدخل المنخفض، كما احتل الترفيه المركز السابع، مما يدل على أن القروي في إيعال ابتدأ يميل إلى الإنفاق في سبيل الترويح عن نفسه بعد أن كان يعتقد أن الإنفاق في هذا المجال يعتبر ضرباً من التبذير وعدم التدبير، ومن المؤكد أن أصحاب الدخل المرتفع هم الذين ينفقون على الترفيه ومتطلباته.

ـ **الادخار**: إن فكرة الادخار وتأمين المستقبل فكرة حضرية حديثة، فأهل الريف نادراً ما يفكرون في هذه الأمور، قد يخزن الفلاح صيفاً ما يحتاج إليه في الشتاء مثلاً، ولكنه لا يفكر في تخزين ما يكفيه لعدة سنوات قادمة بل إنه يعتبر هذا الإجراء عملاً مخالفاً لمصلحة الجماعة، ولهذا نرى أن الادخار في إيعال يعطينا فكرة عن الجزء الذي لا يستخدم في مجالات الإنفاق المختلفة المذكورة سابقاً، وكقاعدة عامة كلما ارتفعت قيمة الدخل ارتفعت معه نسبة الادخار وعدد الأسر التي تستطيع أن تدخر جزءاً من دخلها، ولمعرفة عدد المدخرين بالنسبة لقيمة الادخار جاء الجدول (15) التالي:

جدول (15)

توزيع الادخار السنوي بالنسبة لعدد المدخرين وقيمة الادخار في إيعال.

قيمة الادخار	التكرار	النسبة
لا شيء	30	٪60
عشر الدخل	9	٪18
خمس الدخل	2	٪4
ربع الدخل	5	٪10
نصف الدخل	4	٪8
المجموع	50	100

وتبين من هذا الجدول أن 60٪ من أرباب الأسر لا يستطيعون إدخار أي شيء من دخلهم وأن 18٪ منهم يدخرون عشر دخلهم و4٪ منهم يدخرون خمس دخلهم و10٪ منهم يدخرون ربع دخلهم و8٪ منهم يدخرون نصف دخلهم، مما يدل على أن أعداداً كبيرة من أرباب الأسر لا يدخرون شيئاً، أما النسب القليلة التي تقوى على الادخار، فلا تستطيع المساهمة في مجالات الاستثمار ومشاريع الإنماء والتقدم الاقتصادي في القرية.

الفصل الرابع

الزراعة، العمل، القوة العاملة

1 ـ الزراعة

إن تقييم الحياة الزراعية في إيعال يتم في مجال دراسة مساحة الأرض الزراعية سواء كانت مروية أو غير مروية ومن حيث توزيع ملكيتها، واستخدام الآلات والأدوات الميكانيكية الزراعية الحديثة، والأسمدة الزراعية المتنوعة، هذا إلى جانب دراسة التطور الذي طرأ على العمل الزراعي، والتنمية الزراعية فيها، فمن حيث الملكية، نستطيع أن نرى أن ملكية الأرض الزراعية بالنسبة لأهالي إيعال ضيقة وصغيرة جداً، ولكن هناك قلة من المقدمين ومن ورثة بربر، وبعض الفلاحين يملكون أراضي زراعية شاسعة إذا قيست بالنسبة لأهالي القرية عموماً، وهذه الفئة الأخيرة قد اغتنت من المهجر إلى ما وراء البحار فاستطاعت زيادة ملكيتها من الأرض الزراعية عن طريق شرائها من المقدمين الذين يتجهون إلى استبدال ملكيتهم الزراعية في إيعال بملكية أخرى في طرابلس، بعد انهيار الإقطاعية وتحرر الفلاح واتجاهه إلى زيادة دخله وتحصيل العلم والمعرفة.

وهكذا تتطور الحياة الزراعية في إيعال وتميل إلى أن تقوم على أكتاف البرجوازية الصغيرة، بعد أن ازداد عدد الملاك الفلاحين عما كانوا عليه في الماضي، وسواء كانت هذه الملكية ممثله بأرض زراعية أو بامتلاك مسكن، فهي تساهم في رفع معنويات الفلاح وتساعد على زيادة استقراره وتحرره والاتجاه به إلى الاستقلال والاعتماد على الذات.

وبإمكاننا القول أن المالك الحقيقي والمالك الشريك[1] هما أساس الحياة الريفية في إيعال وبالأحرى يعود لهما الفضل في جعل هذه القرية ضمن منهاج الحياة الريفية اللبنانية.

وتبين الدراسة الميدانية توزيع ملكية الأراضي المروية وغير المروية في إيعال على أساس أن 28٪ من أهالي إيعال لا يملكون أراضي زراعية مروية أو غير مروية، بينما تبلغ نسبة من لا يملكون أراضي مروية 54٪ وتبلغ نسبة من لا يملكون أراضي غير مروية 30٪، وتبلغ نسبة من يملكون أقل من فدان 8٪ من الأرض المروية، و12٪ من الأرض غير المروية، وتبلغ نسبة من تتراوح ملكيته من فدان إلى فدانين 10٪ من الأراضي المروية و26٪ من الأراضي غير المروية، وتتراوح نسبة من تتراوح ملكيته بين 3 و4 فدان 4٪ من الأراضي المروية و16٪ من الأراضي غير المروية، وتبلغ نسبة من يتراوح ملكيته بين 5 و19 فدان 12٪ من الأراضي المروية، و10٪ من الأراضي غير المروية، وتبلغ نسبة من تتراوح ملكيته بين 10 و19 فداناً 8٪ من الأراضي المروية و6٪ من الأراضي غير المروية، بينما تبلغ نسبة من تتراوح ملكيته من 20 فداناً فما فوق 4٪ من الأراضي المروية فقط.

ويبدو أن نسبة الذين لا يملكون شيئاً في إيعال هي أعلى نسبة، ثم تليها 26٪ ممن تتراوح ملكيتهم من فدان إلى فدانين من الأراضي غير المروية وهي على الأغلب أراضي مشجرة بالزيتون، بينما تقابلها 12٪ ممن يملكون أراضي مروية تتراوح ملكيتهم بين خمسة وتسعة فدادين، ولم تتأثر إيعال إلى حدٍ كبير بأساليب الزراعة الحديثة، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة المحصول الزراعي نفسه الذي لا يتطلب مثل هذا الاستخدام، فقد تضر الآلات الميكانيكية الحديثة زراعة الزيتون التي تعتبر من المواسم الزراعية المهمة في إيعال، لأنها تقطع الجذور من أساسها برأي الفلاحين، لذا فالمجهود الحيواني والإنساني يفضل هذه الاستعمالات الحديثة ويعتبران القوتين المفضل استعمالهما في حراثة مثل هذه الأراضي، وإن كانت هذه الآلات الميكانيكية تستخدم في حراثة بعض

---

(1) المالك الشريك، هو الفلاح الذي يعمل في أرض المالك لقاء أجر يقدر بأرض زراعية، كربع فدان أو نصف فدان على مدى سنين عديدة.

الأراضي الزراعية الأخرى ولكنها بنسب ضئيلة جداً إذا قيست بمقارنتها لاستخدام الأسمدة الكيماوية إذ تبين أن 56٪ ممن يعملون في الزراعة قد ابتدأوا باستخدام الأسمدة الكيماوية منذ أكثر من عشر سنوات بينما لا تزيد نسبة من استخدم الآلة الميكانيكية في الزراعة منذ هذا التاريخ عن 10٪، هذا وتبلغ نسبة من استخدم الأسمدة الكيماوية من 5 إلى 9 سنين 16٪، وتبلغ نسبة من استخدم الآلة الميكانيكية منذ هذا التاريخ 14٪، وتنخفض نسبة من استخدم الأسمدة الكيماوية منذ سنتين إلى أربع سنوات حتى 4٪، بينما ترتفع نسبة من استخدم الآلة الميكانيكية منذ هذا التاريخ حتى 16٪.

وبإمكاننا التأكيد هنا، على حداثة استخدام الآلة الميكانيكية في إيعال إذا قيست بالنسبة لاستخدام الأسمدة الزراعية المختلفة، وتجدر الإشارة أن جميع الذين يستخدمون الآلة الميكانيكية يعمدون إلى استئجارها.

وعن التساؤل حول تأثر الإنتاج الزراعي في إيعال من حيث الزيادة أو النقصان باستخدام الأسمدة الكيماوية والآلات الميكانيكية جاء الجواب التالي:

أ ـ الأسمدة الكيماوية:

1 ـ إن 38٪ من المجموعة يرون أن الأسمدة الكيماوية تساهم في زيادة إنتاج جميع المحاصيل الزراعية.

2 ـ إن 16٪ من المجموعة يرون أن الأسمدة الكيماوية تساهم في زيادة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية فقط.

3 ـ إن 18٪ من المجموعة يرون أن الأسمدة الكيماوية لا تساهم في زيادة الإنتاج الزراعي على الإطلاق.

ب ـ الآلات الميكانيكية:

1 ـ إن 20٪ يرون أن الآلة الميكانيكية تساهم في زيادة الإنتاج في جميع المحاصيل الزراعية.

2 ـ إن 14٪ يرون أن الآلة الميكانيكية تساهم في زيادة الإنتاج في بعض المحاصيل الزراعية.

3 ـ إن 20٪ يرون أن الآلة الميكانيكية لا تساهم في زيادة الإنتاج

الزراعي، بل هي تضر بعض المزروعات وخاصة زراعة الزيتون لأنها تقوم باقتلاع الجذور.

ومن الظاهر أنه لا يوجد أي أثر لمجهود منظم في إيعال من أجل تحسين وتطور الإنتاج الزراعي فيها، فلم يحدث مثلاً أن اتفق بعض المزارعين لوضع ميزانية خاصة لهذا الغرض، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة المدخرين، وقيمة الادخار أيضاً، وفي حالة توفره ينفق في مجالات متعددة أخرى، لا تعود على الإنتاج الزراعي بالفائدة المرجوة، ويميل المزارع عادة إلى أن لا يقترض مالاً من أحد، وفي حالة احتياجه قد يلجأ إلى الأهل والأصحاب أو إلى البنك.

ومما يبدو أن 68٪ من أهالي القرية يفضلون تدبير طرق حياتهم المعيشية بمفردهم دون الالتجاء إلى أحد من أجل الحصول على اعتماد مالي، وفي حالة اضطرارهم للاستدانة فهم يفضلون اللجوء إلى الأهل أولاً بنسبة 28٪، ومن البنك ثانية بنسبة 4٪، فالقروي في إيعال كما يظهر لنا لا يرغب في اللجوء إلى البنك لأن ذلك يتطلب منه دفع فائدة معينة بغض النظر عن قيمتها، فهو إذ يلجأ إلى الأهل والأقرباء في حالة احتياجه لأنه يعلم بأن التعامل معهم يفضل التعامل مع أية جهة أخرى بفضل رابطة الدم والقرابة، ومما يساعد القروي في إيعال على عدم الاحتياج إلى اعتمادات وقروض مالية إن محصول الزيتون لا يتطلب مجهوداً جباراً ورأسمال كبير، فهو إذ يشعر بالطمأنينة والراحة وعدم المبالاة، قد أثر هذا الشعور تأثيراً كبيراً في احتفاظه وتمسكه بالطرق الزراعية التقليدية الموروثة، وإن كان في رأيه أن هناك وسائل عدة تساهم في تحسين هذا الإنتاج، وقد أوردها كما يلي: إن 28٪ يرون أن الأسمدة الكيماوية تساهم إلى حدٍ بعيد في تحسين إنتاجه الزراعي في المستقبل القريب، بينما يرى 20٪ من المزارعين أن الأسمدة الحيوانية تفضل جميع وسائل تحسين الإنتاج، ويبدو أن للفلاحة والتنقيب والجهد الدائم المستمر أهمية لا بأس بها في هذا المجال، إذ تبلغ نسبة من يؤكدون هذه الأهمية 12٪، ذلك أن عطاء الأرض يتوقف على الجهد المبذول في سبيلها، وتبلغ نسبة من يشيرون إلى تنظيم وتحسين طرق الري وأساليبه 6٪، بينما تتجاوز نسبة من يرى ضرورة استخدام الأدوات الميكانيكية عن 4٪ وضرورة مساعدة

وزارة الزراعة للفلاحين عن 2٪، هذا ويشير لا جواب حيث تمثل 28٪ من المجموعة إلى الذين لا يملكون أراضي زراعية بشكليها المروي وغير المروي في إيعال، ويتم تسويق منتجات الذين يملكون أرضاً زراعية في إيعال حسب المناطق التالية المبينة في الجدول 16

جدول (16)

توزيع مكان تسويق المنتجات الزراعية في إيعال بحسب رأي المزارعين

مكان التسويق	التكرار	النسبة
في القرية	9	٪18
في مركز القائمقامية (زغرتا)	2	٪40
في مركز المحافظة (طرابلس)	20	٪40
في بيروت وطرابلس	1	٪2
استهلكها شخصياً	4	٪8
لا أرض لهم	14	٪28
المجموع	50	100

ويتبين من هذا الجدول أن أعلى نسبة وهي 40٪ تعمل على تسويق منتجات أرضها الزراعية في مركز المحافظة طرابلس، بينما 18٪ منهم يعملون على تسويق منتجاتهم الزراعية في إيعال نفسها حيث يحضر التجار إلى مكان إقامة المزارع للتفاوض معه وشحن المنتجات الزراعية بعد شرائها، بينما تبلغ نسبة من يستهلكون منتجاتهم الزراعية ولا يبيعون منها شيئاً 8٪، ولا تزيد نسبة من يبيعون غلة أرضهم الزراعية عن 4٪ في زغرتا، و2٪ في بيروت وطرابلس معاً.

ومن الواضح أن أهالي إيعال يفضلون التعامل مع عاصمة الشمال طرابلس ويعود ذلك إلى أن طرابلس مدينة كبرى تكثر فيها عمليات التبادل والبيع والشراء، هذا وهناك فئة من أهالي القرية قد اعتادت التردد على هذه المدينة بحكم عملها مما ساعدها على تكوين صلات وعلاقات مع بعض سكانها، فسهل التعامل معهم، هذا إلى جانب تشبههم بطبقة المقدمين الذين عملوا لديهم وقد اعتادت هذه الطبقة على تسويق منتجاتها الزراعية عبر سنوات متعددة في طرابلس باعتبارها مكان ولادتها ومقر سكنها الدائم.

وقد مرت الزراعة في قرية إيعال بتغيرات عدة سواء كان من حيث تنوع طرق وأساليب الزراعة، أو من حيث تنوع المحاصيل الزراعية، وقد أكّد حدوث تطورات وتغيرات عدة على العمل الزراعي والحياة الزراعية ودخول زراعات عديدة لم تكن تعرفها إيعال من قبل 62٪ من أهالي القرية.

وصنفت هذه التغيرات حسب رأي القائلين بها كما يلي:

1 ـ استخدام الأسمدة الكيماوية على نطاق واسع	56٪
2 ـ استخدام الأدوات الميكانيكية	44٪
3 ـ دخول زراعة الدخان	26٪
إنقراض زراعة الحرير	16٪
5 ـ انخفاض زراعة القمح	12٪
6 ـ تنوع المزروعات والخضراوات	8٪
7 ـ ازدياد عدد الأشجار المثمرة	6٪
8 ـ تنظيم طرق الري	4٪
9 ـ إتباع نصائح الإرشاد الزراعي	2٪

وعلى الرغم من تطور الحياة الزراعية وطرقها وأساليبها في إيعال من حيث استخدام أسمدة كيماوية وآلات ميكانيكية متنوعة، أو من حيث تحسين وسائل وطرق الري، أو من حيث حلول مواسم زراعية جديدة مكان مواسم زراعية قديمة منقرضة، ومن حيث تنوع الزراعات وازدياد عدد الأشجار المثمرة فيها، فإن التغير والتطور في هذا المجال يجب أن يقوم على أساس سياسة زراعية إنمائية جديدة تدور حول تحسين موسم الزيتون باعتباره من المصادر الاقتصادية الهامة في إيعال، على أن يتبع ذلك تطوير وتحديث طرق وقواعد ومناهج الزراعات المتشابهة فيها.

2 ـ العمل والقوة العاملة

إن جميع الدراسات التي تناولت القرى اللبنانية بالدراسة لم تعن بالكشف عن نوعية الأعمال السائدة فيها، ولم تعطها الأولوية من الدراسة، ويكشف نموذج العمل في إيعال عن التغيرات التي طرأت على الحياة الزراعية فيها، ومما لا شك فيه أن هذا التغير قد ارتبط إلى أبعد حد بالتقاليد الزراعية المتبعة من حيث تنظيم طرق الري واستخدام الأسمدة الكيماوية والأدوات

الميكانيكية الحديثة، ويتوزع السكان حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة وحسب مصادر دخلهم وأماكن عملهم سواء كان داخل إيعال أو خارجها كما يلي:

إن أكبر نسبة من العاملين في إيعال تستطيع الحصول على دخلها عن طريق العمل في الأرض الزراعية، سواء كان وضع العامل مالكاً بنسبة 28٪ أو مالكاً وفاعلاً بنسبة 12٪، وسواء كان مصدر الدخل من المهجر والعمل في الأرض الزراعية أيضاً بنسبة 8٪، أو عن طريق العمل في الأرض الزراعية كفاعل ومالك وعامل في مصنع بنسبة 6٪، هذا وهناك 16٪ يعتبر مصدر دخلهم العمل في الصناعة فقط، كما أن هناك نسبة متفرقة وبسيطة يعمل بعضها في التجارة، بينما يعمل بعضها الآخر كموظفين في الدولة.

وهكذا تتوزع نسب العمل على المرافق الاقتصادية المختلفة وهي الزراعة والصناعة والخدمات، مع أنه يبدو للجميع أن العمل في القرية يدور بكامله حول الزراعة فقط، وإن تكن الدراسة الميدانية قد أوضحت أن الدخل الأساسي ل 58٪ من أهالي إيعال إنما هو من الزراعة فقط، ويضاف إليهم 20٪ من الذين يعتبر دخلهم الثانوي من الزراعة أيضاً، مما يدل على أن 78٪ من أهالي هذه القرية يعتبر دخلهم زراعي المنشأ.

ومن حيث وضع العاملين المهني يتضح لنا أن 52٪ من العاملين يمثلون رب عمل كوضع مهني لهم و44٪ يمثلون مستخدمين كوضع مهني لهم أيضاً، ومن بين هؤلاء أيضاً هناك 46٪ يمارسون مهنة ثانوية إلى جانب ممارستهم لمهنتهم الرئيسية، موزعين على أساس 14٪ منهم كرب عمل و32٪ منهم كمستخدمين، هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك 4٪ تشير إلى حالة وفاة الأب وعدم حلول الابن محله كرب عائلة، وهناك 50٪ لا يمارسون أية مهنة ثانوية.

أ ـ دور المرأة العاملة في إيعال: تمثل المرأة في المجتمع الريفي جانباً بالغ الأهمية إذ يقع على عاتقها إلى جانب وظيفتها الأساسية في تربية الأطفال معاونة زوجها داخل البيت وخارجه، فالمرأة تسهم بقدر كبير في الإنتاج الزراعي، كما أنها تقوم بقدر كبير من المعاملات التجارية مع الغير وفي السوق خصوصاً فيما يتعلق بالإنتاج المنزلي من مستخرجات الألبان والدواجن، وكثيرات اللواتي يقمن مقام أزواجهن في حالة وفاته بكل ما كان يقوم به من

عمل في الزراعة وغيرها، وتصبح مسؤولياتهن مسؤولية تامة عن الأسرة من الناحية الاقتصادية، ولما كان الدور الذي تؤديه المرأة يحدد مركزها الاجتماعي كما يحدد حالة الأسرة الاقتصادية ونوعية الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها، فقد لجأت بعضهن إلى الكذب فيما يتعلق بالأسئلة التي تدور حول العمل والمهن والاستخدام، إذ طالما نظر إلى عمل المرأة في إيعال بالازدراء والاحتقار، لأن يعتبر بنظرهن امتداداً للمهنة الأولى التي امتهنتها النساء في الخدمة المنزلية لدى طبقة المقدمين «المتنفذين».

لذا لم نستغرب من تناقض بعض الإجابات فيما يتعلق بموضوع عملهن، سواء كان هذا التناقض صادراً منهن أو من أزواجهن، وسيظهر لنا هذا التناقض واضحاً في الجدول (17) التالي والذي يوضح نسبة العاملات من النساء في قطاعات العمل المختلفة، وبين النسب التي تليها عن وضعهن المهني.

جدول (17)

توزيع نسبة المهن التي تمارسها النساء في إيعال.

العميل / المهنة	التكرار	النسبة
لا يمارس مهنة	28	٪56
قطف الزيتون	14	٪28
زراعة وإيجار	1	٪2
زراعة فقط	1	٪2
قطف زيتون وصنع ألبان وتربية مواشي	3	٪6
لا جواب	3	٪6
المجموع	50	100

ويتبين من هذا الجدول أن 56٪ لا تمارس أية مهنة، بينما هناك 28٪ ممن يمارس قطاف الزيتون في الموسم الزراعي، وهناك 6٪ ممن يعملن في صنع الألبان وتربية المواشي وقطاف الزيتون، كما أن هناك 2٪ ممن يعملن في الأرض الزراعية وإيجار مساكن، و2٪ ممن يعملن في الزراعة فقط. وقد امتنعت 6٪ منهن عن ذكر المهنة التي يمتهنها، وتعمل هؤلاء النسوة خارج المنزل كرب عمل أو كمستخدم، كما تعمل بعضهن في مهنة أساسية رئيسية تمارس إلى جانبها من وقت لآخر مهنة ثانوية أخرى، بينما تقتصر بعضهن على

ممارسة المهنة الثانوية في مواسم معينة ومحدودة، وللوقوف على وضع العاملات المهني نرى أن 14٪ من النساء يعملن على أساس رب عمل فيما 42٪ منهن يعملن كمستخدم بينما 52٪ لا تمارسن أية مهنة محدودة. وتتوزع نسب العاملات على أساس مهنة رئيسية وأخرى ثانوية كما يلي:

أ ـ في المهنة الرئيسية:

1 ـ تعمل 6٪ منهن في الزراعة.

2 ـ تعمل 4٪ منهن في تربية المواشي.

ب ـ في المهنة الثانوية:

1 ـ تعمل 40٪ منهن في قطف الزيتون.

2 ـ تعمل 4٪ منهن في الزراعة.

3 ـ تعمل 2٪ منهن في إيجار مسكن.

ومن الواضح أن هناك بعض المغالطات في الإجابة على الجدول (17) وفي تحديد النسب المذكورة عن وضعهن المهني وتوزيعهن حسب المهنة الثانوية والرئيسية المحدد في الاستمارة.

وللوقوف على مدى قبول الرجل بعمل زوجته أو ابنته أو أخته في إيعال خارج البيت وخارج حقله، توصلنا إلى إجابات متناقضة، فعلى الرغم من اضطراره لمشاركة زوجته أو ابنته أو أخته له في العمل خارج حقله، يدفعه إلى ذلك الحاجات الاقتصادية الملحة والضرورية، إلا أنه يعتبر أن عملهن يحط من قدره ويمس كرامته، مع العلم أنه لم تظهر أية تفرقة في رأي الرجل بين عمل الزوجة أو الأخت أو الابنة، وإن كانت الفروق تبدو واضحة في إجابات الرجال في قرى لبنانية متعددة، حيث يقبل الرجل بعمل زوجته أكثر من قبوله بعمل أخته أو ابنته وتبدو الفوارق في إجابات الرجال على السؤالين التاليين:

أ ـ لقد أجاب الرجال على: «إلى أي حد تطلب من زوجتك أو أختك أو ابنتك العمل خارج البيت وخارج حقلك؟

1 ـ إلى حد بعيد	12٪
2 ـ بعض الشيء	48٪

3 ـ لا يطلب منهن ذلك أبداً ٪40

ب ـ كما أجاب الرجال على: «هل تقبل أن تشتغل أختك أو ابنتك خارج البيت وخارج حقلك حتى لو تعدت أختك أو ابنتك سن الخامسة عشرة؟

1 ـ لا أقبل	٪54
2 ـ أقبل بشروط	٪28
3 ـ أقبل	٪18

وللوصول إلى صورة أوضح للتناقضات والمغالطات الآنفة الذكر حول عمل المرأة، قمنا بربط إجابات النساء والرجال عن الأسئلة الدائرة حول نفس الموضوع، فتوصلنا إلى ما يلي:

1 ـ لقد أجاب 10٪ من الرجال بأنهم لا يقبلون على الإطلاق بعمل زوجتهم أو ابنتهم أو أختهم، ثم أشاروا في موضع آخر بأنهم يطلبون إليهم العمل بعض الشيء خارج المنزل وخارج حقلهم، مع العلم بأن النساء يعملن كما أشرنا إلى ذلك في الاستمارة نفسها.

2 ـ يتضح التناقض في إجابة 6٪ من الرجال، و6٪ من النساء كما يلي:

أ ـ لقد أشارت 2٪ منهن بأنهن يعملن، وحددن نوع هذا العمل في الاستمارة، ثم عدن وأشرن في موضع آخر بأنهن لا يمارسن أية مهنة خارج المنزل، وقد أشار 2٪ من الرجال أيضاً بأنهم لا يقبلون بعمل زوجاتهم أو بناتهم أو أخواتهم خارج المنزل وخارج حقلهم مع العلم بأن زوجاتهم يعملن في الواقع.

ب ـ لقد أوضحت 2٪ من النساء بأنهن يعملن ثم عدن وامتنعن عن التصريح بذلك في موضع آخر، وقد أشار 2٪ من الرجال بأنهم يقبلون بعمل زوجاتهم وبناتهم وأخواتهم ولكن حسب شروط محددة ومعينة، بينما الواقع يشير إلى عمل ربات البيوت بلا شروط محددة.

جـ ـ لقد أشارت 2٪ من النساء بأنهن يعملن وحددن نوع عملهن، ثم عدن وأشرن إلى أنهن لا يمارسن أية مهنة محددة، بينما أكد 2٪ من الرجال بأنهم يرضون بعمل زوجاتهم ويطلبون مساعدتهم في العمل خارج الحقل وخارج المنزل إلى حدٍ بعيد.

3 ـ لقد أجاب 2٪ من النساء بأنهن لا يمارسن مهنة محددة خارج منزلهن، ، ثم عدن وأشرن إلى أنهن يمارسن عملاً مأجوراً خارج المنزل، هذا وقد أشار 2٪ من الرجال بأنهم لا يقبلون بعمل زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم خارج المنزل، ثم أشاروا في موضع آخر من الاستمارة بأنهم يطلبون منهن العمل خارج الحقل والمنزل إلى أقصى حدود.

4 ـ لقد وضحت 2٪ من النساء بأنهن لا يعملن خارج منزلهن وخارج حقلهن في أكثر من موضع من الاستمارة، بينما أكد 2٪ من الرجال في نفس الاستمارة بأنهم لا يقبلون بعمل زوجاتهم أو بناتهم أو أخواتهم، ثم عادوا وأشاروا إلى أنهم يطلبون مـهن ذلك «بعض الشيء».

5 ـ ويبدو التناقض واضحاً بين إجابات النساء والرجال، إذ تبين أن 14٪ من النساء، قد أشرنا بأنهن لا يعملن، بينما أكد أرباب أسرهن بأنهن يعملن من وقت لآخر أي «بعض الشيء»، وخارج منزلهن وخارج حقلهن.

إن هذا التضارب الظاهر في إجابات النساء والرجال يدل دلالة واضحة على نظرة القرويين إلى عمل المرأة، ووصمها بالذلة والضعة، وجعلها موضعاً للتحقير والتعيير، على الرغم من أن نسبة كبيرة منهن تدفعها الحاجة للعمل خارج المنزل وخارج حقل الزوج.

هذا ويتبين لنا على الرغم من المغالطات والتناقضات المذكورة أن عمل المرأة في إيعال يدور حول الزراعة فقط وهذا لا يعني أن الزراعة في هذه القرية قد انتقلت من يد الرجال إلى يد النساء، وإنما تعتبر المرأة كعامل مساعد للرجل في العمليات الزراعية الإنتاجية سواء كان بأجر أو بدونه، هذا ومن المفيد الإشارة إلى أن عمل الرجل في الأرض الزراعية، غالباً ما يكون بأجر، وقد أشارت إلى هذه النتيجة أيضاً دراسة اليونيسيف على منطقة الشوف حيث تبين لها أن جميع العمال الزراعيين في هذه المنطقة إنما هم عمال بأجر.

ويبدو أن لعمل المرأة في إيعال أهمية كبرى، إذ تساهم في إنفاق الجزء الأكبر من دخلها على أسرتها بنسبة 74٪ وهناك 2٪ تُعطي دخلها كله إلى زوجها ليتصرف به، بينما هناك 22٪ فقط تحتفظ بدخلها لنفسها فقط ولا تُعطي منه أحداً، مما يؤكد مساهمة المرأة العاملة في رفع مستوى الأسرة الاقتصادي إلى حد كبير.

ب ـ **تقييم المهن**: إن تقييم الحرف بنظر الرجل والمرأة في إيعال تُظهر بوضوح حالة القروية والقروي الاجتماعية النفسية المتعلقة إلى حدٍ كبير في الزراعة، كما تظهر لنا طريقتهم في الحياة وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الحياة الفضلى، وقد صنفت إجابتهم حول تقييم بعض المهن كما يلي:

إن 18٪ من الرجال لم يستطيعوا تقدير مركز الفلاح الذي يملك فدانين أرض مروية، وثلاثين فداناً أرض غير مروية، و18٪ منهم لم يستطيعوا تقدير مركز الميكانيكي في أي من الدرجات الثلاث (منحط، وسط، عال) و14٪ لم يعرفوا تحديد وضع البقال المهني، و12٪ لم يستطيعوا تقدير مركز الفلاح الذي يملك 15 فداناً أرض مروية و150 فداناً أرض غير مروية، و12٪ لم يستطيعوا تقدير مركز الدركي، و12٪ لم يستطيعوا تقدير وضع الممرضة المهني، وقد احتل في نظر أرباب الأسر أعلى نسبة في المركز العالي الطبيب، إذ جاءت إجابة 84٪ منهم مؤكدة ذلك، ويليه المهندس على أساس 82٪ منهم، ثم الفلاح الذي يملك 15 فداناً أرض مروية و150 فداناً أرض غير مروية على أساس 64٪ منهم، ثم يليه الضابط في الجيش على أساس 60٪ منهم.

أما في المركز الوسط، فقد احتل أعلى نسبة الدركي على أساس 50٪ منهم، ثم يليه الممرضة على أساس 48٪ منهم، والفلاح الذي يملك فدانين أرض مروية و30 فداناً أرض غير مروية على أساس 48٪ منهم أيضاً.

أما في المركز المنحط فقد احتل أعلى نسبة الفاعل الزراعي الذي لا يملك قطعة أرض على أساس 72٪ منهم ثم يليه العامل الصناعي على أساس 42٪ منهم.

أما بالنسبة للنساء فقد تبين أن 34٪ منهن لم يتمكّن من تحديد وضع الميكانيكي المهني، كما أن هناك 24٪ منهن لم يتمكن من تحديد وضع الدركي المهني و22٪ منهن لم يتمكن من تحديد وضع ضابط في الجيش، و22٪ منهن لم يعرفن تحديد مركز عامل صناعي و2٪ منهن لم يستطعن تحديد مركز البقال المهني و20٪ لم يستطعن تحديد وضع الفلاح الذي يملك 15 فداناً أرض مروية و150 فداناً أرض غير مروية في أي من المراكز الثلاث المذكورة، كما أن 18٪ منهن لم يتمكّن من تحديد وضع الفلاح الذي يملك فدانين أرض مروية وثلاثين فداناً أرض غير مروية، و16٪ منهن لم يستطعن تقييم وضع

الطبيب المهني و16٪ منهن لم يتمكن من تقييم وضع الممرضة المهني، وقد احتل في نظر ربات البيوت في إيعال أعلى نسبة في المركز العالي الطبيب إذ جاءت إجابة 82٪ منهن مؤكدة ذلك، ويليه المهندس الذي حصل على 80٪ من إجاباتهن، ثم يحصل الفلاح الذي يملك 15 فداناً أرض مروية و150 فداناً أرض غير مروية على 66٪ من إجاباتهن، ثم يليه الضابط في الجيش الذي نال 60٪ من إجاباتهن، أما في المركز الوسط فقد احتل أعلى نسبة الفلاح الذي يملك فدانين أرض مروية وثلاثين فداناً أرض غير مروية الذي نال 50٪ من إجاباتهن، كما نالت الممرضة نفس النسبة، ثم يعقبها العامل في المصنع الذي حصل على 44٪ من تأييدهن، أما في المركز المنحط فقد احتل الفاعل الزراعي الذي لا يملك قطعة أرض الذي نال 80٪ من إجاباتهن ويليه العامل الصناعي الذي نال 32٪ من تأييدهن.

وهكذا نرى أن الاختلاف واضح بين إجابات النساء والرجال، فيما يتعلق بازدياد نسب الذين لا يستطيعون تقييم المهن بين النساء عنها بين الرجال، فيما يتعلق بتحديد مهنة الميكانيكي والدركي، كما اختلف هؤلاء في توزيع المهن المذكورة على المركز الوسط، فقد احتل الدركي أعلى نسبة في هذا المركز عند الرجال بينما احتل الفلاح الذي يملك فدانين أرض مروية وثلاثين فداناً أرض غير مروية أعلى نسبة في نفس المركز عند النساء، وقد اتفق الطرفان فيما يبدو في تحديد المراكز العالية والمنحطة للمهن المذكورة.

ولمعرفة تطلعات أرباب الأسر وأمانيهم وأحلامهم فيما لو قدر لهم اختيار مهنة غير المهنة التي يزاولونها اليوم في إيعال حالياً، فقد تبين أن هناك صعوبة كبيرة في اختيارها، ومما يدل على ذلك إصرار 16٪ منهم على أنهم لا يستطيعون اختيار غير المهنة التي يمارسونها حالياً مع العلم أننا قد أصررنا على ألا تكون المهنة المختارة موجودة حالياً في القرية، كما يؤكد صعوبة اختيارهم لمهنة معينة إجابة 10٪ منهم بأنهم لا يعرفون ولا يستطيعون الإجابة على هذا السؤال.

هذا وقد اختار 38٪ منهم وهي أعلى نسبة مهنة التجارة، ونعتقد أن السبب يعود إلى أن أغلب المهاجرين من أهالي القرية إلى ما وراء البحار قد مارسوا مهنة التجارة وبرعوا فيها وقد وصلت أخبارهم إلى الأقارب

والأصحاب عن طريق التراسل مما حبب إلى المقيمين في القرية هذه المهنة، التي ساعدت المهاجرين على الارتقاء في السلم الاجتماعي لتصبح في صفوف الطبقة الغنية.

جـ ـ **العمالة والبطالة**: من الظواهر الهامة التي ينبغي توجيه عناية كبيرة لدراستها والوقوف على جذورها العميقة ظاهرة البطالة في المناطق الريفية، لما لها من آثار وخيمة اجتماعية واقتصادية وأخلاقية على القادرين على العمل والذين لا يتوفر لهم، وبغض النظر عن أنواع البطالة التي تظهر في إيعال وأساليبها المباشرة والعميقة، فقد سئل أرباب الأسر عن إمكانية توفر حياة زاهرة ومستقبل باهر لشباب القرية فيما يتعلق بمناسبات العمل في المستقبل القريب فجاء الجواب أن 58٪ من أرباب العائلات لا يتوقعون توفر العمل لشباب إيعال في المستقبل، بينما 32٪ يرون أن الحياة ستكون خيرة لشباب القرية فيما يتعلق بمناسبات العمل، وهناك 10٪ فقط لا يستطيعون إعطاء رأي نهائي في هذا المجال، وهكذا نرى أن النسبة الكبرى تؤكد عدم توفر العمل لشباب القرية في المستقبل القريب مما يسهم في ازدياد عدد العاطلين عن العمل في إيعال، وهذا يؤدي بدوره إلى ازدياد عدد المهاجرين الذين يقصدون مدينة طرابلس أو دنيا الاغتراب وبلاد المهجر.

الخاتمة

كيف نساهم في تنمية القرية

إن إيعال تمثل اليوم كما تمثل بعض القرى اللبنانية الأخرى مزيجاً من حضارة ريفية وحضرية معاً، وذلك نتيجة للتغيرات التي طرأت على قرى لبنانية أخرى مشابهة لها، وسوف يبدو هذا التغير واضحاً في المستقبل القريب، وإن كان يشير إلى بساطة الحياة الريفية وعدم تعقد طرق المعيشة والتربية والثقافة فيها، حيث بقيت فترة من الزمن ثابتة لا تتغير ولا تتبدل إلا بقدر بسيط جداً.

وتبدو لنا فائدة هذه الدراسة في أنها قد أظهرت لنا حياة هذه القرية وطرق معيشتها وثقافتها التي تمت بصفة كبرى لثقافة وطرق معيشة وحياة القرى الأخرى المحيطة بها والمجاورة لها، فهذه القرية تعتبر جزءاً من مجتمع أكبر أي أنها ليست منعزلة أو مستقلة أو ذات ثقافة متميزة بذاتها.

فإيعال ليست منعزلة تماماً عن الظروف العامة التي تعيش فيها الأجزاء الأكبر منها، فهي على صلة دائمة بمركز المحافظة طرابلس كما أنها على صلة متقطعة بمركز القائمقامية زغرتا، مما يؤكد تأثرها بالاتجاهات العامة للثقافة الكلية السائدة في المجتمع الكبير، كما يؤكد تأثرها بعوامل داخلية وخارجية أخرى.

وعلى الرغم من النتائج الهامة والإيجابية التي توصلنا إليها فبإمكاننا تطبيق الدراسة نفسها على قرى أخرى مشابهة لإيعال، تحمل نفس الخصائص والمميزات ومقارنتها ببعضها البعض للوصول إلى الفوارق والتغيرات فيما بينها.

ونستطيع التأكيد أن هذه الدراسة قد حملت إلينا نتائج قيمة تتعلق بنمو القرية عامة، وهي إذا كانت تعتبر كمقياس لبعض القرى اللبنانية المشابهة لها،

إلا أنها لا تمثل الريف اللبناني ككل، لأننا لا نستطيع أن ننظر إلى مختلف المناطق الريفية اللبنانية نظرة واحدة، كما أننا لا نستطيع أن نقيسها بنفس المقياس ونصفها بنفس الصفات، لأن القرية اللبنانية عامة لا تحمل نفس الخصائص في جميع مناطق الريف اللبناني على الرغم من أن الشائع عن القرى أنها متشابهة في الخصائص والسمات، وهكذا تتوزع القرى اللبنانية على محافظة الشمال ومحافظة الجنوب، ومحافظة جبل لبنان، ومحافظة البقاع، ومحافظة النبطية فلا يمكن الزعم مثلاً أن دراسة قرية أو عدة قرى في محافظة الشمال أو الجنوب أو البقاع أو الجبل... الخ تعطي فكرة ولو عامة عن نموذج الحياة الريفية اللبنانية في كل منها، لأن القرية اللبنانية تتميز عن بعضها البعض، من حيث الاتساع وعدد السكان وتوزيع الملكية والبعد والقرب عن طرق المواصلات أو البعد والقرب من المدن الصغيرة أو الكبيرة، ومن حيث اختلاف الأديان ومن حيث اعتبارها مركز حكم في تاريخ لبنان الطويل من علمه، ومن حيث اعتبارها مناطق اصطياف أو لا، وهكذا، فدراسة عميقة وجدية لمجتمع الريف اللبناني يؤكد لنا وجود مراحل مختلفة من مراحل التطور الاجتماعي الريفي، فهناك مناطق لا زالت تعيش حياة بدائية عشائرية في كل أبعادها وعناصرها كما أن هناك مناطق ريفية بدأت تقف على نفس المستوى الحضاري المدني تقريباً، حتى تصعب التفرقة بينهما، وبين هذين الطرفين المتناقضين، نجد سلسلة تامة الحلقات من النماذج الاجتماعية الريفية مارة بجميع مراحل التطور من الحياة القبلية إلى الحياة المدنية المتحضرة.

وإذا كنا نستطيع اعتبار إيعال كنموذج ممثل للقرى الأخرى المشابهة لها في السمات والخصائص فإنه يجب علينا أن لا نغفل حينما نتحدث عن خصائص إيعال ومميزاتها وجود ثلاث طوائف فيها:

1 ـ **الطائفة الأولى**: القرويون الذين يملكون أرضاً أو يزرعون أرضاً عن طريق الإيجار وهؤلاء يعملون في الأرض وتعتبر الزراعة بالنسبة لهم عملاً غير مربح.

2 ـ **الطائفة الثانية**: القرويون الذين يملكون أرضاً ويعملون بها مستعينين ببعض القرويين الفعلة لمساعدتهم في العمل الزراعي وهؤلاء يعيش بعضهم في القرية طوال حياته وبالتالي يتأثرون بنظم الحياة فيها، ويعيش بعضهم في القرية

بعض الوقت ويتصلون بها مراراً وهم يمثلون ورثة بربر وبعض القرويين الأغنياء، ويعتبر العمل الزراعي بالنسبة لهم عملاً مربحاً.

3 ـ **الطائفة الثالثة**: المزارعون الذين يملكون أرضاً ولا يعملون بها وإنما يستعينون بالقرويين الفعلة للعمل بأرضهم مقابل أجر، وقد يتردد بعضهم على القرية في المواسم الزراعية ويعيشون فيها هذه الفترة فقط، بينما لا يتردد بعضهم الآخر عليها على الإطلاق وإنما يتصلون بها عن طريق القرويين المقيمين فيها إقامة دائمة وهؤلاء يمثلون المتنفذين (المقدمين)، وتعتبر الأرض الزراعية بالنسبة لهم نوعاً من أنواع رأس المال.

وهكذا تختلف مشاكل التنمية الريفية في لبنان باختلاف المناطق القروية المتعددة التي لا تشكل وحدة مماثلة ومتشابهة، ويظهر هذا الاختلاف واضحاً في الحياة الاجتماعية نفسها، ومن حيث قابلية القرية للنمو عن طريق السياحة أو الصناعة أو أية مرافق اقتصادية أخرى.

وتعتبر إيعال قرية مسلمة بجميع فئاتها وطبقاتها كما تعتبر مركزاً وسطاً يقع على طريق الحضر، وقد ترك تعليم المرأة وتثقيفها أكبر الأثر في انقسام الأسرة الممتدة إلى أسر صغيرة متحررة من القيود والروابط الممتدة، وإن كان تعليم الإناث فيها لا يحظى بنفس الاهتمام الذي يحظى به الذكور، وتبدو سيطرة الرجل واضحة سواء كان رب البيت الأب أو الذكر الأكبر في المنزل الذي يحل مكان الأب بعد وفاته، فهو يبدي الرأي ويتخذ القرارات ويعمل على تنفيذها لأنه السلطة الكبرى والمرجع الأول في الأسرة، ما دام يؤمن أغلب دخلها النقدي وعملها الإنتاجي، هذا على الرغم من أن المرأة في إيعال تمد له يد العون والمساعدة، فتشاركه العمل في الأرض الزراعية الذي يخجل من البوح والاعتراف به أمام الغرباء، وهو ينظر إلى عمل زوجته أو أخته أو ابنته نظرة واحدة، من حيث درجة قبوله لعمل واحدة منهن دون الأخرى، ويبدو أن المرأة ابتدأت تشارك الرجل في إبداء الآراء والاستشارات الأسرية، وإن يكن زمام السلطة، ومبدأ الأمر والنهي في يد الرجل أولاً وأخيراً، وهي إذ تحظى بحماية الرجل واهتمامه، تسهم كما تسهم المرأة الريفية عامة في أغلب المناطق القروية اللبنانية في تأمين الخدمات وتنسيق الادخار وفي التعليم، وهذا لا يمنع من تعرض إيعال للمنازعات والخلافات والمشاحنات ولكنها،

مشاحنات طفيفة جداً إذا قيست بالنسبة للقرى اللبنانية الأخرى المتعددة الزعامات، فمثل هذه الخلافات قد تكون شخصية تتعلق بأمور تعود إلى خلافات داخل الأسرة نفسها، وقد تكون عامة تتعلق بأمور تمت إلى القرية بصلة كنزاع على الري وعلى حدود الأرض الزراعية، أما الخلافات التي تحدث بين بعض القرويين وممثلي الدولة، فإنها تُسوى عادة ويكون حلُّها على يد طبقة المتنفذين.

وإذا كانت الزعامة قد وزعت في قرى لبنانية متفرقة بين رجل الدين والعائلات المتنفذة والمجلس البلدي، فإن الزعامة في هذه القرية محصورة في يد طبقة واحدة هي طبقة «المقدمين». وتظهر الهجرة بكل وضوح في إيعال، وقد تكون هذه الهجرة إلى المدينه للاستقرار والعمل فيها، كما قد تكون للعمل فيها والعودة إلى القرية، وهذه الهجرة الداخلية قد أثرت تأثيراً كبيراً في الحياة القروية، بعد أن تزايد الاتصال بالمهاجرين بفضل شبكة المواصلات التي ربطت إيعال بالمدينة والتي أدت إلى تناقص عدد المهاجرين المستقرين في المدينة ما دامت هناك سبل سهلة للمواصلات تؤمن انتقالهم يومياً إليها، وساهمت في تجدد علاقات المهاجرين بالأهل المقيمين، أما الهجرة إلى ما وراء البحار، فبإمكاننا القول أنه لا يكاد يخلو مسكن من المساكن من وجود مهاجر له في دنيا الاغتراب، وهؤلاء المهاجرون غالباً ما لا يعودون إلى القرية، وإن كانوا ما برحوا يرسلون بالأموال للأهل والأقارب، تلك الأموال التي أسهمت في إنعاش القرية وتحسنها ودفعها إلى الأمام، ولسوف تؤثر في المستقبل القريب على زيادة نموها وتطورها وعلى تغير بنيتها الاجتماعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القرية قد خسرت في نفس الوقت عن طريق هذه الهجرة أكبر قوة دافعة لها للتطور والتقدم، لأنها ضمت بين جنباتها الفئة المتعلمة تعليماً جامعياً وهي الفئة القادرة على إحداث التغير في عقلية القروي نفسه، وفي محيطه الريفي عامة، وإذا كنا قد أشرنا في أكثر من موضع إلى أن الاتصال بين المهاجر وذويه لم ينقطع عبر سنين طويلة، فإن هذا الاتصال غير المباشر لا يحدث التغير والتطور المنشود الذي يحدثه الاتصال المباشر، ويتم على أساس علاقات الوجه للوجه، تلك العلاقات

التي تتميز بالدفء وتزيد من شعورهم بالوحدة وبالانتماء إلى مجتمع واحد، فتشتد المشاركة بينهم لشعورهم بأن مصائرهم متشابهة وأهدافهم وقيمهم واحدة، وطبيعة حياتهم متماثلة، فيعم بين الأفراد الشعور بالغيرية وإنكار الذات، وهكذا تفقد إيعال بهجرة هذه الفئة المتعلمة أكبر قوة للدفع الحضاري ولتطور الحياة الريفية.

أما في مجالات الصحة فعلى الرغم من عدم اهتمام القروي في إيعال ببناء بيت خلاء صحي في مسكنه وتحميله الدولة مسؤولية إيجاد نظام ملائم للمجاري العمومية فهو يلجأ إلى استشارة الطبيب له ولطفله ولزوجته، لتوفره في طبقة المتنفذين (المقدمين)، ولأنه يقدم هذه الخدمات الطبية بدون مقابل، هذا إلى جانب الاعتماد على الوصفات الشعبية والطب العربي والخرافات والتقاليد المرعية الموروثة من وقت لآخر، ويبدو أن المآكل الفلكلورية والتي يتناولها تخلو من القيمة الغذائية الضرورية الواجب توفرها في وجبات الطعام الرئيسية، ومن المعروف أن الرجل الحضري في لبنان يميل على الرغم من إقامته الدائمة في المدينة إلى اقتناء مسكن وامتلاك أرض في القرية اللبنانية لجرؤأ إلى الحياة الهادئة البسيطة الخالية من الصخب والضجيج، وغالباً ما يفضل مناطق ريفية تحمل نفس الطابع الديني بعد أن ترسبت في الأذهان حوادث 1860 و1975، المشؤومة في لبنان، وقد ساهمت مثل هذه الإقامة عادة على تعلم القروي واقتباس النماذج السكنية الحضرية والحياة الحضرية برمتها بعد أن خبرها ورآها عن كثب، غير أن هذه الظاهرة لا وجود لها في إيعال، ويعود ذلك إلى أن مناخ هذه القرية لا يعتبر مشجعاً للاصطياف حتى أن المقدمين أنفسهم يتجهون حالياً إلى بيع جميع أراضيهم ومساكنهم التي تحتوي على الشروط الصحية الضرورية إلى الفلاحين، وكان يجدر بهؤلاء القرويين النسج على منوال المساكن الحضرية المتوفرة في القرية منذ سنين عابرة والتي يشترونها من الطبقة المذكورة، غير أنه يبدو لتوافر الشروط الصحية في المسكن الريفي يتطلب العمل على إخراج القروي عن عادات تأصلت في نفسه وورثها عن آبائه وأجداده، منذ أجيال طويلة، فهي تحمل تاريخاً طويلاً وعادات متمكنة تجعل استئصالها طفرة وارتجالاً أمراً غير مرغوب فيه، وعلى الرغم من اتجاه أغلب القرويين اليوم إلى استخدام بيوت

الخلاء، إلا أنه بإمكاننا الجزم أن عدداً لا يستهان به ممن يملكون المسكن الصحي المناسب، لا يستخدمون تجهيزاته الصحية إلا في مواسم الشتاء الشديدة البرد، لصعوبة قضاء الحاجة في العراء، مما يؤكد ضرورة إعداد الفلاح إعداداً كافياً لتفهم طبيعة الحياة الصحية.

ولوسائل التربية والتعليم في إيعال الدور البارز في تغير القرية وتنميتها تتزعم هذه الوسائل الإذاعة، لسهولة توفرها وانخفاض ثمن أجهزتها، ويميل أهالي القرية تدريجياً إلى الاستغناء عن الملابس الفولكلورية التي طالما أشارت إلى الطبقة التي ينتمون إليها والتي أصبحت لا تتلاءم مع الحياة المدنية التي بدأت تغزو القرية، كما أنها لا تتلاءم مع مكننة العمل الزراعي.

ولا يشكل الادخار أية قيمة أو أهمية في إيعال لأنه لا يساعد في المجالات المتعددة التي يمكن استغلالها في تنمية هذه القرية لضعف قيمته ولانخفاض عدد القادرين عليه، ولعدم إيمانهم بضرورة استخدامه في المشاريع الاقتصادية التي تساهم في تطور ونمو القرية. وتعتبر الزراعة قد تحضرت بجميع طرقها وأدواتها في إيعال كما تحضرت في القرية اللبنانية عامة، فاستخدمت الآلات والأدوات الميكانيكية بتحفظ، بينما استخدمت الأسمدة الكيماوية إلى أبعد حدود.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الزراعة مهددة بالضغط السكاني كما أنها مهددة بالإهمال والاتجاه نحو أعمال أخرى لا تمت إلى الزراعة بصلة، ومما يؤكد ذلك اتجاه فئة لا يستهان بها للعمل في مدينة طرابلس في المصانع والمدارس محتلين مراكز مهنية وضيعة، ولسوف يزداد عدد هؤلاء الباحثين عن العمل وعن لقمة العيش، خارج إيعال في المستقبل القريب.

كل هذه العوامل وللأسباب الآنفة الذكر تؤكد تقدم إيعال في جميع الميادين، وفي جميع المجالات وبدرجات متفارتة باستثناء الميدان الزراعي، وهذه النتيجة للأسف تصلح للتعميم على جميع المناطق الريفية اللبنانية، كما تصلح للتطبيق في جميع المجتمعات النامية.

فلبنان بلد زراعي يعيش نصف سكانه تقريباً على الزراعة ويعتبر هذا القطاع الدعامة الكبرى للإنماء الوطني بعد أن أثبتت الهزات الاقتصادية والظروف السياسية الدولية الأخيرة أن الزراعة تعتبر الركيزة الاقتصادية الثابتة

الواجب تعزيزها لدعم القطاع الاقتصادي العام[1]، والزراعة كما نعلم لا تستقر على حال بحكم عوامل عدة خارجة على إرادة الإنسان لا رقابة له عليها، فساكن الريف يعيش عيشة قلقة، لا يفرح بحاضره مهما توافر ازدهاره، ولا يثق بمستقبله، لأن شبح ماضيه ماثل بقساوته أمام عينه حين فاجأته الطبيعة بالآفات والأوبئة والرياح والصقيع والفيضانات والحشرات فأضرت بزرعه وأودت بماشيته، وهو لا يتمتع بأي نوع من أنواع التأمينات ضد هذه الكوارث العامة، وعلى الرغم من ذلك يتعرض دائماً لتقلبات الأسواق ولا سيما لمناورات المضاربين والوسطاء، هذا ويقدر معدل الأرض الزراعية للفرد في لبنان أجمع بحوالي $\frac{1}{8}$ هكتار[2] وهذا المعدل منخفض جداً إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أن نصف قوة البلاد العاملة تقريباً تعمل في الزراعة، ولما كانت الملكية الزراعية في إيعال مجزأة جداً وصغيرة جداً في الغالب باستثناء طبقة واحدة تملك مساحات شاسعة مما تفرض على هذه القرية البحث عن حلول جديدة لإنقاذ الزراعة وإنمائها فيها ويكون ذلك عن طريق:

1 ـ استصلاح الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تزرع بعد.

2 ـ إن للري فوائد كبرى مباشرة تساهم في توجيه وازدياد سرعة الإنماء الزراعي. لأنه وسيلة من وسائل زيادة الإنتاج، ولما كان وضع لبنان الجغرافي يجعله عرضة للجفاف لفترة طويلة في الصيف، فتزداد الحاجة الملحة لإرواء المزروعات من أجل الحصول على المحاصيل الملائمة، فلا بد من تنفيذ مشاريع الري الكبرى في أغلب المناطق الريفية اللبنانية، ومن بينها إيعال لإنتاج المحاصيل التي تسد بعض حاجات البلاد الاستهلاكية ولإنتاج المحاصيل التي تصدر بسهولة أو تستعمل في التصنيع.

3 ـ إن الزراعة لا تقوم بدون تسليف وعلى أساس التسليف الموجه الذي لا يتم نجاحه إلا بأموال الدولة وذلك بمساندة البنك المركزي، فالمزارع في إيعال يحتاج إلى القروض المالية التي تساعده على تنفيذ المشاريع الزراعية

(1) Mission, Irfed, Liban Besoin et possibilités de développement au Liban, Helio electronic press, Tome 1, Beyrouth, 1960, p. 56.

(2) المؤتمر الوطني الرابع للإنماء: «الإنماء الوطني والإنماء الزراعي في لبنان»، الكتاب رقم 10، بيروت، 1969، ص230.

الكبرى والتي لا يقوى على الإقدام عليها بدون مثل هذه المساعدات.

4 ـ إن استخدام الآلات الميكانيكية في الزراعة ستعيد إلى إيعال الأيدي العاملة التي لم تعد ترضى باستعمال المعول، ويصبح العمل أكثر سرعة ويمكن تخفيضه في فترات وظروف أكثر ملاءمة والأحوال الطبيعية وإن كان سيؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من الأيدي العاملة.

5 ـ إن تغير طرق الزراعة التقليدية الموروثة وإحلال طرق حديثة محلها تتناول البذار واستخدام الأسمدة الملائمة بالطرق والأوقات اللازمة، ومعرفة الدورات الزراعية المناسبة، ومكافحة الآفات الزراعية من شأنه أن يسهم في زيادة الإنتاج الزراعي ويعمل على الإسراع في نموه.

وتجدر الإشارة هنا أن الإنماء الزراعي في هذه القرية غير كافٍ لتحديثها والسير بها نحو التقدم والنمو، فاستثمار الأرض الطبيعية استثماراً صحيحاً غير قادر على حل مشكلة التخلف إذا لم تصحبه عمليات أخرى تهدف إلى خلق ظروف من شأنها بعث القروي الجديد فكراً وروحاً، القادر على الاندماج في تيار حضارة المدينة فيصبح جزءاً منها دون أن يهجر محيطه الريفي.

إن أي تصميم لتحسين مستويات العيش لأهالي إيعال يحتاج لدرس عميق لا يقتصر على التنمية الزراعية وحدها، بل يجب أن يشمل أيضاً تحسين طرق الاتصالات ووسائل التربية والاعلام، وتأمين التسهيلات الطبية والثقافية والأحوال الشخصية، ويجب أن تعمل الدولة على إزالة الفوارق الشاسعة بين المدينة والقرية مادة وفكراً لتوقف النزيف البشري الذي يتجه نحو المدينة عن طريق نقل وسائل حضارة المدينة من مستشفيات ومختبرات ومعاهد العلم، وكل مؤسسة اجتماعية أخرى من شأنها أن تجعل من الريف محيطاً حضارياً، يتوفر للفرد فيه كل ما تتطلع إليه نفسه فيتعلق بقريته ولا يهجرها.

إذن يترتب على الدولة أن تشجع المقيمين في القرية على البقاء فيها عن طريق تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية المتنوعة، فالقروي يعشق قريته ولا يهجرها إلا مرغماً، ونحن لا نستطيع أن نطلب من هؤلاء البقاء فيها وهم في حالة عسر مادي، ففي القرية مواهب وإمكانيات لا تكفيها رقعة الأرض الصغيرة التي يعيشون عليها، وقد يكون في هجرتها نفع عميم لهم ولأهلهم المقيمين، فالطاقة البشرية في لبنان هي أكبر من موارده مهما نمت هذه الموارد

وتقدمت، ولهذا نرى أن عدداً كبيراً من سكان القرى لا يجدون رزقهم فيها فيضطرون للهجرة التي قد تكون عنصراً من عناصر التنمية والتي قد تكون مفيدة للعناصر البشرية الباقية في القرية فيما لو أعطيت أسس الاستثمار الفني الحديث لتأمين الإنتاج بوفرة في المحصول وقلة في المصروف حيث تحل الآلة الحديثة محل المهاجرين، وقد تصبح هذه الهجرة أكثر خطورة عندما تكون إلى بلدان أجنبية من قبل مواطنين غير مؤهلين تأهيلاً كافياً لكي يعيشوا في مستوى الحياة العصرية، ولطالما افتقرت هذه الفئة إلى التوجيه والتدريب وحسن التصرف الذي يكفل لهم النجاح.

وإذا كان سكان لبنان يقطن نصفهم المدن والنصف الآخر القرى فإن هذا لا يعني أن نصف السكان يعيشون من العمل الزراعي، إذ أن موارد عدد هام منهم قد يزيد عن النصف تأتي بنسبة كبيرة من القطاعات الاقتصادية المختلفة والمتوفرة في لبنان، فالزراعة في لبنان لم تستطع حتى الآن توفير العيش الهانىء وتحقيق الرفاهية المنشودة للعاملين فيها، ذلك أن دخل الفرد الريفي كان ولم يزل متدنياً جداً فهو لا يزيد عن نصف دخل الفرد في المدينة[1] وإذا صنفت الشعوب من حيث التقدم والتخلف وفقاً لمستوى إنتاجها الاقتصادي العام ودخل الفرد فيها فإن هذا المقياس يدل على إمكانية الإنتاج وبالتالي على مستوى العيش، وقد رأى الأب لوبريه أن لبنان، يكاد يقترب من الدول المتقدمة ويتفوق على بلاد الشرق الأوسط في هذا المجال، غير أن الحقيقة تظهر لنا أن الدخل الفردي في القطاع الزراعي أدنى بكثير منه في القطاعات الأخرى، مما يجعل هؤلاء غير قادرين على الادخار وتوفير رأس المال اللازم لتطبيق الطرق الفنية الحديثة في أعمالهم وللاشتراك في مشاريع التنمية الريفية المتعددة فالسواد الأعظم من اليد العاملة في الزراعة تعمل لسد جزء من حاجاتها المعيشية الضرورية وتبقى هذه الطاقة البشرية العاملة معطلة عن العمل لفترة طويلة، وهنا تبرز أهمية التعليم الزراعي حيث تحول اليد العاملة الزراعية إلى القطاعات الزراعية الأخرى سواء كان في مجال البحث لتصنيع الزراعة أو في مجالات أخرى، وهنا تبرز واجبات الدولة في خلق مشاريع وصناعات

(1) المرجع نفسه، ص45.

ريفية تؤدي إلى تطوير معرفة أبناء الريف تكنولوجياً وإلى تمكينهم من زيادة دخلهم وتوفير حياة كريمة لعائلاتهم ومساعدتهم على رفع قيمة الادخار وقد قدرت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في البلدان النامية ب 18٪ كحد وسطي في حين أن هذه النسبة كانت 40٪ أو أكثر يوم كانت هذه البلدان غير نامية، وقد أمكن تغطية هذا النقص عن طريق زيادة الأيدي العاملة المتخصصة وتوفير عدد كبير من الفنيين ومكننة الزراعة. فإيعال تطلب تأمين أعمال جديدة لأكثرية سكانها بحيث تصبح الزراعة عاملاً مساعداً لهم كبير الأهمية.

ويجب أن لا ننسى أن الارشاد هو السبيل الرئيسي للانماء الريفي فقد أسهم اسهاماً فعالاً وقيادياً في مجتمعات قروية متعددة ليس فقط في إدخال وتلقين الوسائل المستحدثة لزيادة الإنتاج الزراعي ووسائل تنمية المحاصيل وإنما في إرجاع الكيان الذاتي للعامل الزراعي وتحرره من الرق الاجتماعي، كما رفع مستوى المجتمع الريفي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً باعتباره عملية ترشيدية ثقافية إنسانية تهدف إلى تحقيق غايات تمس الحياة الإنسانية بما فيها من نواحي تربوية وصحية وتعاونية وتنظيم خدمات مكتبية ومكافحة الأمية، والتدرب على الاستفادة من الوسائل الاعلامية سمعية وبصرية، وتعبئة الجهود لتنفيذ المشروعات وتحقيق برامج التنمية المحلية، لذا اعتبر الارشاد الاجتماعي أحد أدوات أجهزة التغيير والتحديث الحضاري في المجتمع النامي. إن إشراك أهالي إيعال في بناء مدرسة أو فتح طريق أو إيجاد شبكة تصريف، عمل مفيد، ولكنه ليس بالعمل الذي عليه يرتكز رفع مستوى الحياة في القرية.

فالتنمية الاجتماعية هي بمقام الناحية الاقتصادية كعامل في التقدم والتخلف. فالعامل البشري هو أهم عامل في تقدم الشعوب، لذا فإنه لا بد من توفير المناخ الملائم والرغبة الصادقة لتطوير معرفة أبناء القرية وتجهيزهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق الإنماء الكامل بعد التغيير الجذري لمفاهيمهم ومفاهيم مؤسسات الدولة الارشادية وغيرها من المؤسسات العاملة في الريف.

ويجب أن لا تنسى برامج التنمية الاجتماعية المرأة في القرية، ذلك أن دورها لا يقل عن دور الرجل فهي تتمرس بالأعمال الكبيرة إذا وفرنا لها العلم والمعرفة وأعطيناها حقوقها، لتسهم في انجاز مسؤولياتها بنجاح، فترتفع قيمة الادخار الأسري وتنخفض نسبة الديون الريفية حينما تشارك المسؤولية امرأة

متعلمة مدركة لواجباتها عاملة على تلافي العجز الذي يصيب ميزانية الأسرة التي طالما اعتورها الضعف وأصابها الوهن بسبب تمرس الرجل العاجز وحده عن القيام بأعبائها.

كما أن لوسائل التربية والتعليم ولمبادىء التنشئة الاجتماعية السليمة الأثر الأقوى في خلق الشعوب النامية خلقاً جيداً يؤهلها للإنماء.

هذا ويجب أن يسبق مرحلة تنفيذ البرامج الإنمائية للخطط الموضوعة مرحلة التخطيط القويم الشامل المبني على الدراسات العلمية، وأن يكون في الحسبان دائماً تحديث عقلية الإنسان الريفي ورفع مستوى التربية الزراعية بجميع فروعها التعليمية والبحثية والارشادية والتدريبية، كما يجب أن يزداد عدد المرشدين الزراعيين حتى تصل الخدمات الارشادية إلى القرويين في إيعال، وأن تؤمن الدولة بأهمية البحوث العلمية الزراعية وتعمل على زيادة فعاليتها.

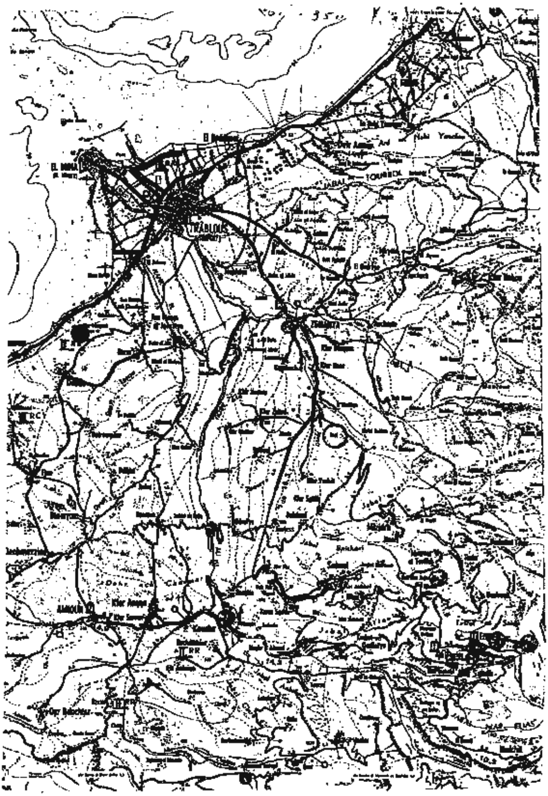
ومن المفيد هنا أن نذكر ضرورة ملاءمة هذه البرامج الإنمائية التخطيطية لبنية المجتمع القروي، ولحاجات السكان المقيمين، ولإمكانيات القرية، فإيعال تحتوي على قلعة أثرية فعلاً لم تنتبه مصلحة الآثار ولجنة المهرجانات الفولكلورية قديماً إلى أهميتها ولم تعملا على استغلالها، فأعمال التخطيط من أجل إنماء الريف اللبناني يجب أن تستهدف الإصلاح من ناحيتيه الاجتماعية والاقتصادية.

ويجب أن يُستعان دائماً بأصحاب الخبرة والعلم والمعرفة لمواجهة المشاكل التي تعترض القرويين من اجتماعية إلى نفسية إلى اقتصادية، وأن تواكب هذه البرامج التقدم والتطور الذي طرأ على الميدان الصناعي حتى تكون متكاملة متممة لبعضها البعض، متلافية التغيرات التي تفصل بينها.

ولسوف تبقى النظرة الإنمائية التخطيطية ضيقة إذا اعتمدت على المساعدات المالية التي يرسلها المهاجرون من دنيا الاغتراب فهذه المساعدات لا تكفي لانعاش القرية دائماً ولتقدمها وإنمائها، وإنما تهدد التنمية وتحدد مجالها في المستقبل القريب، لذا يجب أن يؤمن القروي بأهمية الادخار والاستفادة منه في تمويل البرامج الانمائية القروية وأن يقبل مندفعاً على تحقيقها فمبادىء وأهداف التنمية الرئيسية تقوم على إدخار المال واستخدامه في الإنماء الريفي، فلا إنماء دون إدخار ولن يكون هناك ادخار ما لم نلمس تنمية المورد البشري القروي، إذ أن هناك علاقة وثيقة تربط بينهما.

سبب تحريره





TRABLOUS
AMIOUN

دراسة ميدانية اجتماعية لقرية

ايعال

1 ـ اسم رب البيت.

2 ـ اسم ربة البيت.

3 ـ تاريخ ملء الاستمارة.

4 ـ رقم الاستمارة.

أفراد العائلة بحسب الخصائص السكانية

المقيمون في المسكن		الجنس	سنة الولادة	التعليم				
				الحالة التعليمية	أين تعلمت القراءة والكتابة			
		ذكر أنثى	يرجى ذكر السنة فقط	ضع علامة: × - لا يحسن القراءة 1 - يحسن القراءة 2 - ابتدائي 3 - تكميلي 4 - تقني 5 - ثانوي 6 - جامعي	في مدرسة حكومية	في مدرسة أهلية	في البيت	عدد السنوات التي أمضيتها في المدرسة
1	الأب							
2	الأم							
3	الجد							
4	الجدة							
5	العم							
6	العمة							
7	الخال							
8	الخالة							
9	الأبناء							
أ								
ب								
جـ								
د								
هـ								
10	الأحفاد							
أ								
ب								
جـ								
11	آخرون							
أ								

المقيمون في المسكن		الاقامة				النشاط المهني			
		دائمة		موسمية	متقطعة	المهنة الرئيسية	المهنة الثانوية	الوضع المهني	
		منذ	من تاريخ	حدد	حدد			المهنة الرئيسية	المهنة الثانوية
1	الأب								
2	الأم								
3	الجد								
4	الجدة								
5	العم								
6	العمة								
7	الخال								
8	الخالة								
9	الأبناء								
أ									
ب									
جـ									
د									
هـ									
10	الأحفاد								
أ									
ب									
جـ									
11	آخرون								
أ									

أولاً ـ السكن:

- هل تملك مسكنك؟

1 ـ ملك

2 ـ ايجار

3 ـ غيره

ما هو عمر المسكن؟

1 ـ أقل من 5 سنوات

2 ـ من 5 إلى 9 سنوات

3 ـ من 10 إلى 24 سنة

4 ـ من 25 إلى 49 سنة

5 ـ من 50 سنة فما فوق

- كم عدد الحجرات الرئيسية في المسكن؟

- ما هي المنافع الموجودة في المسكن؟

أ ـ مطبخ
1 ـ يوجد
2 ـ لا يوجد

ب ـ حمام مع مياه جارية
1 ـ يوجد
2 ـ لا يوجد

جـ ـ شبكة تصريف
1 ـ يوجد
2 ـ لا يوجد

د ـ بيت خلاء
1 ـ داخل المسكن
2 ـ خارج المسكن
3 ـ لا يوجد

هـ ـ مياه جارية
1 ـ يوجد
2 ـ لا يوجد

ما هي حالة الأثاث؟

1 ـ جديد وحديث ☐

2 ـ حديث ولكن ليس جديد ☐

3 ـ تقليدي ولكنه قديم ☐

- التجهيزات العامة:

	نعم	لا
1 ـ طباخ غاز (بدون فرن)	☐	☐
2 ـ طباخ غاز (مع فرن)	☐	☐
3 ـ براد	☐	☐
4 ـ غسالة كهربائية	☐	☐
5 ـ راديو ترانزستر	☐	☐
6 ـ تلفزيون	☐	☐
7 ـ هاتف خاص	☐	☐
8 ـ غير ذلك من الأدوات الكهربائية	☐	☐

أسئلة للنساء:

ثانياً ـ الفطام والرضاعة والولادة وصحة الطفل:

- أين تتم الولادة عادة؟

1 ـ في منزل الأسرة ☐

2 ـ في منزل والدة الزوجة أو الزوج ☐

3 ـ في المستشفى ☐

4 ـ غير ذلك..... ☐

- من الذي يقوم بالتوليد؟

1 ـ داية ☐

2 ـ قابلة قانونية ☐

3 ـ طبيب ☐

4 ـ آخرون ☐

- متى تفطمين طفلك؟

1 ـ أقل من سنة ☐

2 ـ من سنة إلى سنتين ☐

3 ـ من سنتين إلى ثلاث سنوات ☐

- كيف ترضعين طفلك؟

1 ـ من حليب الأم فقط ☐

2 ـ من حليب الأم والحليب الاصطناعي معاً ☐

3 ـ من الحليب الاصطناعي فقط ☐

- عندما يمرض طفلك هل تستشيري؟

1 ـ طبيباً عادياً ☐

2 ـ طبيباً اختصاصياً ☐

3 ـ أصحاب الخبرة ☐

4 ـ أحد الممارسين التقليديين ☐

- هل تلقحين طفلك ضد الأمراض وفي أي سن؟

المرض	لا	نعم	سن التلقيح
ضد الجدري			
ضد التيفوئيد			
ضد شلل الأطفال			
ضد الدفتريا			
ضد الحصبة			
ضد السعال الديكي			

- هل يحمم الطفل؟

1 - يومياً ☐

2 - مرة كل أسبوع ☐

3 - مرتين في الأسبوع ☐

ثالثاً - أشكال الصرف (والانفاق):

- هل تمارسين مهنة محددة خارج المنزل؟

1 - لا ☐

2 - نعم (في هذه الحالة اذكري المهنة الرئيسية) ☐

1 - . . . .

- إذا كان لك دخل خاص، كيف تتصرفين بدخلك؟

1 - احتفظ لنفسي بجميع النقود ☐

2 - احتفظ لنفسي بجزء فقط من دخلي وأقدم الجزء الآخر لـ. . . . . يتصرف بجميع دخلي ☐

أسئلة للرجال والنساء:

رابعاً: الأدوار العائلية:

- هل تساهم في تأمين الدخل النقدي للعائلة؟

	للرجال	النساء
1 - انني أؤمن جميع الدخل النقدي للعائلة	☐	☐
2 - انني أؤمن أكثرية دخل العائلة النقدي	☐	☐
3 - انني أؤمن جزءاً فقط من دخل العائلة النقدي	☐	☐
4 - لا أؤمن أي شيء من دخل العائلة النقدي	☐	☐

- هل تساهم في عمل العائلة الانتاجي؟

	للرجال	النساء
1 ـ نعم أساهم كلياً	☐	☐
2 ـ نعم أساهم جزئياً	☐	☐
3 ـ كلا لا أساهم أبداً	☐	☐

خامساً ـ العلاقات العائلية:

- عندما تنشأ مشكلة عائلية كبيرة في المنزل كيف يصار إلى حلها؟

	للرجال	النساء
1 ـ يستشير رب/ ربة البيت جميع البالغين الذين يزيد سنهم عن 15 سنة	☐	☐
2 ـ يستشير رب/ ربة البيت الزوج والرجال البالغين والمسنين فقط	☐	☐
3 ـ يستشير رب/ ربة البيت الزوج فقط	☐	☐
4 ـ لا يستشير رب/ربة البيت أحد بل يأخذ قراره أو قرارها بمفرده	☐	☐

- عندما تحتاج العائلة إلى شراء سكن أو أثاث أو مؤونة أو توفير بعض المال أو اتخاذ قرار حول تعليم الأولاد ما هو الدور الذي يلعبه الزوج/ الزوجة؟

	للرجال	النساء
1 ـ ان رأي زوجتي/زوجي هو أهم شيء	☐	☐
2 ـ ان زوجتي/ زوجي يعطي رأيه كأي شخص آخر	☐	☐
3 ـ ان زوجتي/ زوجي يعتمد على رأيي ولا يتدخل	☐	☐

- من هو الشخص المتنفذ أو الذي يتحمل أكثر المسؤوليات في عائلتك؟ (رتب حسب الأهمية) (من 1 إلى 3)

المحتفل/العميل	للرجال	للنساء
- الأم - الأب - الأخ الأكبر - الأخت الكبرى - الجد - الجدة - العم - العمة - الخال - الخالة - آخرون		

- أي من الأوصاف التالية تنطبق على علاقاتك الحالية مع أشقائك وشقيقاتك؟

	للرجال	النساء
1 - إن علاقتي مع أشقائي وشقيقاتي متينة جداً	☐	☐
2 - إن علاقتي مع أشقائي وشقيقاتي متينة	☐	☐
3 - أنا وأشقائي وشقيقاتي لا زلنا على اتصال ببعض ولكن ليس هناك علاقات طيبة	☐	☐
4 - لا ينطبق ليس لي اشقاء ولا شقيقات	☐	☐

- هل حدثت خلافات أو منازعات بين العائلات في القرية وما أسباب هذه الخلافات؟

للرجال .... للنساء ....
....

سادساً ـ آراء حول المهن والاستخدام:

- كثيراً ما يحكم الناس على المهن من خلال المركز الاجتماعي للمهنة، فما هو تقييمك أنت للمهن التالية؟

المركز	مركز منحط		مركز وسط		مركز عال		لا أعرف	
المهنة	للرجال	للنساء	للرجال	للنساء	للرجال	للنساء	للرجال	للنساء
فلاح يملك 2 فدان سقي أو 30 فدان بعل								
فلاح يملك 15 فدان سقي أو 150 فدان بعل								
ميكانيكي سيارات								
دركي								
ضابط في الجيش								
طبيب								
مهندس								
ممرضة								
عامل في مصنع								
عامل زراعي لا يملك أرضاً								
بقال								

سابعاً ـ الصحة والتغذية:

- ما هي الأمراض التي شكوت منها خلال حياتك؟ (اذكر ثلاثة من أهم الأمراض)

للرجال النساء

1 ـ .... ☐ ☐

2 ـ .... ☐ ☐

3 ـ .... ☐ ☐

- ما هي الأمراض التي يشكو منها كثيراً أفراد عائلتك؟

1 ـ .... ☐ ☐

2 ـ .... ☐ ☐

3 - .... ☐ ☐

- عندما تصاب بمرض أو بجرح ماذا تعمل؟

	للرجال	النساء
1 - استشير طبيباً	☐	☐
2 - استشير صيدلياً فقط	☐	☐
3 - استشير أحد الممارسين التقليديين	☐	☐
4 - استشير الأقارب والأصدقاء	☐	☐
5 - غير ذلك وضح	☐	☐

- في الحالات التي تمرض ولا تذهب إلى الطبيب ما الذي يمنع من استشارة الطبيب؟

	للرجال	النساء
1 - عدم القدرة المالية	☐	☐
2 - عدم وجود أطباء في القرية	☐	☐
3 - بعد المستشفيات العامة	☐	☐
4 - أسباب أخرى	☐	☐

- إذا لم تكن مريضاً وعلمت بأنه يجب عليك أن تتلقح ضد بعض الأمراض ماذا تعمل؟

1 - اذهب بنفسي إلى الطبيب أو مركز التلقيح مصطحباً أولادي وعائلتي	☐	☐
2 - انتظر حتى يحثني أحد الناس للذهاب أو حتى تقع إصابة	☐	☐
3 - انتظر حتى تحضر لعندي فرقة التلقيح	☐	☐

4 ـ اعارض تلقيحي واتهرب منه
حتى ولو حضرت لعندي فرقة
التلقيح ☐ ☐

- هل تعير انتباهاً خاصاً للقضايا الصحية التي تناقش في التلفزيون والراديو والصحف والخطب والأحاديث العامة الخ...؟

1 ـ إن الأمور الصحية تهمني كثيراً
وأحاول أن أزيد من معرفتي بها
وانني عادة أطبق بعضاً من
التعليمات الصحية ☐ ☐

2 ـ أجرب أن أزيد من معرفتي
بالأمور الصحية ولكنني لا
إشعر بأنه من الضروري تطبيق
أياً من العمليات الصحية ☐ ☐

3 ـ أنني لا أعير اهتماماً خاصاً للأمور
الصحية واتكل على الله ☐ ☐

4 ـ الأمور الصحية لا تهمني اطلاقاً ☐ ☐

- إذا أصاب ماشيتك أو دواجنك مرض، ماذا تعمل؟

للرجال النساء

1 ـ استشير طبيباً أو مركزاً بيطرياً ☐ ☐

2 ـ انني ألجأ فقط إلى تطبيق التدابير
المرعية في القرية في مثل هذه
الحالات ☐ ☐

3 ـ غير ذلك (وضح) ☐ ☐

- كيف تتصرف في القمامة؟

	للرجال	النساء
1 ـ هل تلقيها في الطريق	☐	☐
2 ـ تحتفظ بها كوقود	☐	☐
3 ـ تستعملها كسماد	☐	☐
4 ـ غير ذلك (وضح)	☐	☐

- صف لي أنواع الطعام الرئيسية التي تشكل نظام تغذيتك (اذكر أهم نوعين)

الزمان / العميل	الرجال	النساء
صباحاً	1 ـ	1 ـ ....
	2 ـ	2 ـ ....
ظهراً	1 ـ	1 ـ ....
	2 ـ	2 ـ ....
مساء	1 ـ	1 ـ ....
	2 ـ	2 ـ ....

ثانياً ـ الحياة الاجتماعية:

- أثناء فراغك اليومي ماذا تفضل أن تعمل (رتب حسب الأهمية) (من 1 إلى 3).

العمل أثناء الفراغ / العميل	الرجال	للنساء
أحب أن أشترك في تجمع (التقاء) لتبادل الحديث		
أحب أن أشترك في تجمع (التقاء) للعب		
أحب أن أجلس وأتداول الحديث مع زميل مفضل		
أحب أن ألعب الطاولة أو الورق أو الدومينو		
أحب مشاهدة التلفزيون		
أحب الاستماع للراديو		
أحب الذهاب إلى السينما		
أحب قراءة الصحف والمجلات		
أحب قراءة الكتب		
أحب غير ذلك حدد:		

- ما هي المواضيع التي تحب بصورة رئيسية تبادل الحديث عنها في لقاءاتك بالأصدقاء؟ (رتب بحسب درجة الأهمية) (من 1 إلى 3)

العميل / المواضيع	للرجال	للنساء
العمل		
الزراعة والمحاصيل والماشية والدواجن		
الأمور العائلية		
الأمور الدينية		
المصاريف، أسعار الحاجيات		
الدخل والتوفير		
الحياة الاجتماعية: الزواج الولادات، الاحتفالات		
النزاعات العائلية، نزاعات الجماعات المختلفة		
الصحة والمرض والموت		
التعليم والتربية، المدارس والتلاميذ		
السياسة والأحزاب والزعماء		
وجبات الطعام وأنواع المأكولات والطبخ		
موقف الحكومة تجاه القرية ومشاريعها		
الرياضة		
غير ذلك		

- ما هي الألعاب التي تحبها؟ (رتب حسب الأهمية) (من 1 إلى 3)

العميل / الألعاب	للرجال	للنساء

- هل تقرأ الصحف؟

	للرجال	النساء
1 ـ بانتظام	☐	☐
2 ـ بغير انتظام	☐	☐
3 ـ لا تقرأ	☐	☐

- من أين تأخذ معلوماتك عن العالم الخارجي؟

للرجال.............. للنساء...................

....

- ما هي البرامج التي تفضل رؤيتها على التلفزيون أو سماعها من الراديو أو قراءتها في الصحف والمجلات؟ (رتب حسب الأهمية)

العميل / البرامج	الرجال	النساء
الموسيقى والأغاني		
الأخبار السياسية		
الأخبار الرياضية		
المسرحيات والتمثيليات		
الأدب والشعر		
الأخبار الاجتماعية		
الشؤون الصحية		
الأخبار العلمية		
التقدم في الزراعة والاعتناء بالماشية والدواجن		
التقدم في الصناعة		
غير ذلك (وضح)		

تاسعاً ـ الحركة ما بين القرية وخارجها:

- هل تسافر إلى خارج القرية؟

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

هل لديك أقرباء يعيشون في طرابلس أو بيروت أو خارج لبنان؟

	للرجال	النساء
1 ـ يوجد	☐	☐
2 ـ لا يوجد	☐	☐

ما هو مقدار مراسلاتك معهم؟

1 ـ أسبوعياً	☐	☐
2 ـ شهرياً	☐	☐
3 ـ كل ثلاثة أشهر	☐	☐
4 ـ سنوياً	☐	☐
5 ـ حسب المناسبات	☐	☐
6 ـ لم أتراسل معهم أبداً	☐	☐

عاشراً ـ الموقف تجاه الحياة في القرية:

والآن ما هو بوجه عام رأيك في الحياة في هذه القرية؟

	للرجال	النساء
1 ـ قرية ممتازة	☐	☐
2 ـ قرية لا بأس بها	☐	☐
3 ـ قرية مزعجة	☐	☐

لماذا لديك هذا الشعور؟ (سؤال مفتوح غير محدد)

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

بوجه عام هل تعتقد بأن الحياة في هذه القرية؟

	للرجال	النساء
1 ـ تحسنت	☐	☐
2 ـ ساءت	☐	☐
3 ـ لم تتبدل	☐	☐
4 ـ غير مستقر على رأي	☐	☐

لماذا تحسنت الحياة في هذه القرية؟ (سؤال مفتوح غير محدد)

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

لماذا ساءت الحياة في هذه القرية؟ (سؤال مفتوح غير محدد)

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

هل تؤخذ بعين الاعتبار آراء كل شخص في القضايا المتعلقة بهذه القرية؟

1 ـ أم تؤخذ آراء بعض الأشخاص	☐	☐
2 ـ الجميع يشتركون في قرارات القرية	☐	☐

ما هي في رأيك أهم الأشياء التي يجب على الحكومة أن تقوم بها حتى تتحسن أمور القرية؟ (سؤال مفتوح)

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

- ما هي في رأيك أهم الأشياء التي يجب على أهل القرية أن يقوموا بها بأنفسهم وبدون مساعدة الحكومة حتى تتحسن هذه القرية؟ (سؤال مفتوح) (رتب حسب الأهمية)

للرجال	للنساء
....	....
....	....
....	....

- هل تشعر بأنك حر في هذه القرية لتقول أو تفعل ما تشاء؟

1 ـ أشعر بكامل الحرية	☐	☐
2 ـ أشعر بأنني حر لحد ما	☐	☐
3 ـ لا أشعر أبداً بأنني حر	☐	☐

- ماذا يمنعك بصورة رئيسية من الشعور بأن لك كامل الحرية؟ (رتب ذلك حسب درجة الأهمية)

العميل / سبب منع الحرية	للرجال	للنساء
السلطات الحكومية سيطرة الزعماء سيطرة العائلة النميمة في القرية قلة المال غير ذلك (وضح)		

الحادي عشر ـ الموقف تجاه الدين:

ما هي الواجبات الدينية التي تمارسها؟

	للرجال	النساء
1 ـ لا أمارس أياً من الواجبات الدينية		
2 ـ أمارس بعض الواجبات الدينية		
3 ـ أمارس جميع الواجبات الدينية		
4 ـ دون جواب		

الثاني عشر ـ الموقف تجاه تحديد النسل:

ما هو أحسن عدد للأبناء والبنات وأفضل توزيع للذكور والاناث في الأسرة؟

الجنس / العدد	ذكور		اناث	
	للرجال	للنساء	للرجال	للنساء
لا شيء واحد اثنين ثلاثة أربعة خمسة ستة				

أسئلة للرجال:

النشاط الاقتصادي والاجتماعي

الثالث عشر ـ النشاط الزراعي:

ـ ما هي مساحة الأرض التي تملكها؟

مساحة الأرض المروية

1 ـ لا شيء ☐
2 ـ أقل من فدان ☐
3 ـ من 1 إلى أقل من 3 ☐
4 ـ من 3 إلى أقل من 5 ☐
5 ـ من 5 إلى أقل من 10 ☐
6 ـ من 10 إلى أقل من 20 ☐
7 ـ من 20 فما فوق ☐

مساحة الأرض غير المروية

1 ـ لا شيء ☐
2 ـ أقل من فدان ☐
3 ـ من 1 إلى أقل من 3 ☐
4 ـ من 3 إلى أقل من 5 ☐
5 ـ من 5 إلى أقل من 10 ☐
6 ـ من 10 إلى أقل من 20 ☐
7 ـ من 20 فما فوق ☐

الرابع عشر ـ المظاهر الفنية للزراعة:

ـ هل تملك أو تستأجر؟ (وضح أمام كل حاجة)

1 ـ لا ☐
2 ـ نعم (في هذه الحالة) ☐

الآلة	ملك	ايجار
1 ـ تراكتور 2 ـ شاحنة 3 ـ بيك آب		

- منذ أي زمن باشرت باستعمال الآلات الميكانية الزراعية الحديثة والأسمدة الكيماوية؟

الزمن	الآلات الميكانيكة	الأسمدة الكيماوية
1 ـ منذ أكثر من عشر سنوات		
2 ـ من 5 إلى 10 سنوات		
3 ـ من 2 إلى 5 سنوات		
4 ـ أقل من سنتين		
5 ـ لم استعمل قط		

- هل زاد الإنتاج بعد استخدام الآلات الميكانيكية والأسمدة الكيماوية؟

زيادة الإنتاج		السبب			
لا	نعم	أسمدة		الآلات	
		جميع المحاصيل	بعض المحاصيل	جميع المحاصيل	بعض المحاصيل

- هل حدث تغير في طرق الزراعة وأنواع المحاصيل أثناء عملك في الزراعة؟

1 ـ لا ☐

2 ـ نعم ☐

في هذه الحالة ما
هي أهم هذه التغيرات

1 ـ ....

2 ـ ....

- إذا كنت ترغب في زيادة انتاجك ضمن حدود الأرض التي تزرعها، فأي شيء تعتقد يمكن أن يساعدك أكثر من غيره في تنفيذ هذه الرغبة (رتب حسب درجة الأهمية).

وسائل التحسين	درجة الأهمية
1 ـ لا شيء 2 ـ 3 ـ	

الخامس عشر ـ التمويل والتسويق الزراعي:

- هل تحتاج لاعتماد مالي؟

1 ـ لا ☐

2 ـ نعم ☐

في هذه الحالة اذكر طريقة
الحصول عليه حسب درجة الأهمية

طريقة الحصول على الاعتماد	درجة الأهمية

- ما هي الشروط التي تحصل بموجبها على القروض التي تحتاجها؟ اذكر أهم شرطين:

1 ـ ....

2 ـ ....

- أين تسوق منتجاتك؟

1 ـ في القرية ☐

2 ـ في القرى المجاورة ☐

3 ـ في مركز القائمقامية (زغرتا) ☐

4 ـ في مركز المحافظة (طرابلس) ☐

5 ـ غير ذلك....... ☐

السادس عشر ـ أشكال الصرف (الانفاق):

- كيف تصرف دخلك؟ (رتب حسب درجة الأهمية من 1 إلى 3)

انفاق الدخل	درجة الأهمية
مصروفات زراعية	
ايجار مسكن وصيانة المسكن	
الطعام	
اللباس	
رسوم مدارس للأولاد	
خدمات (ماء كهرباء هاتف...)	
نقل	
نفقات صحية	
مصاريف شخصية	
غير ذلك	

- كم توفر من دخلك في السنة؟

1 ـ لا شيء ☐

2 ـ عشر الدخل ☐

3 ـ خمس الدخل ☐

4 ـ ربع الدخل ☐

5 ـ نصف الدخل ☐

السابع عشر ـ الموقف تجاه الهجرة إلى المدن:

- ماذا تفضل شخصياً؟

1 ـ العمل والعيش في هذه القرية ☐

2 ـ العمل في المدينة والعيش في هذه القرية ☐

3 ـ العيش في المدينة والعمل في هذه القرية ☐

4 ـ العمل والعيش في المدينة على أن

أقوم بزيارات دورية إلى القرية ☐

5 ـ العمل والعيش في المدينة على أن أقوم بزيارة القرية في المناسبات ☐

6 ـ الهجرة إلى المدينة على أن أعود إلى هذه القرية في سن التقاعد ☐

7 ـ الهجرة بأي حال إلى المدينة ☐

(للأشخاص الذين يرغبون ترك قريتهم) عندما تترك قريتك هل؟

1 ـ تبيع أرضك ☐

2 ـ تتنازل عن استغلال أرضك إلى قريب لك ☐

3 ـ تترك أرضك بدون فلاحة ☐

4 ـ لا يمكن أبداً أن تبيع أرضك ☐

5 ـ هل ترسل أموالاً لشراء أرض جديدة ☐

6 ـ ليس لك أرض ☐

- فيما إذا قررت مغادرة هذه القرية، فما هو أهم شيء تنتظره من انتقالك؟ (رتب حسب درجة الأهمية من 1 إلى 3)

سبب مغادرة القرية	درجة الأهمية
مناسبات أكثر للعمل تسهيلات تعليمية أكثر توفراً مساكن أحسن حياة اجتماعية أحسن تسهيلات ترفيهية أوسع حرية أكثر أو الابتعاد عن جو النميمة في القرية غير ذلك....	

- هل سوف يهاجر معك؟

1 ـ جميع أفراد العائلة ☐

2 ـ بعض أفراد العائلة ☐

3 ـ سوف أسافر لوحدي ☐

الثامن عشر ـ آراء حول المهن والاستخدام:

- إذا ترك لك أمر اختيار مهنة أخرى ليست بالضرورة موجودة في هذه القرية فأي مهنة تختار؟

1 ـ ....

- هل تعتقد بأن ثمة مستقبلاً كبيراً أمام شباب هذه القرية فيما يتعلق بمناسبات العمل؟

1 ـ نعم ☐

2 ـ لا ☐

3 ـ غير مستقر على رأي ☐

- إلى أي حد يطلب من زوجتك أو أختك أو ابنتك العمل خارج البيت وخارج حقلك؟

1 ـ إلى حد بعيد ☐

2 ـ بعض الشيء ☐

3 ـ لا يطلب منهن ذلك أبداً ☐

- هل تقبل أن تشتغل زوجتك أو أختك أو بنتك خارج البيت وخارج حقلك حتى لو تعدت أختك أو ابنتك سن الخامسة عشرة؟

درجة القبول	الزوجة	الابنة	الأخت
لا أقبل			
أقبل بشروط			
أقبل			
ليس من جواب			

المراجع العربية

1 ـ أحمد باشا، تيمور، «الأمثال العامية» مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1956.

2 ـ أحمد حازم، يحيى، «دراسة في السياحة الحديثة»، مجلة الأبحاث، الاتحاد العربي للسياحة، العدد 9 نوفمبر.

3 ـ أحمد، الخشاب «دراسة ديمغرافية في سكان العالم العربي»، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة 1959.

4 ـ أدمون، رباط، «محاضرات في القانون الدستوري اللبناني» مكتب منديا، بيروت، 1963.

5 ـ ألبرت، خوري، «النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الأميركية، بيروت 1962.

6 ـ ألبر، فرحات، «الأموال» مكتب منديا، بيروت، 1968.

7 ـ الجريدة الرسمية، العدد 128، بيروت 6/4/1967.

8 ـ الجريدة الرسمية، بيروت، 8 تموز 1933.

9 ـ الحركة الاجتماعية، «دراسة عن التجهيزات في لبنان»، بيروت، 1971.

10 ـ الدستور اللبناني، «جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1955.

11 ـ الكسندر، جب وشركاه، «التطور الاقتصادي في لبنان» ترجمة وزارة الاقتصاد والوطني، بيروت، 1948.

12 ـ المجلة الجنائية، القومية، عدد 1، القاهرة، 1959.

13 ـ المجلة القضائية، «مجموعة القوانين العقارية» مطبعة، صادر، بيروت، 1966.

14 ـ المجلة القضائية، «قانون العقوبات مع جميع تعديلاته» لغاية أول تشرين الثاني، مطبعة صادر، بيروت، 1968.

15 ـ النظام الداخلي، مجلس النواب، الجمهورية اللبنانية، دار الفنون للطباعة، بيروت، لم يذكر سنة طبعه.

16 ـ المؤتمر الوطني للانماء، «الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان» الكتاب رقم 10، بيروت، 1969.

17 ـ أ.ن، بولياك، «الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان» ترجمة عاطف كرم، مطابع نصار، بيروت، 1949.

18 ـ أنطوان، عارج، «لبنان السلطات العامة»، مؤسسة بدران وشركاه، بيروت، 1963.

19 ـ أنور، الخطيب، «الزواج في الشرع الإسلامي والقوانين اللبنانية»، مطابع دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

20 ـ أنور، الخطيب، «خصائص الشخص الطبيعي»، دار الحياة، بيروت، 1962.

21 ـ أنيس، فريحة، «حضارة في طريق الزوال»، مطابع الكريم، جونية، 1957.

22 ـ أنيس، فريحة، «أسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها»، منشورات كلية العلوم والآداب، بيروت، 1956.

23 ـ الأمم المتحدة، «التنمية الريفية والتحضير في لبنان»، النشرة السكانية، بيروت، 1978.

24 ـ أيسمن، «في المساكنة»، مجلة الثلاث أشهر للقانون المدني، 1935.

25 ـ باخوس الفِغالي، الخوري، «في الزواج»، مطابع الكريم، جونيه، 1959.

26 ـ بشير، بيلاني، «محاضرات في أنظمة الأحوال الشخصية في لبنان»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1966.

27 ـ تحية، كامل حسين، «تاريخ الأزيار وتطورها»، مطبعة نهضة مصر، الجزء الأول القاهرة، لم يذكر سنة طبعه.

28 ـ تقرير، إيرفد، منشورات جريدة النهار، بيروت، 25 حزيران 1961.

29 ـ جان، نفاع، «كيفية تشكيل المجالس المحلية، مدىٰ إشراف السلطة المركزية عليها»، العدل، مجلة نقابة المحامين، العدد الأول، بيروت 1967.

30 ـ جامعة الدول العربية، «أحوال السكان في العالم العربي»، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955.

31 ـ جريدة اللواء، بيروت، 1992/10/17.

32 ـ جعفر خياط، «القرية العراقية دراسة في أحوالها واصلاحها»، دار الكشافة للطباعة، بيروت، 1950.

33 ـ جمال كرم، حوفوش، «أزيلو أسباب الهجرة»، الشراع، بيروت، 9 أيلول، 1954.

34 ـ جمال، المحاسب، «علم الاجتماع الريفي»، دار اليقظة العربية، دمشق، 1955.

35 ـ جون، كارن، «رحلة في لبنان»، ترجمة رئيف خوري، دار المكشوف، بيروت، 1948.

36 ـ حافظ، الجمالي، «علم الاجتماع»، مطبعة الجامعة العربية، دمشق، 1954.

37 ـ حسن، عواضة، «محاضرات في المالية العامة»، الجامعة اللبنانية كلية الحقوق، بيروت، 1966.

38 ـ خليل بشارة، الخوري، «حقائق لبنانية»، مطابع باسيل اخوان، الجزء الأول، حريصا، 1960.

39 ـ دليل الانتخاب، وزارة الداخلية مصلحة الشؤون السياسية والادارية، بيروت، 1966.

40 ـ زهدي، يكن، «المختصر في الوقف»، مطبعة سميا، بيروت، 1966.

41 ـ سعيد، حمادة، «النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان»، المطبعة الأميركية، بيروت، 1936.

42 ـ سلمان، بيات، القضاء الجنائي، بغداد، 1948.

43 ـ سليم، أبي نادر، «مجموعة التشريع اللبناني»، مطابع دكاش ونمنم، الجزء الخامس بيروت، 1961.

44 ـ شفيق، حاتم، «محاضرات في القانون الإداري»، مكتب منديا، بيروت، 1963.

45 ـ صبحي، المحمصاني، «الأوضاع التشريعية في الدول العربية ماضيها وحاضرها»، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية بيروت، 1962.

46 ـ عارف رشيد العطار، «الاجرام في الخالص»، منشورات وزارة التربية والتعليم، بغداد، 1963.

47 ـ عاطف، غيث، «القرية المتغيرة»، دار المعارف، الطبعة الأولى القاهرة 1962.

48 ـ عالم الفكر، «المجلد الخامس»، وزارة الاعلام، العدد الثالث الكويت.

49 ـ عبد الحليم فتح الباب، حفظ الله إبراهيم، «وسائل التعليم والاعلام»، عالم الكتب القاهرة، 1968.

50 ـ عبد الحميد، فايد، «دراسة عن التعليم وتطوير المناهج»، جامعة بيروت العربية، بيروت، 1970.

51 ـ عبد المجيد، عبد الرحيم، «مبادىء التربية وطرق التدريس»، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1965.

52 ـ عبد الحميد العلوجي، «من تراثنا الشعبي»، السلسلة الثقافية، دار الجمهورية، بغداد، 1966.

53 ـ عزمي، رجب، «محاضرات في الاقتصادي السياسي»، مكتب منديا، بيروت، 1963.

54 ـ علي فؤاد، أحمد، «مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي»، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، 1963.

55 ـ عيسى، اسكندر المعلوف، «دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف»، المطبعة العثمانية، بعبدا، 1907، ميلادية و1908 ميلادية.

56 ـ فاضل سعيد عقل، «الفولكلور اللبناني»، مطابع المتنبي، بيروت، 1964.

57 ـ فؤاد، رزق، «محاضرات في قانون الجزاء العام»، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، بيروت، 1964.

58 ـ لويس كامل، مليكة، «قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية»، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.

59 ـ مجلة أهل النفط، «ملابس العراقيين وأزياؤهم في العصور السالفة»، العدد 53، بغداد، 1955.

60 ـ مجلة التراث الشعبي، وزارة الاعلام، العدد الرابع، بغداد، 1974.

61 ـ محمد علي حافظ، «تطور السياسة التعليمية في المجتمع العربي»، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1967.

62 ـ محمود البطه، «الفولكلور في بغداد»، مطبعة الأسواق التجارية، بغداد، 1963.

63 ـ محمود نجيب، حسني، «شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام»، مطبعة النقري، بيروت، 1968.

64 ـ مركز التنسيق العربي للسينما والتلفزيون، «محاضرات الطاولة المستديرة»، المطابع الأهلية، بيروت، 1963.

65 ـ مهى المقدم، «جرائم الريف والمدينة في المجتمع العربي»، منبر الحوار، السنة السابعة، العدد 25، بيروت، 1992.

66 ـ مهى المقدم، «الأمثال والحكم الشعبية»، دراسة في لبنان والعراق، العرفان العدد الخامس والعدد السادس، المجلد السادس والسبعون، بيروت، 1992.

67 ـ مهى المقدم، «مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها في المجتمع»، معهد الانماء العربي، بيروت، 1978.

68 ـ نمر سرحان، «أزياؤنا الشعبية»، مجلة الآداب، العدد العاشر، بيروت، 1967.

69 ـ وزارة السياحة، «الهجرة اللبنانية المعاصرة»، بيروت، 1970.

70 ـ هنري، لامنس اليسوعي، (الأب)، «تسريح الأبصار فيما يحتوي لبنان من آثار»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1913.

71 ـ ولبور، شرام، «أجهزة الاعلام والتنمية الوطنية»، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

72 ـ وليد، الجادر، «الملابس الشعبية في العراق»، سلسلة الفنون، بغداد،

73 ـ يسرى، جرهرية عرنيطة، «الفنون الشعبية في فلسطين»، مركز الأبحاث، بيروت، 1968.

74 ـ يوسف بن طنوس، الشدياق، «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، مطابع سميا، الجزء الثاني، بيروت 1954.

المراجع الأجنبية

1- **André, p.y**, «L'Islam et les races», Librairie oriental Paul Geuthnner, Paris, 1922.

2- **Baroud, Antoine**, «La situation juridique des journalistes au liban», Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1965.

3- **Bartual; Antoine**, «Le Crédit agricole et l'irrigation», réunion d'étude internationale sur les problèmes du Crédit agricole dans le bassin méditerranéen, Beyrouth, 1968.

4- **Basbous, Malek**, «Revalorisation du sol», Editions les lettres Orientales, Beyrouth, 1962.

5- **Berque, Jacques**, «Histoire Social d'un village Egyptien aux XXème siècle», Mouton et Co., La Haye, 1957.

6- **Boismenu**, «problèmes ruraux et devenir Libanais», Editions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

7- **Charles, Raymont**, «Histoire du droit pénale», que sais-je, presses Universitaires de France, Paris, 1963.

8- **Chatilat, Khaled**, «Le mariage chez les musulmans en Syrie», Librairie Oriental, Paul Geuthnner, Paris, 1934.

9- **Cheboub, Khalil**, «Dictionnaire juridique», Imprimerie de la maison Culturelle, Alexandrie, 1949.

10- **Chehab, Maurice**, «Rôle du Liban dans l'Histoire de la soie», les presses de l'imprimerie Catholique, Beyrouth, 1967.

11- **Chehata, Chafic**, «Droit Musulman, application au proche-orient», précis Dalloz, imp, F, Boisseau, Toulouse, 1970.

12- **Christopher, B, john**, «Lebanon yesterday and today», Holt Rinnehart and winston, inc, New York, 1966.

13- **Clout, D, Hugh**, «Rural geography», Pergamon press, great Britain, 1972.

14- **Daedalus**, «Greativity and learning», published by the American academy of arts and sciences, printed in the U.S.A. 1965.

15- **Daghestani, Kazem**, «études sociologique sur la famille Musulmane Contemporaine en Syrie», Librairie Ernest leroux, Paris.

16- **Debbané, Jean**, «problèmes ruraux et devenir libanais», Editions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

17- **De la Morandière, Julliot Léon**, «Droit Civil», précis Dalloz, imp, Typographie Firmin-Didot et C, tome -1-, Deuxième éditions, France, 1960.

18- **Dewey, Yohn**, «Democracy and education», the free press, Collier Macmillan limited, London, 1968.

19- **Dozy, R,P,A,** , «Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes», Institut Royal des pays Bas, Amesterdam, 1845.

20- **Dumont, René**, «Misère ou prosperité paysanne», Editions Fustier, Paris, 1986.

21- **Féghali, Michel**, «Notes sur la maison Libanais», Edition Ernest Leroux, Paris, 1923.

22- **Féghali, Michel**, «Contes, légendes, Costumes populaires du Liban et de Syrie», Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris, 1935.

23- **Gatala, Pierre, et Gervais, André**, «Le droit libanais», Librairie générale de droit et de jurisprudence, Tome 11, Paris, 1963.

24- **Grivel, Pierre, et Herreng, Pierre**, «La télévision», que sais-je, presses Universitaires de France, Paris, 1965.

25- «L'habitation au Liban première et deuxième partie», publié par l'association pour la protection des sites et anciennes demeures, Imp, Syco, Beyrouth, 1966.

26- **Harfouche, Jamal, Karam**, «Social Structure of Low, income families in Lebanon», Khayats, Beirut, 1965.

27- **Hitti, Philip**, «Lebanon in history, from the earliest time to the present», Macmillan and Company Limited, third edition, New York, 1967.

28- **Ismail, Adel**, «Le Liban histoire d'un peuple», Ghorayeb,

Beyrouth, 1965.

29- **Jones, Gwyn**, «Rural life», Longman group limited, London, 1973.

30- **Krier, H**, «Rural manpower and Industrial development», adaptation and trainning organisation for economic cooperation and development, 1961.

31- **Landis, Paul**, «Rural life in process», Richard T, la pierre, Consulting editor, London, 1948.

32- «Liban», Les presses d'héliographie, S.A, Lausanne, 1967.

33- **Lippman, Walter**, «public opinion», The Macmillan Company, New York, 1961.

34- **Marquiset, Jean**, «Le Crime», que sais-je, presses Universitaires de France, Paris, 1964.

35- **Mcluhan, Marshall**, «Understanding media, the extension of man», published by the New American Library, third printing, U.S.A, 1964.

36- **Mcluhan, Marshall**, «Understanding media, the extension of man», Macraw Hill book Company, U.S.A, 1966.

37- **Mission, Irfed**, «Liban», besoin et possibilités de développement du Liban», Hélio electronic press, Beyrouth, 1960.

38- **Mourad, Jean**, «problèmes ruraux et devenir libanais», éditions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

39- **Naccache, Alexandre**, «problèmes ruraux et devenir libanais», Editions les lettres Orientales, Beyrouth, 1962.

40- **Nelson, Lowry**, «Rural Sociology», American Book Co, New York, 1952.

41- **Ogburn, William, and NimKoff, F, Meyer**, «A handbook of sociology», printed by Bulter and Tanner, L.T.D, fourth edition, London, 1960.

42- **Père le Geniselle**, «Inquietudes et espérances», éditions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

43- **Rambaud, Placide**, «Societé rurale et Urbanisation», Imp. Sévin, Doullens, Paris, 1969.

44- **Redfiled, Robert**, «The little Community, view points for the study of a human whole», the University of Chicago press, Chicago, 1955.

45- **Rogers, M, Everett**, «Social Change in rural society», Appleton- Century- Crofts, INC, New York, 1960.

46- **Saad, Fouad**, «Sur l'agriculturè libanais et le crédit agricole», réunion d'étude internationle sur les problèmes du crédit agricole dans le bassin méditerranéen, Beyrouth, 1968.

47- **Sébillot, Paul**, «Le folklore- litterature orale et ethnographie traditionnelle», Octave Doin et fils, éditeurs, Paris, 1913.

48- **Shirley, Thomas**, «Computers», Holt, Rinehart and Winston, Inc, New York.

49- **Sorokin, Pitirim, and Zimmerman, C. Carle**, «principles of rural- Urban Sociology», Kraus Reprint Co, New York, 1969.

50- **Stephenson, Howard**, «Handbook of public relations», L.L.D, Editor Mc Graw, Hill book Company, Inc, New York, 1960.

51- **Tehini, Edmond**, «Artisanat et relèvement rural», Editions les lettres orientales, Beyrouth, 1962.

52- **Touma, Toufic**, «Un village de montagne au Liban, Hadeth-el-jobbé)», Mouton & Co, La Haye, 1958.

53- **Unesob, Social Section, Second draft**, «A Socio-Economic study of a Lebanese village», Beirut, 1970.

54- **Varagnac, André**, «Civilisation traditionnelle et genres de vie», éditions, Albin, Michel, Paris, 1948.

55- **Zoghbi, Farid**, «Criminologie», Bureau Mandia, Beyrouth, 1963.

المحتويات

القسم الثاني: الدراسة الميدانية

1995/3/529

هذا الكتاب

يتناول هذا البحث المجتمع القروي بالدراسة باعتباره من أكثر مظاهر الاستقرار البشري انتشاراً على سطح الأرض، ويبين دور القطاعات الريفية في تقدم الدول النامية، ذلك أن القسط الأكبر من الدخل القومي فيها يسدد من هذه القطاعات.

كما يبرز أهمية دراسة القرية في المجتمع العربي ولبنان، ويشير إلى الثغرات التي احتوت عليها أغلب الدراسات والتخطيطات الانمائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي القروي لاعتمادها على الافتراضات والاستنتاجات التي ينقصها الخبرة والتجربة الموضوعية، فجاءت غير ملائمة لبنية المجتمع القروي وحاجات السكان المقيمين وإمكانيات القرية.

ويهدف هذا البحث الوقوف على الحياة الاجتماعية لقرية لبنانية يمكن اعتبارها كنموذج ممثل لقرى لبنانية وعربية مختلفة تحمل نفس الخصائص والمميزات، مما جعله لبنه من اللبنات التي يبني عليه المشتغلون بميدان الدراسات القروية صرح الدراسة العلمية لمختلف البيئات القروية اللبنانية خاصة والعربية عامة.

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع